أهمية التراث العلمي العربي

أحمد فؤاد باشا

مقدمة:

شهدت العقود الأخيرة من القرن العشرين اهتماما متزايدًا بعلوم الحضارة العربية الإسلامية، سواء من جانب الدارسين العرب والمسلمين أو من جانب المستشرقين والفلاسفة ومؤرخي العلم الغربيين على حد سواء. ولكن البعض يتساءل أحيانًا عن جدوى البحث في كتب قديمة تعود بنا إلى الوراء ألف عام أو يزيد.

ولماذا تبذل كل هذه الجهود المضنية في رصد المخطوطات أو جمعها وفهرستها وترميمها وحفظها، ثم في تحقيق نصوصها ومعالجة نماذجها نسخًا وقراءة وحلا لمشكلاتها واستجلاء لغوامضها، ثم في تناولها بالدراسة والتحليل بحثا عما يمكن أن تتضمنه من معلومات قد تفيد أو لا تفيد؟

وأنصار هذا الاتجاه في التعامل مع التراث العلمي - رغم قلتهم- ينكرون الماضي تمامًا ويزدرون أي محاولة لإحياء تراثه. ويوجد في ساحة الفكر العربي من يتبنى هذا الموقف الرافض لأي ربط بين التاريخ والحاضر بحجة أنه لا يصمد أمام أي تحليل عقلي دقيق، حتى وإن كان يفيد في استنهاض الهمم ورفع المعنويات، فليس في التاريخ البشري - فيما

يزعمون- أمجاد معنوية تتحول إلى جزء من «الجينات» المكونة لشعب من الشعوب وتظل كامنة في أفراده على شكل استعداد للنهوض ينتظر اللحظة المناسبة لكي يصبح واقعا متحققًا. بل إن هناك، بكل أسف من أبناء بلدتنا - نحن معشر العرب والمسلمين - من يعلن صراحة أن إحياء التراث إنما يكون بقتله!!.

وإذا كان لأنصار ما يسمى «القطيعة المعرفية» حججهم ومبرراتهم، فإن قضية الدفاع عن التراث العلمي وأهميته من القضايا التي تثار بين الحين والحين في مؤتمرات وندوات عالمية، وكان - ولا يزال - الحديث عنها مرتبطًا بمبحث تاريخ وفلسفة العلم. فقد تساءل «روبرت هول» في خطابه أمام الجمعية البريطانية لتاريخ العلوم سنة 1969م عما إذا كان من الممكن أن يصبح تاريخ العلم تاريخًا ؟، أي يصبح مجرد شيء من الماضي:

Can the history of science be history?

وفي عام 1991م عقدت في فلورنسا ندوة لمناقشة المكانة التي يمكن أن يحتلها تاريخ العلم والتقنية في المجتمع الأوروبي المعاصر، وهي تماثل ندواتنا التراثية على المستوى القومي. وفي سبتمبر من عام 1997م ألقى «جون هيدلي بروك» كلمة في الاحتفال بالعيد الخمسين (الذهبي) للجمعية البريطانية لتاريخ العلوم الذي أقيم بمشاركة الاتحاد البريطاني لتقدم العلوم، وجعل عنوان كلمته السؤال التالي: هل هناك مستقبل لتاريخ العلوم؟

Does the history of science have a future?

وكان دافعه لهذا التساؤل أننا نسمع أحيانًا شائعات تردد أن نهاية العلم قد اقتربت، ولن يبقى هناك شيء نحتاج إليه من العلم بعد ما نتمكن من استنساخ الإنسان ونتوصل إلى تفسير لحظة الخلق.. ألا تعني نهاية العلم نهاية لتاريخه؟!.. ثم يقول «بروك» معلقًا: «من الواضح لأول وهلة أن هذا

غير ممكن، ومع ذلك فإن المؤرخين مشغولون بهذه القضية التي يزداد الحديث عنها من نهاية كل من القرون الأربعة الأخيرة».

ونحن من جانبنا نقول: إذا افترضنا جدلاً أنه بالإمكان قطع الصلة بالتراث، فهل ستفعل ذلك معاهد ومؤسسات الاستشراق المعنية بتراثنا؟! إننا نعرض في هذه المحاضرة بعض جوانب القضية المثارة قوميًا وعالميًا.

أ- مظاهر وأسباب الاهتمام الدولي بالتراث العلمي

يقول مؤرخ العلم المعاصر «جان دومبريه» «إن التراث العلمي لا يزال مجال عمل ضخم لم يتم». ويدعم صحة هذه المقولة ما تشهده حركة إحياء التراث العلمي منذ عدة عقود من نشاط منظم على مستوى العالم يهدف على إعادة نشر الأعمال الكاملة لكبار العلماء، على اعتبار أنه مسئولية تستوجب الرعاية والتعاون من جميع الدول، بما في ذلك الدول الغنية من العالم الثالث. فقد حدث أن لجأت الهيئات المسئولة عن نشر الأعمال الكاملة للعالم الشهير «برنوللي» إلى تدعيم جهدها عن طريق الاكتتاب العالم، ويجري حاليًا إعداد طبعة جديدة لهذه الأعمال

من خلال التعاون بين أكثر من سبع دول، وسوف تصدر أجزاء هذه الطبعة تباعا في نحو خمسة وأربعين مجلداً. كذلك أمكن إصدار مجموعة الأعمال الكاملة لعالم الرياضيات المعروف «أويلر» عن طريق الاستعانة بإمكانيات ست دول، بالرغم من أن قاعدة العمل كانت تقع جغرافيا في سويسرا.

وقد شرعت الولايات المتحدة الأمريكية حديثًا في تبني هذا المبدأ لإصدار أعمال العديد من العلماء أمثال: «جاليليو» في إيطاليا، و «نيوتن» في إنجلترا، و «جاوس» في ألمانيا، و«ديكارت»و«لابلاس»و«لاجرانج» في فرنسا، وغيرهم. ولا ينبغي أن يدهش المرء لطول الوقت الذي يستغرقه إنجاز مثل

هذه المشروعات، ناهيك عن ضخامة التكلفة، فقد استغرق إصدار أعمال عالم الرياضيات الشهير «كوشي» أكثر من خمسين سنة.

ويواكب هذا الاهتمام العالمي بعملية إحياء التراث العلمي نشاط مكثف لمعالجة قضايا تاريخ العلم، تتجلى مظاهره في إنشاء الأقسام والمؤسسات الأكاديمية المتخصصة في الكثير من جامعات العالم، وإصدار أكثر من مائة مجلة دورية متخصصة في تاريخ العلم ككل، أو في موضوع محدد من موضوعاته، أو في مرحلة زمنية معينة من مراحل تطوره عبر العصور. يضاف إلى ذلك ما يعقد من مؤتمرات دولية في تاريخ العلم بصورة دورية تقريبا كل ثلاث أو أربع سنوات، منذ عام 1929م، وقد بلغت حتى الآن واحداً وعشرين مؤتمرًا، عقد أحدها في القدس عام 1953م، وكان آخرها في المكسيك عام 2001م وعنوانه «العلم والتنوع الثقافي» Science and Cultural Diversity [1]

ولا نجد في تعليقنا على هذا العرض الموجز لخريطة الاهتمام العالمي بقضايا التراث العلمي أفضل من كلمات «جان دومبريه» التي تقرر وجود فجوات واسعة في الأعمال التي تضمنتها هذه النشاطات، إذ «ليس للعلماء غير الغربيين أي وجود بها، كما أنهم لم يحظوا حتى بالإعلام بأي أسلوب شامل. وفضلا عن ذلك فإن علماء الرياضيات والفلك يظهرون بصورة أبرز من التي يظهر بها الجيولوجيون وعلماء التاريخ الطبيعي عمومـًا. وهذا يؤدي إلى الانحياز بصورة منفردة، فنحن اليوم لا نزال نعرف شارحي إقليدس، بدءاً من ثابت بن قرة إلى أديلارد البائي، ومن جيرار الكريموني إلى عمر الخيام الذي لا يمكن إنكار أنه كان أيضـًا مبدعـًا وشاعراً وعالمًا في الرياضيات».

(1) عقد المؤتمر الثاني والعشرون في بكين بالصين عام 2004م.

ونضيف من جانبنا أن هذا التحيز الواضح في الاهتمام العالمي بتراث العلماء الغربيين دون غيرهم يجب أن يقابله جهد مكثف من جانب أصحاب الحضارات المختلفة التي أسهمت في صنع التقدم العلمي والتقني عبر الأجيال، وخاصة أبناء الحضارة العربية الإسلامية التي ظل علماؤها الرواد لأكثر من ثمانية قرون طوال يشعون على العالم علما وفنا وأدبا ومدنية، ولا نعرف اليوم شيئا عن أغلب مؤلفاتهم ومخطوطاتهم المفقودة، أو التي لا تزال بكرًا في مظانها المختلفة بأنحاء متفرقة من العالم، تنتظر من يتولى البحث عنها وإحيائها لتحظى من جموع الباحثين بدراسات تحليلية معاصرة.

وليس هناك من شك في أن مثل هذه الدراسات التراثية للعمل الإنساني من شأنها أن توضح أهمية التحليل المنطقي لتاريخ العلوم وتقنياتها، فلا يمكن لأي باحث منصف مدقق إلا أن يضع النشاط العلمي والتقني في سياقه التاريخي العام، على اعتبار أن هذا النشاط عملية ممتدة ومتصلة خلال الزمان، ولن يوجد فهم واقعي للعلم بدون نقد متواصل له، فليس ثمة معرفة إنسانية لا تفقد طابعها العلمي متى نسي الناس الظروف التي نشأت في أحضانها، وأغفلوا المسائل التي تولت الجواب عليها، وحادوا عن الهدف الذي وجدت أصلا من أجله، ومن هنا يستحيل الفصل بين التراث العلمي ومراحله التاريخية، نظراً لأهمية تاريخ العلم في صياغة فلسفة العلم ونظريته العامة وإذا ما ران على العلم جهل بتاريخه، فإنه لا محالة مخفق في مهمته.

وإذا كانت الخبرة الإنسانية تدعونا إلى الاعتبار بدروس التاريخ، فإن تاريخ العلوم لا يدلنا فقط على المراحل الزمنية للتغيرات التي شهدها، ولكننا نتعلم منه أيضاً أن المشكلات والقضايا العلمية التي تواجهنا الآن ليست جديدة تماماً، فالأساليب التي عولجت بها هذه القضايا في ظروف

مغايرة عبر العصور لن تخلو أبداً مما يمكن أن نفيد منه اليوم وغداً. ولذا فإن أية نظرية تطرح لنقد العلم قديماً وحديثاً تكتسب أهميتها من المبررات المنطقية التي تقدمها كمسوغ لإعادة قراءة تاريخ العلوم في ضوء المرحلة التي يبلغها من تطوره على أساس ما يستجد دائماً من أفكار تتعلق بالجوانب المختلفة لنظرية العلم والتقنية، بحيث تجعل من هذه القراءة المعاصرة أساساً لتحليل الواقع واستشرافا لآفاق المستقبل.

ومن هنا نعثر على السبب الحقيقي وراء الاهتمام العالمي المتزايد بإعادة تحليل تاريخ العلم والتقنية برؤية موضوعية قدر الإمكان من خلال المؤسسات الأكاديمية والمجلات الدورية والترجمة والتأليف وإحياء تراث الإعلام في فروع العلم المختلفة.

ومن هنا أيضا تظهر بجلاء أهمية إحياء التراث العلمي للحضارة العربية الإسلامية، والعودة - من خلال الدراسات التأصيلية- بالعلوم التخصصية المعاصرة إلى جذورها في المجتمع الذي كان شاهدًا على ميلادها، والتعرف على طبيعة الظروف التي سمحت للمفاهيم والأفكار الوليدة أن تنمو وتزدهر، وتصبح بعد ذلك فروعًا في شجرة المعرفة، وروافد لا غنى عنها لتغذية الحضارة الإنسانية؛ ذلك بعد الحقائق العلمية ليست كلها على درجة متكافئة من الأهمية والدلالية عندما يتناولها المؤرخ بالتحليل والتفسير في أي عصر من العصور، كما أن قيمة العلماء ومكانتهم تتحدد بقيمة القوانين والنتائج العلمية التي يتوصلون إليها، وبمدى أثرها في دفع مسيرة التقدم العلمي والحضاري.

حتى عندما نتناول القضية من منظور قومي فيما يتعلق بالتراث العلمي العربي، فإننا نجد ما يناظرها بشكل خاص في أوربا حيث يحظى تاريخ العلم الأوربي اليوم باهتمام متعاظم من أجل تأصيل الثقافة العلمية الأوربية. وطبقاً لما جاء في تقرير عن ندوة «تاريخ العلوم والثقافة العلمية في

أوربا» التي عقدت في فلورنسا عام 1991م للبحث عن جهود إحياء التراث العلمي في أوربا المعاصرة والمكانة التي يمكن أن يحتلها تاريخ العلم والتقنية في المجتمع الأوربي المعاصر، جاء في هذا التقرير أن العلم والتقنية ينظر إليهما كمكونات أساسية للعزّة القومية: لذلك فإن التأريخ لهما يميل عادة إلى اتخاذ شكل «الدفاع والمباهاة» فيما يتعلق بالمجتمعات العلمية للبلد المعني، ومن سماته المثيرة في معظم البلدان الأوربية ميله إلى النمو في إطار قومي بالضرورة، على الرغم من العديد من اللقاءات والصلات الدولية القائمة بين الباحثين. ويتجلى الانحياز المقصود، أو غير المقصود، بوضوح عند مؤرخي بلد ما عند اختيارهم لموضوعات البحث، مثال ذلك: الثورة الصناعية (الصلب والبخار والمنسوجات) في إنجلترا خلال القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، وصناعة الحديد والصلب في السويد في القرن الثامن، والميكانيكا والهيدروليكا في إيطاليا في عصر الاكتشافات، وهلم جرا. والنتيجة الواضحة لهذه الظاهرة هي صورة مشوهة لتطور العلم والتقنية في أوربا، وهي تشبه منظرًا طبيعيًّا لا تظهر فيه سوى قمم الجبال.

كذلك أشار هذا التقرير الهام إلى وجود قدر كبير من الغموض يحيط بموضوع «الأسلوب القومي في تاريخ العلم» وتعدد الرؤى حول مشاهير العلماء في ضوء التعددية الثقافية الأوربية، واعتبرت الندوة هذا الموضوع جديرا بالبحث المنهاجي.

وفي محاولة لإيضاح الأهمية البالغة لتاريخ العلم والتقنية في أوربا المعاصرة وانتشار الفهم العميق للماضي العلمي والتقني يركز التقرير على النقاط التالية:

(1)- إن أول نقطة جديرة بالملاحظة حول تاريخ العلم والتقنية في أوربا هي أن هذا التاريخ حي، وأنه تحت رعاية مجموعة كبيرة من الباحثين في مختلف الدول الأوربية، ولكن مستوى العمل المؤسسي يكاد

يكـون غائبـاً، حيـث يتناثـر الباحثـون فـي جهـات أكاديميـة متعـددة: كليـات العلـوم وكليـات التاريـخ وأقسـام الفلسـفة ومـا إليهـا. واقـترح البعـض مناقشـة تأسيس اتحـاد أوربي وإصـدار دورية أوربيـة لتاريـخ العلـم والتقنيـة، بالإضـافة إلـى إجــراء مشـروعات مشـتركة على أسـاس تعـاوني، مثـل طبــع الأعمــال الكاملـة لكبـار العلمـاء.

(2)- إذا كان العلـم يوصـف هـذه الأيـام بأنـه «معرفـة بـدون ذاكـرة»، وأنـه يشـق طريقـه إلـى الأمـام دون التفاتـة واحـدة إلـى الخلـف، وذلـك بسـبب انغـلاق الباحثيـن علـى أنفسـهم في حاضـر دائـم واعتمادهـم علـى مراجـع لا يزيـد عمرهـا علـى بضـع سـنوات.. فـإن «فقـدان الذاكـرة المقنـن» هـذا قـد أسـهم في وقـت مـن الأوقـات في زيـادة فاعليـة المشـروع العلمـي، أي أنـه أصبـح الآن مـضاداً للإنتاجيـة. والباحثـون المحرومـون مـن الثقافة التاريخيــة، والمنعزلــة عــن الأســس التــي تقـوم عليهـا علومهـم يكونـون أكثـر عرضـة لأن يضلـوا طريقهـم ويضاعفـوا أخطاءهـم. وكمـا اتضـح جليـاً مـن روايـة «ذاكـرة المـاء»، فـإن أولئـك الباحثيـن قـد يظلـون دائريـن فـي حلقـات مفـرغة، أي في مسـارات سـبق اكتشـافها مـن قبـل، واتضـح أنهـا تفضـي إلـى نهايـات مسـدودة.. وبعـض الاكتشـافات التـي تقـدم اليـوم علـى أنهـا إنجـازات ثوريـة وإبداعيـة غير مسبوقة، قـد لا تكـون في الحقيقــة سـوى إعـادة تشـكيل لبعـض الأفـكار القديمـة التـي أهملـت وغمرهــا النسـيان لسـنين عديـدة.

(3)- توقـع المشــاركون في هـذه النـدوة المعنيـة بالتأصيـل الأوربـي للعلـم، والتـي اقتصـرت المناقشـات فيهـا علـى معالجـة الموضـوع في سـياق أوربي محـض، توقعـوا لمبحـث تاريـخ العلـم والتقنيـة أن يـؤدي دوراً كبيـراً في المسـتقبل، وأن يحتـل مكانـة بـارزة فـي مجـال التعليـم، مـع دور جوهـري في ميادين التدريـب الأولـي، وأثنـاء فـترة الخدمـة. ويعنـي هـذا بوضـوح تدريـب الباحثيـن في المقـام الأول، وهـو ينطبق أيضـاً على المهندسين وطـلاب العلـوم

الإنسانية والآداب، مما يتيح لهم مقدمة مسيرة لفهم حركة العلم والتقنية، واستيعاب ما فيها من طرق ومشكلات.

كذلك يوجد طوائف أخرى كثيرة من العاملين الذين يهمهم هذا الأمر، مثل صانعي القرار السياسيين ومستشاريهم، والمتخصصين في دراسة السياسات العلمية، ورجال الاقتصاد، ومحللي الابتكارات الذين يسعون إلى الحصول على معلومات وأدوات تمكنهم من مواجهة المشكلات المعاصرة، بل إن أعضاء هذه الندوة يرون أهمية قصوى لتاريخ العلوم وتقنياتها بالنسبة لجميع فئات المجتمع في الريف والحضر، باعتباره يمثل الحد الأدنى من المعرفة بعلم التاريخ وفلسفته العامة وبجوانبه الاجتماعية والسياسية والعلمية، من أجل ممارسة صحيحة لحق التصويت!

والآن، تُرَى هل يمكن أن نجد شيئا يخصنا فيما ذكرناه عن مظاهر وأسباب الاهتمام الدولي والأوربي بقضايا التراث العلمي؟! ذلك الاهتمام الذي أخذ في الازدياد بصورة تلفت النظر خلال العقود القليلة الماضية، وخاصة بعد أن أظهرت الدراسات المتعلقة بتاريخ العلم وفلسفته أن الباحث الجيد هو الذي يكون على دراية تامة بأحدث ما توصل إليه زملاؤه في مجال تخصصه، وأن يكون في الوقت نفسه ملماً إلماماً كافياً بأصول المفاهيم العلمية المتصلة بموضوع بحثه، وذلك من خلال متابعته الدقيقة لطبيعة نموها عبر مراحل تطورها. وهذا يعني أن الجمع بين الأصالة والمعاصرة في العلوم الطبيعية يعتبر من أهم سمات الباحث المتميز الذي يكون بلا شك أقدر من غيره على ممارسة البحث العلمي برؤية أعم ومنهج أصوب وذوق أرقى.

ب- أهمية التراث العلمي العربي معرفيًا وتقنيًا وحضاريًّا

التراث العلمي العربي يشمل جزءاً كبيراً من التاريخ العلمي والحضاري فيما يخص الحضارة العربية الإسلامية ودورها الرائد في مسيرة الحضارة الإنسانية، بشهادة المنصفين من المؤرخين، لكن بعض المنظرين يغفلون هذا الدور العربي الإسلامي الرائد، في الوقت الذي يحاولون فيه أن يؤرخوا لنظرية العلم بإيجاد أساس لها عند أفلاطون وأرسطو في الحضارة الإغريقية، أو عند بيكون وديكارت ومل وغيرهم من رواد النهضة الأوربية الحديثة، بل إننا نجد من يثني كثيراً على ما يسمى «بالعلم العبري» «والعلم المسيحي»، كما تساق التبريرات الواهية لاعتبار إسرائيل ضمن الحضارات الكبرى القديمة في الشرق، وللإشادة بالعصر الذهبي للعبقرية السامية في حضارة بابل وآشور. ولم يستطع أكثر المؤرخين المعاصرين إنصافاً للحضارة العربية الإسلامية أن يخفي نزعته العرقية عندما تحدث عما أسماه «بالمعجزة اليونانية» وتفوقها على الحضارات المجاورة لها، قائلاً: «.. وحديثنا عن الماضي محدود من عدة وجود، وأحد هذه الوجوه الضرورية أنه يجب علينا أن نقتصر على أسلافنا فحسب.. والواقع أن ثقافتنا النابعة من الأصل الإغريقي والعبري هي الثقافة التي تعنينا كثيراً، إن لم تكن هي كل ما يعنينا.. والزعم بأنها بالضرورة أرقى الثقافات فيه خطأ وشر.. لأنني وإن كنت أرقى من جيراني فليس لي أن أقول ذلك، ولكن لهم فقط أن يقولوه، وإذا زعمت لنفسي شيئا من العلو لا يستطيعون - أو لا يقبلون- أن يصادقوا عليه، فإن ذلك لا يثمر سوى العداوة بيننا».

وفي كتاب **العلم في التاريخ** لم يستطع المؤلف «جون ديزموند برنال» أن يخفي تحيزه الواضح إلى جانب الإغريق والفرس والرومان، في الوقت الذي يكيل فيه اتهامات متنوعة للإسلام دون أن يشرحها أو يدلل عليها. فالإسلام - فيما يزعم برنال- أقام ثقافة متلاحمة ظلت باقية إلى يومنا

هـذا بالرغـم مـن أنهـا ليسـت ثقافـة تقدميـة، واللغـة العربيـة - فيمـا يزعـم برنـال أيضـًا- حجبـت الـدور الكبير للعنصر الفارسـي فـي العلوم الإسـلامية الشـرقية، والمسـلمون يتحملـون مسـئولية كبيـرة عـن إقامـة حواجـز بيـن العلـوم الطبيعيـة والعلـوم الإنسـانية إلـى يومنـا هـذا، بدعوى أنهـم لـم يترجمـوا إنسـانيات الإغريق مثلمـا ترجمـوا معارفهـم العلميـة والفلسـفية، فانتقلـت الإنسـانيات والعلـوم إلـى الثقافـة الحديثـة عـن طريقيـن مختلفـين. وينكر «برنـال» مآثـر علمـاء المسـلمين ويقصرهـا فقـط علـى مجـرد حفظهـم لمواريـث القدمـاء، قائـلاً: «رضـي معظـم علمـاء المسـلمين بـالنمط الكلاسـيكي الأخيـر للعلـوم، ووثقـوا في هـذا النمـط ولـم يكـن لديهـم أي طمـوح لأن يطـوروه تطويـرًا ثوريًّـا».

وتجـدر الإشـارة أيضًـا إلـى بعـض صـور التحيـز الواضـح مـن جانـب بعـض المؤرخيـن عندمـا يتوجهـون إلـى التأليـف في تاريـخ العلـوم وتقنياتهـا لإذكاء نزعـة قوميـة، حيـث نجـد بينهـم مـن يكتـب عـن علـم غيـر غربـي، لا ليؤكـد حق حضـارة أخـرى أسـقط دورهـا مـن حركـة التاريـخ الإنسـاني، ولكـن لكـي يثبـت أسـطورة الجنـس الآري وتفوقـه، ويؤكـد مقولـة أن العلـم لا يمكـن إلا أن يكـون غربيـًا. فعندمـا صنـف «جوزيـف نيدهـام» وزمـلاؤه سـبعة مجلـدات ضخمـة (بـدأ إصدارهـا عـام 1954م)عـن العلـم والحضـارة في الصيـن، إنمـا كانـوا يحاولـون أن يفسـروا السـبب الـذي حـال دون أن تتبـع التنميـة في الصيـن نفـس المسـار الـذي اتبعتـه الثـورة العلميـة الحديثـة في أوربـا، ثـم يسـعون مـن خـلال ذلـك إلـى تأكيـد فـرض ضمنـي مفـاده أن العلـم والتقنيـة اللذيـن أينعـا بالفعـل في أوربـا النهضـة عالميـان، وأن كل مـا هـو أوربـي لابـد أن يكـون عالميـًا. وغالبًـا مـا يطـرح أمثـال هـؤلاء المؤرخيـن المتحيزيـن مسـألة «العلـم القومـي» في صـورة منافسـة يحـاول فيهـا كل فريـق التصـدي بحمـاس لا يخلـو مـن المبالغـة في كثيـر مـن الأحيـان للـرد علـى كل مـا يقلـل مـن شـأنهم في سـاحة الفكـر العالـمي.

وعلى غرار ما فعل «تيد هام» بالنسبة للعلم الصيني، أو شيء قريب منه، حاول «توبي هاف» مؤخراً أن يجيب على سؤال: «لماذا ظهر العلم الحديث في أوربا، على حين أن العالم العربي الإسلامي كان متقدمًا عن الغرب الأوربي بكثير طوال الفترة التي مهدت لظهور هذا العلم؟»، وروَّج بالطبع لبعض المغالطات التاريخية في نقده للثقافة الإسلامية، لكنه لم يستطع أن يخفي جوانب التقدم التي يسميها «فجر العلم الحديث».

أما أولئك الذين حاولوا اختراق الثقافة الإسلامية من خلال دراستهم لتراثها العلمي، فقد تطرقوا لأمور من صميم العقيدة الإسلامية ذاتها وروَّجوا لأفكار خاطئة عن الإسلام والمسلمين. ومن أمثلتهم «أميلي سيفيج- سميث» الذي أورد في دراسة حديثة حول «الاتجاهات الجارية في دراسة العلوم والطب عند المسلمين في العصر الوسيط» كلاما مبتسراً عن الطب النبوي والرسائل المؤلفة من قبل علماء الدين وليس من قبل الأطباء، على أساس اعتقادهم بأن المعرفة يمكن الحصول عليها فقط عن طريق الوحي والنبي محمد ﷺ وأعراف الصحابة المقربين وآرائهم. ويزعم «سميث» في دراسته أن رسائل الطب النبوي قد شاعت في مقابل الطب القائم على أساس إغريقي على أيدي فريق من الأطباء النطاسيين أمثال ابن جميع.

وفي مقال آخر بعنوان «العلم في خدمة الدين» يتخذ «ديفيد كنج» في خلال دراسته للتراث العربي الإسلامي مدخلاً لترويج أفكار خاطئة عن الإسلام، ويتخذ من هذا الستار العلمي رداء خادعًا، بحيث تبدو هذه الأفكار وكأنها تعبير صادق عن واقع الإسلام والمسلمين. ففي غمرة انشغاله بقضايا التراث العلمي الإسلامي المتعلقة بمسائل تحديد اتجاه القبلة واستطلاع أهلة الشهور القمرية، نجده يثير أسئلة لا تؤهله ثقافته للرد عليها، فهو مثلاً يتساءل عن سبب اعتماد المسلمين لخمس صلوات

رئيسية فقط، زعمـاً أن هـذا التحديد لـم يرد بشأنه نص صريح في آيـات القرآن الكريـم، أو في أحاديـث الرسـول ﷺ، ويظهـر مـن خـلال مناقشته لهـذه القضية التي أقحمهـا علـى موضـوع بحثه إقحامـاً أنـه يخلـط بيـن الصلـوات المفـروضة وصلـوات التطـوع، ويسـوق روايـات مـن عنـده تنسـب إلـى الرسـول ﷺ قولـه بـأن صـلاة الضحـى بدعـة موروثـة، وأن هـذا كان سببًا واضحـاً - فيما يزعـم- لحيـرة المتأخريـن وترددهـم في ضـم صـلاة الضحى إلـى الـصلوات الخمـس الرئيسية.

وفي كتـاب **تاريـخ الطـب** يسير «جـان- شـارل سـورنيا» علـى درب أسـلافه ليوهـم القـارئ الغربـي بـأن المؤمنيـن في بـلاد الإسـلام اليـوم يؤسسـون علمهـم الطبـي علـى «الطـب النبـوي»، وأن كتـاب **القـانون فـي الطـب** لابـن سـينا ركـام غامـض لا يتضمـن أي فائـدة عمليـة للمرضـى، فـي الوقـت الـذي يقـرر فيـه - مناقضـاً نفسـه- أن هـذا الكتـاب ظـل خـلال ثمانيـة قـرون مـن عمـر الطـب الغربـي أحـد المصـادر الأساسية للحقيقـة، ومـادة تعليميـة إجباريـة في الجامعـات الأوروبيـة.

إن مثـل هـذه المواقـف المتحيـزة بدرجـات متفاوتـة للعلـم الغربـي، بـل لـكل مـا هـو غربـي، علـى حسـاب الإنجـازات الحضاريـة للأمـم الأخـرى بصـورة عامـة، والأمـة العربيـة الإسـلامية بوجـه خـاص، ومثـل هـذه الدعـاوى والافـتراءات الموجهـة ضـد الإسـلام، والمـشككة فـي قـدرات العقليـة العربيـة الإسـلامية وأصالـة الفكـر العلمـي الإسـلامي، والمـشوهة لحقائـق التاريـخ والعلـم علـى حـد سـواء، هـو الـذي يدعونـا دائمـاً إلـى البحـث في كنـوز الـتراث لتأصيـل الثقافـة العربيـة الإسـلامية وإعـادة صياغتهـا بمـا يلائـم إيقاعـات العصـر، وتوقعـات المسـتقبل، وذلـك فـي إطـار الإلمـام الواعـي بـكل الخصائـص والقسـمات الحضاريـة التـي تخصنـا وتميزنـا عـن الآخريـن.

من ناحية أخرى، يجب أن نثني في جميع الأحول على ما يبديه الباحثون الغربيون من اهتمام متزايدة بالتراث العلمي عند العرب والمسلمين، وعلى تفوقهم بالنسبة لما لديهم من معاهد وأقسام علمية ودوريات متخصصة في هذا المجال، مقارنة بما هو موجود في العالم العربي الإسلامي، الأمر الذي يفرض علينا مضاعفة الجهود للحاق بركبهم ومشاركتهم في كتابة ما يخصنا من تاريخ العلم والحضارة.

ولا بأس هنا من الإشارة إلى نموذج جديد بأن يُحْتَذَى بالنسبة لفروع العلم المختلفة، فقد استطاع كل من الدكتور محمد ظافر الوفائي، والدكتور محمد رواس قلعجي أن ينجزا تحقيق ونشر كل ما كتب عن طب العيون (علم الكحالة) في الحقبة الإسلامية، استكمالاً لما بدأه «ماكس مايرهوف» محقق كتاب **عشر مقالات في العين** لمؤلفه حنين ابن إسحاق (طبع في القاهرة عام 1928م)، «وهير شبيرج» الذي نشر عام 1925م مقتطفات من بعض المخطوطات العربية؛ **نور العيون وجامع الفنون**، **الكافي في الكحل**، **المنتخب في علم العين**، والدكتوران مصطفى شريف العاني وحازم البكري اللذان حققا كتاب **نهاية الأفكار ونزوة الأبصار** لمؤلفه: عبد الله بن قاسم الحريري الأشبيلي البغدادي (نشر في بغداد عام 1979م).

ومهما يكن من أمر، فإن التأصيل لنظرية العلم عمومـًا يكون مقبولاً في إطار المعالجة الموضوعية لطبيعة المعرفة العلمية في كل مرحلة تاريخية من مراحل تطورها، ولم يعد مقبولاً في عصرنا - أكثر من أي وقت مضى- أن يصر بعض الذين يؤرخون للعلم من منطلقات مذهبية أو تعصبية على طمس حقائق التاريخ العلمي لاحتكار شرف الإنسانية في نشأة العلم ومناهجه لجنس بعينه دون بقية الأجناس.

ج- التراث العلمي العربي زاد للحاضر والمستقبل

إن الفوائد التي نجنيها من تحقيق تراثنا العلمي ودراسته عديدة ومتنوعة، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

(1)- إثراء المدخل التاريخي في تدريس العلوم، وتنمية الحس النقدي والثقة بالنفس لدى الناشئة، والوقوف على طبيعة التطور العلمي ومنهجية البحث والتفكير في العلوم المختلفة.

(2)- كشف حالات الغش الفكري والقرصنة العلمية من قبل بعض المؤرخين والنَقَلَة والمستشرقين في حق تراثنا العربي والإسلامي.

(3)- التأصيل الجيد لمختلف فروع العلم المعاصر (البصريات -الصوتيات - الوراثة - البيئة - الشفرة - الجيولوجيا - الفلك..... إلى آخره).

(4)- الكشف عن المزيد من النظريات والاختراعات المتقدمة في التراث الإسلامي. ونسوق مثالاً على ذلك: قوانين الحركة والجاذبية التي اكتشفها ابن البغدادي والحسن الهمداني قبل نيوتن بعدة قرون.

يقول ابن ملكا البغدادي في كتاب **المعتبر في الحكمة** معَبِّرًا عن تناسب القوة مع تسارع الحركة: «.. القوة الأشد تحرك أسرع وفي زمن أقصر»، ويقول معَبِّرًا عن قانون الفعل ورد الفعل: «إن الحلقة المتجاذبة بين المصارعين لكل واحد من المتجاذبين في جذبهما قوة مقاومة لقوة الآخر، بل تلك القوة موجودة مقهورة، ولولاها لما احتاج الآخر إلى كل جانب».

ويقول الهمداني عن الجاذبية الأرضية في كتاب **الجوهرتين**: «.. فهي -أي الأرض- بمنزلة حجر المغناطيس الذي تجذب قواه الحديد من كل جانب». وهنا لا ينبغي التعامل مع هذه النصوص التراثية دون اعتبار لفارق الزمن، فليس من قبيل المبالغة - كما يقول سبايسر ودي جراف- القول بأن

نحو (دستة) من الطلاب فقط هم الذين قرؤوا واستوعبوا كتاب **برنسيبا** الذي وضعه إسحاق نيوتن عام 1678م خلال الخمسين عاماً التالية بنشره، وأن عدداً قليلاً قد درسوه خلال قرنين ونصف بعد ذلك.. ويرجع ذلك إلى الصعوبة البالغة للموضوع وغموض اللغة التي كتب بها، بل إن المعادلات الشهيرة المنسوبة إلى نيوتن داخل الكتاب لا توجد بالصورة التي تعرف بها اليوم، وإنما وضعت في صورتها المألوفة لدينا عام 1750م فقط على يد العالم «أويلر»، فالكتاب لا يحتوي إلا على عدد قليل جداً من الصياغة الدقيقة، ويقصر نيوتن دراسته فيها على منظومات ذات كتل نقطية ويتناول الأجسام الجامدة تناولاً طفيفاً ولا يتطرق مطلقاً الأجسام المرنة.

وإن شئنا مثالاً آخر أبرز «ديفيد كينج» أن رسالة السلطان الأشرف اليمني (ت 1296م) تحتوي على أول إشارة مبكرة في المصادر الفلكية البسيطة إلى بوصلة مغناطيسية، وذلك على الرغم من أن السلطان لم ينسب هذا الابتكار لنفسه.

وقد ألحقت هذه الرسالة جائزتين من أستاذه السلطان تشهدان له بصحة ستة إسطرلابات صنعها الأشرف بنفسه. ويوجد أحد هذه الإسطرلابات حالياً في متحف «متروبوليتان» للفنون في نيويورك، بالرغم من أن مدى أصالته كان مدار تساؤل قبل نشر فهارس «ديفيد كينج». وتجدر الإشارة هنا إلى أن «ديفيد كينج» نشر في عام 1983 مجلداً عن علم الفلك الرياضي في اليمن الوسيط، استعرض فيه أكثر من مائة مخطوطة فلكية يمنية محفوظة في مكتبات أوربا والشرق الأوسط، وقدم قائمة بأكثر من خمسين فلكيا يمنيا مع مؤلفاتهم بعد أن عرض تاريخ علم الفلك في اليمن من القرن العاشر إلى أوائل القرن العشرين، كما تضمن الكتاب مؤلفين في الحساب، المساحة، والمعضلات المتعلقة بتحديد أنصبة الميراث.

(5)- يمكن توظيف نصوص جيدة من التراث العلمي العربي في أغراض التأصيل لمناهج البحث العلمي ونظريات فلسفة العلم المعاصرة، ويكفي أن نشير هنا على سبيل المثال إلى ما ذكره ابن الهيثم في مقدمة كتابه **المناظرة** عن المنهج العلمي ومقارنة بآراء «فرنسيس بيكون» وغيره في مقدمة كتابه في **الشكوك على بطليموس** ومقارنته بمبدأ التكذيب المنسوب إلى «كارل بوبر»، كما نشير إلى الثورة العلمية التي بدأت بجبر الخوارزمي وبصريات ابن الهيثم وجاذبية الهمداني وغيرهم في ضوء آراء «توماس كون». وهنا يجد الباحث في تراثنا العلمي مدداً متدفقاً لدراسات مستقبلية مقارنة في مجالات الفكر العلمي.

(6)- تتضمن مخطوطات العلوم إفادات مباشرة وغير مباشرة تعني مؤرخي الحضارة. مثال ذلك أن كتاب أبي الوفاء البوزجاني في **المنازل السبع** تضمن أدق البيانات عن الضرائب ونظام الخراج وأعطيات العساكر، مما يعد إضافة فريدة لا توجد في غيره، وأن كتاب **التيسير في صناعة التدبير** لابن زهر الإشبيلي اشتمل على تفاصيل مهمة عن الصراعات الداخلية والدسائس في أسرة الدولة المرابطية بالمغرب، وهو كتاب طب لا يقصده الباحث عادة لمثل هذه الإفادات وكتاب **أنباط المياه الخفية** للكرجي به تفاصيل لغوية وشرعية، والعكس صحيح فكتب التاريخ تفيد في بعض قضايا العلم الحديث (مثل الفلك).

(7)- يمكن الإفادة من التراث العلمي العربي في ميادين تطبيقية عديدة، نذكر منها:

أ)- بفضل المعلومات الجيولوجية والتعدينية التي تضمنها كتاب **الجوهرتين** للهمداني، اهتدت بعثة المسح الجيوفيزيائي لمعرفة موارد اليمن المعدنية والبترولية إلى اكتشاف العديد من المناجم المهمة التي

تحتوي على خدمات الزنك والحديد والرصاص، إلى جانب الفضة، بكميات تجارية.

ب)- كتب باحث غربي عن الفولاذ الدمشقي بأنه أكثر أنواع الفولاذ صلابة، وسرد تاريخ دراسته من جانب الأوربيين، وأشار إلى أهميته في الصناعات الحديثة.

ج)- جاء في عدد من الكتب التراثية وصف للهزات الزلزالية التي تعرضت لها البلدان العربية والإسلامية خلال القرون الماضية، منها: كتاب **صفة جزيرة العرب** للهمداني، وكتاب **بدائع الزهور في وقائع الدهور** لابن إياس، وكتاب **كشف الصلصلة عن وصف الزلزلة** لجلال الدين السيوطي، وغيرها. ولا شك أن مثل هذه المؤلفات التراثية تعتبر بمثابة سجلات زلزالية موثقة على أساس من الملاحظة والتجريب، والاسترشاد بما جاء فيها عن كل ما يتعلق بظاهرة الزلازل وتواريخ حدوثها ودرجات تأثيرها في المنطقة العربية والإسلامية خلال القرون الماضية يعتبر ضرورة منهجية ومعرفية لأي دراسات معاصرة أو مستقبلية تتعلق بخرائط التوزيع الزلزالي وتوقعات حدوث الزلزال في منطقة ما، وخاصة بعد ما ظهر حديثاً ما يشير إلى أن أجزاء كثيرة من الأرض العربية والإسلامية لم تعد بعيدة تماماً عن «الأحزمة» النشطة زلزالياً في أماكن محددة من العالم.

د)- يزخر التراث الإسلامي بالعديد من المؤلفات في مجالات علوم النبات والحيوان والعلوم الزراعية وعلم الرعي والمراعي، فنذكر منها كتاب: **النبات** للذينوري، وكتاب **جامع فرائد الملاحة في جوامع فوائد الفلاحة** لرضي الدين بن محمد الغزي، وكتاب **الفلاحة النبطية** لأبي

بكر أحمد بن وحشية، وكتاب **الفلاحة الأندلسية** لأبي زكريا محمد بن العوام الإشبيلي. وقد ترجم هذا الكتاب الأخير في القرن التاسع عشر الميلادي إلى الإسبانية والفرنسية، وقال عنه «أنطون باسي» في تقرير قدمه سنة 1859م إلى الجمعية الوطنية الزراعية الفرنسية: إنه موسوعة زراعية تامة تفرد بها القرن الثاني عشر الميلادي، وقال عنه مؤرخ الحضارة «ول ديورانت» أنه أكمل بحث في علم الزراعة ألف في القرون الوسطى برمتها. ويمكن الإفادة من هذه المؤلفات التراثية حاضراً ومستقبلاً في تحديد العوامل الأكثر أثرا في زحف الملوحة والجفاف على مناطق عديدة من الأرض العربية والإسلامية التي تعجز الآن عن تلبية احتياجات أهلها بعد أن كانت تجذب في عصور الازدهار الإسلامي كل الأوربيين بجمالها وخيراتها. ويبقى على المهتمين والمختصين أن يدرسوا أنواع النبات بهذه المناطق، وكيفية نموها والعناية بها وبيئاتها. والأسماء العربية للنباتات كثيرة في التراث العلمي الزراعي وتحتاج من المحققين العرب الهمة والدأب للكشف عن كنوز علمية وتعريبية في غاية الأهمية للأجيال العربية القادمة.

هـ)- توجد مؤلفات تراثية عديدة يمكن الإفادة منها في مجال طب الأعشاب الذي برع فيه علماء السلف ولا يزال معتمداً في أكثر الدول، فقد أنشأت الهند والصين وباكستان معاهد وكليات لتدريسه، وتجري فيه بحوث تطبيقية في أكثر من مؤسسة بمصر والمملكة العربية السعودية، ويدعو بعض الباحثين الغربيين إلى إحياء تدريس «الطب العربي» وإنشاء اللوائح والأنظمة الضابطة للأطباء والصيادلة الممارسين له. ومن الملاحظ أن علماء أوربا وأمريكا بدؤوا يعيدون قراءة هذه المؤلفات التراثية بعد أن قل الاهتمام بها لفترة أمام التطور العلمي والتقني، وشرعوا في إجراء التجارب على الوصفات الشعبية التي وردت فيها في محاولة للكشف عن أدوية جديدة للأمراض، وفي

السنوات الأخيرة زاد اهتمام شركات الأدوية في ألمانيا والدنمارك وهولندا وإيطاليا وأمريكا بها الموضوع وطلبوا من مصر وبعض دول المشرق شراء بعض النباتات مثل ورق السكر لتصنيع البنج الموضعي، وبذور الرجلة لعلاج الأرق، وغيرها. وإذا علمنا أن هناك كثيراً من الأمراض لا تزال تنتظر تطوير العلاج اللازم لها، وأن العلماء يبحثون في كل مكان، في أعماق الغابات وقيعان المحيطات، عن أعشاب تخلص البشرية من الأمراض الصعبة وأن كتب التراث لا تزال كنزا لم تصل إليه أيدي الباحثين، أدركنا أهمية التراث في عصرنا هذا، وتزايد حاجاتنا إليه في المستقبل.

و)- يهتم الباحثون المعاصرون بدراسة الأساس العلمي للتصميمات الهندسية التي قامت عليها تقنية العقود والقباب بأشكالها المختلفة وزخارفها المتنوعة، وذلك لإظهار قيمتها الجمالية الفائقة من جهة، ولإرشاد المعنيين برعاية الآثار قبل الشروع في أعمال الترميم والصيانة وإعادة البناء والتركيب والزخرفة، من جهة أخرى. ونشير هنا إلى أهمية الأبحاث التي تجري حالياً حول هندسة العمارة الإسلامية في معهد أمير ويلز للآثار بلندن. أيضاً، يقوم العديد من الباحثين بتطبيق ما ورد في كتب التراث العلمي باستخدام الحاسب الآلي، وخرجوا بنتائج بالغة الطرافة والدقة والنفاسة من ذلك أن أكثر من باحث استعمل الصيغ الرياضية التي وردت في كتاب **مفتاح الحساب** لجمشيد الكاشي حول تصميم القبة والمقرنص والأزج أو الطاق، وأدخل تلك الصيغ في الحاسب الآلي لاستخدام تصاميم حديثة في العمارة الإسلامية.

ز)- كتب التراث العلمي والتقني تفيد كثيراً في مجال التربية والتعليم لتدريب الطلاب على إعادة تركيب بعض الأجهزة والآلات البسيطة.

فقد كان المهندسون والتقنيون في عصر الحضارة العربية الإسلامية يتبعون منهجاً علمياً رائداً في كل أعمالهم، ويبدؤون في الحالات الصعبة برسم مخططات ثم يصنعون نموذجاً مصغراً لما ينوون تنفيذه. وقد أعاد الفنيون المحدثون بناء العديد من التركيبات والآلات تبعاً للشروح التي قدمها التقنيون الإسلاميون في مؤلفاتهم، مثل كتاب **الحيل** لبني موسى شاكر، وكتاب **الجامع بين العلم والعمل النافع في صناعة الحيل** لبديع الزمان الجزري، وكتاب **الطرق السنية في الآلات الروحانية** لتقي الدين بن معروف الدمشقي، وكتاب **الأسرار في نتائج الأفكار** لأحمد بن خلف المرادي. نفس الشيء ينسحب على الآلات والأجهزة والأدوات العلمية والفلكية التي طورها علماء الحضارة العربية الإسلامية. ومثل هذه الأعمال تفيد كثيراً في الأغراض التعليمية، كما تفيد بالنسبة لمعارض ومتاحف العلوم. وقد قام أكثر من باحث بتحديث التعامل مع المعلومات التراثية لاستخراج أوقات الصلوات وتحديد المناسبات الإسلامية المهمة من الصيغ الرياضية المقتبسة من كتب التراث، وأمكن الاستعانة بالحاسب الآلي لوضع جداول حديثة لكل المدن في العالم في كل أيام السنة الشمسية. ونجد في عصرنا جهازا شبيها بالأسطرلاب الخطي، هو المسطرة الحاسبة الزلاقة Slide Rule التي كانت الآلة الحاسبة الأحدث المعتمدة في الأبحاث العلمية قبل ثلاثة عقود عندما انتشرت الآلات الحاسبة الإلكترونية (أجهزة الكمبيوتر).

خاتمة:

حاولنا فيما سبق أن نجيب بإيجاز شديد على السؤال المطروح بشأن جدوى العمل التراثي وما يقدمه التراث العلمي من فوائد للأمة في الحاضر

والمستقبل.. ومن هنا نجد أنفسنا مطالبين باتخاذ موقف المدافع عن التراث والبحث عن أدلة مقنعة تؤكد أهميته ومكانته في حياتنا المعاصرة والآتية، في الوقت الذي نجد فيه أناسا زالت حضارتهم واندثرت على مر العصور، وغدت لغتهم أغرب من أن يتكلمها حتى المنتمون إليها، ومع ذلك فلا يزالون يعتزون ويفخرون بما يسمونه «حضارتهم»، مع أنهم لم يقدموا للإنسانية إلا المآسي تعقبها المآسي.

إن قضية التراث العلمي العربي الإسلامي في جوهرها «قضية وجود ومصير ربما تكشف عنها حقيقة ذاتها وطاقاتنا، تضيء لنا معالم وآفاق الطموح»، وهي قضية «تتسع أبعادها زمانا، وتستوعب الماضي والحاضر والمستقبل، كما ترحب مكانا وتتجاوز حدود وطننا العربي». وإذا كنا بهذه الكلمات مدركين لأهمية تراثنا ولا نعمل على رعايته والإفادة منه في حاضرنا ومستقبلنا، فتلك مصيبة، وإن كنا غير مدركين لذلك فالمصيبة أعظم...!

تاريخ المخطوط العربي

عبد الستار الحلوجي

من المعلوم أن الكتب لا توجد في أمة من الأمم إلا إذا توافرت لها عناصر ثلاثة هي:

أ - وجود كتابة وكُتّاب.

ب- وجود مواد صالحة لتلقّي الكتابة وتكوين الكتب.

جـ- وجود تراث يحرص الناس على تسجيله واقتنائه.

وقد عرف العرب الكتابة قبل ظهور الإسلام، وكان منهم من يجيد القراءة والكتابة. والأدلة على ذلك كثيرة يأتي على رأسها أن القرآن الكريم عند نزوله وجد من يكتبه، وأن النبي ﷺ كان حريصًا على كتابته، واتخذ كُتّابًا للوحي، كما اتخذ كُتّابًا للرسائل وآخرين للكتابة في شؤون المسلمين، وأن بعض الصحابة كان يكتب القرآن لنفسه، ومنهم من كان يكتب الحديث أيضًا[1]. والقرآن الكريم يثبت للعرب معرفتهم بالكتابة في العصر الجاهلي في أكثر من آية من آياته، منها قوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ أَنزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَىٰ نُورًا وَهُدًى لِّلنَّاسِ تَجْعَلُونَهُ قَرَاطِيسَ﴾ [الأنعام: 91]. ﴿وَقَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ اكْتَتَبَهَا فَهِيَ تُمْلَىٰ عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ [الفرقان: 5]. ﴿وَقَالُواْ لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ تَفْجُرَ لَنَا مِنَ الْأَرْضِ يَنبُوعًا أَوْ تَكُونَ لَكَ جَنَّةٌ مِّن نَّخِيلٍ وَعِنَبٍ فَتُفَجِّرَ الْأَنْهَارَ خِلَالَهَا تَفْجِيرًا أَوْ تُسْقِطَ السَّمَاءَ كَمَا زَعَمْتَ

---

(1) مثل عبد الله بن عمرو بن العاص، فقد كانت عنده صحيفة دوَّن فيها الحديث النبوي، وكانت تسمىَّ «الصادقة»

عَلَيْنَا كِسَفًا أَوْ تَأْتِيَ بِاللهِ وَالْمَلائِكَةِ قَبِيلاً أَوْ يَكُونَ لَكَ بَيْتٌ مِّن زُخْرُفٍ أَوْ تَرْقَى فِي السَّمَآءِ وَلَن نُّؤْمِنَ لِرُقِيِّكَ حَتَّى تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَابًا نَّقْرأه قُلْ سُبْحَانَ رَبِّي هَلْ كُنتُ إِلاَّ بَشَرًا رَّسُولاً﴾ [الإسراء: 90-93].والذين يجحدون القرآن ولا يؤمنون به لا يستطيعون أن ينكروا الدليل المادي الذي يثبت معرفة العرب بالكتابة في هذا العصر، ونعني به النقوش التي عثر عليها في طرق القوافل شمال بلاد العرب مثل نقشي زبد وحرّان المؤرخين في القرن السادس ميلادي، واللذين لا يدلان على معرفة العرب بالكتابة منذ ذلك التاريخ فحسب، وإنما يدلان أيضًا على أن الكتابة العربية التي كتب بها عرب الجاهلية قد تطورت عن الكتابة النبطية.

وإلى جانب النقوش والنصوص القرآنية، هناك أخبار أوردتها كتب التاريخ عن أناس كانوا يعرفون الكتابة في العصر الجاهلي، منها ما ذكره البلاذري في كتابه فتوح البلدان من أن الإسلام جاء وفي قريش بمكة سبعة عشر نفراً يكتبون، وفي الأوس والخزرج بالمدينة أحد عشر كاتباً[1]. ومنها أيضاً ما ذكرته المصادر التاريخية عن عهود وأحلاف كتبت في الجاهلية مثل حلف ذي المجاز الذي كان بين بكر وتغلب، والذي قال عنه الحارث بن حلّزة:

واذكروا حلف ذي المجاز وما قـدّم فيه العهود والكفلاء
حذر الجور والتعدي وهل ينـ قض ما في المهارق الأهواء[2]

وفي أول العهد بالإسلام كتبت قريش صحيفة المقاطعة التي التزمت فيها بمقاطعة بني هاشم وبني المطلب. يقول ابن هشام فيما يرويه عن

(1) فتوح البلدان، ص 580-583.
(2) شرح القصائد العشر، ص 255.

ابـن إسـحاق إن القرشـيين «أجمعـوا أمرهـم علـى ألا ينكحـوا إليهـم ولا ينكحوهـم، ولا يبيعوهـم شيئًا ولا يبتاعـوا منهـم. فلمـا اجتمعـوا لذلـك كتبـوا في صحيفـة ثـم تعاهـدوا وتواثقـوا علـى ذلـك ثـم علقـوا الصحيفـة في جـوف الكعبـة توكيـدًا علـى أنفسـهم»[1].

وهناك أشعار جاهلية تشبّه الأطلال بالكتابة، منها قول امرئ القيس:

لمن طللٌ أبصرته فشجاني كخط زبور في عسيب يمان[2]

وقول عديّ بن زيد:

ما تبين العين من آياتها غير نُؤْي مثل خط بالقلم[3]

هـذا عـن الكتابـة والكُتّـاب. أمـا مـواد الكتابـة وأدواتهـا، فمـن المعلـوم أن العـرب في العصـر الجاهلـي كتبـوا علـى العسـب والكرانيـف واللّخـاف (وهـي الحجـارة البيضـاء الرقيقـة) وعظـام أكتـاف الإبـل وأضلاعهـا، كمـا كتبـوا في الرقـوق والمهـارق. والرقـوق هـي الجلـود التـي ترقّـق ليُكتـب فيهـا، والمهـارق أقمشـة حريريـة فارسـية بيضـاء كانـت تُسـقى الصمـغ وتصقـل ويكتـب فيهـا[4]، وربمـا كتبـوا علـى البـردي. وليـس مـن بيـن تلـك المـواد مـا يصلـح لتكويـن الكتـب غيـر البـردي والـرّق والمهـارق. وقـد عرفـت تلـك المـواد في العصـر الجاهلـي وورد ذكرهـا في شـعر هـذا العصـر كقـول حاتـم الطائـي:

---

(1) **سيرة ابن هشام**، ج 1، ص 372.
(2) **ديوانه**، ص 85.
(3) **الأغاني**، ج2، ص119. والنؤي هو الحفير حول الخيمة تتجمع فيه المياه.
(4) **لسان العرب** ج 10، ص 368.

أتعرف أطلالا ونؤيا مهدّ ما   كخطّك في رقّ كتابا منمنما[1]

وإذن فقد عرف العرب الكتابة في العصر الجاهلي، وعرفوا مواد صالحة لتلقى الكتابة وتكوين الكتب وإن كانت تلك المواد عزيزة المنال. وبقي العنصر الثالث وهو التراث الذي يحرص الناس على تسجيله واقتنائه. ولم يكن لدى العرب في هذا العصر تراث غير الشعر. والشعر بطبيعته لا يستعصي على الذاكرة، والعرب أمة حافظة بطبيعتها بدليل اننا نجد رجلاً كأبي عمرو الشيباني يروي شعر شعراء ثمانين قبيلة.[2] والشعر الجاهلي يحمل في ثناياه ما يدل على أنه لم يكتب في هذا العصر، وأنه كان ينتقل عبر الزمان والمكان بطريق الرواية الشفهية. ويمكن تلخيص هذه الأدلة في ثلاثة أمور:

أولها: ما نجده في هذا الشعر من خلاف في الروايات. وهو خلاف لم تسلم منه المعلقات التي زعم البعض أنها كتبت وعلقت على أستار الكعبة[3]، مما يدعم الرأي القائل بأنها لم تكتب في هذا العصر وأن القصة كلها مختلفة[4].

---

(1) **ديوانه**، ص 23.

(2) **مصادر التراث العربي في اللغة والمعاجم والأدب والتراجم**، ص20.

(3) **العقد الفريد**، ج5، ص 269.

(4) لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، راجع: **المخطوط العربي**، ص 56-62.

أما الدليل **الثاني** فهو ظاهرة الرواة الذين رووا هذا الشعر شفاهة حتى عصر التدوين، فقد كان لكل شاعر راوية أو أكثر ينقل عنه شعره ويذيعه بين الناس، فكان للأعشى راوية اسمه عبيد يصحبه ويروى عنه أشعاره[1]:

ألكني يا عُيَيْن إليك قولا ستهديه الرواة إليك عني

وقول عُمَيْرة بن جعيل نادمًا على شعر قاله في هجاء قومه بني تغلب فلم يلبث أن ذاع بين العرب ولم يعد يستطيع له رداً:

ندمت على شتم العشيرة بعدما مضت واستتبّت للرواة مذاهبه
فأصبحت لا أستطيع دفعًا لما مضى كما لا يردَ الدرُ في الضرع حالبه[2]

ويروي أيضًا عن أبي هريرة أنه قال: خرج علينا رسول الله ﷺ ونحن نكتب الأحاديث فقال: ما هذا الذي تكتبون؟ قلنا: أحاديث سمعناها منك. قال: أكتاباً غير كتاب الله تريدون؟ ما أضلّ الأممَ من قبلكم إلا ما اكتتبوا من الكتب مع كتاب الله. يقول ابو هريرة: فقلت: أنتحدث عنك يا رسول الله؟ قال: نعم، تحدثوا ولا حرج، فمن كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار»[3].

ويعلل الخطيب البغدادي هذا النهي عن كتابة الحديث بأمرين:

أولهما: أن القرآن الكريم لم يكن قد اكتمل نزوله بعد، فكأنما خشي الرسول ﷺ أن يخلط المسلمون بين كلامه وكلام الله سبحانه وتعالى،

---

(1) **الشعر والشعراء**، ص 260.
(2) المرجع السابق، ص 650.
(3) **تقييد العلم**، ص 33.

خاصة في تلك الفترة المبكرة من تاريخ الدعوة، فأمر بكتابة القرآن ونهى عن كتابة الحديث حتى «لا يُضاهى بكتاب الله تعالى غيره، أو يُشتغل عن القرآن بسواه»، «ونُهي عن كتب العلم في صدر الإسلام وجدّته لقلة الفقهاء في ذلك الوقت والمميز بين الوحي وغيره، لأن أكثر الأعراب لم يكونوا فقهوا في الدين ولا جالسوا العلماء العارفين، فلم يؤمن أن يلحقوا ما يجدون من الصحف بالقرآن، ويعتقدون أن ما اشتملت عليه كلام الرحمن»[1].

و الثاني: الخوف من الاتكال على الكتابة وترك الحفظ خاصة في تلك الفترة الأولى التي كان الإسناد فيها قريبًا. يقول الخطيب: «ونهى عن الاتكال على الكتاب لأن ذلك يؤدي إلى اضطراب الحفظ حتى يكاد يبطل، وإذا عدم الكتاب قوي لذلك الحفظ الذي يصحب الإنسان في كل مكان»[2].

وحيثما يؤمَن هذان الأمران، أو تكون هناك ضرورة للاستثناء، نجد تصريح النبي ﷺ بالكتابة، فقد سمح لعبد الله بن عمرو بن العاص بكتابة الحديث عنه حين اطمأن إلى أنه لن يخلط بينه وبين القرآن، وصرح لأبي شاه الذي قدم من اليمن ليتعلم من رسول الله ﷺ وشكا إليه من ضعف ذاكرته فقال: ﷺ «اكتبوا لأبي شاه»[3].

وينبغي ألا يُفهم من ذلك أن النبي ﷺ قد نهى عن الكتابة على إطلاقها، فقد كان النهي منصبًا على كتابة حديثه خاصة، بدليل تكرار كلمة (عني) في الحديث ثلاث مرات.

ومن الثابت أيضـًا أنه لم تكن هناك نسخة من المصحف تحوي نص القرآن الكريم كاملاً حين انتقل النبي ﷺ إلى الرفيق الأعلى. ويبدأ عصر

---

(1) **تقييد العلم**، ص 57. وانظر أيضا: **تدريب الراوي**، ص 150-151.

(2) المرجع السابق، ص 58.

(3) **صحيح البخاري**، ص 24-45. وانظر أيضـًا: **صحيح مسلم**، ج 18، ص 130.

الراشدين بخلافة الصديق أبي بكر ﷺ، وهي خلافة رغم قصر مدتها إلا أنها أرست دعائم الإسلام وقضت على المرتدين في شتى أنحاء الجزيرة العربية. وفي حروب الرِّدَّة يخوض المسلمون معركة ضارية في اليمامة في العام الثاني عشر للهجرة، يستشهد فيها سبعمائة من الصحابة، فيمضي عمر إلى خليفة رسول الله يقترح عليه أن يأمر بجمع القرآن خشية أن يضيع بمقتل حمَلته وحافظيه. ويتردد الصِّديق في أن يقدم على عمل لم يفعله رسول الله ﷺ، ولكن عمر يراجعه ويقدمه بوجهة نظره، فيستدعي زيد بن ثابت كاتب الوحي لرسول الله ﷺ ويكلفه بجمع القرآن. ويستشعر زيد عِظَم المسؤولية فيقول: «فوالله لو كلفوني نقل جبل من الجبال ما كان أثقل عليّ مما أمرني به من جمع القرآن»[1].

وهكذا كان أول تدوين كامل للمصحف في عهد الصِّديق ﷺ وقد ظلت الصحف التي كتبها زيد عند خليفة رسول الله حتى لقي ربه فآلت إلى خليفته عمر، وبعد عمر انتقلت إلى أم المؤمنين حفصة بنت عمر. وفي عهد الخليفة عثمان بن عفان يلتقي الحجازيون بالشآميين والعراقيين في فتح أرمينية وآذربيجان سنة 30 هـ، ويشتد الخلاف بينهم في قراءة القرآن، ويبلغ ذلك أمير المؤمنين فيرسل إلى حفصة يطلب منها ما عندها من الصحف لينسخها في المصاحف، ويرسل إلى كل أفق بمصحف، ويأمر بما سواه من القرآن في كل صحيفة أو مصحف أن يحرق[2]. وهذا المصحف العثماني هو أول مخطوط عربي يكتب في ظل الإسلام، بل هو أول مخطوط عربي بالمعنى الدقيق لكلمة «مخطوط».

وليس بين أيدينا معلومات مؤكدة عن المادة التي كتب عليها هذا المصحف، ولا عن الخط الذي كتب به، ولكن الغالب على الظن أنه

---

(1) **الجامع لأحكام القرآن**، ج 1، ص 49-50.

(2) **الإتقان في علوم القرآن**، ج 1، ص 63.

كتب على رق لمعرفة العرب به منذ العصر الجاهلي، ولأنه أقوى احتمالاً من البردي الذي استخدمه العرب في الكتابة بعد الفتح الإسلامي. لمصر في خلافة الفاروق عمر، ولأن الورق لم يكن قد عرف بعد. وهذا الظن يرجحه قول القلقشندي: «وأجمع رأي الصحابة ﷺعلى كتابة القرآن في الرق لطول بقائه أو لأنه الموجود عندهم»[1].

وأكبر الظن أيضًا أن هذا المصحف كان مكتوبًا بالخط الذي أُطلق عليه فيما بعد اسم «الخط الكوفي»، وهو الخط الذي يتميز عن غيره من الخطوط المستديرة بقدر كبير من الاستقامة والزوايا والأضلاع، وكانت حروفه كلها بغير نقط ولا ضبط. وهذا الظن يرجحه أمران:

أولهما أن أقدم المصاحف في العالم مكتوبة على الرق، وبهذا الخط، وخالية من نقط الإعجام وعلامات الإعراب، وفي مقدمتها مصحف جامع عمرو بن العاص الموجود حاليًا بدار الكتب بالقاهرة، ومصحف سمرقند الذي انتهى به المطاف إلى طشقند، والذي توجد منه نسخة مصورة بدار الكتب بالقاهرة، ومصحف ثالث بمكتبة الجامع الكبير في صنعاء، ورابع في النجف الأشرف، وغيرها من المصاحف التي يدعي البعض أن كلاً منها هو المصحف الذي قتل الخليفة عثمان وهو يقرأ فيه وأنه وجدت عليه آثار دم الخليفة.

وإطلاق هذه الرواية على أكثر من مصحف يشكك فيها. ولا سبيل إلى التأكد من أن أيًا من تلك المصاحف هو مصحف الخليفة عثمان، حتى لو استطاع العلم الحديث أن يثبت أن الرق الذي كُتب عليه، والمداد الذي كتب به، وآثار الدم التي عليه ترجع كلها إلى عصر عثمان لأن فصيلة الدم إما أن تتفق في تلك المصاحف أو تختلف، وإذا اتفقت فهل يعقل أن الخليفة

---

(1) **صبح الأعشى**، ج 2، ص 486.

كان يقرأ فيها جميعًا ؟ وإذا اختلفت فمن ذا الذي يستطيع أن يقول لنا من أي الفصائل كانت فصيلة دم ذي النورين عثمان بن عفان ؟

أما **الأمر الثاني** فهو أن الكتابة العربية كانت في أول أمرها خالية من النقط التي تميز بين الحروف المتشابهة في الرسم كالباء والتاء والثاء والنون والياء، بدليل أن النقوش الجاهلية والإسلامية التي عثر عليها مثل نقشي زبد وحرّان الجاهليين ونقش القاهرة الإسلامي المؤرخ سنة 31هـ ليس فيها حرف واحد منقوط[1]، كما أنها جميعًا خالية من علامات الإعراب.

وقد يبدو منطقيًا أن توجد النقط التي تميز بين الحروف المتشابهة في الرسم والمختلفة في النطق مثل الجيم والحاء والخاء، أو الدال والذال، أو الراء والزاي قبل الحركات الإعرابية التي تميز بين المرفوع والمنصوب والمجرور، بدليل أننا لا نجد الآن نصًا في كتاب أو صحيفة بغير نقط، في حين لا نكاد نجد علامات الإعراب إلا في الكتب التعليمية التي يقوِّم التلاميذ ألسنتهم بالقراءة فيها، ولكن الذي حدث بالنسبة للكتابة العربية هو عكس ذلك تمامًا، فقد ظهرت فيها العلامات الإعرابية قبل النقط التي تميز بين الحروف المتشابهة. والسبب في ذلك أن القرآن الكريم كان يحفظ في الصدور، ولم يكن يُخشى من أن تُنطق كلمة مكان كلمة، ولكن دخول الأعاجم إلى الإسلام (وهم غرباء على اللغة) كان سببًا في ظهور اللحن في تلاوة القرآن، الأمر الذي استدعى ضبط أواخر الكلمات لتمييز الفاعل من المفعول في مثل قوله تعالى: ﴿**إِنَّمَا يَخْشَى اللهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ**﴾ [فاطر: 28]، وليستقيم فهمنا لمعانِي الآيات.

---

(1) هذا النقش موجود حالياً بمتحف الفن الإسلامي بالقاهرة، وقد درسه خليل يحي نامي في كتابه: **أصل الخط العربي**، ص 107. وانظر أيضاً: **مصادر الشعر الجاهلي وقيمتها التاريخية**، ص 34.

ويقال إن السبب في ضبط المصحف هو أن قارئًا قرأ الآية الكريمة: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ [التوبة: 3] بكسر اللام في كلمة «رسوله» ففزع أمير المؤمنين عمر، أو زياد أمير العراق في عهد معاوية على- خلاف في الروايات- واستدعى أبا الأسود الدؤلي وطلب منه أن يضبط آية القرآن الكريم، فوضع أبو الأسود نقطة فوق الحرف المفتوح، ونقطة تحت الحرف المجرور، ونقطة على يمين الحرف المضموم، كل ذلك بلون مخالف للون مداد الكتابة. وهذه النقط الإعرابية هي أول صورة من صور ضبط الكتابة العربية. وقد اختيرت النقطة للدلالة على الحركات الإعرابية لسببين:

أولهما: أن عرب العراق كانوا يجاورون السريان، وكان السريان ينقطون كتابتهم على هذا العهد، فنقل عنهم العرب النقط إلى كتابتهم.

وثانيهما: أن النُقط لا معنى لها ولا تلتبس بحروف الكتابة كما تلتبس الضمة بالواو مثلاً.

وبمرور الزمن قلّ الحفظ وزاد الاعتماد على الكلمة المكتوبة. وهنا ظهرت الحاجة الماسة إلى التمييز بين الحروف المتشابهة رسمًا المختلفة نطقًا، فأمر الحجاج ابن يوسف الثقفي كُتَّابه بأن يضعوا للحروف المتشابهة في الرسم علامات تميّز بعضها عن بعض حتى يقضي على ما شاع في زمنه من تصحيف في القراءة[1]، فقام يحيى بن يعمر ونصر بن عاصم بوضع نقط على الحروف بنفس المداد الذي تكتب به على أساس أن نقط الحرف جزء منه، فالباء لا تنطق باء إلا إذا كانت النقطة تحتها.

ولكن وجود نقطتين أحدهما بلون المداد وهو نقط الإعجام، والآخر بلون مخالف وهو نقط الإعراب، كان أمرًا مجهدًا للكاتب والقارئ على

---

(1) انظر: **وفيات الأعيان**، ج 1، ص 344.

السواء، وكان مدعاة للبس خاصة إذا تقاربت السطور، ومن ثم كان لابد للكتابة العربية أن تخضع لنوع من التيسير، وهو ما لم يحدث إلا في القرن الثاني الهجري على يد الخليل بن أحمد الفراهيدي.

وإذن فقد خلت معظم مصاحف القرن الأول الهجري من النقط بنوعيه، وبدأ نقط الإعراب يظهر في مصاحف القرن الثاني بمداد أحمر غالبًا لتجنُب الخطأ في القراءة وما ينتج عنه من خطأ في الفهم. أما نقط الإعجام فقد دخلها على استحياء شديد لتحرُج المسلمين من إضافة أي شيء إلى المصحف بصورته التي ورثوها عن الخليفة عثمان ابن عفان.

ولم يكن الأمر كذلك بالنسبة للمخطوطات العادية، فقد دخلها إعجام الحروف منذ وقت مبكر لتعذر قراءتها بدون هذا النقط، بخلاف المصحف الذي كان الناس يتعبدون بتلاوته وحفظه ويسهل عليهم قراءته مجردًا من نقط الإعجام. ولم تكن نقط الإعجام تهمل في المخطوطات العادية إلا في الكلمات التي يُستبعد حدوث لبس في قراءتها مثل الباء في (بعد) والفاء في (في) والقاف في (قال) والنون في (من) والياء في (عليه). أما نَقْط الإعراب فلا نكاد نجد له أثرًا في غير المصاحف.

ولم يكن تدوين المصحف ونقط الإعراب ومن بعده نقط الإعجام هو كل ما شهده القرن الأول الهجري، وإنما شهد هذا القرن أمرين آخرين أولهما معرفة العرب بالبردي كمادة صالحة لتكوين الكتب بعد فتح مصر في سنة 20هـ ومع أن البردي أضعف من الرق بكثير، إلا أنه كان أرخص منه بكثير أيضًا، ولذا يمثل الفتح العربي لمصر نقلة مهمة في تاريخ المخطوط العربي.

أما الأمر الثاني فهو ظهور بدايات حركة التأليف والترجمة منذ منتصف هذا القرن على وجه التقريب، بدليل ما يرويه النديم من أن معاوية حين ولي الخلافة، استقدم عبيد بن شريَّة الجرهمي من صنعاء باليمن،

وسأله عن أخبار الأمم السابقة، وأمر افتراق الناس في البلاد، فأجابه إلى ما سأل، فأمر معاوية بأن يدوِّن ذلك وينسب إلى عبيد[1]، وأن صحارا العبدي (في عصر معاوية) ألّف كتابا في الأمثال، وأن زياد بن أبيه (53 هـ) ألف كتابا في المثالب[2]، وبدليل ما ذكره ابن خلكان من أن خالد بن يزيد بن معاوية (58 - هـ) له ثلاث رسائل في الكيمياء[3]، وما يذكره ياقوت الحموي من أن نصر بن عاصم الليثي (89 هـ) ألف كتابا في العربية[4]، وما يذكره حاجي خليفة من أن عروة بن الزبير (93 هـ) جمع مغازي رسول الله ﷺ[5].

هذا عن التأليف، أما الترجمة فيذكر النديم أن خالد بن يزيد بن معاوية كان أول من ترجمت له الكتب في الطب والكيمياء[6]، ويذكر ابن جلجل (في القرن الرابع الهجري) أن ماسرجويه الطبيب البصري «تولى في الدولة المروانية تفسير كتاب أهرن بن أعين القس إلى العربية، ووجده عمر بن عبد العزيز في خزائن الكتب فأمر بإخراجه»[7].

وإلى جانب جمع الحديث النبوي، جمعت اللغة العربية من البادية حتى ليُرْوَى أن أبا عمرو بن العلاء (54 هـ) كتب عن العرب الفصحاء كتبا «ملأت بيتًا له إلى قريب من السقف»[8].

ثانيًا: نشاط حركة التأليف والترجمة: فبعد تدوين الحديث النبوي بدأ تدوين السيرة النبوية والمغازي باعتبارها مكملة للسُنَّة، وبعد جمع

(1) **الفهرست**، ص 102.
(2) المرجع السابق، ص 101.
(3) **وفيات الأعيان**، ج 2، ص 4.
(4) **معجم الأدباء**، ج 19، ص 224.
(5) **كشف الظنون** ج 2، ص 1747.
(6) **الفهرست**، ص 419.
(7) **طبقات الأطباء والحكماء**، ص 61.
(8) **البيان والتبيين**، ج 1، ص 321.

اللغة بدأت تُستنبط منها القواعد النحوية والصرفية، فأُلِّفت كتب النحو وأقدمها كتابان ينسبان إلى عيسى بن عمر أحد نحاة البصرة وهما الجامع والمكمل أو الإكمال[1]،كما بدأ تأليف المعاجم على يد الخليل بن أحمد صاحب **معجم العين**، وبدأت المؤلفات تظهر في مختلف فروع المعرفة. ومن يرجع إلى **فهرست** النديم يجد فيه أسماء مؤلفات كثيرة ترجع إلى هذا القرن نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر مؤلفات جابر بن حيان (200 هـ) التي تجاوزت الثلاثمائة.

وما شهده هذا القرن الثاني من نشاط في حركة التأليف كان يقابله نشاط آخر في حركة الترجمة، ففي منتصف القرن ترجم ابن المقفع كتاب **كليلة ودمنة** من الفارسية، وخلال النصف الثاني منه ترجم أبو يحيى بن البطريق وابنه يحيى كثيرًا من مؤلفات أطباء اليونان وفلاسفتهم إلى العربية مثل كتابي **السماء والعالم** **والحيوان** لأرسطو، وكتاب **الترياق** لجالينوس، كما ترجما كتاب **السياسة** لأرسطو عن السريانية، وترجم الفلكي إبراهيم بن حبيب الفزاري كتاب **السد هانتا** الهندي من اللغة السنسكريتية إلى العربية، وقد عرف فيها باسم كتاب **السند هند**، وترجم الحجاج بن يوسف بن مطر كتاب **المجسطي** في الفلك لبطليموس عن ترجمة سريانية[2].

وقبل أن ينقضي هذا القرن الثاني تطالعنا أكبر حركة ترجمة في تاريخ العرب. وهي تلك التي بدأت في عصر الرشيد (170 - 193هـ) وبلغت ذروتها في عهد المأمون (198 - 218هـ) الذي يذكر ابن نباتة أنه لما هادن حاكم قبرص «أرسل إليه يطلب خزانة كتب اليونان فأرسلها إليه واغتبط بها المأمون وأمر العلماء بتعريبها»[3]. وهكذا نُقل تراث الحضارات القديمة

---

(1) **طبقات النحويين واللغويين**، ص 15، 37.

(2) **دراسات في تاريخ العلوم عند العرب**، ج 1، ص 53-55.

(3) **سرح العيون**، ص 242.

في الفلسفة والمنطق والجغرافيا والطب والفلك إلى اللغة العربية، وقامت مكتبة بيت الحكمة أو خزانة الحكمة بدور رائد في مجال الترجمة، وارتبطت بها أسماء كثيرة من المترجمين أمثال يوحنا ابن ماسويه ويوحنا بن البطريق «الذي ترجم كثيرًا من كتب الأوائل» على حدّ تعبير ابن جلجل[1].

ولم يكن العرب مجرد نقلة لتراث اليونان، ولم يقتصر دورهم على ترجمته وتلخيصه وحفظه ونقله للأجيال التالية فحسب، وإنما تمثلوا هذا التراث واستوعبوه وعرضوه عرضًا نقديًا، ولم يلبثوا أن صنفوا كتبا تناقشه وتردّ عليه، بدليل الكتب التي تحمل في عناوينها كلمة «الشكوك» مثل **الشكوك على جالينوس** لأبي بكر الرازي (311 هـ) وهو نقد لتراث جالينوس الطبي والفلسفي، **والشكوك** على بطليموس لابن الهيثم (428 هـ) وهو نقد للنظرية الفلكية التي عرضها بطليموس في كتابه **المجسطي**، **وإصلاح المجسطي** لابن أفلح الإشبيلي (في النصف الأول من القرن السادس الهجري). وفي **فهرست** النديم نجد ترجمات كتب أرسطو[2]. وقد يبدو مثيرًا للدهشة أن يجمع حنين قائمة ببليوجرافية بما ترجم من اللغات الأخرى إلى اللغة العربية حتى عصره وهو منتصف القرن الثالث الهجري[3].

وقد نهض الموالي بدور كبير في حركة الترجمة، وهو دور كان طبيعيًا في ظل الدولة العباسية التي كانت الخلافة فيها لبني العباس أبناء عم النبي وكان النفوذ الفعلي فيها للعناصر الفارسية التي أدت دورًا بارزًا في الإنقلاب على بني أمية، والتي كانت تمثل جزءًا كبيرًا من الجيش الذي قلب نظام الحكم، ولهذا نقلت عاصمة الخلافة من دمشق إلى بغداد حيث يتركز الأعوان والمؤيدون للدولة الجديدة. صحيح أن هؤلاء الموالي كانوا

(1) **طبقات الأطباء والحكماء**، ص 65.
(2) **الفهرست**، ص 308-312.
(3) المرجع السابق، ص 353.

موجودين أيام الأمويين، لكن صوتهم كان خافتًا وسلطانهم كان محدودًا للغاية، وقد أتيح لهذا الصوت أن يرتفع، ولهذا السلطان أن يتسع في ظل دولة بني العباس.

ثالثًا: تطور الكتابة العربية، فقد كانت الكتابة في القرن الأول تستخدم نوعين من النقط أحدهما للإعجام والآخر للإعراب، وكان ذلك يمثل صعوبة للكاتب والقارئ على السواء، وكان في الوقت نفسه سببًا لحدوث الالتباس بين السطور المتقاربة، فجاء الخليل بن أحمد (175 هـ) ووضع علامات الإعراب التي نستخدمها حتى اليوم لتحلّ محل نقط الإعراب. ولم يكتفي الخليل بوضع العلامات الأصلية (الفتحة والضمة والكسرة) وإنما أضاف إليها خمس علامات أخرى هي السكون والشدّة والمدة وعلامة الصلة والهمزة. فالفتحة ألف مضطجعة فوق الحرف، والكسرة ياء[1] تكتب تحت الحرف، والضمة واو صغيرة تكتب فوقه، وعلامة السكون دائرة صغيرة (0) هي رمز الصفر عند الهنود للدلالة على خلوّ الحرف من الحركة. وقيل بل هي الجيم أول حروف كلمة (جزم)، وقيل بل هي الميم أخر حروف كلمة (الجزم) تكتب بغير عراقة (أي اكتمال)[2]. والشّدة هي شين صغيرة أول حروف كلمة (شدة) تكتب بغير نقط ولا عراقة()، وعلامة الصلة صاد صغيرة (ص) تكتب فوق الحرف إشارة إلى الوصل، والهمزة رأس عين (ع) لقرب مخرجها من مخرج حرف العين[3].

---

(1) الياء حينما تأتي في وسط الكلمة تكون هكذا (ي)، فإذا جردناها من النقط صارت هكذا (-).

(2) أي: (ج) وليس (ج).

(3) **صبح الأعشى**، ج 3، ص 164-170.

وبوجود العلامات الإعرابية بلغت الكتابة العربية مرحلة النضج، واستوت في صورتها النهائية، ولم يطرأ عليها أي تغير عبر القرون، وكل ما حدث لها من تطور بعد الخليل لم يخرج عن إطار تحسين الخطوط وتجميلها.

رابعًا: صناعة الورق: فمع بداية العصر العباسي، وفي سنة 133 هـ على وجه التحديد، حققت الجيوش الإسلامية بقيادة زيد بن صالح الحارثي حاكم سمرقند انتصارًا على إخشيد فرغانة الذي كان يناصره ملك الصين، وعاد المسلمون إلى سمرقند بأسرى بينهم صينيون ممن يعرفون صناعة الورق. وعلى أيدي هؤلاء الأسرى الصينيين قامت أول صناعة للورق في سمرقند. فالثعالبي يروي لنا أنه «وقع من الصين إلى سمرقند في سبي سباهم زياد بن صالح في وقعة أطلح من اتخذ الكواغيد[1]، ثم كثرت الصنعة واستمرت العادة حتى صارت متجرًا لأهل سمرقند، فعمّ خبرها والارتفاق بها جميع البلدان في الآفاق»[2].

وفي عصر الرشيد (170 - 193 هـ) تنتقل صناعة الورق إلى بغداد، ويقيم فيها وزيره الفضل بن يحيى البرمكي مصنعًا للورق، وفي ذلك يقول ابن خلدون: «وكانت السجلات أولاً لانتساخ العلوم وكتب الرسائل السلطانية والإقطاعات والصكوك في الرقوق المهيأة بالصناعة من الجلد لكثرة الرفه وقلة التأليف صدر الملّة كما نذكره، وقلة الرسائل السلطانية والصكوك مع ذلك، فاقتصروا على الكتابة في الرق تشريفًا للمكتوبات وميلاً بها إلى الصحة والإتقان. ثم طما

---

(1) جمع كاغد، وهو لفظ صيني الأصل، أطلقه العرب على الورق.

(2) **ثمار القلوب**، ص 543، **ولطائف المعارف**، ص 218. نقلا عن كتاب **المسالك والممالك**.

بحر التأليف والتدوين، وكثر ترسيل السلطان وصكوكه، وضاق الرق عن ذلك، فأشار الفضل بن يحيى بصناعة الكاغد وصنعه وكتب فيه رسائل السلطان وصكوكه واتخذه الناس من بعده صحفا لمكتوباتهم السلطانية والعلمية، وبلغت الإجادة في صناعته ما شاءت»[1]. ويؤكد القلقشندي أنه في عصر الرشيد «كثر الورق وفشا عمله بين الناس، فأمر ألاّ يكتب الناس إلا في الكاغد وانتشرت الكتابة في الورق إلى سائر الأقطار، وتعاطاها من قرب وبَعُد، واستمر الناس على ذلك إلى الآن»[2].

ولا شك أن صناعة الورق كانت تمثل نقلة مهمة في تاريخ المخطوط العربي، فهو أرخص من الرق بكثير، وأقوى من البردي بكثير أيضًا. وقد أتاحت صناعته في حاضرة الخلافة العباسية أن يتوافر بكميات كبيرة وبأسعار معقولة تجعله في متناول أوساط الناس من العلماء وطلاب العلم. ونتيجة لذلك كثرت أعداد المخطوطات وتضخمت أحجامها، فقد كانت كميات الرق محدودة، وكانت أسعاره باهظة، وكان البردي من الهشاشة بحيث لم يكن يتحمل الثَنْي ولا كثرة الاستخدام، ولذا لم يكن يمكن أن تُعمل منه كتب على شكل دفاتر وكراريس وإنما كان الشكل الأمثل له هو اللفائف. وهذه اللفائف كانت محدودة الحجم حتى يسهل استخدامها، ولذا كانت النصوص الطويلة تقسم بالضرورة على أكثر من لفافة. أما الورق فقد كان صالحًا لأن تُعمل منه الكتب في شكلها العادي الذي نألفه اليوم، والذي يسمح بزيادة حجم الكتاب من ناحية، ويسمح من ناحية أخرى بالإشارة إلى نصّ سابق أو لاحق. ولذا أعطت صناعة الورق في العرب دفعة قوية للمخطوط العربي.

---

(1) **المقدمة**، ص 962.

(2) **صبح الأعشى**، ج 2، ص486.

خامسًا: **الوراقة**: وهي مهنة اشتقت اسمها من الورق وارتبطت به، ويقصد بها عملية صناعة الكتاب من نسخ وتصحيح وتجليد. وقد كان الوراقون يقومون بما تقوم به المطابع ودور النشر في عصرنا، فيحصلون من المؤلف على ما يمكن أن نسميه «حقوق التأليف» بمصطلح العصر الحديث، ويقومون بنسخ الكتاب أو تسويقه أوبيعه لطلاب العلم. وقد أسهم هؤلاء الوراقون بدور كبير في إنتاج المخطوطات وتداولها، وفي نشر الثقافة، وكانت حوانيتهم مركزًا للنشاط العقلي وملتقى للمثقفين في زمانهم. وعلى الرغم من أنهم اتهموا بأنهم زادوا في معجم **العين** وأفسدوه [1]، وأخطؤوا في تبييض **الصحاح** «فغلطوا فيه في عدة مواضع غلطًا فاحشًا»[2]، وعلى الرغم من أن بعضهم اتُّهم بنسبة الكتب إلى غير أصحابها، إلا أن دورهم في إثراء الفكر ونشر الثقافة العربية لا يُنكر، فقد كانت حوانيتهم مستودعا لكل ثمار العقل العربي في مختلف مجالات المعرفة، وكانت كثرة تلك الحوانيت ورواج سوقها دليلاً واضحًا على خصوبة الفكر العربي واهتمام الناس في ذلك الزمان بكل ما يدوَّن في بطون الكتب من علوم الدنيا والدين[3].

ومعنى هذا أنه في أواخر القرن الثاني الهجري كان المخطوط العربي قد تغلب على كل المعوقات التي كانت تحدّ من انطلاقه، وأصبح كل شيء مهيأ لدخول مرحلة الفتوة والازدهار، ولذا كان القرنان الثالث والرابع فترة انطلاق واسع المدى في تاريخ المخطوط العربي سواء في حركة التأليف والترجمة، أو في صناعة الوراقة. ففي هذين القرنيين ظهر المؤلفون العظام

(1) انظر: **المزهر**، ج 1، ص 82-83.

(2) **معجم الأدباء**، ج 6، ص 157.

(3) لمعرفة المزيد عن الوراقة، وللتعرف على كيفية ممارستها، يمكن الرجوع إلى مقال حبيب زيات: **الوراقة والوراقون في الإسلام**، مجلة **المشرق**، مج 41، ع 3 (تموز 1947)، ص 305-350. وإلى كتاب: **المخطوط العربي**، ص 119-134.

من أمثال الجاحظ والكندي والطبري والرازي والأصفهاني والمسعودي والفرابي والخوارزمي والبيروني وابن سينا، وفيهما ظهر أشهر المترجمين مثل حنين ابن اسحق وابنه اسحق وثابت بن قرَّة ويحيى بن عديّ، وفيهما غصَّت أسواق الوراقين بحوانيت الوراقة التي بلغت أكثر من مائة في بغداد وحدها في أواخر القرن الثالث الهجري[1]، وفيهما ظهرت مجالس الإملاء وانتشرت في الحواضر الإسلامية وفي مقدمتها بغداد عاصمة الخلافة ومركز النشاط العلمي. وهي مجالس علم أو محاضرات عامة في الموضوعات التي تهم الناس، يتحدث فيها كبار العلماء ويكتب عنهم جمهور الحاضرين. فالمجلس الذي يحضره ألف شخص ينتهي بألف نسخة مما قاله الشيخ، أو بعدد من النُّسَخ يقترب من الألف. وهذه النسخ تختلف فيما بينها اختلافًا كبيرًا في الشكل والمضمون. فكل نسخة تتميز عن غيرها من النسخ بنوع الورق وحجمه وطول السطور وعددها في كل صفحة، كما تختلف في نوع الخط وحجمه ولون المداد المكتوب به. فإذا أضفنا إلى ذلك أن السامعين يتفاوتون في دقة السماع وفي سرعة الكتابة وفي المستوى اللغوي والإملائي، أدركنا سببًا آخر لاختلاف النُسخ. فنسخة كتبت كل ما قاله الشيخ أو معظمه، ونسخة أخرى فاتها كثير مما قيل في المجلس. ناهيك عن أخطاء السماع وعن الأخطاء النحوية والإملائية التي تختلف من نسخة إلى أخرى بسبب اختلاف السامعين في مبلغ علمهم بالنحو والإملاء. يضاف إلى ذلك أن المؤلف قد يملي الموضوع الواحد أو الكتاب الواحد في أكثر من مكان، فيختلف النص هنا عن هناك، وينتج عن ذلك عائلتان من نُسَخ الكتاب الواحد. ومن الأمثلة على

(1) **البلدان**، ص 13.

ذلك كتاب **الجمهرة في اللغة** لابن دريد (321 - هـ) فقد «أملاه بفارس وأملاه ببغداد من حفظه، فلما اختلف الإملاء زاد ونقص»[1].

ونتيجة لهذه العوامل مجتمعة، نشطت أسواق الكتب، وبدأت تظهر المكتبات بمختلف أنواعها. ولم تكن كثرة المكتبات وتنوعها هو وحده الذي يلفت الانتباه، وإنما الذي كان يستلفت الانتباه أكثر هو تضخم تلك المكتبات وكثرة أعداد المخطوطات التي كانت تقتنيها، حتى لقد بلغ فهرست مكتبة الصاحب بن عباد (385 هـ) بالريّ عشرة مجلدات[2]، وذهب آرثر بوب إلى أن مجموعة كتبها كانت تعادل ما كان موجودًا في مكتبات أوروبا مجتمعة[3].

ولم تكن عاصمة العباسيين وحدها التي تزخر بالمكتبات العامرة بألوف المخطوطات، وإنما كانت تنافسها عاصمة الأمويين في الأندلس، فقد كانت قرطبة أكثر بلاد الأندلس كتبا، حتى قيل إنه «إذا مات عالم بإشبيلية فأريد بيع كتبه حُملت إلى قرطبة حتى تباع فيها، وإذا مات مطرب بقرطبة فأريد بيع تركته حملت إلى إشبيلية»[4]. ومعنى هذا أن قرطبة كانت سوقًا رائجة لتجارة الكتب، بدليل أن المزادات التي تبيعها جديدة ومستعملة كانت تنتشر في مختلف أحيائها، حتى ليخيَّل إلى المرء أنه لم يكن يخلو بيت من بيوت الأندلسيين من المخطوطات.

ولعل أبرز دليل على أن المخطوطات العربية كثرت في هذين القرنين كثرة هائلة هو كتاب **الفهرست** الذي ألفه النديم ليكون سجلاً

---

(1) **الفهرست**، ص 67.

(2) **معجم الأدباء**، ج 6، ص 259.

(3) Pope, Aurthur. *Masterpieces of Persian Art* 151

(4) **نفح الطيب**، ج 1، ص 302.

يحصي المؤلفات العربية والمعربة في شتى فروع المعرفة حتى سنة 377 هـ كما نص على ذلك في مستهل الكتاب. وهو أول عمل ببليوجرافي عربي يصلنا كاملاً، وقد سبقته أعمال أخرى أصغر حجما وأضيق مجالا، نقل النديم عن كثير منها في كتابه [1]. ويعد كتاب **الفهرست** أشمل وثيقة تبين ما وصلت إليه الحياة العقلية والعلمية للمسلمين في هذا العصر، وكأنما أراد مؤلفه أن يجعل منه نُصُبًا تذكاريًا لحركة التأليف والترجمة في تلك الفترة الزاهرة من تاريخ العرب والمسلمين.

ويقبل القرن الخامس الهجري حاملاً معه نُذر شؤم للمخطوط العربي، فقد بدأ الوهن يدبّ في جسد الأمة الإسلامية، وأخذت أوصالها تتفكك، وبدأ بنيانها يتصدع، وشَبَّت الثورات وظهرت الفتن في مناطق مختلفة، و«سقطت قواعد الأندلس الشهيرة في سلسلة من المعارك والمحن الطاحنة التي تقلبت فيها الأمة الأندلسية منذ انهار صرح الخلافة الأموية في الأندلس في أواخر القرن الرابع الهجري، وقامت دول الطوائف الصغيرة المفككة على أنقاض دولة عظيمة شامخة. وكان سقوط كل قاعدة من هذه القواعد الشهيرة التي كانت تسطع بمجتمعاتها وحضارتها الزاخرة خلال حلك العصور الوسطى يمثل ضربة مميتة للدولة الإسلامية في الأندلس، ويحدث أعمق صدى في جنبات الدول الإسلامية في الشرق والغرب» [2]. ولم يكن مستغربًا أن تأتي تلك الصراعات الدامية. على أعداد هائلة من المخطوطات العربية التي كانت تزخر بها المكتبات الأندلسية.

وفي عام 461 هـ تصاب مصر بالقحط فيما يعرف بالشِّدة المستنصرية، وتعجز الدولة عن دفع رواتب الجند المغاربة، فيطبقون على خزائن كتب القصر ويحرقونها ويتخذون من جلود كتبها نعالاً لهم «وبقي منها ما لم

---

(1) انظر: **المخطوطات والتراث العربي**، ص 131-142.

(2) **دولة الإسلام في الأندلس**، ج 7، ص 12.

يحرق وسفت عليه الرياح التراب فصار تلالاً باقية إلى اليوم في نواحي آثار تعرف بتلال الكتب» على حدّ تعبير المقريزي[1].

وقبل أن ينقضي هذا القرن يواجه العالم العربي موجات الغزو الصليبي التي بدأت تتدفق عليه عام 492هـ/ 1096م، والتي دمرت خزائن الكتب في الشام وعلى رأسها مكتبة بني عمار في طرابلس، و كانت كتبها في ذلك الوقت تقدر في بعض الروايات بثلاثة ملايين مخطوط[2]، وهو رقم قد لا يخلو من مبالغة، ولكنه يشير - بما لا يدع مجالا للشك- إلى ضخامة تلك المكتبة وثرائها المنقطع النظير.

ويقدر حجم ما أحرقه الصليبيون من هذه المكتبة عند احتلالهم المدينة في عام 502 هـ/ 1109م بما لا يقل عن مائة ألف مخطوط، فضلا عما عادوا به إلى بلادهم من مخطوطات استولوا عليها وأخذوها أسلابًا وغنائم.

وفي القرن السادس الهجري تسقط الخلافة الفاطمية في مصر سنة 567 هـ/ 1171م وتباع مقتنيات خزانة كتب الفاطميين بالقاهرة في مزاد أقيم بالقصر واستمر «مدة عشر سنين» كما يروي أبو شامة، «ويقال إنها كانت تحتوي على ألفي ألف كتاب، وكان فيها من الخطوط المنسوبة شيء كثير، وحصل للقاضي الفاضل قدر منها كبير حيث شغف بحبّها، وذلك أنه دخل إليها واعتبرها، فكل كتاب صلح له قطع جلده ورماه في بركة كانت هناك، فلما فرغ الناس من شراء الكتب اشترى تلك الكتب التي ألقاها في البركة على أنها مخرومات»[3].

---

(1) **المواعظ والاعتبار**، ج 1، ص 409.

(2) **مختصر الثقافة الإسلامية**، ص134. وقد أكد جيبون هذا الرقم.

(3) **الروضتين في أخبار الدولتين**، ج 1، ص 200.

وفي القرن السابع تتعرض الأمة العربية والدولة الإسلامية لهول عظيم، فقد دمتها جحافل المغول والتتار في فارس والعراق، وسقطت بغداد على يد هولاكو سنة 656 هـ/ 1258 م بعد أن قتل من أهلها ثمانمائة ألف. وعلى أيدي هؤلاء الغزاة لقيت مكتبة بيت الحكمة مصيرها الفاجع، فأحرق من مقتنياتها ما أحرق، وطُرح في نهر دجلة منها أعداد كبيرة حتى قيل إن مياه النهر اسودَّت لكثرة ما ألقي فيها من مداد العلماء، وإن «الكتب سدَّت مجرى دجلة وجاز الناس عليها ما بين شطَّيه كأنها جسر معقود»[1].

في هذه الأجواء الكئيبة التي بدأت فيها شمس الحضارة العربية تتجه نحو الغروب، لم تجد المخطوطات العربية مكانًا آمنًا تأوي إليه غير المساجد والبيوت التي احتفظت بها وديعة غالية حتى بدأت بشائر فجر النهضة الحديثة تلوح في الأفق. وهكذا نرى أن التراث العربي المخطوط الذي أثرى البشرية كلها قد عدت عليه عوادي الزمن، وعصفت به رياح الغزو الخارجي التي اجتاحت الأمة العربية من الشرق والغرب، ودمرت أهم المراكز العصبية للحضارة الإسلامية في ذلك الزمان، كما عصفت به الفتن الداخلية التي كانت تحركها عوامل سياسية حينًا، ودينية حينًا آخر، واقتصادية في أحيان ثالثة.

وتتابع فصول المأساة، ففي مطلع القرن العاشر الهجري، في سنة 905هـ/ 1499م أمر الكردينال الأسباني خمنيس «بجمع كل ما يستطاع جمعه من الكتب العربية من أهالي غرناطة وأرباضها، ونظمت أكداسًا هائلة في ميدان باب الرملة أعظم ساحات المدينة، ومنها كثير من المصاحف البديعة الزخرفة، وآلاف من كتب الآداب والعلوم، وأضرمت النيران فيها جميعًا، ولم يستثن منها سوى ثلاثمائة من كتب الطب والعلوم

(1) تراثنا بين ماض وحاضر، ص 36.

حملت إلى الجامعة التي أنشأها في مدينة ألكالادي هنارس، وذهبت ضحية هذا الإجراء الهمجي عشرات ألوف من الكتب العربية هي خلاصة ما بقي من تراث التفكير الإسلامي في الأندلس»[1]. «ولم تبق معاول التعصب والجهالة إلا على بقية صغيرة من الكتب العربية، جمعت فيما بعد من مختلف الأنحاء، وأودعت أيام فيليب الثاني في قصر الإسكوريال على مقربة من مدريد، وحجبت عن كل باحث ومطّلع»[2]. ومازال بهذه المكتبة إلى اليوم ما يقرب من 1870 مخطوطًا عربيًا[3].

وهكذا نرى أن الفتن الداخلية على اختلاف أسبابها من سياسية واقتصادية ودينية، قد تظافرت مع الغزو الخارجي في تدمير ذخائر التراث العربي المخطوط. وأضيف إليه عوامل أخرى بعضها يتصل بالبشر، وبعضها الآخر يتصل بالظروف البيئية، وأعني بذلك الإهمال وعدم الوعي بقيمة المخطوطات من ناحية، والظروف الجوية التي لا تساعد على احتفاظ المخطوطات بحالتها المادية من ناحية أخرى.

ويدور الزمن دورته، ويقبل العصر الحديث حاملاً معه حربين عالميتين. وننظر فنرى المنطقة العربية وقد أصبحت غنيمة تقاسمتها الدول الغربية، فخضع بعض بلدانها كمصر والعراق للاحتلال البريطاني، وبعضها الآخر كلبنان والمغرب للحكم الفرنسي، وخضعت ليبيا لسلطان الإيطاليين. وكان طبيعيًا أن تستقر أعداد كبيرة من تراثنا المخطوط في مكتبات الدول التي أغارت على المنطقة العربية في العصور الوسطى، والتي احتلتها في العصر الحديث، فقد عاد الغزاة إلى ديارهم بالكثير من نفائس هذا التراث.

---

(1) **دولة الإسلام في الأندلس**، ج 7، ص 316.

(2) المرجع السابق، ج 7، ص 504.

(3) **المخطوطات الإسلامية في العالم**، ج 1، ص 40.

والحق أن المكتبات الغربية قد حفظت ما عاد به هؤلاء الغزاة والمستعمرون من المخطوطات العربية، وأوْلَتْها عناية شديدة تمثلت في صيانتها وترميمها من ناحية، وفي فهرستها فهرسة علمية مفصلة، ونشر الفهارس التي تعرِّف بها [1] من ناحية أخرى.

وهكذا استقرت أعداد كبيرة من المخطوطات العربية في المكتبات الكبرى للدول الغربية التي كانت لها علاقات حوار أو شجار مع الأمة العربية، كما استقرت أعداد كبيرة منها في مكتبات الأفراد الذين شغفوا بالشرق وتراثه، ويكفي أن نذكر مكتبة جون رايلاندز بمانشستر (بإنجلترا)، فقد كان الرجل بمن افتتنوا بالتراث العربي وجمعوا بعض نفائسه، فلما توفي أرادت أرملته أن تخلِّد ذكراه، فأنشأت مكتبة ضخمة تحمل اسمه وتضم بين جنباتها عددًا كبيرًا من المخطوطات العربية والمصاحف التي يرجع بعضها إلى القرن الثامن الميلادي[2].

أما في الوطن العربي فقد توزعت معظم مخطوطات التراث العربي بين مكتبات المساجد والمكتبات الوطنية والجامعية. والسبب في ذلك أن المساجد ارتبطت بالكتب والمكتبات منذ عصور الإسلام الأولى، لأنها كانت أماكن التعليم قبل أن تنشأ المدارس، وطبيعي أن توجد الكتب حيث تتم العملية التعليمية، ولأن كثيرًا من العلماء كانوا يوقفون كتبهم على المساجد ابتغاءْ لثواب الله من ناحية، وضمانًا لسلامتها واستفادة الناس بها من ناحية أخرى، فقد كانت المساجد أكثر الأماكن أمنا في أيام الفتن والحروب والثورات، وكانت في الوقت نفسه الأماكن العامة الوحيدة التي لا يمنع أحد من دخولها. وما زالت

---

(1) انظر على سبيل المثال فهارس المخطوطات العربية التي نشرتها مكتبة المتحف البريطاني.

(2) The John Library, Manchester, p.12

بعض المساجد الكبرى تحتفظ بآلاف مؤلفه من المخطوطات مثل مكتبة الجامع الأزهر بالقاهرة، وجامع الزيتونة في تونس، وجامع القرويين في فاس بالمغرب.

أما المكتبات الوطنية فهي المنوطة بحفظ تراث الأمم مخطوطًا ومطبوعًا في كل دول العالم. ولهذا تجمَّع أكبر عدد من المخطوطات مصر في دار الكتب المصرية، أقدم مكتبة وطنية في العالم العربي. وكثير من تلك المخطوطات آل إليها إهداء ووقفًا من أصحابها أمثال أحمد تيمور باشا وأحمد زكي باشا وأحمد طلعت باشا. وفي الدول التي تأخرت فيها نشأة المكتبات الوطنية، نهضت المكتبات الجامعية بتجميع التراث المخطوط كما هو الحال في المملكة العربية السعودية التي زخرت مكتبات بعض جامعاتها مثل جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بأعداد كبيرة من المخطوطات الأصلية والمصورة.

تلك لمحة سريعة وعرض موجز لتاريخ المخطوط العربي منذ النشأة الأولى حتى الآن. وهذا الجانب التاريخي لا يمثل أحد أضلاع علم المخطوطات العربي فحسب، وإنما يمثل الخلفية التي لا غنى عنها لدارسي المخطوط العربي لأي جانب من جوانبه.

ثقافة المحقّق

عصام محمد الشَّنْطِيّ

(1)

توطئة:

أصبح، منذ عقودٍ معدودة، علمُ تحقيق نصوص المخطوطات العربية راسخًا ومستقرًا، وازداد رسوخًا واستقرارًا عَقْدًا بعد عقد، بفعل أفذاذ عملوا في التحقيق على وَفْق منهجية علمية، وخطوات متعاقبة، تبدأ باستيفاء جمع النُّسَخ وترتيبها، وتنتهي بصنع الأثبات التقليدية المعروفة، وأثباتٍ تُمّليها خصوصية النص، ونوعية موضوعه.

وقد توصلنا إلى مرحلة النضوج، بعد تطوُّرٍ متدرِّج. فمطبوعات مطبعة بولاق مثلاً، تلك المطبعة التي أُنشئت في أوائل القرن التاسع عشر الميلادي، كانت مرحلةَ إشاعة كتب التراث بين عشرات المتخصصين والمثقفين، والكشف عن كتبٍ كنا لا نعرف عنها شيئًا. وكان تكثيفُ العمل، في تلك المرحلة، منصبًّا -في إخراج النص- على ضبطه، دون التوجّه إلى الالتزام بالخطوات الأخرى، على وَفق قواعد التحقيق التي توصلنا إليها. وكان هذا العمل يُطلق عليه تصحيحًا، والذي يقوم به مصحِّحًا.

وفي مرحلة تالية حقَّق أحمد زكي باشا «شيخ العروبة» (ت 1353هـ/ 1934م) كتبًا في التراث، منها كتاب **أنساب الخيل** لابن الكلبي، وكتاب **الأصنام**، للمؤلِّف نفسه، وصدّرهما بكلمة «تحقيق» ولم يشأ أن يطلق على عملهما «تحريرًا» Editing ، فضلاً عن أنه لم يقبل أن يَعُدَّ قواعدَ التحقيق، بخطواته الصارمة، تصحيحًا. وغالب الظن أنه اهتدى إلى هذا المصطلح

بالرجوع إلى المعجمات اللغوية التي تُفيد أن التحقيق لغةً هو الإثبات والأحكام والتصحيح. وهو أقرب في المعنى لفعل المحقِّق من كلمة «تصحيح»، أو «تحرير»، التي تَعني إعداد الكتاب للنَّشْر حسب.

ورغم رسوخ هذه القواعد واستقرارها، وُجِدَ أفرادٌ ومؤسسات تعمل في هذا الميدان، وهمهم الأول جمع المال. وبهذا دخل الحَلْبةَ من الجهلاء الذين ليسوا من أهله، وغيرِ مؤهَّلين له، لأنهم فاقدو شروط المحقِّق، وعناصر الثقافة المختلفة التي ينبغي أن يتحلَّوْا بها، وهذا هو موضوع محاضرة اليوم.

(2)

عناصر الثقافة:

من أسباب نجاح عملية التحقيق على وَفْق المنهجية العلمية المطلوبة، أن يكون المحقّقِ متَّصفًا بصفات تؤهِّله لهذا العمل، متوافرًا فيه من الشروط ما يُبيح له الاشتغال بالتراث، تحقيقًا ودرسًا. وجملة هذه الشروط أو الصفات يمكن أن نسمِّيها ثقافة المحقِّق، التي تنطوي على عناصر مختلفة بمثابةِ خيوط تتلاحم، فتُكوِّن نسيجًا مُحكَمًا.

(1) أول هذه العناصر الدراية الوافية باللغة العربية، وعلومها المختلفة من صرفٍ ونحوٍ وبلاغة وعَروض، وعلى معرفة تامة بأساليبها المختلفة، القديم منها على وجه الخصوص، حتى يتيسَّر له ويُّسهل عليه فهمُ نصوص التراث العربي، فهمًا سليمًا. ويكون على قدرة للكشف عن غموضٍ يَعرض له في ثنايا النصّ، والتواءٍ في استخدام الألفاظ والعبارات. وهذه صفة عامة ينبغي أن تتوفر في كلِّ محقِّق، سواء كان النصّ في اللغة، أو الطب، أو العلوم التجريبية البحتة.

وحَسْبي أن أدلِّل على عدم معرفة الأساليب القديمة وجهلها، مما يجعل المحقِّق يتجرَّأ على النصّ ويُحدث فيه تغييرًا، ما صنعه محقِّق كتاب **الأشباه والنظائر في القرآن الكريم**، لمؤلِّفه مقاتِل بن سليمان البَلْخِي، الذي جاء فيه [1]: «وكان أمَرَهم الله أن يأخذوا منه»، فظنَّ المحقِّق عدم سلامة تركيب «وكان أمَرَهم»، فغيَّر العبارة على الصحيح في ظنه: وكان الله قد أمرهم أن يأخذوا منه. ولو كان على دراية بأساليب اللغة العربية عند القُدامى، وأن مثلَ هذا التركيب مألوف عندهم، لَمَا ارتكب هذا الفعل، في حقِّ النص.

(2) وثاني هذه العناصر التخصص في موضوع النص الذي يُرجى تحقيقه، فإن كان في الأدب مثلاً ينبغي أن تكون الأساليب الأدبية القديمة منكشفةً له، وعلى اطِّلاع واسع في مؤلَّفات هذا الفنّ ومصادره.

وإذا كان كتابًا في الصيدلة مثلاً لابدّ أن يكون دارسًا علمَ الصيدلة قديمه وحديثه، فهذا أحقُّ أن يُعينه على فهم النصوص في هذا العلم، فينتهي بها إلى أدائها سليمة واضحة، بعيدةً عن الخلل والفساد. وهو الأقدر أيضًا، حين يدرس النصّ، أو يقَدِّم له، أن يكشف لنا مدى صحة معاني المؤلِّف، مربوطة بعلم الصيدلة الحديث.

ولعلَّ المثلَ التالي يجلو أهمية الشخصية العلمية التي ينبغي أن تتوفر لتحقيق نصّ علمي. وهو كتاب **تنقيح المناظر**، لـ كمال الدين الفارسي (ت718هـ/ 1319م). وكتاب **المناظر** لابن الهيثم، والكتاب في علم الضوء من العلوم الطبيعية. فقد كُلِّف بتحقيقه الأستاذ مصطفى حجازي، عضو مجمع اللغة العربية بالقاهرة، وهو عالِم فذّ في اللغة وتحقيق المعجمات، فاستعان في إخراج الجزء الأول عام 1984 بالدكتور محمود مختار، وكان

---

(1) تحقيق د. عبد الله شحاتة، القاهرة، 1975، ص 121.

عميد كلية العلوم (جامعة القاهرة)، وخرج النصّ بجهودهما محرَّرًا خاليًا من الخلل والفساد. وقدَّم له د. مختار، ربط فيها جُهودَ العرب في علم الضوء بالعلم الحديث.

وصدر الجزء الثاني متأخرًا عام 2007 مستعينًا الأستاذ حجازي بالدكتور أحمد فؤاد باشا، الأستاذ المتميِّز بكلية العلوم (جامعة القاهرة)، وعضو مجمع اللغة العربية، ومحقِّق في التراث العلمي، وكان د. مختار قد توفاه الله. والعمل جارٍ في إصدار الجزء الأخير (الثالث) بالتعاون بينهما على نمط ما صدر به الجزء الثاني.

(3) أن يقرأ المحقِّق كتبًا في الخطوط العربية، وتاريخ تطورها. ويعرف أشهر الخطاطين الذين تقدم بهم علمُ الخط العربي «باليوغرافيا»، وكيف نشأت هذه الخطوط المختلفة، ودواعي هذه النشأة. وأن يميِّز بين الخطوط بعضَها ببعض. وغير مقبول أن تصف خطًا بأنه مشرقي، وآخر مغربي، فالخطوط المشرقية أنماط مختلفة. وينبغي أن يمتدّ حِذْقُه، بكثرة الاطلاع على نماذج عديدة، فيميِّز بين الخط الأندلسي والخط المغربي، والفارق بينهما دقيق.

ومن المسائل التي ينبغي أن ينتبِّه المحقق إليها مثلاً هذا الفارق بين الخطين المشرقي بأنماطه المختلفة والمغربي، في النَّقْط الذي يُؤدِّي بالمحقِّق الغافل إلى قراءة غير صحيحة. فالفاء بنقطة من فوق في الخط المشرقي، هي قاف المغربية. أما الفاء بالخط المغربي فنقطتُها واحدة تحت الحرف.

(4) أن يكون المحقِّق واسعَ الاطِّلاع على المكتبة العربية التراثية في مختلف الأقطار والعصور، وعلى دراية بمظانّ المصادر التي تُسعفه في التحقيق. وأن يقرأ كتبًا في المصادر العامّة، وكتبًا في المصادر الخاصة. وهي أدوات مُعينة له في العمل. وكلما كانت أدواتهُ وفيرة، كان عملُّه سليمًا وصحيحًا.

(5) أن يطّلع على قَدْرٍ كافٍ من الكتب عَرضت لقواعد تحقيق النصوص، وأن يهضمها جيِّدًا. ويفضّل الكتب التي أَلّفها أصحابُها عن تجربةٍ ثرية في التحقيق. وأن يُكْثِرَ من الاطِّلاع على الكتب التي عالجت مسألة التصحيف والتحريف، ويطَّلعُ على نماذج من هذه التصحيفات والتحريفات. وبهذا يتسلَّح بخطوات قواعد تحقيق النصوص المتعاقبة، ويأمَن الوقوعَ فيما وقع فيه مَن قبلَه، في وَهْدةِ التصحيف والتحريف.

(6) تأدية العمل بصدقٍ وأمانة، بعيدًا عن التلاعب بالنصّ، والاعتداء عليه، فلِنصٍّ قُدسية خاصة، وأن لا يغيب عن ذهنه لحظة واحدة أن من أهداف المحقِّق الوصولُ بالنص إلى أقربِ صورةٍ وضعها المؤلِّف، إن لم يستطع الوصول بالنص إلى صورةِ المؤلِّف نفسها.

وقد عدَّ د. إحسان عباس رَحِمَهُ ٱللَّهُ وهو محقِّق مشهور، جانب الأمانة في المحقِّق، عمودًا من الأعمدة الأساسية التي يعتمد عليها التحقيقُ العلمي المنهجي. وله في ذلك قول يكشف عن عُلوّ قيمة هذه الصفة التي ينبغي أن يتَّصف المحقِّق بها، وهو: «التحقيق العلمي لن يكون مخذولاً، ما دامت تتولاه أيدٍ أمينة» (1).

(7) فإذا ما توافرت في المحقِّق ما ذكرناه آنفًا، عليه أن يُقْدِمَ على التحقيق، وأن يُقبِلَ عليه برغبةٍ خالصة، ومحبَّةٍ لهذا العمل، يدفعه إحساسٌ قومي بأنه يُقدِّم تراث أمته لأبناء قومه المعاصرين، ولكلّ من يقرأ باللغة العربية.

إن مثلَ هذا الإحساس يجعله يتَّصف بالصبر والأناة، بعيدًا عن السأم والملَل لما يمكن أن يصادفَه في النصّ من صعوبة كلمةٍ ساقطة، أو

---

(1) **غربة الراعي: سيرة ذاتية**، إحسان عباس، دار الشروق، عَمَّان، الطبعة الأولى، 1996م، ص 227.

عبارة مطموسة. وقديمًا ذكر الجاحظ (ت255هـ/ 869م) في كتابه الحيوان (1/ 79) صعوبة حلّ مثل هذه المعضلات، لأنَّ النصّ من عمل غيرك، لا عملك. وعمل غيرك له بيئَةً خاصة وعامة أملت عليه نصَّه، فكيف يمكن تقمُصْ شخصية المؤلِّف بأحواله تلك التي كان عليها، وبيننا وبينه قرون وأزمان. ويختم الجاحظ قولَه إن التأليفَ أسهلُ من ذلك وأيسر.

وأذكر أنني يومًا سألتُ أستاذيَ الكريم د. شوقي ضيف، رحمه الله، مالَك نكصتَ، في السنين الأخيرة، عن تحقيق النصوص، وتفرَّغتَ خالصًا للتأليف، فأجاب بأن التحقيق ليس سهلاً، فكان يحدث لي أن أقضي ليلةً أحاول أن أحلَّ عقدة لفظة واحدة، أكون فيها قد وضعتُ فصلاً من كتاب أؤلِّفه.

(3)

خاتمة:

هذه هي جملة الصفات التي ينبغي أن يتحلَّى بها المحقِّقُ، وأن تتَّسعَ ثقافته لها جميعًا، لضمان أداءِ عملِه على ما هو مرجوّ، ويصلُ بالنص- حقًا- كما أراده مؤلِّفُه، أو أقرب لذلك كثيرًا.

بين يدي تحقيق النصوص

عصام محمد الشَّنْطِيّ[1]

(1) تطور ورسوخ:

تنقسم أمتنا منذ أوائل القرن العشرين الميلادي المنصرم، إلى يومنا هذا، إلى ثلاث طوائف؛ طائفة ترى التمسك بالتراث والاشتغال به، وترفض كلَّ جديد، وتعدّه غزوًا ثقافيًّا.

وطائفة تقف في الجانب الأقصى، وتضرب عن التراث، وتراه لا يصلح لهذا العصر، وتدعو إلى أخذ كلِّ ميادين المعرفة من الغرب مبتدئين بالأمة من الصفر.

وطائفة تقف في مكان معتدل بين هؤلاء وهؤلاء، فهي تتمسك بالتراث، وتدعو إلى الاشتغال به، وإقصاء ما يندرج فيه من الخرافات، وما يخالف العقل. في الوقت ذاته يأخذون بالعلم الحديث، والاستفادة من التقدُّم العلمي، والإنجازات الحضارية المعاصرة.

وحال هذه الطائفة حال شجرة عريقة، أُهملت زمنًا، فلم يجتثوها ليزرعوا شجرة غريبة عن البيئة، بل أخذوا يتعهدونها بالرعاية والعناية، والتشذيب والتقليم، وتطعيمها بالحديث لتكون شجرةً باسقةً، أصلها في الأرض، وفرعها في السماء، كلها أصالة، آخذةً بالعلم المعاصِر على حدٍّ سواء.

---

(1) خبير معهد المخطوطات العربية، مدير سابقًا.

لقد كان صوت هذه الفئة المعتدلة خافتًا أول الأمر، وأخذ يعلو ويعلو بالتدريج، ذلك لأنَّ أعدادها تزداد شيئًا فشيئًا، لإيمانهم أن تراثَ الأمة هو ذاكرتُها، بل هو هُوِيَّتُها، المتصل بالحاضر والمُفضي إلى المستقبل. وهكذا استطاع هذا التيار أن يكوِّن له كيانًا، وأن يسجِّل منذ أوائل القرن التاسع عشر الميلادي خطوات ثابتة، مبتدئًا بمطبوعات مطبعة بولاق التي أنشأها محمد علي باشا، وقد أحدثت انقلابًا ثقافيًا، وأشاعت كتبًا من التراث نجهل عنها الكثير.

وتولّى الدفَّة بعدها القسمُ الأدبي بدار الكتب المصرية، الذي أخذ على عاتقه نشر كتب التراث محققةً وِفْقَ منهجية أكثر التزامًا من مطبوعات بولاق، وسار في ذلك على منهج المستشرقين، بهدي وتوجيهٍ من أحمد زكي باشا، شيخ العروبة والعربية، الذي كان على صلةٍ بدوائر الاستشراق في أوروبا.

وهو نفسه أسدى للتراث خدمات جليلة، ونشر أصولاً من كتب التراث، نذكر منها **أنساب الخيل**، لابن الكلبي (ت204هـ/ 819م) و**الأصنام**، للمؤلف نفسه، ولعلّه أولُ مَن صدّر غلافيهما بكلمة «تحقيق»، بدلاً من كلمة «تصحيح» التي كانت معروفة في المطبوعات السابقة.

وأنشأ عام 1946م معهد المخطوطات العربية المنبثق عن جامعة الدول العربية، وقدَّم أعمالاً للتراث والمخطوطات العربية ما لا يُحصى، منها عقد دورات تدريبية لفهرسة المخطوطات وتحقيق النصوص، للشباب من الدول العربية.

وكان المعهد قد لاحظ، في وقت مبكِّر، دخول حَلْبَة تحقيق النصوص أفراد ومؤسسات، ليسوا من أهلها، وكانت أعمالُهم همُّها الأول الكسبَ المادي، فنشر، بعد عقد ندوة من خبراء متخصصين عرب، أَسسَ تحقيق التراث وقواعده، ووزّعه – آنذاك – بالمجّان.

ومن أواخر أعماله إنشاء قسمٍ للدراسات والبحوث التراثية، بالتعاون مع شقيقه معهد البحوث والدراسات العربية. وهو طليعة من طلائع نجاح هذه الفئة الوسط التي تأخذ بالقديم وتربطه بالحاضر الجديد، للوصول إلى غدٍ مشرق. وأصبح هذا القسم يُقدم للشباب دراساتٍ أكاديمية في التراث تحقيقا ودرسًا، ويمنح شهادات عليا في هذا السبيل، والإقبال على القسم منقطعُ النظير.

وابتدأت الجامعات العربية تُعنى -على استحياء- بالبحوث المتعلقة بتحقيق النصوص ودراستها، وتمنح شهادات عليا أكاديمية مقابل هذه الجهود. ولعلّ من طلائع هذه المراكز كلية دار العلوم التي تحتضن هذه الدورة بالتعاون مع مؤسسة «الفرقان» للتراث الإسلامي، بلندن.

وفي خطٍّ متوازٍ نشأت مؤسسات خاصة قبل «الفرقان» وبعدها، نشاطُها إحياءُ التراث العربي الإسلامي في مختلِف العلوم، وتشجِّع بالجوائز على تحقيق المخطوطات ودراستها. وهكذا بخطوات متدرجة، نما علمُ قواعد التحقيق، وانتهى إلى أن استقرَّ أمرُه، وترسخت طرائقه.

(2) التحقيق، ولماذا نحقِّق:

التحقيق لغةً -كما تتضح في المعجمات- الإثبات والإحكام والتصحيح. والتحقيق اصطلاحًا بذل العناية بالمخطوطات لتكون أقرب إلى الصورة التي كتبها مؤلِّفها دقةً وسلامةً. وهو معنى غير بعيد عمَّا ورد في المعجمات، والعلاقة بينهما قريبة، والصلة مباشرة.

والتحقيق أمر ليس بالسهل، فربما يقضي المحقق ساعاتٍ طوالاً، وهو يتثبَّت من كلمة، أو عبارة، يزيل منها ما لحقها من تصحيف أو تحريف. وقديمًا أدرك هذا الجاحظ (ت 255هـ/ 869م) في كتابه **الحيوان**، وأبو حيَّان التوحيدي (ت نحو 400هـ/ نحو 1010م)، في كتابه **المقابسات**.

وقد أصبح علمًا له قواعد وخطوات متتابعة تتابعًا منطقيًا، بدءًا من استيفاء النُّسخ، وترتيبها على وَفْق نفاستها، والاطمئنان إلى المطبوع منه، وما قيمة هذه الطبعات، والتثبُّت من العنوان ونسبته لمؤلِّفه، والشروع في نَسْخ المخطوطة، مع إثبات فروق النُّسَخ المهمة، خاصة التي تشير إلى احتمالات قراءة جديدة، لها وجه قيِّم، وضبط النص وترتيبه على فِقْرات، وإدخال علامات الترقيم في مواضعها منه، والتعليق عليه. ثم التقديم للنصّ، وصنع أثبات كاشفة عامة، وأخرى خاصَّة تنبعث من خصوصية النص المحقَّق.

إننا لا نستطيع أن نكشف عن إنجازات الحضارة العربية الإسلامية إلاّ بتحقيق النصوص. وكما أن هذه الخطوة ينبغي أن تسبقَها خطوةُ فهرسةِ المخطوطات للكشف عن نُسخها وأماكن وجودها في المكتبات؛ كذلك يلحق التحقيق دراسةُ النصوص بعد أن خضعت لعملية توثيق شاملة، وقدّمت نصًّا محرَّرًا، من الميسور أن يتوفّر عليه الباحثون لدراسته، والوصول إلى نتائجَ يُطمأن إلى صحّتها. ومن ثَمّ نستطيع أن نقيمّ هذه الحضارة في مختلف العلوم، ومدى ما قدّمه العربُ المسلمون من إنجازات حضارية.

وحين نرى أن شأنَها شأنُ الحضارات الأخرى، كلٌّ منها يأخذ ممَّن قبله، ويصحّح ويضيف ويعطي. والحضارة العربية الإسلامية ابتدأت بثروة نفيسة، قَدَّمت لأصحابها قوةَ دفع عظيمة، وهي القرآن الكريم. وتُرجم لهم تراث الإغريق والفرس والهنود، ولم يتحرَّجوا – وكانوا أقربَّ عهد بالإسلام منا– من أخذ علوم أقوام كانوا على الوثنية.

إن دراسة النصوص، بعد تحقيقها، توفِّر لنا حقيقةً لا مِراء فيها، أن العرب المسلمين قرأوا وهضموا وصحَّحوا وأضافوا جديدًا، على مدى نحو عشرة قرون، وكان العلم –آنذاك– يتكلَّم بالعربية، وكانوا فاعلين في

حضارة الغرب الحديثة، بمعنى أننا شركاءُ فيها، لنا أثر فاعل فيما نشاهد من تقدّم وإنجازات.

إن مثلَ هذه النتائج التي نتوصّل إليها، تبعث الثقة بالنفس، والاعتزاز بها، بمعنى أن الاشتغال بالتراث تحقيقًا ودرسًا، ليس رجعةً إلى الوراء، بل هو قوة دفع للأمام، ومن شأنه فتح أبواب الأمل، وحثّ الهمم إلى العمل، واللحاق بالأمم الأخرى المتقدّمة.

ولا يفوتني أن أشير إلى فائدة نجنيها من تحقيق النصوص ودراستها، وهي حلّ لقضية نعاني منها الآن، وتَقُضُّ مضجعَ المجامع اللغوية العربية، ومراكز البحوث العلمية، وهي قضية تعريب العلوم، وما تتضمنه من مصطلحات علمية مستعصية. فمثل هذا العمل يمدُّ يدَ العون لتعريف العلوم، تعليمًا وتأليفًا، لأنّ نصوصنا زاخرة بمصطلحات كثيرة، أخذها الأوربيون ووضعوها في قالَب يُناسب لغاتهم. ونحن لانقطاعنا عن التراث في القرون الأربعة الأخيرة جهلناها، وانشغلنا بمصطلحات الغرب، دون أن ندري أصولَها العربية، والأمثلة على ذلك كثيرة.

(3) متى نعيد التحقيق، وكيف نتخيَّر النصوص:

قلنا فيما سبق إن من خطوات التحقيق المتعاقبة، خطوة ثانية، وهي الرجوع إلى المصادر والمظانّ التي تبيِّن طبعات الكتاب من قبل، والتوفُّر عليها بالدرس، فإن كانت هذه الطبعات على غير منهجية، أو اعتمدتْ على نُسَخ ناقصة، وقد حصلتَ على نُسَخ أتمَّ وأكمل، وتضيف جديدًا عمَّا ظهر من قبل، فهذا تبرير لك بإعادة التحقيق.

وربما تجد احتمالاً آخر، وهو وقوع الطبعات السابقة في آفة من آفات التحقيق، وهي عدم بذل الجهود الكافية لاستيفاء النُّسَخ، فنجدها اعتمدت مثلا على إبرازة المؤلف الأولى، دون التنبّه لذلك، في حين أنك عثرتَ على

الإبرازة الثانية، التي هي بمثابة طبعة ثانية مَزيدة ومنقَّحة. وبالمقارنة تجد فروقًا ذات بال، وأن كثيرًا من المواضع أضرب عنها المؤلِّفُ، وغيَّر فيها وبدَّل، وأضاف وزاد. فهذا تصريح لك بالشروع في إعادة التحقيق، على أن تُبَيِّنَ في التقديم للنص ما تضيفه هذه الإبرازة على الأولى.

أما إذا وجدتَ أنك سوف لا تضيف جديدًا، فلا تتردد في أن تُضْرِبَ عن هذا العمل، وتبدأ بالتنقير عن نص آخر، وسوف توفَّق إلى الوصول إلى طَلِبك، فساحة المخطوطات واسعةُ الأرجاء، وغير المحقَّق منها، ولم تمسه يدُ بشر، كثير.

ومن جانب آخر لا ينبغي أن نحقق ما لم يحقَّق على إطلاقه. فهناك أولويات وأصول ينبغي أن تتقدم على الفروع. ومن فوضى التحقيق صدورُ الكتاب الواحد محققًا غير مرَّة في آن واحد، يصدر عن أماكن مختلفة. ولا يخفي ما في هذا الاضطراب من إهدارٍ للجهود، وتكرارٍ ليس في مصلحة التراث.

وينبغي أن نختار ما يتضمن جديدًا عمَّا سبقه، أو يضيف فكرة، أو أفكارًا لم تَرِد من قبل، أو نلقي في النص ما يصحّح فكرة سابقة، يَدعم رأيه بالأدلة، أو شرحًا أو حاشية تكشف عن غموض نصٍّ سابق، أو نصًا أو أكثر نُقل من كتب لم تصل إلينا، فتقدِّم بالتالي معارف جديدة.

على أية حال، وبعيدًا عن بعض التفصيلات، تبقى الأولوية للأهمّ على المهم، وتقديم الأصول على الفروع، وعلى المختصرات، وتقديم ما لم يُنشر على إعادة ما نُشر، وإعادة نشر المطبوعات التي لم تُراعِ في تحقيقها القواعدَ المنهجية، أو كَشَفَ التنقيب - كما أسلفنا القول- عن نُسَخ جديدة أصحّ وأوثق، أو أتمّ وأكمل.

توثيق النص (المخطوط)

محمد السيد الجليند

نريد في هذا اللّقاء أن نتعرف على منهج توثيق النص وصحة نسبته إلى مؤلفه.

(1) إن معظم الدارسين يعلمون أن التدوين للعلم العربية والإسلامية بدأ في وقت مبكر جداً وإن المدونات كانت تجمع من صدور الحفظة أولاً، وحول النص الواحد كانت توجد عدة روايات، وهذه الروايات كانت تختلف فيما بينها في بعض الكلمات أو بعض الجمل، أحياناً بالزيادة وأحياناً بالقص، لعل إخواننا المشتغلين بالحديث النبوي يعلمون من تعدد الروايات للحديث الواحد كيف تزاد كلمة في رواية وتنقص في أخرى، هذه الزيادات دعت المحدثين أن يتحفظوا في قبول بعض النصوص، وفي الأخذ عن بعض الرواة، والذي يقرأ علم مصطلح الحديث والجرح والتعديل يعلم تماماً أن الشيعة من جانب، وبعض الزهاد الأوائل بخاصة والقصاصين من جانب آخر، بحسن نية أو بسوء نية - الله أعلم بالنوايا - كانوا ينسبون إلى الرسول ﷺ وإلى بعض أئمة أهل البيت نصوصاً إما للقدح في شخصية معينة، أو لمز شخصية معينة، أوللاهتمام بفكرة معينة وينسبونها إلى الرسول ﷺ أو أحد الصحابة لتأخذ نوعاً من القداسة عند من يقرأها من الجمهور وأحياناً؟ نصوصاً؟ في فرقة معينة أو في شخص معين.

في هذه الفترة الزمنية - النصف الثاني من القرن الثالث الهجري والنصف الأول من القرن الرابع، وأن كان الأمر يمتد ألى نهاية القرن الثاني أيضاً - نشأ نوع من الانقسام بين علماء هذه الأمة: بعضهم تمسك بالنص القرآني والسنة، وأن سمع نصاً منسوباً إلى الرسول ﷺ أو إلى أحد أئمة أهل البيت يعرضه على ما صح من الحديث النبوي، وعلى القرآن الكريم، فإذا وجد فيه ما يوافقه قبله، وإذا وجد فيه ما يخالفه توقف في قبول النص وربما حذر منه وقد ازدادت هذه العملية، وظهر على السطح الثقافي في هذه الفترة نصوص يرفض العقل أن تكون منسوبة إلى الرسول ﷺ وتأباها العقيدة الإسلامية، فطرح الإمام أحمد بن حنبل ﷺ فكره أنّنا لا نقبل الرواية أو لا نقبل النص إلا إذا علمنا سنده وسلسلة أسماء الرواة، وقال كلمته المشهورة التي رواها عنه محمد بن سيرين فيما بعد: سموا لنا رجالكم فكان إذ أُسمِع نصاً منسوباً على الرسول توقف وقال لمحدثه هذه العبارة المشهورة لقد تمسك المحدثون والقراء بهذه المقولة، لا يقبلون نصاً إلا إذا سمعوا من الراوي ومن رواه عنه (السند)، وقال ابن سيرين: إن هذا العلم دين فانظرا عمّن تأخذون دينكم، بهذا وضعوا أساساً لقبول الرواية أو رفضها، أحياناً ينظرون في المتن (النص المنقول عن الرسول ﷺ) هل يتفق مع ما في الكتاب والسنة ومع ما ورد عن الرسول ﷺ أم لا. هذا النظر، أو هذا الجانب من النظر سموه علم الحديث. وهو الذي ندرسه الآن تحت منهج النقد الداخلي للنص. والجانب الآخر من سلسلة نقد الرواة أطلقوا عليه الجرح والتعديل. ويشمل هذين الجانبين قاعدة مسلمة من الطرفين: أن الشك مقدم على اليقين حتى يثبت العكس.

(2) من هنا بدأ المحدثون في وضع أصول هذين العلمين: علم مصلح الحديث وعلم الجرح والتعديل، لذلك نجد في سلسلة الرواة مصطلحات تطلق على أشخاص معينين، فيقال: فلان وضّاع للحديث،

وفلان مدلس كما نجد مجموعة أخرى من المصطلحات تطلق على نقد النصوص، فيقال: هذا النص أو هذا الحديث: صحيح، أو حسن، أو ضعيف، أو موضوع... الخ.

هذه المصطلحات - للأسف الشديد- نقرأها على أنها مصطلحات دينية فقط، لكن ينبغي أن نتعامل معها على أنها مصطلحات بالإضافة إلى كونها دينية فهي علمية منهجية أيضاً. ولو قرأتم علم المناهج المعاصر الآن سوف تجدون بالمقارنة أن الشروط التي وضعها علماء المناهج، هي بعض من كل، أو قليل من كثير مما اشترطه المحدثون لمن تقبل روايتهم، لأن الراوي عند المحدثين، والباحث في المعمل كلاهما باحث عن الحقيقة، هذا يبحث عنها بمنهجه الخاص، وذاك يتوصل إليها بطريقته الخاصة أيضاً، كل ما في الأمر أن مبدأ التواتر هو الذي يعتمد عليه الراوي، ومبدأ التجربة هو ما يعتمد عليه الباحث العاصر. لم يكن هناك قبل أربعة عشر قرناً من الزمان معمل أو تجارب، وإنما كان العلم الإنساني كله معتمداً على التواتر والرواية. سواءً كان مدوناً في كتاب، أو محفوظاً في الصدور.

والذين يرفضون مبدأ التواتر كمصدر من مصادر العلم عليهم أن يطرحوا على أنفسهم هذا السؤال: قبل عصر التدوين للعلوم الإنسانية هل كان للبشرية تاريخ أم لم يكن لها تاريخ؟ إذا كان لها تاريخ كيف نقل هذا التاريخ من جيل إلى جيل، لم يكن هناك تدوين ولكن كان هنا تواتر الخبر. الحضارة اليونانية لم تدون في الكتب إلا بعد أن حفظت في الصدور ونقلت من الصدور على السطور. فالتواتر مبدأ ووسيلة من وسائل المعرفة الإنسانية، ولأنها تتعلق بالإنسان، والإنسان معرض للتغيير وللحالات النفسية المحدثة نجد أن شروط علماء الحديث أدق وأوفى مم وضعه علماء المناهج من شروط للباحث المعاصر، وعلى قمة هذه الشروط عند المحدثين أن كذب الراوي يطعن في عقيدته. وفي هذا ربط للجانب

الأخلاقي بالعقيدة، وهو ما تنفرد به الحضارة الإسلامية بين الحضارات بربطها بين المبدأ الأخلاقي والعقيدة التي يدين بها المسلم.

(3) مما سبق نجد أن الدقة التي أخذ بها المحدثون أنفسهم في الأخذ والرد لا نجد لها نظيراً عند علماء مناهج البحث المعاصرون الآن.

هذه مقدمة كي أنتقل منها إلى نقطة أخرى أو قضية أخرى تثار الآن، وهي أننا ورثنا علم تحقيق المخطوطات من الغرب على أيدي المستشرقين.

هده القضية يعذر قائلها إذا جاهلاً بالحضارة الإسلامية والتراث الإسلامي، ولكن أن تتردد على ألسنة بعض المتخصصين في اللغة العربية فهذا شيء يدعو للأسف.

سوف أطرح عليكم كتابين أو ثلاثة من الكتب التي عُنيت بتحقيق التراث والنصوص في القرون الخامس والسادس والسابع من الهجرة. كتاب **المعين في أدب المفيد والمستفيد** للعلموي 1573م، الفصل السابع من هذا الكتاب **تذكرة السامع والمتكلم في أدب العالم والمتعلم** لابن جماعة 1273م هناك أيضاً **الدر النضيد** للبدر الغزي 1577م. ليست هذه هي الكتب الوحيدة، لكن هناك أسماء لها أكثر من مؤلف: الحافظ العراقي، الإمام النووي، القاضي عياض، ابن صلاح في المقدمة ومقدمة المقدمة، هذه أسماء لعلماء وكتب وضعت أصولاً للتحقيق بكل شروطه وضوابطه.

قضية إفادتنا من المستشرقين فيما يتعلق بمنهج تحقيق التراث تدل على جهل قارئها بما في التراث الإسلامي والحضارة من مواد علمية ما زال بعضها مطموراً حتى هذه اللحظة. ابن جماعة والعلموي وغيرهما، في النصف الأول من هذا القرن حقق كتاب العلموي الذي ذكرناه وقال المستشرق الذي حققه إن هذا المنهج في البحث العلمي لا نظير له في القرون الرابع عشر، والخامس عشر، والسادس عشر، ولم نلجأ إلى الأسلوب

الحديث في برمجة التراث وتحقيق التراث إلا بعد اكتشاف الجهود التي بذلها هؤلاء.

القضية أن المستشرقين وقفوا فعلاً على تراثنا، وعرفوا ما فيه، ومن خلال معرفتهم بهذا التراث بدأنا نقرأ كتاباتهم على أنها إنشاء من عندهم، ولكن في الواقع أنها تحويل لما في التراث العربي ألى لغة أوروبية ثم إعادة ترجمته مرة ثانية. هذا لا ينقص قدرتهم، لكن الذي أود الإشارة أليه أن قضية تحقيق النص وتوثيقه والتعامل معه قضية عربية أسلامية، بدا نسبها التاريخي من علماء الحديث، وتطورت حتى أصبحت في شكلها الناضج على يد هؤلاء العلماء.

هاتان مقدمتان أريد أن أضعهما أمامكم، لأن القضية تثار الآن في بعض المؤسسات العلمية، فيقال هذا علم استشراقي، وهذا علم غير عربي وينبغي أن نعترف بفضل هؤلاء علينا في مجال تحقيق التراث ونحن لا نغمطهم حقهم، ولا ننكر فضلهم، ولكن في نفس الوقت ينبغي أن يُعرف من السابق ومن اللاحق حتى نتخلص من سياسة جلد الذات وتقديس الآخر.

(4) أما بالنسبة لتوثيق النص كعمل علمي، فإن أمامنا قاعدة منهجية وهي أن نبدأ بالشك حتى يثبت اليقين، وهذه قاعدة قرآنية أشارت إليها الآية الكريمة ﴿وَلا تَقْفُ ما لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ والبَصَر والفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْؤُولاً﴾[الإسراء:36].

أولاً قضية نسبة المخطوطة إلى صاحبها، أنّ التثبت من صحة نسبة المخطوطة للمؤلف يعتمد في جزء كبير منه على ثقافة المحقق، وخبرته الكبيرة بالمؤلف والعصر الذي عاش فيه. وبالخط العربي وتطوره، وتركيب الجملة العربية وتطورها أيضاً، وبالرسم الإملائي للكلمات العربية. هذه أمور مهمة جداً للمشتغلين بالتحقيق، لأن الخط العربي في القرنين الأول والثاني لم يكن معجماً ولا مشكولاً، وتعلمون أنه لمّا فشا اللّحن في قراءة

القرآن الكريم اضطروا إلى الإعجام والشكل، وظهر في الأدبيات العربية أنه من لم يعجم فقد أعجم، ومن لم يشكل فقد أشكل، وبدا واضحاً الضرورة الملحة للإعجام والشكل، وقصتها معروفة في تاريخ علم اللغة، كذلك يجب الاهتمام بالتعرف على الرسم الإملائي وتطوره من عصر إلى عصر هذا لأن معرفة تطور الرسم الإملائي للكلمات مهم ولو تأملتم الأبجدية العربية لوجدتم أنها عبارة عن مجموعات، مفردات كل مجموعة متشابهة ولا يفرق بينها سوى الإعجام، مثل: ب ت ث، د ذ، ر ز، س ش فلا يفرق بين حرف وآخر إلا بالإعجام،بعض النُسَاخ كان يعتمد على فراسة القارئ، وكان يهمل هذا الإعجام، حتى بعد هذه المقولة. فإذا لم تكن الحروف معجمة ولا مشكلة فإن التفرقة بين هذه الحروف في قراءتنا الآن تعتمد على ثقافة المحقق، فإن بعض النصوص غير المعجمة تحتمل قراءتين، مثلاً في الفقه (زكاة الجنين زكاة أمه) تقرأ بقراءتين (زكاة الجنين زكاة أمه) بالرفع، (زكاة الجنين زكاة أمه) بالنصب الدين قرؤوها بالرفع قالوا الجنين لا يزكي لأن زكاته زكاة أمه، على أن الجملة مبتدأ وخبر. فيجعلون زكاة الأم هي زكاة الجنين. والذين قرؤوها بالنصب قالوا لا بد من تزكية الجنين، ونصبوها على نزع الخافض توجيه القراءتين يعتمد على ثقافة المحقق، هذا بالنسبة للإشكال. أو الشكل.

(5) أما بالنسبة للإعجام أيضاً أمامنا مخطوطات فيها كلمات غير معجمة، وتوجيه القراءات على ثقافة المحقق. من واقع خبرتي الشخصية عندما كنت أعمل مع أستاذي المرحوم د. رشاد سالم في تحقيق «درء تعارض العقل والنقل» قابلتنا صعوبة في قراءة بعض الكلمات.

ففي الجزء الأول من الكتاب توقفنا في قراءة هذه العبارة: (ابن قسي صاحب كتاب خلع النعلين). الكلمة غير معجمة قرأناها: (خلق الثقلين، خلو الثقلين) مكثنا نقلب في مؤلفاته ابن تيمية الأخرى وبالرجوع إلى بعض

الكتب، فوجدنا الكلمة معجمة ومشكلة. في هذا الكتاب، هكذا: كما قال ابن قسي في كتابه **خلع النعلين**، وأن حل مثل هذه الإشكالات يعتمد على ثقافة المحقق، ولهذا يجب أن يكون التحقيق من آخر ما يشتمل به المثقف فهي عملية على جانب كبير من الخطورة في فهم النص وتحقيق توجيهه.

مما يتصل بهذا الجانب أيضاً، والذي يضاف إلى المعرفة بالخط والرسم الإملائي، مقارنة التواري المدونة في المخطوطة وعلاقتها بالمؤلف وتاريخ حياته وتاريخ وفاته وعلاقة هذا التاريخ بالكتب الأخرى للمؤلف فإن ذلك يساعد المحقق إلى حد كبير في فهم التطور الفكري للمؤلف. كما أن قراءة المقدمة بعناية أمر ضروري، لأنه أحياناً تكون المخطوطة غير مكتوبة بخط المؤلف، وليست مملاة من المؤلف وعلى بعض تلاميذه، ولكن تكون منقولة من نسخة عن نسخة أخرى فاحتمالات الخطأ واردة وسوف أضرب لكم مثلاً من تجربتي الشخصية.

فنحن حين نقرأ في المقدمة قول الناسخ: فلان أطال الله في عمره، ماذا نفهم من هذه العبارة؟ نفهم منها أنه معاصر للمؤلف وفلان غفر الله له، معناه أن نسخ المخطوطة تم بعد وفاة المؤلف، وحين نقرأ تاريخاً معيناً ونقارنه بوفاة المؤلف أو ميلاده، إن كان مجهول تاريخ الوفاة، نعرف درجة معاصرة المخطوطة للمؤلف.

(6) ومقارنة تاريخ المخطوطة بتاريخ المؤلف مهمة جداً، فعلى سبيل المثال والتوضيح، الإمام أبو الحسن الأشعري - مثلاً - له كتاب **الأشعري**، لأن الكتاب جاء على منهج السلف، واعتمد المستشرقون في صحة التشكيك على تاريخ مكتوب في النسخة التي حققها يقول على لسان الأشعري: بعثتم إذا أطال الله عمركم سنة مائتين وتسع وسبعين.. لم يكن التاريخ منقوطاً - الأشعري ولد سنة 260 أو 264هـ كم يكون عمره في التاريخ (279-264)؟ 15 ستة تقريباً. والرسالة تصور مذهب سلف الأمة

في قضية العقيدة، وكل كتب التراجم تقول إن الأشعري ظل على مذهب الاعتزال أربعين سنة من عمره ثم عاد إلى مذهب أهل السنة والجماعة. وشكك في صحة الرسالة وأخذ بهذا الرأي د. بدوي: ولكنهم لم يسألوا أنفسهم عن مدى صحة هذا التاريخ.

وعندما قمت بتحقيق الرسالة وجدت أن التاريخ صحته سنة سبع وتسعين ومائتين، تبقى قضية الأربعين سنة التي قضاها الأشعري على مذهب الاعتزال قضية احتمالية، وعند التحقيق نجد أن هذه المقولة اعتمد الرواة في نسبتها إلى الأشعري على قضية اجتماعية: هي أن الأشعري عندما مات والده وتزوج بأمه أبو علي الجياني أحد أئمة المعتزلة، فتربى الأشعري في أحضانه وفي رعايته، فنسب إلى الأشعري أنه ظل أربعين سنة على مذهب الاعتزال، وتنتهي الأربعون سنة بوفاة الجياني سنة - 303هـ عند دراسة الجل دراسة علمية لا نجد للأشعري مؤلفاً ولا مخطوطاً على مذهب الاعتزال، وإنما نسبت إليه هذه القضية بناءً على قضية اجتماعية بحتة، في مقالات الإسلاميين يصرح الشعري أنه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل وفي كتاب الإبانة يصرح أنه على مذهب الإمام أحمد، وفي هذه الرسالة يدون مذهب أهل السنة والجماعة كما لو كان واحداً منهم، حتى إن الإمام ابن تيمية نقل نصفها ليحتج بها على صحة مذهب السلف.

لو صدقتنا مقولة أنه ظل أربعين عاماً على مذهب الاعتزال فأين أنتاجه الفكري في هذه الفترة؟ أين آراؤه؟ أين معتقداتهم الاعتزالية؟ أن كتاب **الإبانة** و **رسالة أهل الثغر** بمنهج سلفي، أجمع سلف الأمة على أربع وخمسين قضية في **رسالة أهل الثغر** من قضايا العقيدة الإسلامية، هذه القضايا هي متكررة بمنهج آخر في الإبانة، وبمنهج ثالث في **اللمع**، في المقالات يحكي أقوال الفرق، ولا تجد له مؤلفاً واحداً على مذهب الاعتزال.

الـذي هدانـا لـكل هـذا قـراءة علميـة في **الإبانـة** و**رسـالة أهـل الثغـر**، ومقارنـة وفـاة الجيـاني بمقولـة أن الأشـعري ظـل أربعيـن عامـًا علـى مذهـب الاعتـزال. فدقـة قـراءة التواريخ عامـل مهـم جداً في توثيـق المخطوطـة ونسـبتها إلـى صاحبهـا النقطـة التـي نـود أن ننبـه إليهـا أيضـًا في توثيـق المخطوطـة تتعلـق بالجملـة الوراثيـة والمصطلـح: -

(7) إذن معنـا قـراءة الخـط، قـراءة التواريـخ، وقـراءة الجملـة التراثيـة والمصطلحـات بنفسـها علـى سـبيل المثـال هنـاك مجموعـة رسـائل بعنـوان **رسـائل العـدل والتوحيـد** مـن بينهـا رسـالة للإمـام الحسـن البصـري في القـدر ويجـب أن نعـرف أن لـكل متكلـم الأسـلوب اللغـوي الخـاص بـه ولـكل مثقـف لازمـة لغويـة تتكـرر كثيـراً في كتبـه مثـل: مهمـا يكـن مـن أمـر، وقـد كان، هـذه اللـوازم اللغويـة مفتـاح مهـم للتأمـل في المخطوطـة ومـدى صحـة نسـبتها علـى صاحبهـا مـن خـلال التعـرف علـى هـذه اللازمـة اللغويـة، قرأنـا رسـالة القـدر المنسـوبة إلـى الحسـن البصـري، وجدنـا منهـا عبـارة غريبـة علـى لغـة الحسـن البصـري وهـي: واعلـم أن الله لـم يسـتفد علمـه بالتجربـة وإنمـا كان علمـه سـببًا في وجـود الأشـياء. توقفـت طويـلاً أمـام هـذه العبـارة فهـل تـردد في مصطلـح الحسـن البصـري كلمـة تجربـة؟

قرأنـا في تـراث الصحابـة والتابعيـن لنعثـر علـى هـذه الكلمـة وهـل كانـت تـتردد علـى ألسـنتهم. فقرأنـا تفسـير ابـن عبـاس الـذي رواه الطـبري في تفسـيره ومسـند ابـن عبـاس، ونصـوص الحسـن البصـري التـي نقلهـا الصوفيـة والمعتزلـة والشـافعية والفقهـاء، وعندمـا جمعنـا معظـم تراثـه وجدنـا أن الـتراث اللغـوي للحسـن البصـري لـم تـرد فيـه كلمـة التجربـة علـى لسـانه. دعانـا هـذا للشـك في نسـبة الرسـالة إلـى الحسـن، واعتبرنـا هـذا فرضـًا علميـًا، لابـد مـن التثبُّـت إمـا مـن صحتـه أو مـن عـدم صحتـه، ثـم وجدنـا الرسـلة فيما بعـد مدونة مـن مدونـات بعـض رجـال الزيديـة، ونحـن نعلـم أن الزيديـة والمعتزلـة كان بينهمـا صلـة

رحم، فاختلط الأمر على بعض النساخ ونسبوها إلى الحسن البصري. هذا كان سببه عدم قراءة تراث الحسن البصري، فإن كلمة تجربة لم تستخدم في القرن الأول الهجري، وإن كانت قد استخدمت في وسط آخر، فمعرفتنا بالجملة التراثية ولغة المؤلف تعطينا مؤشراً هاما في نسبة المخطوط إلى صاحبها أو عدم نسبتها إليه.

(8) أيضـاً من المهم في هذا المجال أن يتعرف المحقق على مذهب المؤلف وعقيدته، لأننا قد نجد في المخطوطة أفكاراً تتعارض مع ما يدين المؤلف، وما يتمسك به من نحلة أو مذهب، والأمثلة المضروبة خير دليل على ما نقول، فإن احتواء المخطوطة على آراء تتعارض مع عقيدة المؤلف أو مذهبه أو تتعارض مع آراء أخرى اشتهر بها، كل ذلك بدعو إلى التشكك في نسبة المخطوطة له، فإن الإمام الغزالي - مثلاً - نجد أن بعض كتبه شكك فيها بعض الدارسين ورأى أنها مدسوسة على الغزالي، من خلال النظر في هذه المخطوطات وجد أن بعض القضايا الموجودة فيها تتعارض مع عقيدة الإمام الغزالي، مثلاً يصرح الغزالي في أول كتاب له يُسمّى **المضنون به على غير أهله** بهذه العبارة: «اعلم أن خلق الزمان في الزمان أمر محال ولو قلنا الزمان يخلق في الزمان لكانت هنا دورة سابقة على هذه الدورة وأدى ذلك إلى الدور والتسلسل، وهذا أمر محال عقلاً». وفي تهافت الفلاسفة نجد أن الغزالي كفّر من قال بقدم العالم، وعبارة «خلق الزمان في الزمان محال» فهمها البعض إلى أنها تؤدي إلى القول بقدم العالم، فكيف يكفر القائلين بقدم العام في كتاب، ويقول هو يقدم العلم في كتاب آخر؟

من هنا بدؤوا يشككون في نسبة الكتاب إلى الغزالي، لكن لو قرأنا القضية بمفهوم الغزالي نفسه لعرفنا أن الغزالي ليس ممن يقولون إن الله يخلق بسبب أو يفعل لسبب، وإنّما عنده أن الله سبحانه وتعالى لا يسأل عما

يفعل، وأنه سبحانه إذا قال للشيء كن فيكون، وقضية خلق الزمان في الزمان يترتب عليها دورة فلك سابقة عند من يقول بالأسباب، أو عند من يقول إن الله يفعل بسبب ولسبب، ولأن الغزالي أشعري يرى أن الله يفعل لا لعلة ولا لسبب ولكن من منطلق قوله للشيء كن فيكون، قال للزمن كن فكان ولو لم يكن هناك دورة سابقة، ولذلك قال: «اعلم أن خلق الزمان في الزمان أمر محال» فهي عند الغزالي لا تؤدي إلى القول بقدم العلم، وعند من شككوا في نسبة الرسالة إلى الغزالي تؤدي إلى القول بقدم العالم.

سبب الخلط إذاً أنهم لم يقرؤوا الغزالي قراءة كاملة حتى يتعرفوا على حقيقة عقيدته في قضية الخلق، لأن الخلق عند جمهور المسلمين يتوقف على قوله تعالى للشيء كن فيكون. القضية أصبحت قضية خلافية، والذي يحسم القضية الغزالي نفسه ونجده من بعض مؤلفاته الأخرى يقول: ولو أردنا الحقيقة من غير مجمجمة ولا مداهمة لصرحنا بها، ولكن أودعناها بعض كتبنا المضنون بها على غير أهلها. واعلم أن قلوب الأحرار قبور الأسرار، وليس كل ما يعرف يقال.

فكان ما كان مما لست أذكره ... فظنّ خيراً ولا تسأل عن السبب

الذي يقرأ الغزالي قراءة كاملة لا يشك في نسبة الكتاب إلى الغزالي، إن فهم مذهب المؤلف وعقيدته أمر مهم في التثبت من نسبة المخطوطة إلى صاحبها. هذا الإشكال دار حول نقاش بين دارسي الغزالي والذين نفوا أن يكون الكتاب منسوباً إلى الغزالي وصرحوا بهذا في مؤلفاتهم.

المشكلة كانت أكبر في كتاب **مشكاة الأنوار** للغزالي، فإن الكتاب يحتوي بعض الأفكار الإسماعيلية، والغزالي هاجم الإسماعيلية، فكيف يهاجم الإسماعيلية وهو يقول بمذهبهم في النفس الكلية والعقل الفعال؟

أيضاً معرفتنا بمنهج الغزالي ومذهبه تحل لنا هذا الإشكال، لأننا لو فرأنا قراءة كاملة نجد له كتاباً يسمى **جواهر القرآن**، **معارج القدس** فيهما صرح أن له كتاباً يسمى **مشكاة الأنوار** وهذا يؤكد نسبة الكتاب للغزالي فمعرفة المحقق بتراث المؤلف، وعقيدته، ومذهبه داخل العقيدة، كل ذلك يعطينا ضوءاً هاماً في الكشف عن أن هذه المخطوطة صحيحة النسبة للمؤلف أو ليست بصحيحة النسبة إليه.

إذن من المهم جدّاً التعرف إلى طريقة الرسم الإملائي، وطريقة المؤلف في صياغة الجملة التراثية، التواريخ، المعرفة الكاملة بمذهب المؤلف، هذه أربعة أمور ينبغي أن يتعرف عليها المحقق قبل أن يقوم بعمل التحقيق كعمل علمي، فمعرفته بهذه الأمور تيسر له أن يتأكد من نسبة المخطوطة إلى صاحبها، الخط والرسم الإملائي أيضاً تطور. فمثلاً الحروف: س ش ص ض، كان لها رسم معين وتغير شكلها بعد الشكل والإعجام. نحن الآن في العصر الحديث عندنا النون لها رسم معين في خط الرقعة ورسم آخر في خط النسخ، التفرقة بين هذه الخطوط قد نضطر إليها في الكشف عما هو صحيح وما هو زائف. وسوف اضرب لكم مثلاً على ذلك من تجربتي الشخصية. فلقد حدث بعد أن فرغت من جمع وتحقيق دقائق التفسير لابن تيمية في سنة 1988م ظهر كتاب يحمل اسم **التفسير الكبير** لابن تيمية، وفي لوحة من تفسير سورة الفاتحة مكتوبة بخط يخالف رسم الخط العربي في عصر ابن تيمية، جملة وتفصيلاً. هذا الاختلاف في الرسم الإملائي كان أحد الأدلة التي اعتمد عليه القاضي في الحكم بتزييف هذا الكتاب وعدم نسبته إلى ابن تيمية، لأن النون كتبها المحقق وجمل سنة (ن) وكذلك القاف رسمها (ق) وحتى القرون الثامن والتاسع عشر لم يكن هذان الحرفان مرسومين بهذه الطريقة، كان د. عبد الستار الحلوجي مدير

مركز تحقيق التراث أحد الذين نبهوا المحكمة إلى هذا التزييف في الرسم الإملائي وقال: أن مداد هذه اللوحة لم يجف إلى الآن مما يدل على زيفها.

(9) ولعلماء الحديث الفضل في لفت نظر المثقفين إلى النقد الداخلي للنص حيث نعيش مع المؤلف وثقافته، ومع الهدف الذي من أجله وضع الكتاب، لأننا قد نجد أفكاراً لا تتفق مع مذهب المؤلف، أحياناً نجد داخل المخطوطة أفكاراً سياسية واجتماعية بل ودينية لا ينسبها البعض إلى صاحبها، بل ينسبها إلى نفسه أحياناً وإلى غير قائليها أحياناً أخرى. هذه الأمور قد يضطر إليها في بعض الأحيان بسبب الظروف السياسية، فالمؤلف بشر قد يعيش ظرفاً سياسياً معيناً، لا يتفق توجه المؤلف فيه مع سياسة المجتمع الذي يعيش فيه، فينسب أفكاراً هو يؤمن بها في باطنه، لكن المجتمع سياسياً وثقافياً وحضارياً لا يأخذ بها، فنسب هذه الأفكار على لسان أحد من الناس المرموقين أو يحكيها على لسان الطير والحيوان مستعيناً في ذلك باللغة الرمزية كما حدث في كليلة ودمنة حيث تساق الحكاية على لسان الحيوان، وفعله التوحيدي أيضاً ولعل إخواننا في الأدب قد درسوا موضوع الانتحال. فكيف يمكن أن نتثبت من ذلك؟

نجد في الفكر الإسلامي مدرسة الإسماعيلية الباطنية أفكارها في كتب التفسير أحياناً، وفي كتب المتصوفة أحياناً، وفي كتب الحديث أحياناً أخرى، فضلاً عن كتب الأدب. وكان لعلماء الإسماعيلية ومفكري الباطنية النصيب الوافر في شيوع هذه القضية: انتحال الفكرة ونسبتها إلى قائل معين يريدون أن تنسب إليه حتى تشيعه على الألسنة. فلان حسن السمعة مثلاً ينسبون إليه ما يريدون من أفكار، وكم نسب إلى آل بيت النبوة من أفكار للم يقولوا بها، وهذا موجود في كتب الشيعة الغلاة، الباطنية، القرامطة، الإسماعيلية، وهذا عبء كبير على الباحث المحقق.

(10) نقطة أخيرة نرى إنها مهمة في هذا السياق قد تكون المخطوطة منسوخة بيد المؤلف، وهذا أصح نسخ المخطوطات، لكن ليست كل المخطوطات بهذه الصورة. ننتقل إلى الدرجة الثانية. قد يكون المؤلف جلس بين تلاميذه وأملى عليهم، وهنا نتوقع الفروق بين النسخ لتعدد النساخ، وهنا نأتي لدور وأهمية المعارضة، مقارنة النسخ ببعضها ببعض بغرض النسخ على بعضها، حتى إن الإمام الشافعي سأل أحد تلامذته هل كتبت كذا؟ قال: نعم. قال له: هل عارضت؟ قال: لا. قال: إذًا لم تكتب. بل ذلك في الوثاقة أن تكون النتيجة التي معنا ليست بخط المؤلف. وليست مملاة من المؤلف شفاهة، وإنما منقولة عن نسخة أخرى: عما كتبها المؤلف أو كتبها بعض تلامذته مملاة من المؤلف. وهنا تكون دائرة الخلاف أو الخطأ أوسع.

فإذا عرفنا هذه النقطة الخاصة بكتاب المخطوطة وهل هي بخط المؤلف أم لا. هنا نبدأ نتشكك: هل الغزالي كتب المشكاة بخط يده؟ هل أملاها على تلميذ معين؟ هل أملاها على مجموعة من التلاميذ وبعضهم دس ذلك عليه؟ هل النسخة التي كتبها فقدت ثم وجدت نسخة مأخوذة عنها؟ هذا يعطي فرصة للدس على المؤلف وانتحال الأفكار الغريبة عن عقيدته ومذهبه ونسبتها إليه لكي تكتسب الفكرة رواجًا وشهرة. ثم إن وجود مثل هذه العبارة هل يجعلنا نشك في الكتاب كله أم في الفكرة التي لا تتفق مع عقيدة المؤلف؟ لدينا رأيان:

1. بعض المفكرين يرى أن الكتاب كله ليس صحيح النسبة للغزالي. ومال إليه د. عبد الحليم محمود، د. بيومي مدكور.

2. والبعض الآخر يرى أن الكتاب فيه أفكار موجودة في كتب الغزالي الأخرى مثل: **الأحياء، أيها الولد، جواهر القرآن، المقصد الأسنى،** فالكتاب صحيح النسبة للغزالي لنه صرح بأنه له كتابًا يسمى مشكاة

الأنوار، لكن تحفظوا في تقبل هذه الفكرة فقط، أنت بالخيار بين هذا وذاك، أنا شخصيًا ملت إلى الرأي الثاني، وهذه القضية قد ناقشتها في كتابي **قضية التأويل عند الإمام ابن تيمية** فالمخرج إذن هو تحليل النص تحليلاً داخليًا والتعرف على الأفكار التي يدين بها المؤلف والأفكار الغريبة على مذهبه، وهذا ما يعرف بالنقد الداخلي للنص.

(11) الاقتباسات الموجودة في النصوص، وأحيانًا يقول: كما قال فلان. أبحث عن فلان هذا، فإذا وجدت النص في مؤلفاته نسجله، إذا ذكر اسم المؤلف فقد حل لي الإشكال. وإذا كان الكتاب غير موجود أقول بحثت ولم أجد. وحين نجد بعض الآراء في المخطوطة ليست منسوبة إلى قائل معين ماذا نفعل في هذه القضية؟ فمثلاً (قال القاضي) ثم يأتي بالنص، هل من الضروري أن يتثبت المحقق من صاحب النص أم يكتفي بما ذكره المؤلف أو يبحث ولم أجده، لم يلتزم الصمت؟

هنا ثقافة المحقق له دور كبير في عزو هذه النصوص إلى صاحبها، في الفقه مثلاً ينص إلى أن الرأي ينتمي إلى مذهب فقهي معين، أو مدرسة معينة، ينص على ذلك. وإذا لم يجد حيلة يثبت أنه لم يعثر على قائل هذا النص. كما أن المحقق عليه أن يلم بفروع الثقافة، الإسلامية والعربية بجانب التحقيق مثل علم اللغة، والعلم بالتاريخ، وأصول الفقه، فضلاً عن كتب التراجم والطبقات المختلفة والوفيات والمعاجم اللغوية وفهارس كتب الحديث بعبارة مختصرة يجب أن يكون على قدر كبير من الإلمام بثقافة المحقق.

الوصف المادي للمخطوطة، وخوارج النص

عصام محمد الشَّنْطِي[1]

(1)

مدخل:

حينما نضع أيدينا على مخطوطة ما، فإنه يمكن أن نكسر الحديثَ عنها في ثلاثة مجالات.

الأول: ما في المخطوطة من علم ومعرفة، يستحق نصُّه أن يتناولَه المتخصصون بالدراسة، على أن يسبق ذلك توثيقه وتحقيقه وإضاءَته.

والثاني: حوامل هذه المادة العلمية، أو وعاؤها من ورق، وأحبار ذات ألوان، وأقلام تُبرى على أنواع الخطوط، وخطوط اسْتُخدمت لأداء المجال الأول، وهو تقييد ذلك العلم، والتجليد (التسفير). وهذه هي العناصر التي تتكوّن منها صناعة المخطوطة.

والثالث: ما يُطلق عليه «خوارج النصّ»، وهي متنوعة، بعضها يُعَدُّ من توابع الوصف المادي للمخطوطة، كالتملُّكات والتوقيفات، لأنها قيود متعلقة بشكل المخطوطة المادي. وهما من مباحث علم المخطوطات Codicology، مضافًا إليهما الفهرسة. وبعضها ألصق بالنصِّ العلمي، مثل إجازات السَّمَاع والقراءة، وغيرهما.

وحديث محاضرة اليوم في المجالين الأخيرين: الوصف المادي للمخطوطة، وخوارج النص بأنواعه المختلفة.

---

(1) خبير معهد المخطوطات العربية، مدير سابقا.

(2)

الوصف المادي للمخطوطة:

أول ما يلفت النظر في المخطوطة، الورقُ، أو الرَّق أو البَرّدي، الذي كُتبت عليه المادة العلمية.

والثاني: الحبر، أو الأحبار بألوانها المختلفة، الذي كُتب به.

والثالث: القلم، أو الأقلام التي تُغمس في الحبر، وتُستعمل في الكتابة.

والرابع: يتعلق بتنوّع الخطوط في اللغة العربية، وبأيّ نوع من الخطوط كُتبت المادة العلمية.

والخامس: جمع هذه الأوراق في مجموع بين دفتي غلاف من الجلد. وهو ما يُسمَّى في بلاد المغرب «بالتسفير».

والسادس: ما يمكن أن يُضاف إلى أوراق المخطوطة وغلافها من تزيين وزخرفة هندسية أو نباتية أو كتابية (خطِّية)، أو حيوانيَّة، بألوان مختلفة، وطلاء بعضها بماء الذهب، الذي عُرف عند العرب «بالتذهيب».

والبَرْدِي كان يُصنع من نبات ينمو في مستنقعات دلتا نهر النيل، وكان يُطلق عليه «القراطيس المصرية»، وكان يَتَّخذ شكلَ لُفافة، لا شكلاً مبسوطًا في هيئة كتاب يصعب القراءة فيها. لذلك استخدموا - فيما بعد - قِطَعًا من الرَّقّ (من جلود الحيوانات)، فيها ليونة، وتُبسَط على هيئة كتاب، لكنه كان أغلى كُلفة وثمنًا. ونعلم أن مصاحف الخليفة الراشد عثمان بن عفَّان التي أرسلها إلى الأنصار كانت مكتوبة على الرَّقّ.

ولم يبدأ انهزام استخدام البَرْدي والرَّق، إلا في أوائل الدولة العباسية، الذين عرفوا الورق (الكاغِد أو الكاغَد)، وجلبوه محّملاً على الإبل من سمرقند. وفي عهد هارون الرشيد صُنع الورق في بغداد لأول مَرَّة

عـام 177 هـ/ 793م، على أيدي أسرى صينيين، هـم صُنَّاع الـورق في العالَـم، صنعـوه مـن الكَتَّـان. ومـن ثَـمَّ أخـذ ينتشـر شـيئًا فشـيئًا في الأقطـار العربيـة، إلـى أن وصـل إلـى الأندلـس، واشـتهرت مدينـة شـاطِبة بمعامـل صناعتـه، وحسّـنوه وطـوّروه بإضافـة القطـن (الكُرسُـف) إليـه، فاكـتسب نعومـة وسـهولة في الكتابـة عليـه. ومـنهم عَـرف الأوربيـون الـورق واسـتوردوه مـن الأندلـس ردحًـا مـن الزمـن.

وتُعَـدُّ مرحلـة صنـع الـورق وانتشـاره مرحلـة كـبرى لانتـشار الكتابـة والتأليـف لمتانتـه، وخفـة وزنـه، وسـهولة بسـطه في هيئة كتـب. وهـو أقـل ثمنًا مـن الـرَّقّ، والكتابـة عليـه أثبـت مـن الكتابـة علـى الـرَّقّ، الـذي كـان يتمَيـز بسـهولة محـوه.

وعرف العرب المِداد (الحبر)، وصـنعوه مـن العَفْـص والـزَّاج والصمغ. وفي المخطوطـات كثير مـن الرسـائل والكتـب التي صُنِّفت فـي صناعتـه. وكان اللـون الأسـود هـو اللـون الشـائع في الكتابـة العربيـة. وتُكتـب باللـون الأحمـر الكلمـات أو العبـارات التي يريـد الناسـخُ تمييزَهـا.

وأول الخطـوط التـي كانـت تكتـب بهـا المصاحـف خاصـة، هـو الخـط الكـوفي. ولدينـا قمـم ثـلاث يعـود إليهـم الفضـل في تطـوير الخـط العربـي وهندسـته، ابـن مُقْلَـة، الوزيـر أبـو علـي محمـد (ت 328هـ/ 940م)، ثـم ابـن البَـوَّاب، أبـو الحسـن علـيّ بـن الهـلال (ت 413هـ/ 1022م)، ويـاقوت المسـتعصِمِي البغـدادي (ت 689هـ/ 1299م). وكذلـك أسـهم خطّـاطو الدولـة العثمانيـة في التطويـر والتحسين فـي القـرن التاسـع الهجـري (الخامـس عشـر الميـلادي).

وشـاع في المصاحـف والمخطوطـات، فيمـا بعـد، قلـم النَّسْـخ، لوضوحـه وسـهولة كتابتـه. إلا أنّ العربيـةَ عَرفـت خطوطًـا أخـرى كثيـرة، منهـا الثُلُـث

والرُّقعة والفارسي. أما المغرب العربي فعَرف الخط المغربي. وفي الأندلس تميزت خطوطهم، المأخوذة أصلاً من الخط المغربي.

وبرع العرب في تجليد كتبهم - وجمع شتات أوراق الكتاب. وانتقلت فنّية هذه الصناعة إلى مدينة البندقية بإيطاليا، ومنها انتشر في أنحاء شتّى من أوروبا.

وكانت المخطوطة، خاصةً أولها وآخرها، تُزيَّن وتُزخرَف، وكذلك الغلاف بدفتّيه. وكانت الزخرفة تتخذ أشكالاً مختلفة، هندسية، ونباتية، وخطّية. وحينًا بالرسوم الحيوانية ككتاب كَليلة ودِمْنَة، الذي ترجمه ابن المُقفَّع في أوائل الخلافة العباسية، وكتاب الحيوان للجاحظ (ت 255هـ/869م). وكل هذه الرسوم تُزيَّن بالألوان المختلفة، والأصباغ المتنوعة، وتُذهَّب، وقد اتَّضحت الزخرفة والتذهيب - في الدرجة الأولى - في المصاحف، ثم في بعض النُّسخ الخزائنية، وكانت كتب الحيوان والطب والفلك وغيرها، زاخرةً بهذه الأشكال والزخارف الملوَّنة والمذهَّبة.

(3)

خوارج النصّ:

وهي ما يُكتب في الصفحات الأولى من المخطوطة قبل نصّ الكتاب، أو في الصفحات الأخيرة بعد حَرْد المَتْن. من مثل التملّكات والوقفيات، وإجازات السَّمَاع، أو القراءَة وغيرها.

ومثل هذه الخوارج تفيد في تقييم النسخة، وتقدير تاريخ نِساختها، إذا خلت منه. كما تفيد في حالة خلوّ المخطوطة من اسم المؤلِّف وعنوانها، فهما في العادة يذكران في نصّ الوقفية. وتُعين الخوارج على تتبّع حركة المخطوطات ورحلتها من مكانٍ لآخر.

(1)- التَّملُّكات: نجد في آخر بعض المخطوطات، في حَرْد المَتْن أن ناسخه يكتب عبارة «كتبها لنفسه»، وهي تحمل معنى التملُّك للنسخة عند نِساختها.

وكثيرًا ما نجد على الصفحة الأولى والأخيرة تملُّكات، بعضها مؤَرَّخ، وبعضها خالٍ من التاريخ، وهي أقل أهمية، خاصةً إذا كان المالكُ مجهولاً لدينا. وأحيانًا يملكها عالِم، فنعرف تاريخ تملُّكه إيَّاها على وجه التقريب، دون ضرورة كتابة تاريخ التملُّك، ذلك لأن وفاتَه معروفةٌ لدينا. في هذه الحالة تزداد النسخة قيمة، خاصة إذا قرأها وصحَّح بخطّه ما رأى أنه جديرٌ بالتعليق أو التصحيح. وتملّكات العلماء على الكتب تفيد محتويات مكتباتهم التي بعثرها الزمن، من مثل مكتبة ياقوت الحموي (ت 626هـ/ 1229م)، وصلاح الدين الصَّفَدِي (ت 764هـ/ 1363م).

(2)- الوقفيات: الأصل في «الوقف» أن يكون في الثوابت كالعَقّار. ولكن الفقهاء جوّزوه في المنقولات، كالكتب، للمنفعة الحاصلة من وَقْفها. وكثير من المصاحف ما استُنسِخ، وأُقفت في المساجد.

وفي القرن الرابع الهجري (العاشر الميلادي)، وصل إلينا أَنّ مكتبات عامّة كانت تُوقَف على طلبة العلم، كمكتبة «دار الحكمة» بالقاهرة التي أُنشئت في العهد الفاطمي، عام 395هـ/ 1005م. وأمتد الوقف إلى كتب الطب تُوقَف في البيمارستانات لاستعمال الأطباء، في دمشق والقاهرة. ووصل إلينا مخطوطات كثيرة مُثَبت على صفحة العنوان نصُّ الوقفية، وعليه تاريخ كتابة هذا النصّ. وبعضها كان يُختم بخاتَم الواقف.

(3)-الإجازات: هي بمثابة شهادات علمية يمنحها الشيوخ لتلاميذهم، تُقيَّد على ظهرية المخطوطة، أو غاشيتها. وهي من المظاهر

الشائعة في المخطوطات العربية. ونلاحظ كثرتها في مخطوطات الحديث النبوي. وربما يليها كثرة كتب التاريخ والتراجِم.

والإجازة بالسَّمَاع، أو القراءَة، أفضل الطرق في تلقِّي العلم، فالإجازة بالسَّمَاع تفيد أنه سمع شيخَه يقرأ عليه. وهو يَسْمع. وهذا أَقْيَم عندهم من تلقِّي العلم من الصحف، لأنها تُوقِع في تصحيفات كثيرة. وأحيانًا يَكتب التلميذ أنه سمع من شيخه كذا... وفي آخر هذا السَّمَاع يكتب الشيخ المُسْمِع عبارة: هذا صحيح وكتب فلان. وقد امتدَّت وشاعت هذه الإجازات في مختلِف العلوم، إلى أن عُرفت في مخطوطات اللغة والطب والعلوم التجريبية كافّة.

وتكشف هذه الشهادات العلمية عن طريق التعليم في الحضارة العربية الإسلامية، خاصة في بلدانها المشرقية التي عُرفت بمراكزها العلمية، ومدارسها الشهيرة، كدمشق والقاهرة وبغداد ومكة وحلب.

ونعلم من هذه الإجازات شهرةَ عالِمٍ ما بتدريسه هذه المادة، ومنحِه الإجازاتِ فيها. وكذلك نتعرَّف منها على خطوط العلماء وتوقيعاتهم. والإجازاتُ المُثَبَّتَةُ على المخطوطة تمنح النسخةَ شهادةً بتوثيقها وضبطها.

أَمَّا إجازة القراءة فهي أن يَقرأ التلميذُ على الشيخ من كتاب، والشيخ مُنصِت يقارِن ما يُلقى بما في نسخته، أو بما يَحفظ. ويقدِّم لهذا بعبارة «قرأتُ على فلان» ومثل هذه الإجازات شائعة في مخطوطات جميع العلوم. وهي أكثر شيوعًا من إجازات السَّمَاع، المقصورة على بعض العلوم، على رأسها - كما قلنا - الحديث النبوي.

وينبغي أن نتنبَّه إلى أن إجازات السَّمَاع والقراءَة زاخرةً بالمصطلحات الفنية. وجمعها ودراستها ييسِّر لنا معرفة هذه المصطلحات.

(4)– قيود التصحيح والمقابلة والمعارضة: هي قيود مهمَّة، نجدها على صفحات عناوين المخطوطات. وكلها تشهد على صحة النسخة وأصالتها.

(5)– قيود المطالعة: أيضًا على صفحة عنوان المخطوطة. وهي مما له علاقة بنصّ المخطوطة. وهي قيود تُعلي من قيمة النسخة، خاصةً إذا كانت مطالعةَ أحدِ العلماء.

مكملات التحقيق

عبد الستار الحلوجي

بعد أن ينتهي المحقق من تحقيق النص. ينبغي عليه أن يقدم له بمقدمة يضمّنها عدة عناصر أهمها:

(1) التعريف بالمؤلف والكتاب المحقق. وهذا التعريف يتضمن ترجمة وافية للمؤلف يركّز فيها على بيان منزلته العلمية بين أهل الاختصاص، كما يتضمن التعريف بأهمية الكتاب في مجاله، وبيان صحة نسبته إلى مؤلفه استناداً إلى المصادر الببليوجرافية وكتب التراجم التراثية.

(2) بيان ما وصلنا من نسخ للكتاب، وتحديد المكتبات التي تقتنيها، ووصف هذه النُسَخ وصفاً دقيقاً يوضح أحجامها وخطوطها وتواريخ نسخها وما يحمله كل منها من تملكات أو سماعات أو إجازات.

(3) تحديد النُسَخ التي استبعدها المحقق، وتوضيح أسباب استبعاد كل منها، وبيان النُسَخ التي استخدمها في التحقيق ومنزلة كل منها، وتحديد النسخة الأم التي اعتمدها، والمبررات التي جعلته يختارها من بين النسَخ لتكون أصلاً يقابل عليه غيرها من النُسَخ

(4) تخصيص رمز لكل نسخة من النُسَخ التي رجع إليها في تحقيق يستخدمه للدلالة عليها عند إثبات الخلافات بين النُسَخ في هوامش الصفحات.

(5) بيان المنهج الذي اتبعه في الحقيق، والأسلوب الذي استخدمه في إثبات الخلافات بين النُسَخ وفي تسجيل ما يقدمه من تعريفات وتعليقات، وهل سجلها جميعاً في ذيول الصفحات أم اختص الذيول بإثبات الخلافات بين النُسَخ وجمع التعليقات في أواخر الفصول والأبواب. وبيان الطريقة التي استخدمها في ترقيم الحواشي. فبعض يرقم الخلافات بين النُسَخ ترقيماَ مسلسلاً ويختص التعليقات بترقيم آخر كأن يستخدم •، ••، •••. وفي هذه الحال هل يورد التعليقات التي أعطاها نجوماً بعد الحواشي المرقمة بأرقام مسلسلة هكذا:

(1)

(2)

(•)

(••)

(•••)

أم يوزعها حسب ورودها في النص هكذا:

(1)

(•)

(••)

(2)

(•••)

(3)

(6) تقديم لوحات مصورة لصفحات مختارة من المخطوطات التي استخدمها وخاصة النسخة التي اتخذها أصلاً. وينبغي أن تحمل تلك الصفحات ملامح مميزة كأن تكون صفحة عنوان أو صفة عليها تملكات أو إجازات، أو صفحة من المقدمة فيها اسم المؤلف وعنوان الكتاب، أو صفحة من الخاتمة تتضمن اسم الناسخ وتاريخ النسخ. وينبغي أن تتبع كل لوحة بتعريف مختصر لها. (أنظر مقدمة تحقيق الشيخ أحمد شاكر لكتاب **الرسالة** للإمام الشافعي، فهي مثال ممتاز).

(7) الإشارة إلى مل تحمله هوامش صفحات النص المحقق من أرقام. فغالباً ما تُذكر أرقام صفحات النسخة الأصلية على هوامشه، وأحياناً تُذكر أرقام صفحات طبعة سابقة مشهورة لكتاب يكثر اعتماد الباحثين عليها وإشارتهم إليها (ومثال ذلك طبعة دار الكتب لكتاب **الأغاني** لأبي فرج الأصفهاني).

وكما يستهل المحقق عمله بمقدمة، ينبغي أن يختمه بقائمة مستوفاة بالمراجع التي استخدمها في التحقيق، فيها عنوان المرجع واسم مؤلفه وطبعته ومكان نشره واسم الناشر وتاريخ النشر. يلي ذلك كشاف أو أكثر حسب طبيعة النص المحقق.

وقد جرى العُرف على تسمية هذه الكشافات بالفهارس، فيقال: فهرس الأعلام، وفهرس الأماكن ... وهكذا، وهي تسمية غير دقيقة، والأوْلى أن تسمى: الكشافات. والتكشيف هو تحليل لمحتويات النص، وعرض لدقائقه في ترتيب هجائي. فكشّاف الأعلام هو سرد هجائي للأعلام التي ورد ذكرها في النص وبيان الصفحات التي ورد فيها ذكر كل علَم منها، وكشاف الأماكن هو مسرد للبلدان التي وردت في النص، والصفحات التي ورد فيها ذكر كل بلد منها.

وتتعـدد أنـواع الكشـافات، فقـد يحتـاج الكتـاب إلـى كشـاف للآيـات القرآنيـة أو الأحاديث النبوية أو القبائـل أو الأشـعار أو الأمثـال أو المصطلحـات أو الكتـب التـي ورد ذكرهـا في النـص. والنـص المحقـق هـو الـذي يحـدد مـا يحتاجـه مـن كشـافات تُيسّر على قارئه استخدامه والاستفادة منه. فكتـاب في الأدب يلزمـه كشـاف للشـعراء الذيـن ورد ذكرهـم فيـه، وكشـاف للأشـعار التـي استشـهد بهـا، وكتـاب في التاريـخ يلزمـه كشـاف للأعـلام وآخـر للأماكـن. وربمـا احتـاج إلـى كشـاف ثالـث للأحـداث.

وتُرتّب مواد كل كشـاف ترتيبـاً هجائيـاً دقيقـاً بالحـرف الأول ثـم الثـاني ثـم الثالـث وهكـذا، مع لإهمـال(ال) التعريـف حتى لا يتضخـم حـرف الألـف، وإهمـال (ابـن) في الترتيـب إذا وردت في وسـط الاسـم. أمـا إذا وردت في بدايـة الاسـم فبعـض المحققيـن يرتـب بهـا فيضـع (ابـن الرومـي) في حـرف الـراء و (أبـو تمـام) في حرف التـاء. وكلاهمـا صحيـح شـريطة أن يذكـر المحقـق في بدايـة الكشـاف طريقـة الترتيـب، وأن ينص على أنـه أهمل(ابـن) أو (أبـو) في الترتيـب إذا وردنـا في بدايـة الاسـم أو لـم يهملهـا.

وعـادة مـا يحتـاج كشـاف الأعـلام إلـى اسـتخدام بعـض الإحـالات التـي تحيـل القـارئ مـن صيغـة معينـة إلـى صيغـة أخـرى للاسـم نفسـه. ومثـال ذلـك: (أبـو تمـام الطائـي)، فاسـمه الحقيقـي حبيب بـن أوس، ومـا دام الاحتمـال الأكبر أن يبحـث عنـه القـارئ تحـت (أبـي تمـام) فيفضـل أن يذكـر (أبـو تمـام) في حـرف الألـف وأمامـه جميـع الصفحـات التـي ورد ذكـره فيهـا سـواء ورد بأبـي تمـام أو بحبيـب بـن أوس، وفي الوقـت نفسـه يـرد الاسـم الحقيقـي تحـت حـرف الحـاء هكـذا: **حبيـب بـن أوس**= أو: انظـر: **أبـو تمـام**، دون ذكـر لأرقـام الصفحـات.

وغالبـاً مـا تُسـتثنى الأشـعار مـن الترتيـب الهجائـي بأوائلهـا وتُرتّـب بالقافيـة. فمطلـع معلقـة عنـترة بـن شـداد:

هل غادر الشعراء من متردّم أم هل عرفت الدار بعد توهُم

لا يأتي تحت حرف الهاء وإنما يأتي تحت حرف الميم،ويأتي في حرف الميم أيضاً أي بيت ينتهي بالميم حتى لو كانت ممدودة بحرف الألف أو الواو أو الياء لأن البيت الثاني من المعلقة المذكورة يقول:

يا دار عبلة بالجواء تكلمي وعمي صباحا دار عبلة واسلمي

وثمة وجهات نظر متعددة في ترتيب الآيات القرآنية التي وردت في النص. فالبعض يرى ترتيبها هجائياً بأول حرف فيها، والبعض يفضل ترتيب ورودها في المصحف، وآخرون يرون ترتيبها وفقاً للمادة اللغوية التي استُشهد بها في النص. فإذا استُشهد بالآية الكريمة «وتبتّل إليه تبتيلا» فإنها تذكر في الكشاف تحت مادة(بتل) هكذا: بتل: ﴿**وتبتّل إليه تبتيلا**﴾ [المزمّل: 8]

ولا تثريب على المحقق في اختيار إحدى هذه الطرق شريطة أن ينبّه إلى ذاك ختام المقدمة أو في بداية الكشاف، وأحياناً لا يحتاج النص إلى عدة كشافات، فيُكتفى بكشاف واحد هجائي تذكر فيه أسماء الأماكن والأشخاص والأحداث والمصطلحات.

وقد يسأل سائل: كيف ترتب الكشافات فيما بينها إن تعددت؟

والوضع الطبيعي أن يبدأ المحقق بأهم الكشافات بالنسبة للنص فكتاب في الجغرافيا يكون كشاف الأماكن هو أوْلى الكشافات بالتقديم، وكتاب في الشعر يفضل أن يكون أول كشافاته بأسماء الشعراء، وهكذا

والمسألة يحكمها تقدير المحقق لقيمة كل واحد من الكشافات التي أعدها، ومدى فائدته لمن يستخدم الكتاب.

وتجدر الإشارة إلى أن الكشافات تصبح بالغة الأهمية في الأعمال الموسوعية وفي الكتب الضخمة، إذ بدونها يصبح التعامل مع الكتاب شاقاً وعسيراً. و نضرب مثالاً على ذلك بكتاب مثل **نهاية الأرب في فنون الأدب** بمجلداته التي تجاوزت العشرين، كيف يصل القارئ إلى معلومة معينة فيه بدون الكشافات؟

وهنا يثار سؤال: في مثل هذه الحالات هل يذكر الكشاف في آخر مجلدات الكتاب أم يكشَف كل مجلد على حدة؟

ولكلّ من الطريقتين من يفضلها، وقد يكون من المستحسن أن يختم كل مجلد بكشافاته حتى لا تتضخم أحجام الكشافات. وإذا رئي تجميع الكشافات في نهاية الكتاب فينبغي أن يذكر رقم الجزء الذي ذكرت فيه المادة - سواءً كانت أسم شخص أو أسم مكان - قبل رقم الصفحة. وتتضح أهمية المحقق هذه الكشافات في كتب التراث التي أصدرتها دار الكتب المصرية وذيّلتها بالكشافات التي تيسر التعامل معها، ثم رئي إعادة إصدارها فصدرت بدون كشافات توفيراً لملزمة أو ملزمتين في كل مجلد وبذلك فقدت هذه الطبعة الأخيرة قيمتها.

القراءة والسماع

محمد عبد المجيد الطويل

القراءة:

أن يقرأ الكتاب على المؤلف أو على غيره، دون أن يكون هناك شخص آخر يسمع.

السماع:

أن تكون القراءة بمحضر آخرين يستمعون للقراءة فضلا عن القارئ والمقروء عليه. وهذا على أنواع:

إقرار المصنف بخطه أن طالبا سمع عليه.

إقرار الطالب بسماع الكتاب على مصنفه.

إخبار بالسماع على شيخ غير مصنف الكتاب.

والقراءة والسماع دليلان على التثبت العلمي، ودرجة من درجات الرحلة في طلب العلم، وتنقل العلماء بحثًا عن الشيوخ، وكتبهم، وهي وثائق على ثقافة السابقين وما قرأوه وما سمعوه، كما أنها وسيلة لمعرفة مراكز العلم في البلاد الإسلامية، وهي أيضا دليل على صحة الكتاب وقدمه وتاريخه. ولهذه السماعات أهمية أخرى فهي شهادة بصحة الكتاب منقولة بالسند المتصل، ثم هي مصدر من مصادر ذكر طبقات العلماء ومعرفة الأقران والمتعاصرين بما يذكر فيها من أسماء الشيوخ والطلبة، كما أنها

وسيلة لمعرفة مراكز النشاط العلمي وأسماء الزوايا ودور العلم، وحركة تنقل العلماء في البلاد الإسلامية [1].

وكان المحدثون يعتبرون القراءة أو السماع دليلا على صحة الحديث وقبوله، وعدمها دليلا على رد الخبر وعدم الحكم بصحته.

يقول الرامهرمزي (ت 360هـ) في كتابه **المحدث الفاصل**: «قال بعض المتأخرين من الفقهاء: كل من روى من أخبار النبي صلى الله عليه وسلم خبرا فلم يقل فيه: سمعته أو حدثنا، ولا أنبأنا ولا أخبرنا ولا لفظة توجب الصحة للرواية إما بسماع أو غيره مما يقوم مقامه، فغير واجب أن يحكم بخبره»[2].

وينقل عن الشافعي تفرقته بين القراءة والسماع فيقول: «إذا قرأ عليك فقل: حدثنا وإذا قرأت فقل: أخبرنا»[3].

ويعتبر الخطيب البغدادي الرحلة في طلب الحديث والسماع من طرق التثبت وأن الصحبة يتحصل بها علو الإسناد وقدم السماع، ولقاء الحفاظ والمذاكرة لهم من الاستفادة منهم[4].

ويعتبر أن من وسائل التثبيت وجود اسم صاحب الكتاب وتاريخ السماع على الكتاب فيقول: «يكتب الطالب، بعد التسمية: اسم الشيخ الذي سمع الكتاب منه أو كنيته ونسبه، وأسماء من سمع، وتاريخ ووقت السماع، وإن أحب، كتب ذلك في حاشية أول ورقة من الكتاب»[5].

ويفرق الخطيب بين درجات السماع وأنواعه بقوله:

---

(1) **تحقيق نصوص التراث** 87.
(2) **المحدث الفاصل** ص 450.
(3) المرجع السابق 431.
(4) **الجامع** 2/ 223.
(5) المرجع السابق 1/ 268.

«ما سمع من لفظ المحدث قيل فيه: حدثنا، وما قرئ عليه قال الراوي فيه: قرأت إن كان سمعه بقراءته، ويقول فيما سمعه بقراءة غيره: قرئ وأنا أسمع»[1].

وتعتبر هذه السماعات بمثابة شهادة يمنحها الشيخ لتلميذه وكانت غاية في الدقة والتحري والضبط والتحديد، فقد كان يذكر في السماع اسم المؤلف الذي سمع الكتاب، وإذا كان الشيخ قرئ عليه لبس هو مؤلف الكتاب ذكر بعد السند الذي يتصل به ذلك الشيخ إلى المؤلف حتى تتم حلقات سماع العلم ونقله من صاحب النسخة إلى مؤلف الكتاب، وأحيانا كان ينص على أسماء الحاضرين جميعا ومكان القراءة بذكر اسم البلدة أو المدينة أو البيت أو المسجد أو الرباط، كما كان يحدد فيها تاريخ بدء القراءة وانتهائها، كما كانوا ينصون على الأبواب التي تم سماعها، كما كانوا يثبتون اسم كاتب السماع[2].

وهذه السماعات لم تظهر قبل القرن الرابع الهجري بحسب ما وصل من تراث، لأن العلم في القرون الأربعة الأولى كان يقوم على الرواية الشفهية، فكانوا ينصون على أن فلانا روى عن فلان أو أخذ عن فلان أو قرأ عليه أو تفقه به، ولا يلجأون إلى إثبات ذلك كتابة بإجازة يكتبها الشيخ نفسه أو يكتبها الطالب ويقرها الشيخ، ولم أر فيما طالعت من مخطوطات إجازة سماع من القرن الثالث أو الرابع، ولكني رأيت إجازة قراءة من القرن الرابع[3].

---

(1) **الجامع** 2/ 50.

(2) **تحقيق نصوص التراث** 86 نقلا **إجازات السماع في المخطوطات القديمة** لصلاح الدين المنجد مجلة **معهد المخطوطات** 1955م.

(3) د. صلاح الدين المنجد: **إجازات السماع**.

وقد انتشرت إجازات السماع والقراءة في المخطوطات العربية في القرن الخامس الهجري، وهو القرن الذي بدأت فيه المدارس في الظهور والانتشار على يد السلاجقة، كالمدارس النظامية وغيرها، وكانت هذه الإجازات تظهر وتنتقل مع ظهور مراكز العلم وانتقالها من مكان إلى آخر، ففي القرن الخامس الهجري نجد السماعات كثيرة في بغداد، لأنها كانت لا تزال مركز الخلافة والعلم، وفي القرن الخامس تظهر السماعات في دمشق مع قدوم السلاجقة إليها وتأسيس المدارس ودور الحديث بها، ثم تزدهر في القرن السابع أي ازدهار، في حين تضعف في بغداد، وتبدأ في الظهور والازدهار في القاهرة في عصر المماليك وانتقال الثقل السياسي والثقافي إليها في أعقاب سقوط بغداد[1].

الفرق بين إجازة السماع وإجازة الإقراء:

الإقراء ينص فيه على أن شيخًا قد أقرأ طالبًا كتابًا ما أو أن طالبًا قرأ على شيخ هذا الكتاب، أما السماع فلابد أن يوجد به عدد من السامعين غير القارئ[2].

وقد وصلت إلينا السماعات في المخطوطات العربية بالأشكال التالية:

- إقرار مصنف بخطه أن طالبا سمع عليه كتابه.
- إقرار طالب بسماع كتاب على مصنفه.
- إخبار بالسماع على شيخ غير المصنف.
- وكان نص إجازة السماع يتضمن ما يلي:
- اسم المُسْمِع سواء أكان المصنِّف أو غيره، فإذا لم يكن المصنف ذكر المُسْمِع الذي أقرأ الكتاب به.

---

(1) **السماع والقراءة والمناولة** للدكتور أيمن فؤاد سيد، و**إجازات السماع** لصلاح الدين المنجد.

(2) **إجازات السماع**.

- أسماء السامعين من الرجال والنساء.
- النص على ما سمع الحاضرون وما فاتهم سماعه.
- اسم القارئ.
- النسخة التي قرئت فسمعها الحاضرون.
- اسم مُثَّبِت السماع.
- ورود لفظ (صح) و(ثبت) بعد أسماء الحاضرين.
- اسم المكان الذي سُمِعَ الكتاب فيه.
- تاريخ السماع ومدّته.
- إقرار المُسْمِع بصحة ما تقدم ذكره بخطه[1].

ومن المعلوم أنه في مطلع القرن الرابع الهجري بدأ الناس يأخذون العلم من الصحف، وأحس علماء الحديث بضرورة وضع قواعد تساعد على قراءة الصحف وضبطها ومحاولة الوقوف على الوجوه التي يرتضيها لها مؤلفوها.. وقد أسهم القاضي عياض في تقريب المخطوطات من أفهام القراءة ووضع عدة أبواب في كتب تفيد في ضبط المخطوطات وتصحيحها.

وقد حدد العلماء وجوه أخذ الحديث النبوي في ثمانية أنواع بها تتحقق طرق تحمل المعرفة بالسنة، ذكرها ابن الصلاح في مقدمته، وأشار إليها القاضي عياض في كتابه **الإلماع**، وذكرها السيوطي في **الزهر**.

أولها: السماع من لفظ الشيخ

حين يُملى أو يُحدِّث من حفظه أو يقرأ من كتابه. وينقل السيوطي عن ابن فارس قوله: «تؤخذ اللغة اعتيادا كالصبي حين يسمع أبويه وغيرهما فهو يأخذ اللغة عنهم على مر الأوقات، وتؤخذ تلقينًا من مُلَقِّن، وتؤخذ سماعا من الرواة والثقات».

(1) إجازات السماع.

وللمحتمل بهذه الطرق عند الرواية والأداء صيغ:

1. أعلاها أن يقول: أملى على فلان

قال أبو علي القالي في أماليه: «أملى علينا أبو بكر بن دريد قال: أنشدنا أبو حاتم عن أبي عبيدة لخرنق بنت هفان ترثي زوجها..»[1]

ويقول ابن الأعرابي: «أملى علينا أبو الندى قال: كان سبب المنافرة بين جرير بن عبد الله البجلي وبين خالد بن أرطاة.. أن كلبا أصابت في الجاهلية رجلا من بجيلة...»[2]

2. ويلي ذلك أن يقول: حدثني فلان وحدثنا فلان

ويستحسن «حدثني» إذا حدث وهو وحده، و «حدثنا» إذا حدث وهو مع غيره.

قال ثعلب في أماليه: «حدثنا ابن الإعرابي قال: حدثني شيخ عن محمد بن سعيد الأموي عن عبد الملك بن عمير قال: كنت عند الحجاج بن يوسف فقال لرجل من أهل الشام: هل أصابك مطر..»[3]

وفي أمالي اليزيدي: «حدثنا أبو جعفر محمد بن حبيب قال: العرب تقول فلان خليفة فلان إذا قام مقامه وفعل فعله وإن لم يستحقه ...»[4]

3. ويلي ذلك: سمعت

قال ثعلب في أماليه: «حدثنا مسلمة قال: سمعت الفراء يحكي عن الكسائي أنه سمع: اسقني شربة ما يا هذا». يريد شربة ماء فقصر[5].

---

(1) الأمالي للقالي 3/ 158.
(2) فرحة الأديب 107.
(3) مجالس الثعالب 1/ 281.
(4) أمالي اليزيدي 55.
(5) مجالس ثعلب 1/ 87.

وفي **أمالي القالي**: حدثنا أبو بكر بن دريد قال: حدثنا أبو حاتم قال: سمعت أم الهيثم تقول: شَيَرَة، وأنشدت:

إذا لم يكن فيكن ظل ولا جنى فأبعد كن الله من شَيَرات

فقلت لها يا أم الهيثم: صغريها. فقالت: شُيَيْرَة..[1].

ويقول ابن سلام في **طبقات فحول الشعراء**:« سمعت أبي يسأل يونس عن أبي إسحاق وعلمه. قال: هو والنحو سواء»[2].

ويقول أيضا: «وسمعت يونس يقول: لو كان أحد ينبغي أن يؤخذ بقوله كله في شيء واحد كان ينبغي لقول أبي عمرو بن العلاء في العربية أن يؤخذ كله، ولكن ليس أحد إلا وأنت آخذ من قوله وتارك»[3].

ويقول: «سمعت يونس يقول: العجب ممن يأخذ عن حماد، وكان يكذب ويلحن ويكسر؟»[4].

وفي **أمالي اليزيدي**: «سمعت محمد بن حبيب يقول: الشنشنة والنشنشة والخلفية والضريبة والطبيعة والخيم..واحد»[5].

4. ويلي ذلك: أخبرني فلان وأخبرنا فلان:

ويستحسن الإفراد في حالة الإفراد والجمع حالة الجمع...

يقول ابن سلام: «أخبرني أبي قال: كتب يزيد بن المهلب إلى الحجاج: إنا لقينا العدو..»[6].

---

(1) **أمالي القالي** 2/ 214.
(2) **طبقات فحول الشعراء** 1/ 15.
(3) المرجع السابق 1/ 16.
(4) المرجع السابق 1/ 49.
(5) **أمالي اليزيدي** 48.
(6) **طبقات فحول الشعراء** 1/ 14.

وفي موضع آخر يقول: «أخبرني عيسى بن يزيد بإسناده له إلى ابن عباس قال: قال عمر: أنشدني لأشعر شعرائكم..»[1].

وفي كتاب **الحماسة** لأبي تمام نجد السند التالي: «أخبرنا أبو الحسن محمد بن علي... ببغداد قراءة عليه ومعارضة بأصله بخط أبيه ..»[2].

5. ويلي ذلك أن يقول: قال لي فلان

قال ثعلب في أماليه: «قال لي يعقوب: قال لي ابن الكلبي: بيوت العرب ستة: قبة من أدم ومظلة من شعر..»

ويقول ثعلب في أماليه «قال ابن عائشة: قال لي الأصمعي ونحن بالرقة: من عثمان بن موسى الذي يقال له..»[3].

وفي **فرحة الأديب**: «قال لنا أبو الندى: عقرباء بالباء أرض باليمامة، وعقرماء بالميم باليمن»[4].

وفي كتاب **الخاطريات** لابن جني: «قال لي أبو علي الفارسي رحمة الله: جاء ابن بهزاد يعني أبا سعيد السيرافي إلينا فقرأ على أبي بكر (ابن السراج) نحو مائة وخمسين ورقة من أول الكتاب ثم انقطع عنا..»[5].

6. ويلي ذلك أن يقول: قال فلان بدون « لي»

قال ثعلب في أماليه: «قال أبو المنهال: قال أبو زيد: لست أقول قالت العرب إلا إذا سمعته من هؤلاء..»

7. ونحو ذلك أو مثله أن يقول: زعم فلان

---

(1) **طبقات فحول الشعراء** 1/ 63.
(2) **الحماسة** 1/ 55 تحقيق عسيلان.
(3) **مجالس ثعلب** 1/ 17.
(4) **فرحة الأديب** 115.
(5) **الخاطريات**، ص 50.

قال القالي في أماليه: قرأت على أبي عمر المطرز قال: أخبرنا أحمد بن يحيى عن ابن الأعرابي قال: زعم الثقفي عثمان بن حفص أن خلفا الأحمر أخبره عن مروان بن أبي حفصة أن هذا الشعر لابن أذنية الثقفي:

فما بال من أسعى لأجبر عظمه حفاظا وينوي من سفاهته كسرى[1]

8. ويلي ذلك أن يقول: عن فلان

قال ثعلب في أماليه: «قال الأصمعي عن أبي عمرو بن العلاء قال: قاتل الله أمة بني فلان سألتها عن المطر فقالت: غثنا ما شئنا»[2].

9. ومثل عن: أن فلانا قال

قال القالي: «حدثنا أبو بكر رحمه الله أن أبا عثمان أنشدهم عن التوزي عن أبي عبيدة لأعرابي طلقت امرأته ثم ندم فقال:

ندمت وما تغني الندامة بعدها خرجن ثلاثا مالهن رجوع
ثلاث يحرمن الحلال على الفتى ويصدعن شمل الدار وهو جميع[3]

10. ويقال في الشعر: أنشدنا وأنشدني على ما تقدم

وفي فرحة الأديب قال الغندجاني: أنشدنا أبو الندى رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مواعيد عرقوب:

كأن مواعيد القضاعي جاره مواعيد عرقوب أخاه بيثرب[4]

وفي **أمالي اليزيدي**: أنشد أبو جعفر لزبان بن سيار:

---

(1) علق محققو **المزهر** على هذا بقولهم: كذا في كل النسخ وفي اللسان أنه لوعلة الجرمي وقيل هو لابن الذُنَبَة وتعليقهم هذا منقول من هامش **أمالي القالي** 2/ 172.

(2) **مجالس ثعلب** 1/ 288.

(3) **أمالي القالي** 2/ 36.

(4) **فرحة الأديب**، ص 83.

ولسنا كقوم محدثين سيادة يرى مالها ولا يحس مقالها[1]

ثانيها: القراءة على الشيخ:

وقد تكون القراءة من كتاب أو حفظ ويقول: قرأت على فلان، ويستعمل في ذلك أخبرنا وقد يستعمل فيه حدثنا.

قال القالي في أماليه: قرأت على أبكر لأبي الغول الطهوي: وأنشدنا أبو عبد الله نفطويه:

فدت نفسي وما ملكت يميني فوارس صدقوا فيهم ظنوبي[2]

ويقول السيوطي:«رأيت القالي في أماليه يذكر في الرواية عن ابن دريد حدثنا، لأنه أخذ عنه إملاء، ويذكر عن أبي الحسن علي بن سليمان الأخفش تارة: أملى عليَّ، فيما سمعه إملاء عليه، وتارة: أخبرنا، فيما قرأه عليه، وتارة: قرئ عليه وأنا أسمع».ثم يسوق مثلا من أمالي ابن دريد فيقول:« قال ابن دريد في أماليه: أخبرنا أبو حاتم قال: جئت أبا عبيدة يوما ومعي شعر عروة بن الورد فقال لي: ما معك..»[3].

وفي مقدمة كتاب **الحماسة** لأبى تمام يقول: قرأت على شيخنا أبى الحسن محمد بن عيسى.. في المحرم سنة وثلاثين وأربعمائة، قال لي: قرأت كتاب **الحماسة** على أبى عبد الله النمري ورواه لي عن أبى رياش..[4]وفي نهاية كتاب **شرح اللمع** للواسطي جاءت هذه الإجازة: «قرأ

---

(1) **أمالي اليزيدي**، ص 54.
(2) **أمالي القالي** 1/ 260.
(3) **المزهر** 1/ 159.
(4) مقدمة **الحماسة** 1/ 55.

على الشيخ الرئيس أبو المعالي... هذا الكتاب من أوله إلى آخره قراءة فهم ومعرفة وتبين.. وكتب يحيى بن علي..»[1]

وفي كتاب **الخاطريات** لابن جني يقول: «ذاكرات أبا علي الفارسي رحمه الله يوما بالفرزدق فأنشدني شيئا من شعره.. ثم قال لي: كان الفرزدق جبل شعر»[2] وفي مقدمة **شرح ديوان المتنبي** المنسوب للعكبري: «أما بعد فإني لما أتقنت الديوان الذي انتشر ذكره في سائر البلدان وقرأته قراءة فهم وضبط على الشيخ الإمام أبى الحرم مكي بن ريان بالموصل سنة تسع وتسعين وخمس مائة، وقرأته بالديار المصرية على الشيخ أبي محمد عبد المنعم صالح التميمي النحوي..»[3] وفي الكتاب نفسه علق الشارح على قول المتنبي:

وما جهلت أيا ديك البوادي ... ولكن ربما خفي الصواب

« سألت شيخنا أبا محمد عبد المنعم.. عند قراءتي عليه عن هذا البيت قلت له يجوز أن يكون..»[4] ومرة أخرى يقول: «وسألت شيخي أبا الحرم. عند قراءتي عليه الديوان: ما بال شعر المتنبي في كافور أجود من شعره في عضد الدولة وابن العميد..؟»[5]

وكثيرا ما نجد في كتب ابن جني هذه العبارة: و«سألني أبو علي»، و«سألت أبا علي».

---

(1) نشرة رجب عثمان، ص 284.
(2) **الخاطريات**،ص 58.
(3) مقدمة **الديوان** ب، جـ.
(4) المرجع السابق 1/ 81.
(5) المرجع السابق 2/ 21.

يقول في الخصائص: سألني أبو علي رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن ألف (يا) من قوله فيما أنشده أبو زيد:

فخير نحن عند الناس منكم إذا الداعي المثوب قال يالا

فقال: أمنقلبة هي..؟»[1]

وفي كتاب فرحة الأديب يقول الغندجاني تعليقا على الأبيات:

إن بغيضا نسب فاسق ليس بموثوق ولا واثق

لا نسب اليوم ولا خلة اتسع الخرق على الراتق

الخ الأبيات..«كان من قصة هذا الشعر فيما قرأته على أبي الندى في كتاب بني سليم قال: جاور أبو عامر..»[2]

ثالثها: السماع على الشيخ بقراءة غيره

ويقول عند الرواية: قرئ على فلان وأنا أسمع، وأخبرنا قراءة عليه وأنا أسمع وقد يستعمل في ذلك: حدثنا.

قال القالي: قرأت على أبي بن الأنباري في كتابه، وقرئ عليه في المعاني في الكبير ليعقوب بن السكيت وأنا أسمع فذكر أبياتا، قال: أنشدني أبو بكر بن الأنباري قال: قرئ على أبي العباس أحمد بن يحيى لأبي حية النميري وأنا أسمع.

وخيرك الواشون أن لن أحبكم بلى وستور الله ذات المحارم[3]

وقال القالي: «قرأنا على أبي الحسن عن جعفر، وذكر جعفر أنه سمع ذلك، قال أبو محلم أنشدني مكوزة وأبو محضة.. لسيار بن ربيعة:

---

(1) شرح ديوان المتنبي 1/ 276.

(2) المرجع السابق،ص 127.

(3) الأمالي 2/ 280.

تناسى هوى أسماء إما نأيتها وكيف تناسيك الذي لست ناسيا؟

ويضرب السيوطي مثالا لهذا فيقول: «رأيت الترميسي في شرح نكت **الحماسة** يقول: حدثنا فلان فيما قرئ عليه وأنا أسمع.. والترميسي هذا متقدم أخذ عن أبي سعيد السيرافي وأبي أحمد العسكري وطبقتهما..»[1]

وفي **أمالي اليزيدي**: قال أبو عبد الله اليزيدي: قرأ عمي عبد الله على محمد بن حبيب وأنا أسمع لمتمم بن نويرة يرثي أخاه مالكا:

لعمري وما عمري بتأبين هالك ولا جزع مما أصاب فأوجعا[2]

وفيها أيضا:[3] قرأ أبو العباس الفضل بن محمد عمي على محمد بن حبيب وأنا أسمع ليحيى بن منصور الذهلي:

بني مطر أفنى رجالكم الدهر ففي كل ثغر من كهولكم قبر

وفي مقدمة كتاب **شواهد التوضيح** لابن مالك نجد: «أخبرنا الشيخ الإمام أبو عبد الله... الشاطبي أمتع الله ببقائه المسلمين قراءة عليه مني وأنا أسمع وهو ينظر في أصله بمكة شرفها الله تعالى سنة خمس وتسعين وستمائة...».

ويقول ابن مالك عن عمله في تصحيح البخاري على نسخة الشرف اليونيني: «سمعت ما تضمنه هذا المجلد من صحيح البخاري ﷺ بقراءة سيدنا الشيخ الإمام الحافظ المتقن شرف الدين.. اليونيني ﷺ.. وكان السماع بحضرة جماعة من الفضلاء ناظرين في نسخ معتمد عليها.. وكتب محمد بن عبد الله بن مالك».

---

(1) **المزهر**، ص1/ 162.

(2) المرجع السابق، ص 18.

(3) المرجع السابق، 44.

وكتب اليونيني: .بلغت مقابلة وتصحيحا وإسماعا بين يدي شيخنا شيخ الإسلام.. ابن مالك في المجلد الحادي والسبعين وهو يراعي قراءتي ويلاحظ نطقي».

ومن السماعات التي عثر عليها على بعض كتب الصغاني: «قرأت جميع هذا الكتاب (وهو فعال) على مؤلفه ومهذبه معارضا بأصله الذي بخط يده الشيخ الإمام العلامة... الصغاني وسمع الشيخ العالم الفاضل سعد الدين أبو عثمان... والسيد الفاضل... شمس الدين أبو جعفر... ومعين الدين أبو العباس.. وصح وثبت في يوم الجمعة الخامس عشر من شهر جمادى الآخرة سنة خمسين وستمائة بالحريم الطاهري غربي مدينة السلام..». وكتب عبد المؤمن بن خلف.. الدمياطي. صحيح ذلك، وكتب الملتجئ إلى حرم الله تعالى الحسن... الصغاني.[1]

* صورة سماع أخر: كتاب(فعلان).

«سمع جميع هذا الكتاب على مؤلفه شيخنا الإمام العلامة.. الصغاني بقراءة السيد العالم الفاضل.. أبى أحمد بن علي.. وجمال الدين أبو عبد الله ومحمد بن عبد الرحمن الملكي وعبد المؤمن بن خلف الدمياطي وهذا خطه في الثالث والعشرين من المحرم سنة خمسين وستمائة بمنزله..»

* صورة سماع آخر: كتاب(الانفعال).

«قرأت جميع هذا الكتاب على مؤلفه شيخنا... الصغاني... فسمع الفقيه الصالح الجليل بدر الدين أبو عبد الله.. في مجلس واحد، وسمع السيد الجليل العالم ضياء الدين أبو البركات محمد ولد شيخنا الإمام

---

(1) سماعات مؤلفات الصغاني للدكتور أحمد خان. مجلة عالم الكتب السعودية 1419 هـ.

العلامة المسمع المؤلف أكثر، وفاته قليل من أوله.. وصح في يوم الخميس الخامس من رجب سنة خمسين وستمائة...».

رابعها: الإجازة:

وهي الإذن للطالب بالمشافهة أو الكتابة، وأن يتولى رواية ما أذن له شيخه به من رواية الكتب والأشعار.

قال ابن الأنباري فيما يرويه السيوطي في **المزهر**: «الصحيح جوازها لأن النبي ﷺ كتب كتبا إلى الملوك وأخبرت بها رسله ونزلت منزلة قوله وخطابه، وكتب صحيفة الزكاة والديات ثم صار الناس يخبرون بها عنه، ولم يكن هذا بطريق المناولة والإجازة.. فإنه يجوز لمن كتب إليه إنسان كتابا وذكر له فيه أشياء أن يقول: أخبرني فلان في كتابه بكذا أو كذا.. قال ثعلب في أماليه: قال زبير أروى عني ما أخذته من حديثي، فهذا إجازة.

وينقل السيوطي عن الأغاني قول أبي الفرج: «أخبرني محمد بن خلف المرزبان قال أخبرنا الزبير بن بكار إجازة عن هارون بن عبيد الله الزبيري.. قال: جاء نصيب إلى مسجدنا فاستنشدناه، فأنشدنا:

ألا يا عُقابَ الوَكرِ وَكرِ ضَريَّةٍ سُقيتِ الغَوادي مِن عُقابٍ عَلى وَكرِ[1]

ومن الإجازات التي حفظها التراث ما رواه ياقوت من إجازة ابن جني لأحد تلاميذه برواية كتبه وجاء فيها: «قد أجزت للشيخ أبى عبد الله الحسين بن أحمد.. أن يروي عني مصنفاتي وكتبي بما صححه وضبطه عليه أبو أحمد عبد السلام.. البصري منها كتابي الموسم بالخصائص.. وكتاب..

(1) ضرية: اسم موضع، انظر: المزهر 1/ 163.

وكتب عثمان بن جني بيده حامدا الله سبحانه في أواخر جمادى الآخرة من سنة 384هـ..»[1]

خامسها: المكاتبة:

وذلك أن الشيخ إذا كتب شيئا من حديثه للطالب فقد حدثه.

يقول ثعلب: بعث بهذه الأبيات إليَّ المازني وقال: وأنشدني الأصمعي:

وقائلة ما بال دوسر بعدنا صحا قلبه عن آل ليلى وعن هند[2]

وفي كتاب الورقة لمحمد بن داود الجراح قال:كتب إلـيَّ الكراني قال: حدثني الجاحظ قال: قيل لإسحاق الحزيمي مديحك لأبي الهيذام وعثمان بن عمارة... أحسن من تأبينك إياهم..[3]

سادسها: الوجادة: وهي ما وجد بخط المؤلف أو أخذ من صحيفة وعثر عليه من غير سماع ولا إجازة، أي الوقوف على خط الراوي فقط ويعبر عنها بعبارات مثل: وجدت بخط فلان. وقرأت في كتاب كذا ونحوها:

ومن ذلك مثلا ما جاء في **شرح ديوان المتنبي** المنسوب للعكبري تعليقا على قول المتنبي:

أمطر على سحاب جودك ثرة وانظر إليَّ برحمة لا أعرف

«قال الشريف هبة الله بن علي الشجري...في **الأمالي** له ونقلته بخطي تقديره: فإن تنظر إلى ..»[4]

---

(1) ووردت في مقدمة كتاب **المبهج** في تفسير أسماء وشعراء الحماسة وأشار إليها محقق **اللمع** وغيرها من كتب ابن جنى.

(2) **المجالس** 1/ 147.

(3) المرجع السابق ص 110.

(4) المرجع السابق 2/ 339.

وورد في كتاب **الماسة فيما لم يضبط من الحماسة** لأبي هلال العسكري(ت 395هـ) «وجدت بخط علي بن حمزة البصري... قال: ذكر الحسن بن بشر يحيى الآمدي من يقال له: أبو الطمحان».[1]

وفي زيادات **الأمالي** لليزيدي نجد النص التالي: «في آخر شعر الأسود بن يعفر بخط أبي عبد الله بن مقلة ما ذكر أنه عن ابن الأعرابي. وقال أبو الشعر الهلالي، أنشدناها ابن حبيب:

جد الرحيل وما قضيت حاجاتي والناس قد أصبحوا أولاد علات

إلخ الأبيات[2]

ويقول السيوطي: قال بعضهم كان لأبي علي القالي نسخة من **الجمهرة** بخط مؤلفها، وكان قد أعطى بها ثلاثمائة مثقال فأبى، فاشتدت به الحاجة فباعها بأربعين مثقالا، وكتب عليها:

أنست بها عشرين عاما وبعتها وقد طال وجدي بعدها وحنيني
وما كان ظني أنني سأبيعها ولو خلدتني في السجون ديوني
فقلت ولم أملك سوابق عبرة مقالة مكوي الفؤاد حزين
وقد تخرج الحاجات يا أم مالك كرائمَ من رب بهن ضنين

فأرسلها الذي اشتراها، وأرسل معها أربعين دينارًا أخرى..

وجدت هذه الحكاية مكتوبة بخط مجد الدين الفيروزآبادي صاحب **القاموس** على ظهر نسخة من العباب للصغاني ونقلها من خطه تلميذه أبي حامد... الحنفي ونقلتها من خطه[3].

وقال القالي في أماليه: قال أبو بكر بن أبى الأزهر وجدت في كتاب أبي: حدثنا الزبير بن عباد ولا أدري عمن هو قال: حدثنا عبد الملك بن

(1) **بقية التنبيهات** ص 8.
(2) المرجع السابق ص 157.
(3) **المزهر** 1/ 95.

عبد العزيز.. قال: خرجت في سفر فصحبني رجل فلما أصبحنا نزلنا منزلا فقال: ألا أنشدك أبياتا؟ قلت: أنشدني: فأنشدني:

إن المؤهل هاجه أحزانه لما تحمل غدوة جيرانه[1]

وينقل السيوطي في **المزهر** عن نكت **الحماسة** للترميسي قوله: «وجدت بخط أبي رياش قال: أخبرنا ابن مقسم عن ثعلب إجازة بقصيدة أبي كبير الهذلي: «أزهير هل عن شيبة من معدل .. ..»[2]

وفي **المجمل** لابن فارس: «وجدت بخط سلمة: أمات البهائم وأمهات الناس».

وفي شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ورد الشاهد: قال الحطم القيسي:

قد لفها الليل بسوابق حطم.

قال ابن السيرافي: «كذا وجدته في الكتاب. وهذا البيت يُخْتَلَف في قائل»[3]

قال أبو سدرة الأسدي:

تحسب هواس وأيقن أنني بها مفتد من واحد لا أغامره

قال في الكتاب: أبو سدرة الأسدي، وزعم بعضهم أنه هجيمي[4] هذا وقد اختلف العلماء في«الوجادة» هل يعمل بها أو لا؟

يقول القاضي عياض: «اختلف أئمة الحديث والفقه والأصول في العمل بما وجد في الحديث بالخط المحقق لإمام.. مع اتفاقهم على منع النقل والرواية به فمعظم المحدثين والفقهاء مع المالكية وغيرهم لا يرون العمل به.. وحُكِيَ عن الشافعي جواز العمل به..»[5]

---

(1) المزهر 3/ 122.
(2) المرجع السابق 1/ 168.
(3) المرجع السابق 2/ 286.
(4) المرجع السابق 1/ 161.
(5) منهج القاضي عياض، نقلا عن الإلمام.

ولقد أشار القاضي عياض إلى أهم وجوه الضبط والتوثيق حيث قال: «إنه لا يجب أن يحدث إلا بما حفظه في قلبه أو قيده في كتابه..»، وأشار إلى أن أصح النسخ هي التي قوبلت وعورضت على أصول أخرى وأن التحقيق ألا يحدث العالِم أحدا إلا بما حقق، وأن الأصل لا يعتمد إلا إذا صحت المعارضة بالأصول والمقابلة بكتاب الشيخ.[1]

نقل أنه رويَ عن هشام بن عروة أنه قال: «قال لي أبي: أكتبْتَ؟ قلت: نعم. قال: قابلت. قلت: لا. قال: لم تكتب يا بني».

ويقول عياض: «وأما مقابلة النسخة بأصل السماع ومعارضتها به فمتعينة لابد منها، ولا تجعل للمسلم التقى الرواية ما لم يقابل بأصل شيخه أو نسخة تحقق ووثق بمقابلتها بالأصل، وتكون مقابلة لذلك مع الثقة المأمون ما ينظر فيه. فإذا جاء حرف مشكل نظر معه، حتى يحقق ذلك».

ثم يقول: «فليقابل نسخته حرفا حرفا حتى يكون على ثقة ويقين من معارضتها به ومطابقتها به، ولا ينخدع في الاعتماد على نسخة الثقة العارف دون المقابلة، ولا ما نسخ نفسه بيده ما لم يقابل ويصحح، فإن الفكر يذهب والقلب يلهو والنظر يزيغ والقلم يطغى».

---

(1) المزهر.

بعض صعوبات تحقيق المخطوطات العربية

حسن الشافعي

التحقيق علم وصناعة:

لتحقيق النصوص القديمة جانبان: جانب نظري علمي، ألفت فيه كتب وشرحت تجارب، مصحوبة ببعض النماذج، محتوية على بعض القواعد أو النصائح التي تعين الراغب في ممارسة هذه المهمة الصعبة الدقيقة، وجانب آخر عملي فني، لابد فيه من الممارسة والتجربة الشخصية، حتى يتهيأ للمرء قدر من الخبرة أو المهارة والقدرة على حل الصعوبات العملية التي تتنوع من حالة إلى حالة، ولا تغني فيها القواعد أو النصائح المدونة [1].

والسطور القليلة التالية محاولة في نطاق الجانب الأول، وإن كانت تعتمد في الغالب على تجارب شخصية عملية، في مجال المخطوطات العربية:

صفات المحقق:

يجمل بمن يتصدى لهذه المهمة أن يتصف بصفات خلقية أساسية: أهمها الصبر والأمانة والتثبت، وبصفات أخرى علمية، أهمها:

1 - **إجادة اللغة العربية:** في فروعها ومستويات دراستها المختلفة، والتمرس بأساليبها القديمة، بل قد يحتاج أحيانا إلى الإلمام - أو الاستعانة بمن يعرف بعض اللغات الأخرى ذات صلة بالعربية من أخواتها الساميات أو لغات الشعوب الإسلامية وأهمها الفارسية.

---

(1) راجع مقدمة د. البكري **أصول نقد النصوص** القاهرة 1969م ص 11.

2 - **الإلمـام بالعلـم**: أو الموضـوع الـذي يتناولـه المخطـوط بالبحـث ليتسـنى لـه فهمـه فهمـاً صحيحـاً، ومعرفـة قيمتـه الذاتيـة، ومكانتـه في تطـور العلـم، وحـل مشـكلاته المعنويـة والأسـلوبية والتعليـق عليـه بمـا يفيـد القـراء مـن أهـل العلـم.

3 - **الإلمـام بأصـول التحقيـق**: نظـراً، و محاولـة التدريـب عليهـا عمـلاً قبـل التصـدي لتقديـم نـص محقـق وإلا كانـت النتيجـة غيـر مرغـوب فيهـا.. ومـن حسـن الحـظ أن هـذا ممكـن لمـن توفـرت لـه الصفـات السـابقة.. فـإن هـذه الصناعـة قـد أخـذت تتطـور في العالـم العربـي وتقـارب نظيرتهـا في الغـرب، وصـار لهـا أعـلام يمكـن الإفـادة منهـم، كمـا صـدرت فيهـا أخيـراً مؤلفـات باللغـة العربيـة.

بعض المؤلفات العربية الحديثة:

1 - مـن أول مـا كتـب بالعربيـة حديثـاً في هـذا الحقـل محاضـرات المستشـرق الألمـاني الدكتـور «برجشتراسـر» التـي ألقاهـا في كليـة الآداب بالقاهـرة سـنة 1931 - 1932 وتـم إعدادهـا حديثـا بمعرفـة الأسـتاذ الدكتـور محمـد حمـدي البكـري، أحـد أسـاتذة الجامعـة السـابقين مـع مقدمـة لـه. وإضافـات في صلـب الكتـاب عـام 1969 القاهـرة، بعنـوان **أصـول نقـد النصـوص ونشـر الكتـب**.

2 - كتـاب الأسـتاذ عبـد السـلام هـارون أحـد أسـاتذة كليـة دار العلـوم بالقاهـرة **تحقيـق النصـوص ونشـرها** الـذي صـدرت منـه طبعتـان أولاهمـا في سـنة 1954 والأخـرى عـام 1965.

3 - ومنهـا أيضـاً كتـاب الأسـتاذ الدكتـور صـلاح الديـن المنجـد **قواعـد تحقيـق النصـوص** الـذي صـدر سـنة 1955 بالإضافـة إلـى مؤلفـات أخـرى لـه نافعـة في هـذا الحقـل.

4 – أما الجهود التي قدمها بعض العلماء في مقدمات تحقيقاتهم فعديدة ونذكر منها: مقدمة د. إبراهيم بيومي مدكور لكتاب **الشفاء** لابن سينا سنة 1953 – القاهرة.

5 – مقدمة اللجنة – لكتاب **تاريخ مدينة دمشق**– دمشق 1951م وبعض أعمال وكتابات المرحومين د. أحمد زكي باشا، وأحمد تيمور باشا.

6 – وأعمال المرحوم فقيد التحقيق والتراث د. محمد رشاد سالم نموذج آخر: **غاية المرام**[1]. هذا، إلى جانب مقالات عديدة بالمجلة المتخصصة التي يصدرها معهد المخطوطات– بجامعة الدول العربية بالقاهرة– باسم مجلة **معهد المخطوطات العربية** منذ عام 1955 .على أن التراث العربي القديم يضم روافد من المعرفة مفيدة في ميدان التحقيق بصفة عامة. وربما كانت ضرورية لمن يتعرض لنشر النصوص العربية القديمة بصفة خاصة، فمن التراث القديم:

1 – **علوم القرآن الكريم**: من المفيد للمحقق أن يلم بالجهود التي بذلت لخدمة النص القرآني والمحافظة عليه، وخاصة «علم الرسم» وشيئًا من علمي «القراءات» و«التجويد».

2 – **ومن علوم السنة**: يجب عليه أن يدرس علم «مصطلح الحديث» فكثير من مباحثه وثيقة الصلة جداً بعملية التحقيق، وهو من أهم المصادر القديمة لثقافة المحقق بل أهمها[2]، وخاصة فن التخريج.

3 –**ومن العلوم الفقهية**: ينبغي أن يعرف شيئا عن علم «الشروط» الذي يعنى بكيفية كتابة الوثائق القانونية بالعربية طبقا للشريعة الإسلامية.

---

(1) ومنها كذلك المقال الجيد الذي نشره الأستاذ الدكتور طه الحاجري بالمجلة الفصلية التي تصدر بالكويت **عالم الفكر** المجلد الثامن العدد الأول بعنوان: «تحقيق التراث تاريخـًا ومنهاجـًا»، في عام 1977م.

(2) انظر: مقدمة د. بنت الشاطئ، عائشة عبد الرحمن لرسالة **الغفران** لأبي العلاء المعري.

4 - **بعض علوم العربية**: أو علم الأدب كما تسمى أحيانا — التي تعنى «بصناعة الكتابة» و لوازم الكتاب من خط وحبر وورق ونحوها «ومن أنفع المصادر في ذلك **صبح الأعشى** للقلقشندي و**أدب الكتاب** لابن قتيبة و**أدب الكتاب** للصولي، وغيرها[1] و التي تعنى بظاهرتي«التصحيف و التحريف»، و من أقدمها **التصحيف و التحريف** للحسن بن عبد الله ابن سعيد العسكري، و التي تعنى بقواعد «الإملاء».وتطورها بتاريخ «الخط» وأنواعه وتطورها[2]، وهذا الفرع الأخير مهم جداً في عملية التحقيق.

5 - و من فروع «الدراسات التاريخية» كتب الطبقات عموما، والكتب التي تعنى بضبط الأعلام خصوصا، و بصفة أخص عندما تشتبه وتلتبس أعني كتب «المؤتلف والمختلف» وفيها مؤلفات عديدة متنوعة لأسماء المحدثين والشعراء وغيرهم، ومن أشهرها مؤلفات الدراقطني والذهبي والآمدي الحسن بن بشر[3]. وتاريخ وفيات الأعلام ودلالاتهم. تلك هي الفروع التي تلزم المحقق بصفة خاصة، ولكنه- بصفة عامة أحوج من غيره إلى الإلمام العام بأكثر فروع الدراسات الإسلامية والعربية في مختلف مجالاتها المتشابكة ليتسنى له العمل الجاد في أي مجال منها.

إن المشكلة الأساسية في مجال التحقيق تنشأ في نقص كفاءة المحقق الناشئ بسبب عدم استكماله للثقافة المتنوعة والعريضة لمهمته الصعبة مما يدعونا إلى التأكيد على النقاط السابقة فإذا اطمأن إلى كفائته واستعداده، يأتي دور «اختيار الموضوع» أعني اختيار الكتاب المراد تحقيقه ونشره، وهي مسألة تخضع لمدى إلمامه بالتراث العلمي في ميدان تخصصه، وما سبق نشره نشرا علمياً فيه. ولا توجد في هذا الصدد قواعد محددة، إلا أن

(1) انظر البكري **أصول نقد النصوص** 102 103 .

(2) انظر السابق ص30 83، وعبد السلام هارون: **تحقيق النصوص** ص 25.

(3) انظر: هارون: **تحقيق النصوص** 64 65.

على الباحث أن يدرك أن هدفه خدمة الحقيقة وإحياء النصوص ذات القيمة، بصرف النظر عن مدى قدمها أو طبيعة موضوعها، نقول هذا لأن أكثر النشريات المحققة في العالم العربي تنحو غالبا نحو مجالات خاصة كالأدب مثلا وإلى فترات خاصة كالقرنين الثالث والرابع الهجريين، بل إلى أعلام مخصوصين، كالجاحظ وابن تيمية وأمثالهما، بينما يوجد هناك حلقات مجهولة وفترات شبه مظلمة في التاريخ العلمي والأدبي للثقافة العربية.

فإذا اتجهت إرادة باحث إلى كتاب بعينه فعليه أن يتأكد مما إذا كان قد سبق نشره، وذلك باستشارة المختصين. والرجوع إلى الفهارس والكتب التي تضم المؤلفات التي سبق نشرها منذ بدء الطباعة مثل كتابي يوسف سركيس **اكتفاء القنوع بما هو مطبوع** و**معجم المطبوعات العربية والمعربة** و النشرة المصرية للمطبوعات التي تصدر عن دار الكتب القومية بالقاهرة، وأمثالها في البلاد الأخرى، وإلى كتاب الدكتور المنجد عما نشر من المخطوطات العربية وقد صدر منه عدة أجراء، وإلى مجلة معهد المخطوطات السالفة الذكر حيث تنشر أحيانا تعريفا بما نشر من مخطوطات، وذلك حتى لا تتكرر الجهود أو تضيع، خاصة وأنه لا يوجد بعد تنسيق أوتنظيم دقيق لتبادل المعلومات في هذا الصدد وقد عرفنا طالبا قضى فترة طويلة في دراسة مخطوط عربي في أكسفورد ثم تبين أن الكتاب سبق نشره منذ حين في طهران وله أمثال كثيرون يواصلون للأسف تكرار جهود الآخرين.

غير أن مجرد نشر الكتاب لا يحول دون تحقيقه فهناك نشرات شعبية أو تجارية لا تحول دون ذلك أما إذا كان الكتاب قد حقق طبقا لمنهج علمي فلا ينبغي إعادة تحقيقه. إلا إذا كان محتويا على عدد كبير من العيوب أو الأخطاء. أو لم تتح له أصول خطية كافية توفرت فيما بعد، أو وجد الكتاب في صورة أخرى بزيادات واضحة أو اختلاف بين يدعو إلى اعتباره صورة

جديدة للكتاب أو بالأحرى كتابًا آخر مثل **طبقات السبكي** فمنها الصغرى والوسطى والكبرى، ومثل كتاب **عجائب المخلوقات** للقزويني فقد أصدره مؤلفه أكثر من مرة. كذلك **عيون الأنباء** لابن أبي أصيبعة، وغير ذلك من الكتب(1) التي ألفها أكثر من مرة وفي أحجام مختلفة.

ثم تأتي صعوبات المرحلة الثالثة و هي مرحلة «جمع النسخ»:

أ- و هنا على الباحث إلى جانب استشارته للخبراء المختصين- أن يرجع إلى فهارس الأعلام والمؤلفين المطبوعة حديثا ككتابي «الزركلي» و«كحالة»، فهي أحيانا تذكر المخطوطات ومواضيعها وإلى دوائر المعارف وخاصة دائرة المعارف الإسلامية، ثم إلى الببليوجرافيات المعنية بإحصاء مخطوطات التراث العربي عموما وأهمها **تاريخ الأدب العربي**(2) لبروكلمان فهو من أنفع المصادر في هذا الصدد، وإلى ما صدر من كتاب فؤاد سزكين بالألمانية أيضا، وكذلك إلى ما يتيسر له من فهارس المكتبات التي تحتفظ بمجموعات خطية عربية وقد ذكر المستشرق الإيطالي دي طرازي في كتاب **خزائن الكتب العربية في الخافقين** نحواً من ألف خمسمائة مكتبة منها في جميع قارات العالم ومن أهمها مكتبات استانبول وتركيا عامة وهي كثيرة جداً(3)، ومنها فهرس المخطوطات بدار الكتب المصرية بالقاهرة وبمكتبة الأزهر ومكتبة البلدية بالإسكندرية، وفهرس ظاهرية دمشق وفهرس خزائن الأوقاف ببغداد وفهارس مكتبات إيران والهند وروسيا وغيرها ولكن من أفيد المصادر له أن يرجع إلى **فهرس المخطوطات المصورة** بمعهد المخطوطات بالجامعة العربية فهو الآن من أغنى وأشمل المصادر.

(1) انظر البكري: **أصول نقد النصوص** ص26 إلى 32 وعبد السلام هارون: **تحقيق النصوص** ص 34،30.

(2) صدر بالألمانية والبروفسور برسون دليل إلى كيفية استخدامه وترجم المرحوم الدكتور النجار بعض أجزائه الأولى إلى العربية في القاهرة.

(3) انظر البكري: **أصول نقد النصوص** ص 90.

ب- ليس من المعقول أن يستقصي الباحث كل هذه المصادر ولكن عليه أن يجتهد في استشارة قدر كبير منها إلى جانب سؤال المختصين وذلك يتأكد في حالتين، حالة ندرة النسخ فإنه لا يجوز أن يعتمد على وحيدة إلا إذا اطمأن إلى هذا الحكم تماما وكان النص كاملا وذا قيمة خاصة، وإلا عرض نفسه للنقد، إذا ما كشفت نسخ أخرى مماثلة، أو أكمل من نصه المنشور، لم يكن من الصعب عليه أن يحصل عليها.

وفي حالة كثرة النسخ الخطية للكتاب أيضا، ففي هذه الحالة عليه بقدر الإمكان أن يجمع قدرا مرضيا من النسخ يتمتع بصفات خاصة طبقا للبيانات الأولية المتاحة. أي من مراحل زمنية مختلفة وخاصة القريبة من عمر المؤلف، ومن مواطن مختلفة وخاصة القريبة من مكان التأليف، وبيد نساخ عدة خاصة المشهورين بالعلم أو الخبرة فإن كان الكتاب قد سبق طبعه بأي صورة فينبغي الحصول على طباعته السابقة أيضاً. وبعد فحص كل ذلك فقد يحتاج إلى استحضار لنسخ أخرى للمخطوط لعيوب فيما سبق استحضاره منها. ومن أهم صعوبات هذه المرحلة عدم وجود فهارس لبعض المكتبات المنتشرة في العالم، وعدم دقة بعضها، وحتى الموثوق منها له أخطاؤه أحياناً، فمن ذلك أني وجدت فهرس المخطوطات المصورة الجامعة العربية يحتوي على نسختين من كتاب الآمدي **أبكار الأفكار في** علم الكلام وبفحص ثانيتهما اتضح أنها ليست إلا تلخيصا لكتاب الإمام الرازي المشهور **المطالب العالية** ولا علاقة له بـ**الأبكار**، وقد واجهت من ذلك كثيراً فيما يتعلق ببروكلمان رغم فضله وفائدته البالغة، والمقصود ألاّ يثق الباحث ثقة كاملة بمعلومات مصادره الأولية وإن كان لابد له من الاستعانة بها، اللهم إلا إذا تيسرت له الرحلة الشخصية فيجمع بنفسه الأصول الخطية بعد فحصها بطريقة مباشرة.

فإذا وصلت تلك النسخ إلى يد الباحث جاءت مرحلة «فحص النسخ» لتحديد قيمتها ودرجة كل منها وما سيعتمد عليه في التحقيق أو يستبعد أو يستأنس به، وهذا يحوج إلى فحص ظاهري لكل نسخة ومواصفاتها الطبيعية وإلى فحص باطني بقراءة محتوياتها مع مقارنتها بسائر النسخ، أي أننا سنكون في الحقيقية بصدد «مشكلات القراءة» ولكن رغم هذا فأرجئ الكلام عن تلك المشكلات للفقرة التالية، وذلك لأن المحقق يقرأ ويقرأ ويعيد قراءة أصوله الخطية مرات عديدة، يمكن تصنيفها إلى أربع مراحل: أولاها القراءة من أجل تحديد درجات النسخ، التي نحن بصددها الآن. وثانيتهما القراءة من أجل نقل هذه النسخ أو نسخة الأصل على الأقل، وهو ما نسميه «مرحلة النسخ» والثالثة القراءة من أجل مقابلة الأصل بغيره من النسخ وإثبات الفروق وهو ما نسميه «مرحلة المقابلة». والرابعة القراءة من أجل التعليق على المشكلات الأسلوبية والموضوعية بغرض إضاءة النص وإعانة القارئ على الإفادة منه وهو ما سنسميه «مرحلة التعليق» وبها تتم عملية معالجة النص نفسه. ولا يبقى من مستوليات المحقق بعد ذلك إلا التقديم «للكتاب ووضع فهارسه». وفحص النسخ يحتاج في الحقيقة إلى مهارة وخبرة عملية بأنواع الورق وأنواع الخط، وقواعد الكتابة. وطرق التجليد ونحوها مما يعين .فيختار إحدى نسخ المرتبة الثانية بناءً على مواصفات معينة لتكون هي الأصل والباقي تابع له ويأتي بعد هذا عدة اعتبارات منها عمر النسخة وقدمها وقربها من الأصل، ومنها كمال النسخة ودقتها ووضوحها وقلة أخطائها، ومنها مقابلة النسخة على غيرها من النسخ مع تدوين الفروق، ومنها تصحيح النسخة بيد أحد العلماء الموثوق بهم أو مراجعتها عليه. ومجموع هذه الاعتبارات يعطي نتيجة تقديرية تعتمد غلى مدى خبرة المحقق وكفايته بحيث لا يعتمد اعتباراً واحداً منها، ثم تأتي بعد ذلك مرتبة النسخ المكررة أو الزائفة التي

ينبغي أن يستبعدها المحقق تماماً من قبله. مرحلة القراءة والنسخ إذا اطمأن المحقق إلى تحديد نسخته الأم فلابد له من قراءتها مراراً للتمرس بأسلوب المؤلف والتعرف الكامل على الكتاب وشخصيته ومحتوياته ثم يشرع في نسخه ويحسن في هذه المرحلة نسخ الأصل كما هو بدون تغيير وقد يعمد البعض إلى نسخ النسخ الأخرى أيضاً، ولكن ربما كان من المستحسن الاعتماد على صورها الشمسية فهي أدق، وهنا يجب أن ينتبه لبعض المشكلات التي سيعينه على حلها خبرته الفنية والعلمية واستشارته للنسخ الأخرى أحياناً ومن أهمها: الخلل في ترتيب الصفحات فكثير من الكتب القديمة جمعت من ملازم أو أوراق مفردة يسهل وقوع الخلل في ترتيبها وتنعقد هذه المشكلة عندما يأتي ناسخ آخر فينقل عن أصل مختل الترتيب مع اختلاف في أوائل الصفحات ونهاياتها، فيصعب اكتشاف الخلل ويحتاج لمهارة شديدة، أماّ النوع الأول فيسهل اكتشافه اعتماداً على منهج الكتاب وترتيب فصوله، كما يستفاد من المقدمة -وعلى تسلسل الأخطاء- وخبرة المحقق بالموضوع، وبمؤلفات أخرى مماثلة للمؤلف أو غيره ربما يعرف في الكتب العربية القديمة «بالتعقيبة» وهي الكلمة التي تذكر في الهامش الأسفل للصفحة مطابقة لأول الكلمة في الصفحة التالية لها، ومن صور هذا الخلل التي صادفتها أثناء تحقيق كتاب **غاية المرام** لسيف الدين الآمدي ما لاحظته من اضطراب تتابع للصفحات في مواطن عديدة، مع اتساق الترقيم المنتظم لها، وتشابه التعقيبة في بعض الأحيان. وكان الحل عندئذ يعتمد على منهج الكتاب وسياق الفكرة مع الاستعانة بمؤلفات أخرى في نفس العلم للآمدي لأن أصل تحقيق غاية المرام كان نسخة وحيدة. من تلك المشكلات «السقط»[1] أي النقص في ثنايا الكتاب أحياناً يكون كلمة

---

(1) انظر البكري: ص 23، وهارون ص 51، وانظر **غاية المرام في علم الكلام** للآمدي، نشر بالقاهرة سنة 1971م **المقدمة** ص 19، 20.

أو عبارة أو سطراً أو عدة سطور أو أكثر ويفطن إليه المحقق بالسياق أو بعلامات معينة إذا كانت النسخة قد روجعت أو قوبلت على غيرها وأشهر علامات تصحيح السقط وضع خط رأسي في موضع النقص يميل أفقيا في اتجاه الهامش الذي يوجد عليه الكلام الساقط على أنه ينبغي التفرقة بين ما يوجد على الهامش من فروق النسخ - فيما روجع على أكثر من أصل - وكثيراً ما يرمز إليه بالحرف ن أو خ أي نسخة أخرى فهذا لا يضاف إلى الأصل وبين الأول أي السقط أي أنه يوضع في صلب المتن لأنه جزء من النسخة الأصلية مع الإشارة إلى ذلك بالهامش. أما الآخر فيستفاد به في المرحلة التالية. ومن تلك المشكلات أخطاء النساخ أحيانـًا بالتحريف أو التصحيف أو بالتكرار وأحيانـًا بالإضافة المتعمدة وغير المتعمدة وإذا تأكد المحقق أثناء نسخه للأصل من ذلك فيمكن تصويبها مع ضرورة الإشارة إلى ذلك بالهامش لينتفع به عند مقابلة النسخ ويشدد آخرون في وجوب نقل هذه الأشياء كما هي، وهناك علامات يستخدمها النساخ القدماء للدلالة على الزيادة كالحرف «ز» أو غيره وللتقديم وللتأخير إلى غير ذلك من العلامات مما يعرف بالممارسة. وقد أشار إلى طائفة كبيرة منه عبد السلام هارون في كتابه[1] وبهذه المناسبة فإن هناك كثيراً من الاختصارات abbreviations للكلمة الاصطلاحية والعبارات الكثيرة في التردد في الكتب القديمة مثل ظ بمعنى ظاهر، ص= صلى الله عليه وسلم، مص= المصنف والحروف الأول من أسماء العلماء المشهورين للدلالة عليهم مثل ح لأبي حنيفة، حج لابن حجر وأمثال ذلك[2] ومن مشكلات النسخ اختلاف أنواع الخطوط، وطرق الإعجام والتشكيل، وطرق كتابة الأرقام وبعض علامات الترقيم القديمة وهذا باب واسع لا بد فيه من ثقافة نظرية وعملية

(1) انظر ص 49 إلى 55.

(2) انظر هارون: ص 52، 55.

للمحقق، وقد ألفت بعض الكتب في ذلك لخبراء كبار مثل الشيخ نصر الهوريني أحد مصححي مكتبة بولاق القديمة والشيخ حمزة فتح الله أحد رجال دار العلوم القدماء، وفي كتاب الأستاذ عبد السلام هارون إشارة إلى طائفة منها[1] وننبه هنا إلى شيوع خط التعليق منذ القرن السادس الهجري في المناطق الشرقية من العالم الإسلامي بخصائصه المميزة، وإلى شيوع الخط الأندلسي والمغربي المطور عنه في الشمال الإفريقي وفي كثير من مناطق إفريقيا بخصائصه المميزة أيضاً مثلاً الفاء نقطة تحت السطر القاف نقطة واحدة فوقها، والشدة تشبه الرقم 7 إلى غير ذلك من الخصائص ولعملية قراءة الأصول، ونسخها طوائف وروائع- خصوصاً في مواطن التصحيف والتحريف والتباس الرموز الكتابية- تنشأ من خبرة المحقق العامة وخبرته بأسلوبي المؤلف والناسخ، وقد ذكر الأستاذ عبد السلام هارون نماذج لأخطاء معينة «مقترحات لتصويبها»[2] تبدو بعيدة الاحتمال إلا لمن اختبرها أو مارس نظائرها. وقد صادفت بعضاً من ذلك في تحقيق **غاية المرام** كان يبدو متعذر القراءة، ولكنه بشيء من الصبر يتضح فيما يشبه «الحداس الخاطف».

ومن لوازم «مرحلة النسخ» هذه استخدام علامات الترقيم punctuation التي تكاد تخلو منها الكتب القديمة. ويحسن بالمحقق أثناء نسخة للأصل أو في المرحلة القادمة أن يقسم إلى فصول وأبواب إن خلا الأصل من ذلك بشرط أن ينبه إلى ذلك وأن يضع عناوينها على الهامش الجانبي بين خطين معقوفين داخل المتن، ثم يقسم الفصول إلى فقرات إلى جمل حسب تتابع الأفكار والمسائل والعلاقات بينهما، والبعض يؤثر أن يرقم الفقرات لكي يدل عليها في الفهارس بأرقام ثابتة حتى لو اختلفت

---

(1) انظر هارون: ص 49، 50

(2) انظر: ص 68 إلى 71.

طبعات الكتاب فيما بعد، وينبغي ألا ينسى المحقق أثناء نسخه للأصل إثبات رموز دالة على أوائل لوحاته أو صفحاته مع تنبيه في الهامش بإزائها ليستعان به في المقابلة لمن يشاء من القراء وأن يتبع قواعد الإملاء الحديثة تيسيراً على قرّائه.

5 - مرحلة المقابلة: يعود المحقق إلى معارضة نسخة الأصل - بعد أن يكون راجعها مراراً بعد نقلها - بسائر النسخ التي ستستخدم في المقابلة و التوثيق، والتي تتضمن بعض الشروح على النص أو ترجماته إلى لغات أخرى وهنا يواجه مشكلات القراءة والنسخ التي مرت في المرحلة السابقة مع مشكلات «النقد والموازنة» أو الترجيح بين القراءات، لأن المحقق وإن اختار أصلاً معيناً لينسب إليه سائر الفروق التي في النسخ الأخرى قد يجد أحيانا أن لا مناص من تفضيل بعض القراءات المستمدة من تلك النسخ الأخرى على ما في الأصل نفسه وذلك اعتماداً على أساسين هامين: هما معرفته بأسلوب المؤلف، ومعرفته بموضوع الكتاب.. وينصح بعض المحققين بعدم تغيير الأصل حتى عند ثبوت الخطأ والاكتفاء بإثبات القراءة المفضلة بالهامش فقط.. ولا نوافق على ذلك في حالة الخطأ الظاهر المقطوع به لغة أو معنى. اللهم إلا إذا كان يمثل ظاهرة تطورية ذات مغزى أو لازمة من لوازم المؤلف فيحتفظ به في المتن ولكن مع الإشارة إلى غرابته بالهامش. وكثير من المحققين غير المؤهلين يظن الصواب خطأ أو الخطأ صواباً في مثل هذه الحالة، وليس فروق النسخ جديرة بالإثبات وفي التفرقة بين ما تهمل الإشارة إليه وما يستحق الذكر مجال للخبرة والتقدير الشخصي للمحقق... وهنا عمليتان هامتان: أولاهما كيفية المقابلة والثانية كيفية إثبات نتائجها. أعني تسجيل فروق النسخ. وبالنسبة للعملية الأولى هناك طريقتان:

الطريقة الأولى: تعتمد على «المشافهة» وهي أن يقرأ الواحد في النسخة على آخر يقابل على نسخة أخرى أو على آخرين بيد كل منهم نسخة ويثبت هو الفروق بعد أن يتأكد بنفسه من كل منها على هامش الأصل أو في كراسة مخصصة لتلك الفروق.

و**الطريقة الأخرى**: تعتمد على «المعاينة» وهي أن يقرأ المحقق بنفسه قطعة من الأصل ثم يقابلها على نظائرها في سائر النسخ واحدة بعد الأخرى. ثم يثبت الفروق في كل مرة ولكل من هاتين الطريقتين عيوبها ومزاياها، ولعل الثانية أدق من الأولى. وبعد مقابلة النسخ كلها والتأمل في الفروق يصل المحقق إلى أفضل القراءات التي يختار إثباتها في المتن مشيراً إلى اختياره وإلى سائر القراءات الأخرى في الهامش، وهذا يستلزم طبعاً تسمية كل نسخة برمز خاص، واختيار أسلوب معين لإثبات الأنواع المختلفة لفروق النسخ من زيادة ونقص وغيرها.

وتلك هي المسألة الثانية التي نريد الإشارة إليها هنا فإنه لم يتم بعد في العالم العربي الاتفاق التام على طريقة واحدة لإثبات الفروق والأكثر هو الاعتماد على وصف ذلك بالكلمات. بينما قد استقرت في الغرب رموز معينة لإثبات تلك الفروق. غير أن الاتجاه لاستخدام الرموز قد أخذ في الزيادة وهو لا شك أكثر اقتصاداً وأدعى إلى إبراز الأصل مع إمكان ذكر قدر كبير من اختلاف القراءات في الوقت نفسه. وذلك بتقسيم الهامش أسفل المتن. إلى قسمين: قسم يخصص لإثبات الفروق وقسم يخصص للتعليقات الموضوعية والملاحظات الأخرى التي هي موضوع الفقرة التالية. كما يتم ترقيم سطور المتن في كل صفحة 5-10، 15- 20 ليستعان بها في معرفة مواضيع الفروق المذكورة في الهامش الأول الذي يكتفي فيه بذكر رقم السطر الذي يوجد فيه موضع الفرق، فإذا تعددت الفروق في سطر واحد فصل بين الموضعين بالعلامة // كما يدل على الزيادة بالعلامة [ ]،

وفي داخلها العبارة الزائدة كاملة وبعدها كلمة تحدد موضع الزيادة. وفي حالة النقص بالعلامة ( ) وفي داخلها العبارة الناقصة كاملة أو مختصرة، مع ذكر الرمز الخاص بكل نسخة بعد العلامات المذكورة السابقة، أما في حالة الاختلاف في العبارة بغير النقص والزيادة، فتوضع العبارة كما وردت في الأصل، ثم يوضع بعدها ما ورد في كل نسخة متبوعاً برمز نسخته. وينبغي في حالة الزيادة -كما أشرنا- ذكر الكلمة اللاحقة للعبارة الزائدة حتى يتحدد موضعها من النص ويتبع ذلك بذكر رمز النسخة المحتوية على الزيادة.

أما الهامش الثاني المخصص للتعليقات فتستخدم فيه أرقام من نوع آخر لاتينية مثلاً أو علامات نجوم متكررة مثلاً تحدد في بداية الكتاب - فوق المكان موضوع التعليق من سطور المتن نفسه، ثم يوضع نفس الرقم أو العلامة في الهامش التعليقات متبوعاً بالتعليق المقصود، ومن المحققين من يقتصر على هامش واحد أسفل المتن لفروق النسخ، ويرجئ التعليقات الموضوعية إلى آخر النص فيذيله بها[1] على أن هناك من يضع فروق النسخ في متن الكتاب بين أقواس تتخلل النص المأخوذة من النسخة الأم مثلاً دنيا: في الإشارات-كما أنه لا يسمى النسخ. ويرى الكثيرون أن هذه الطريقة تشتت ذهن القارئ وتحول دون التركيز على النص الأساسي، ورغم أنها تشرك القارئ في تحديد النص الأصلي أو الأقرب إلى الأصل. فهي من ناحية أخرى تغفل أن مسؤولية المحقق أن يختار هو بنفسه النص الذي يراه أقرب إلى الأصل فيثبته في الصلب ثم يثبت الفروق بالهامش إنصافاً للقراء. ومن يختار طريقة خلط النسخ في الصلب لا يحتاج إلا لهامش واحد بعد انتهائه تماماً.

---

(1) انظر تحقيق عثمان يحيى، **الفتوحات** كنموذج للهامش المزدوج، وتحقيق عبد اللطيف **تجريد الاعتقاد** كنموذج للطريقة أخرى.

مرحلة التعليق:

في هذه المرحلة من عمل المحقق - وبعد انتهائه من اختيار القراءة المعتمدة وتسجيلها في المتن وإثبات فروق النسخ في الهامش الأول- يعمد إلى إثبات تعليقاته على النص التي عادة ما يقصد بها عدة أغراض

منها: -«الإحالات» أو «الإرجاعات» بلفت نظر القارئ - مستخدماً الهامش الثاني في آخر أسفل الصفحة - إلى المواضع المرتبطة بالفقرة موضع التعليق فيما مضى أو فيما بقي من أجزاء النص المحقق، كما يستخدم الهامش نفسه في الإشارة إلى بعض النصوص المأخوذة من الأصل أي بعض أجزاء الأصل التي اقتبسها من كتب أخرى، ما لم تكن بالغة الطول فتوضع في ملاحق آخر للكتاب، وفي إثبات الشروح الضرورية لغوامض النص سواء نقلت من كتب اللغة أو من شروح فنية على النص أو من تعليق المحقق نفسه. ومع مراعاة الاختصار والدقة قدر الإمكان وإن كان البعض يكثر من ذلك مما يطغى على النص الأصلي والبعض يقل من ذلك إلى حد الإخلال [1]. فإن التعليقات الموضوعية بهذا الهامش الثاني ينبغي أن تتضمن ما يلي:

أ - التعريف الموجز بالإعلام الواردة في النص إلا إذا كانت بالغة الشهرة أو مجرد الإشارة إلى مواضع سيرهم في كتاب التاريخ.

ب - التعريف بالمجاهيل المشار إليهم نحو «قال الرجل»، «أنشد بعضهم» «يرى بعض الفقهاء» أو «بعض أصحابنا» ... إلخ.

ج - الإشارة إلى المواضع المناظرة من مؤلفات أخرى لمصنف الأصل، وخاصة عند وجود مقتض لذلك، وهنا قد يحال أيضاً إلى مراجع

---

(1) انظر مثلا: تحقيق د. عبد الحليم محمود للمنقذ، ود. دنيا للإشارات وقاسم للمناهج، والمجموعة للمغني.

أخرى في نفس المسألة لمؤلفين آخرين- بغرض معرفة أصول فكرة المؤلف أو ما يعارضها لإثبات تأثير المؤلف وكتابه على معاصرين أو لاحقين، أو لمزيد التوثيق للنص.

د - العناية الكاملة بتخريج النصوص المختلفة الواردة في النص المحقق بردها إلى أصولها التي أخذت منها كلّما كان ذلك ممكناً، وذلك يشمل:

1 - الآيات القرآنية: بذكر اسم السورة أو رقمها، وبعده رقم الآية ويعتمد الأكثرون في هذا على المصحف المطبوع طبقاً للرسم العثماني بمصر في عهد الملك فؤاد، وقامت لجنة من العلماء بعد آياته وسوره مع ضبط نصوص الآيات في الأصل مع الإشارة لأخطاء الأصل ومخالفته للقراءات المشهورة بالهامش.

2 - القصص والحكم والأمثال والأقوال المأثورة المستشهد بها في النص: بردها إلى مظانها مع الإشارة إلى ما عساه يوجد من فرق بين ما أورده المؤلف وما يوجد في تلك المصادر.

3 - الاقتباسات والاختصارات التي يستمدها المؤلف من كتاب معاصرين له أو سابقين عليه، بذكر أماكنها من مؤلفاتهم مع الإشارة إلى تصرفه فيه، وينبغي ألا يستهان بهذا النوع وما قبله فهو مفيد جداً للباحثين من نواح عدة.

4 - أبيات الشعر التي ترد في ثنايا النص: بتحديد قائلها ومكانها من ديوانه أو عند من رووا شعره، والأمر سهل ميسور بالنسبة للشعراء المشهورين والأبيات السائرة. ولكنه يصعب أحياناً بالنسبة لشوارد الشواهد أو الأبيات المختلف على نسبتها، وهنا ينبغي الاستعانة بالمختصين بجانب استشارة المجموعات الشعرية للعصور المختلفة.

5 – الأحاديث النبوية، وهي لا يكاد يخلو منها نص قديم مهما كان موضوعه ولمدرسة التحقيق العربية عناية فائقة وتقاليد عريقة بشأن تخريج هذه الأحاديث وتحديد ألفاظها ومواطن ورودها من دواوين السنة غير أني لم أجد أحداً كتب في ذلك ما يمكن أن يسترشد به البادئون من الباحثين أو غير المتخصصين في العلوم الإسلامية حين يحتاجون إلى التعامل مع هذا النوع من النصوص، ولذا أحب أن أسجل هنا ما أخذته عمن علموني [1] ومن تجربتي الشخصية ما عساه يفيد في هذا المجال وأرجو اغتفار الإطالة.

دليل علمي مختصر لتخريج الأحاديث:

وأبدأ بملاحظات قليلة:

1 – سأعطي هنا نصائح عملية مبسطة وإلا فالأمر يحتاج لدراسة مطولة.

2 –يشتهر بين الباحثين أن مفتاح كنوز السنة الذي أعده العلاّمة «فنسنج» مع مجموعة من المستشرقين ونقله للعربية المرحوم محمد فؤاد عبد الباقي بالقاهرة– يحل المشكلة نهائياً، والحق أنه يقدم خدمة جليلة جدا للباحثين، ولكن مجاله كتب محددة، كما أنه لا يعطي لفظ الحديث كاملاً فلا بد من الرجوع بعد استشارته إلى راوي الحديث أو رواته من أصحاب الكتب التي اعتمد عليها، كما أنه لا يتعرض لقيمة الحديث أو مدى صحته أو ضعفه، وسنبين فيما يلي دور هذا الكتاب وطريقة استخدامه.

3 – يعنى المحققون وعلماء الدراسات الإسلامية بضبط لفظ الحديث «أي متنه» وبمعرفة «سنده» أي سلسلة رواته ويحاولون تحديد درجته في الصحة والضعف بناءً على نقد الناحيتين المذكورتين معاً.

---

(1) وفي مقدمتهم فيما يتعلق بهذا الموضوع الأستاذ الدكتور محمد رشاد سالم أستاذ الفلسفة الإسلامية بجامعة عين شمس بالقاهرة.

4 - يعتبر المختصون أن الحديث إذا اختلفت ألفاظه ولو كان موضوعه متحداً من حديث واحد، وكذلك إذا تحدث ألفاظه وتغير رواته أو بعضهم ولذا إذا عقبوا على حديث ما بأنه ورد في البخاري عنوا بذلك أنه ورد بنفس اللّفظ، وإلاّ أشاروا إلى فروق اللّفظ، وفي حالة اتحاد اللّفظ لكن البخاري رواه عن صحابي آخر مثلاً كان من الغلط أن يقال: رواه البخاري، فهما حديثان لا حديث واحد، وإنما يقال، روى مثله البخاري عن فلان، قال كذا... وهكذا.

والآن كيف يتسنى للباحث - ولو كان غير متخصص - أن يخرّج الحديث، أي يحدد مخرجه أي من رواه من الصحابة، أو من الرواة أصحاب الكتب الجامعة للأحاديث وكلامنا مقصور على كتب أهل السنة ويعين نص ألفاظه وأيضاً معرفة درجته في الصحة والضعف، بقدر الإمكان إذا أراد؟

أولاً: لمعرفة الحديث ونصه

إذا كان لدى الباحث «حديث» معين ويريد تعيين المصادر التي روته وصحته وسنده فهنالك طرق عملية وميسرة للحصول على ذلك حسب القدر الذي نعرفه من الحديث:

1 -كأن نذكر بالتحديد الكلمة الأولى من متن الحديث.

2 - أو أن نذكر كلمة واحدة من كلماته، أو على الأقل الموضوع الذي يتعلق به.

3 - أن نعرف اسم الصحابي الذي روى الحديث عن النبي ﷺ

4 - أن نعرف شيئاً عن الحديث ككونه من الأحاديث الصحيحة، أو الضعيفة، أو المشهورة فقط بين الناس. ففي الحالة الأولى ترجع إلى أحد الكتب التالية وهي جميعاً تتبع الترتيب الأبجدي لأوائل المتون.

1 - **الجامع الصغير** للإمام السيوطي.

2 - **الجامع الكبير** له أيضًا بدأ طبعه في القاهرة بمعرفة مجمع البحوث الإسلامية.

3 - **الفتح الكبير** ليوسف النبهاني وهو يضم الكتابين السابقين.

4 - **كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس** للعجلوني.

5 - **مشارق الأنوار**.

فهذه الكتب كلها مرتبة حسب الحرف الأول من الكلمة الأولى لكل حديث بالنظام الألفبائي، وعندئذ نحصل على نص الحديث. وعلى من أورده من أصحاب الكتب و أيضًا على درجته في الصحة، وذلك بصفة دائمة فيما يتعلق بالكتب الثلاثة الأولى أما الآخران فيحددان درجة الحديث من الصحة أو الضعف في غالب الأحيان فقط. إذا علمنا من هذه الكتب أن الحديث مروي عند البخاري ومسلم فلنحاول أولاً معرفة مكان الحديث في **صحيح البخاري** نظراً لسهولته من حيث الترتيب و يستحسن - لمزيد السهولة- أن نرجع إلى طبعة الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي **لصحيح مسلم** حيث يوجد في آخرها فهرس مرتب حسب أوائل الأحاديث فإذا حصلنا على لفظه و مكانه في **صحيح مسلم** وأردنا معرفة لفظه عند البخاري فإن الحديث المتفق عليه لا يجوز عند أرباب هذه الصناعة نسبته إلى مسلم وحده، وعمومًا ينسب الحديث إلى أقوى مصدر احتواه أو إليها جميعًا مع تقديم الأقوى منها.

فلنلجأ إلى كتاب **اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان** لفؤاد عبد الباقي، أيضًا وقد رتبه طبقًا لأبواب **صحيح مسلم** وهو يذكر عقب كل حديث مكانه في **صحيح البخاري** فيقول: هذا الحديث في **صحيح البخاري** كتاب كذا باب كذا. وهنا يحسن- بدلاً من الرجوع إلى **صحيح البخاري**

مباشرة، فيصعب ذلك نظراً لعدم إحاطتنا بترتيب الكتب أي الأقسام، داخل الصحيح وتتابعها - أن نلجأ إلى كتاب المرحوم الأستاذ عبد الباقي أيضاً **تيسر المنفعة** وسنجد في أوله ذكر كتب **صحيح البخاري** ورقم كل كتاب منها حسب تتابعها. في الصحيح وعندئذ نرجع إلى الكتاب نفسه في **صحيح البخاري** فتعرف موضع الباب ونتأكد من لفظ الحديث بالتحديد، وبواسطة **تيسر المنفعة** نستطيع أن نعرف مكان الحديث في **سنن الترمذي** إن أردنا ذلك. هذا وقد صدر أخيراً للأستاذ الدكتور مصطفى كمال وصفي طبعة جديدة لـ**صحيح البخاري** مفهرسة إلا أنها لم تكتمل بعد.

فإذا علمنا من المصادر الخمسة الأولى أن الحديث ورد في **موطأ مالك** فيحسن الرجوع إلى طبعة فؤاد عبد الباقي لكونها محققة مفهومة وكذلك الأمر إذا علمنا أنه ورد في **سنن ابن ماجه** فقد طبعها عبد الباقي أيضاً وفهرس أحاديثها. فإن علمنا أن الحديث وارد في **سنن أبي داود أو النسائي** فلا بد للباحث من الرجوع إلى هذين الكتابين نفسهما حسب ترتيبهما الخاص، ولا يوجد لهما للأسف فهرسة دقيقة وإن كان المرحوم الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد قد طبع **سنن أبي داود** مقسمة إلى كتب وأبواب ولكنها لا تتفق تماماً مع التقسيم المستخدم في كتاب **المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي** الذي سنتحدث عنه فيما بعد.

وفي الحالة الثانية:

أي إذا كنا نعرف كلمة ما من كلمات الحديث، فإن كانت هذه الكلمة من الألفاظ اللغوية الغريبة فمما يسهل الأمر عندئذ أن نرجع إلى كتاب من الكتب المهتمة بما يسمى بمشكل الحديث أو غريب الحديث مثل **غريب الحديث** لابن الأثير الجزري، **والفائق في غريب الحديث** للزمخشري **ومشكل الحديث** لابن قتيبة، **ومشكل الحديث وبيانه** لابن فورك، وغيرهما كثير، وهذه الكتب مفهرسة حسب المواد كالمعاجم اللغوية وبهذه المناسبة

نذكر أنه يمكن أيضاً الرجوع إلى أي معجم من المعاجم اللغوية الكبيرة، كـ **لسان العرب** لابن منظور، وغيره فسنجد الحديث في الغالب تحت مادة الكلمة الغريبة التي نعرفها، غير أنها في الغالب أيضاَ تكتفي بقطعة من الحديث ولا تورده كاملا كما نريد. فإذا عرفنا كلمة عادية من الحديث أو الموضوع الذي يدور حوله فيحسن عندئذ الرجوع إلى **مفتاح كنوز السنة** الذي ألف «فنسنج» مع مجموعة من المستشرقين وترجمه عبد الباقي إلى العربية. وهو يقسم الأحاديث حسب الموضوعات مع ترتيبها ترتيباً أبجدياً فإذا عرض لك حديث يتصل معناه بمشكلة «القدر» مثلاً فلتراجع حرف القاف حتى تعثر على كلمة «قدر» ثم ننظر في الأحاديث التي أوردها تحت هذا العنوان حتى تجد الحديث الذي تبحث عنه، وهو يورد جزءاً منه فقط ثم يرمز تحته بالكتب التي أوردته على النحو التالي:

البخاري، خ، **مسلم**، م، **أبو داود**، د، **النسائي**، س، **الترمذي**، ت. إلخ تجد هذه الرموز في أوائل الكتاب وفي هوامشه، ثم يذكر الحديث في كل كتاب، فيقول مثلاً: خ ك 7 ب 11 أي البخاري - الكتاب السابع - الباب الحادي عشر وبالرجوع إلى **تيسر المنفعة** الذي سبق ذكره نعرف عنوان الكتاب السابع في البخاري، وبمراجعة فهرس **صحيح البخاري** نعرف الباب ثم نستطيع أن نحدد الجزء والصفحة أيضاً.

ويلاحظ أن **مفتاح كنوز السنة** يرمز غالباً إلى **مسند الأمام أحمد** بحرف – ح، ولكنه يشير إلى الجزء والصفحة قاصداً الطبعة القديمة الحلبي للمسند وليست الحديثة التي حققها المرحوم الشيخ أحمد شاكر ونشرتها دار المعارف بمصر.

كما يلاحظ أيضاً أن الكتاب نفسه «**مفتاح كنوز...**» يفيدنا أيضاً حتى لو لم نعرف أي كلمة من الحديث ولكنا نعرف معناه أو موضوعه فقط وبمداومة البحث حول الموضوعات المماثلة سنصل إلى الحديث

المطلوب وبالرجوع إلى موضعه من الكتب التي روته نحصل على نصفه كاملاً.

أما الحالة الثالثة: وهي أن نعرف اسم الصحابي الذي روى الحديث فقط فيحسن عندئذ الرجوع إلى الكتب المعروفة لدى المحدثين باسم «المسانيد» ومنها: معنى كلمة مسند: 1 - وصفاً لكتاب: المرتب حسب الرواة، وصفاً للشيخ: المشتهر بالراوية - عالية الإسناد. وصف لحديث: الجامع من الاتصال والرفع.

1 - كتاب **ذخائر المواريث** للنابلسي، وفيه يورد مؤلفه أسماء الصحابة مرتبة ترتيباً أبجدياً، مقسمة في نفس الوقت إلى فئات معينة، ثم يذكر مرويات كل منهم ولكن الحصول على الحديث سيكون سهلاً، وسريعاً بالنسبة للصحابة الذين قلت روايتهم، أما المكثرون من الرواية فيستغرق البحث وقتاً أطول.

2 - أو إلى **مسند الإمام أحمد** ومن المستحسن الرجوع إلى طبعة «دار المعارف» للسند بالقاهرة، بتحقيق الشيخ أحمد شاكر وقد ظهر منها 15 جزءاً قبل وفاته، ويقوم بعض العلماء بإكمالها، وتمتاز بوجود فهرس للموضوعات في آخر جزء منها، كما يتحدث المرحوم الشيخ شاكر في تعليقاته، حديثاً مفصلاً عن كل حديث ذاكراً مكانه في كتب الصحاح، كما يتكلم عن رواته منتقداً ومبيناً صحة الحديث أو ضعفه، ويشير أيضاً إلى تكراره في المسند إن كان مكرراً به ويقابل القدر الذي تم طبعه بهذه الطريقة، حوالي جزأين من الأجزاء الستة التي طبع فيها السند كاملاً في طبعته القديمة كطبعة الحلبي مثلاً.

ويمكن أيضاً - بالنسبة **لمسند الإمام أحمد** - الاستئناس بكتاب الشيخ أحمد عبد الرحمن البنا في ترتيب **المسند** طبقاً لأبواب البخاري، واسمه **الفتح الرباني بترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني** غير أنه

ليس من السهل الحصول على الحديث فيه إلا إذا عرفنا موضوعه ولا يكفي معرفة اسم الراوي وكان لدينا إلمام - أو وسيلة للمعرفة بترتيب **صحيح البخاري**، حيث إن الشيخ رتب **الفتح** طبقاً لأبواب الفقه.

علماً بأن هناك مسانيد كثيرة أي مرتبة حسب أسماء الصحابة أخرى مثل: **مسند الشافعي** وله ترتيب موضوعي قام به الشيخ البنا أيضاً و**مسند الطيالسي** و**مسند أبي حنيفة** و**مسند الفردوس** وغيرها ولكن يصعب البحث فيها قليلاً لعدم تحقيقها وفهرستها **بدائع لطائف المتن بترتيب مسند الشافعي والسنن**.

أما الحالة الرابعة: وهي أن نعرف شيئاً عن الحديث ودرجته من الصحة والضعف أو الشهرة بين الناس. فبالنسبة للحديث الذي نتوقع صحته أو عدم ضعفه، يمكن الرجوع إلى أي من الكتب الستة التي شاعت الإشارة فيها **البخاري** - **مسلم** - **موطأ مالك** - **أبو داود** - **النسائي** - **ابن ماجه**، ولكن هناك كتب أخرى تقاربها في الدرجة مثل:

1 - **المستدرك على الصحيحين** للحاكم - 4 مجلدات.

2 - **زوائد السنن** للهيثمي - 6 مجلدات.

3 - **صحيح ابن حبان** - صدر منه بمصر مجلد واحد تحقيق الشيخ أحمد شاكر - «دار المعارف»..

4 - كتاب **التوحيد** لابن خزيمة - طبع بمصر بتحقيق المرحوم الشيخ محمد الخليل الهراس وهي كتب محققة يسهل البحث فيها. فإن توقعنا أو علمنا ضعف الحديث أو وضعه فلنرجع إلى أحد الكتب المخصصة في ذلك، وقد طبع منها الكثير مثل:

1 - **اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة** للسيوطي.

2 - **الأحاديث الموضوعة** للشوكاني.

3 - **الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة** لملا على القارئ.

4 - **الأحاديث الموضوعة** لابن عراق.

5 - **تذكرة الموضوعات** لابن الفتني، وغيرها.

فإن كان الحديث مما اشتهر على الألسنة فيمكن الرجوع إلى أحد الكتابين الذين سبق ذكرهما أو إلى:

1 - **كتاب المقاصد الحسنة** للحافظ السخاوي.

2 - **اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة** للحافظ بن حجر العسقلاني وغيرها.

ثانياً: لمعرفة قيمة الحديث، وسنده، ونقد سلسلة الرواة لبيان منزلة الحديث من الصحة أو الضعف.

أ - قد يتحقق هذا الغرض في إحدى المراحل السابقة، فإذا لم يتم ذلك.

ب - فيمكن عندئذ الرجوع إلى أي من الكتب التي تجمع الأحاديث الصحيحة وترتيبها ترتيباً أبجدياً حسب موضوعاتها ومنها:

1 - كتاب **جامع الأصول** لابن الأثير الجزري.

2 - **تيسير الوصول** لابن الربيع الشيباني، وهو مختصر للكتاب السابق.

3 - كتاب **كنز العمال** ويوجد على هامش إحدى طبعات المسند القديمة.

4 - **كتاب التبريزي** تحقيق ناصر الدين الألباني طبعة دمشق، وفي آخره فهرس لأوائل الأحاديث.

5 - ومنها أيضاً مجموعة الأحاديث الصحيحة التي أصدرها الشيخ ناصر الدين الألباني في عدة أجزاء من دمشق وبيروت.

جـ – كما يمكن الاستفادة من تحقيق بعض العلماء القدماء والمحدثين لأحاديث كتب معينة، وذلك إذا غلب على ظننا وجود الحديث المطلوب في واحد منها بناءاً على موضوعه، ومن تلك الكتب:

1 – تخريج الحافظ العراقي لأحاديث كتاب **إحياء علوم الدين** للغزالي وقد طبع على هامشه 2 و**تفسير الطبري** – تحقيق أحمد شاكر.

2 – تخريج أحاديث **تفسير الكشاف** للزمخشري وقد طبع على هامشه.

4 – ومنها كلام الحافظ الترمذي، على أحاديث كتابه **الترغيب والترهيب**.

5 –ومنها أيضاً: كلام الحافظ الترمذي على أحاديثه التي رواها في **الجامع**.

6 – ومنها أيضاً: من عمل العلماء المحدثين – تخريج أحاديث كتاب **الإرشاد** للإمام الجويني الذي حققه المرحوم الدكتور محمد يوسف موسى مع الدكتور علي عبد المنعم عبد الحميد.

7 – تخريج أحاديث كتاب **اللمع** للسراج الطوسي بتحقيق الدكتور عبد الحليم محمود والأستاذ طه سرور والكتاب الأخير في التصوف والذي قبله في علم الكلام، وبالنسبة للأحاديث المتعلقة بعلم الكلام يمكن الرجوع أيضاً إلى التعليقات النفيسة للدكتور محمد رشاد سالم على كتابي ابن تيمية: **منهاج السنة**، و **درء تعارض العقل و النقل** وكلاهما نشر في القاهرة.

8 – والمتمكنون من هذا الفن يحاولون دراسة رواة كل حديث بأنفسهم اعتمادا على كتب **الرجال والطبقات** وعلى كتب الجرح والتعديل وهي أنواع كثيرة حسب مراتب الرواة وعصورهم ليتخلصوا من دراسة السند – مع اعتبار المتن أيضاً– إلى الحكم بدرجة الحديث في القوة أو الضعف ولو خالفوا غيرهم من القدماء أو المحدثين، ويلاحظ أنه إذا

اعتمدنا على الغير في توثيق الحديث وبيان درجته أن نحدد المصدر الذي اعتمدنا عليه بوضوح. هذا، وباكتمال مرحلة «التعليق» على النحو السابق يتم عمل المحقق المتصل بالنص نفسه، ولكن يبقى عليه واجبان ليكتمل عمله كله، وهما إعادة مقدمة التحقيق وإلحاق فهارس منظمة مفصلة بمحتويات الكتاب.

أولا: مقدمة التحقيق

ينبغي أن نفرق أولاً بين إعداد دراسة علمية حول النص وبين «مقدمة التحقيق» فالأولى تتوفر على محتويات الكتاب وتحليلها تفصيلياً، مع مقارنتها بالآراء المماثلة في عصر المؤلف للتخلص إلى بيان مكانتها في تطور العلم أو الفن الذي يدرسه الكتاب بالإضافة إلى ما جرت العادة بتناوله في مقدمات التحقيق. أما مقدمة التحقيق المجردة، فلا تتضمن مثل هذه الدراسة المفصلة لمحتويات الكتاب، ولكنها في الوقت نفسه على درجة كبيرة من الأهمية وتمثل جزءاً أساسياً من مسؤولية التحقيق، لما تحتويه من بحوث فنية حول النص تشمل الأغراض التالية:

1 - «التعريف» بالمؤلف وخصوصاً إذا لم يكن بالغ الشهرة وبعصره وبظروف تأليفه للكتاب المحقق وغرضه من تأليفه.

2 - تحقيق عنوان الكتاب اعتماداً على ما يؤثره المؤلف نفسه من تسمية وذلك لأن بعض الكتب يشتهر بأسماء عدة بعضها من وضع القراء، ومن الكتب ما ضاع فيه صفحة العنوان وهنا يلزم المحقق أن يجتهد ليستظهر من النص داخلياً ومن أية قرائن خارجية عنواناً له [1].

---

(1) انظر مقدمة التحقيق التي أعدها الأستاذ الدكتور محمد رشاد سالم لكتاب **درء تعارض العقل والنقل** الذي سبق أن نشره المرحوم الشيخ حامد الفقي القاهرة بعنوان **موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول**.

3 – إثبات صحة نسب الكتاب إلى مؤلفه اعتماداً على المخطوطات نفسها، وعلى ما تتضمنه من آراء، ومقارنتها بما عرف عن المؤلف في غير هذا الكتاب، وعلى المصادر التاريخية التي نسبت الكتاب إليه خصوصاً من معاصريه أو العلماء المعتبرين من اللاحقين. مع دراسة وجهات النظر التي قد تذهب إلى نسبة الكتاب أو بعضه إلى مؤلف آخر[1]، وهذه ناحية هامة جداً من عمل المحقق تنبغي العناية اللائقة بها.

4 – وصف النسخ التي اعتمد عليها في التحقيق وصفاً مفصلاً دقيقاً طبيعياً وموضوعياً على النحو الذي عرضنا له عند كلامنا على مرحلة «فحص النسخ وترتيبها»، مع شرح الرموز الممثلة لكل منها و الأماكن التي جاءت منها وبياناتها فيها، ومراتبها بناءً على تلك الخصائص السابقة و علاقات هذه النسخ بعضها ببعض أو «شجرة رواية النص» التي يهتم بها المستشرقون كثيراً، ولا بأس بأن تتضمن المقدمة بعض النماذج المصورة بصفحات من كل نسخة، وخاصة «ورقة العنوان» «ورقة البسملة» «ورقة الخاتمة» وأية ورقة أخرى ذات أهمية خاصة إذا تيسر ذلك.

5 – أن يصف المحقق منهجه وأسلوبه الخاص في التحقيق خدمة للقارئ وللباحثين من بعد، وخصوصاً إذا كان قد استخدم أساليب جديدة أو استحدث مصطلحات خاصة أو عني في تعليقاته بجوانب معينة لخدمة النص.

6 – أن يشير إلى الفهارس بالكتاب التي ألحقها بالنص وأساليب ترتيبها والغاية من وضعها وبصفة خاصة ما عساه يكون قد ابتكره من فهارس خاصة.

---

(1) انظر الدراسة التي أعدها كاتب هذه الصفحات عن «نصير الدين الطوسي وكتابه تجريد الاعتقاد تحقيق ودراسة» المحفوظة بمكتبة جامعة لندن.

7 - وأخيراً أن يعرف بالكتاب وموضوعه وأهميته تعريفاً سريعاً يضيء للقارئ الطريق بشرط ألا يطغى على النص نفسه، ويؤثر البعض تقديم ملخص لكل مبحث من مباحث الكتاب بينما يرى الآخرون عدم ضرورة ذلك.

ثانياً: الفهارس

إن إعداد الفهارس هو آخر عمل للمحقق يخدم به نصه وقارئيه وتلك عملية فنية تقوم أساساً على الخبرة «بالتصنيف» و «التكشيف». وتتنوع طبقاً لمحتويات الكتاب نفسه ولكنها عادة تشمل:

1 - فهرس مباحث الكتاب وموضوعاته طبقاً لتسلسلها مقرونة بأرقام الصفحات.

2 - فهرساً لأعلام الأشخاص الواردة في النص، وفي تلك أساليب عدة تتجه إلى التوحيد الآن.

3 - فهرساً للآيات القرآنية، يراعي فيه غالباً ترتيب ورودها في المصحف الشريف.

4 - فهرساً للأحاديث النبوية وقد ترتب أبجدياً حسب أوائل الأحاديث أو حسب الرواة. أو حسب ورودها في النص المحقق.

5 - فهرساً للأبيات الشعرية ويراعى ترتيبها حسب قوافي الأبيات أبجدياً.

6 - فهارس للأماكن والبلدان والطوائف والفرق والنحل والمذاهب ونحوهم

7 - فهارس متنوعة طبقاً لمحتويات الكتاب نفسه، ونؤكد هنا بصفة خاصة بالنسبة للكتب العلمية المتخصصة على إعداد فهرس للمسائل

والمصطلحات العلمية مع عدم الاكتفاء ببيان مواضع ورودها في المتن على وجه التفصيل، ولكن يرفق ذلك بنوع من التحديد المضمون كل موضع أو مجموعة من المواضع، ليصل الباحثون إلى حاجتهم من النص أو التعليقات. وإنه لغني عن البيان أن خلو كتاب ما وخاصة الموسوعات المستفيضة من تلك الفهارس يحول دون كمال الإفادة منها، ونضرب المثل لذلك بكتابين جليلين صدرا في العالم العربي.

1 - أولهما: **المغني** للقاضي عبد الجبار المعتزلي، وهو نحو 20 مجلداً. نشر منها اثنا عشر مجلداً.

2 - وثانيهما: **شرح نهج البلاغة** لابن أبي الحديد وقد بلغ 20 مجلداً أيضاً وقد خلا كل منهما عن فهرس ييسر محتوياته للقراء والباحثين، وحبذا لو توفر على ذلك أحد الخبراء بل إنا لنأمل أن يحرم على الناشرين إخراج أي كتاب - موصوف بكونه محققاً - ما لم يتضمن هذه الفهارس وما لم يراع فيه القدر الضروري من الجوانب التي ذكرناها لعملية التحقيق بمراحلها المختلفة [1].

---

(1) راجع البكري: 116 وما بعدها، وهارون ص 86 ، 92 وعبد اللطيف، **غاية المرام في علم الكلام** للآمدي نشر للمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة، عام 1971م.

طرق التأليف وإخراج الكتب في العصور القديمة

عبد الستار الحلوجي

من دراستنا للمخطوطات العربية ولحركة التأليف عند العرب نستطيع أن نتبين طريقين رئيسيين سلكتهما المؤلفات العربية وصولاً من المؤلف إلى القارئ.

أما الطريق الأول فهو طريق التأليف، ونعني به أن يعكف المؤلِّف على جمع مادة كتابه ومراجعتها وتهذيبها وتنقيحها والإضافة إليها، ثم يخرجها للناس بعد أن تستوي على صورة يرتضيها كما فعل الثعالبي في كتابه **فقه اللغة** [1].

وكان المؤلف يعتبر الصورة الأولى التي يكتبها مسودَّة للكتاب يصحح فيها ويغير ويبدل كما يشاء، حتى إذا استقامت له العبارة، بيضها في صورة نهائية هي التي يخرجها للناس.

وقد عرفت طريقة المسودات هذه منذ عصور التأليف الأولى. فابن النديم يذكر أن ابن دريد (المتوفى سنة 321 هـ) ألَّف كتابًا سماه **أدب الكاتب** على مثال كتاب ابن قتيبة ولم يجرده من المسودة[2]. ويذكر ابن أبي أصيبعة ان الرازي (المتوفى سنة 311 هـ) ألَّف كتاب **الحاوي** ولكنه «توفي ولم يفسح له في الأجل أن يحرر هذا الكتاب»[3]. ويروي ياقوت أن

---

(1) انظر ص 24، 271.

(2) **الفهرست**، ص 92.

(3) **عيون الأنباء في طبقات الأطباء**، ص 421.

مسودة كتاب **الأغاني** وهي أصل أبي الفرج (المتوفى سنة 356هـ) أخرجت إلى سوق الورّاقين لتُبْتاع، وأن أكثرها كان في طروس وبخط التعليق[1].

وفي تعاملنا مع المخطوطات العربية ينبغي أن نتنبه إلى تلك الحقيقة وألا نقلل من شأن مخطوطة يغلب عليها الاضطراب واختلاط الأسطر، ويكثر فيها الضرب (الشطب) والمحو والإلحاق بالحواشي، فقد تكون مسودة المؤلف وبذلك تكون أوثق وأقوم من أي نسخة أخرى متأخرة مهما بلغت من الأناقة وجمال الخط وحسن الإخراج.

وربما تراءى للمؤلف بعد تبييض كتابه وإخراجه للناس أن يضيف إليه جديدًا تكشّف له بعد تمام الكتاب. وقد تكون هذه الإضافة كبيرة بحيث تستغرق مجلدًا أو أكثر كما في **تتمة اليتيمة** الذي رأى الثعالبي أن مادته تنخرط في سلك **اليتيمة** وتصلح للإلحاق به، ولكنه لم يشأ أن يغير ويبدل في الكتاب الأصلي بعد أن أصدره الإصدارة الثانية وبعد أن اشتهر بين الناس، وآثر أن يجعل من تلك الإضافات كتابًا مستقلًا ولكنه يحمل في عنوانه ما يربطه بالأصل ويشدّه إليه. وقد تكون الإضافة يسيرة بحيث يمكن للمؤلف أن يلحقها بنسخته أو نسخة أحد تلاميذه المقربين أوبما يقع تحت يديه من نُسخ الكتاب. ونجد مثالاً على ذلك في كتاب **نهج البلاغة** للشريف الرضي، فبعد أن ختمه وكتبت منه نسخ متعددة أضاف إليه زيادات وجدها ابن أبي الحبيب بخط الشريف فذكرها في شرحه للكتاب[2]، ثم عقب عليها بقوله: «ثم وجدنا نسخًا كثيرة فيها زيادات بعد هذا الكلام قيل أنها وجدت في نسخة كتبت في حياة الرضي رحمه الله وقرأت عليه، فأمضاها وأذن في إلحاقها بالكتاب ونحن نذكرها»[3].

(1) **معجم الأدباء**، ص 13، 126.

(2) **شرح نهج البلاغة**، 4: 656-700.

(3) **شرح نهج البلاغة**، 4: 700.

ولعل هذا هو ما يفسر لنا ما نلاحظه من أن بعض المؤلفين كانوا يتركون أوراقًا بيضاء في آخر كل باب من الأبواب «لتكون لاقتناص الشارد واستلحاق الوارد وما عساه أن يظهر لنا بعد الغموض ويقع إلينا بعد الشذوذ» على حدّ تعبير الشريف الرضي[1].

وكان بعض المؤلفين يعودون إلى كتبهم التي سبق لهم أن ألفوها فيعيدون النظر فيها ثم يخرجونها للناس مرة أخرى كما حدث الآن بالنسبة للكتب المطبوعة التي يعاد طبعها من جديد في صورة مزيدة ومنقحة فابن النديم يذكر أن كتاب **الخراج** لأبي القاسم عبيد الله بن أحمد الكلوذاني «نسختان الأولى عملها في سنة ستة وعشرين، والثانية في سنت ستة وثلاثين وثلثمائة»[2]. ويروي ياقوت أن كتاب **البيان والتبيين** للجاحظ «نسختان أولى وثانية، والثانية أصح وأجود»[3]. ويحدثنا الثعالبي في مقدمة كتابه **يتيمة الدهر** أنه أصدره للمرة الأولى سنة 394هـ «والعمر في إقباله والشباب بمائه» وأنه كتبه «في مدة تقصر عن إعطاء الكتاب حقه، ولا تتسع لتوفية شرطه، فارتفع كعُجالة الراكب وقبسة العجلان»، ثم تجمعت لديه زيادات وإضافات جمّة حصلها من أفواه الرواة ففكر في إصداره من جديد على صورة أوفى وأكمل. يقول: «فجعلت أبنيه وأنقضه وأزيده وأنقصه، وأمحوه وأثبته، وأنتسخه ثم أنسخه، وربما أفتتحه ولا أختتمه وأنتصفه فلا أستتمه ... واستمررت في تقرير هذه النسخة الأخيرة وتحريرها من بين النُّسخ الكثيرة بعد أن غيرت ترتيبها وجددت تبويبها وأعدت ترصيفها وأحكمت تأليفها». ثم يقرر في وضوح لا لبس فيه أن تلك الإصدارة الأخيرة تضم أشياء جديدة لم تذكر في

---

(1) المصدر السابق، 4: 700

(2) **الفهرست**، ص 189. وقد ذكر ابن النديم أيضا لأبي بكر الرازي نسختين من كتاب **شرح الجامع الكبير**،ص 293-294 و«نسختين أولى وثانية» من كتاب **الزيج** للخوارزمي، ص383.

(3) **معجم الأدباء**، ص 16، 106.

الإصدارة الأولى فيقول: «فهذه النسخة الآن تجمع من بدائع أعيان الفضل ونجوم الأرض من أهل العصر ومن تقدمهم قليلاً ... ما لم تتضمنه النسخة السائرة الأولى»[1].

وربما توفي المؤلف قبل أن ينتهي إلى الصورة التي يرضاها لكتابه فيكمل التلاميذ ما بدأه ويرتبونه ويذيعونه في الناس. **فمعجم العين** للخليل بن أحمد أكمله تلميذه الليث بن رافع، وكتاب سيبويه أخرجه **الأخفش الأوسط**، وكُتُب الإمام الشافعي رواها تلاميذه عنه، وكتاب **المسائل** لحنين ابن إسحق جمعه مؤلفه «في طروس ومسودات بيَّض منها البعض في مدة حياته ثم إن حبيش بن الحسن، تلميذه وابن أخته، رتب الباقي بعده وزاد فيه من عنده زوائد وألحقها بما أثبته حنين في دستوره، ولذلك يوجد هذا الكتاب معنونًا بكتاب **المسائل لحنين بزيادات حبيش الأعسم**»[2]. والشيء نفسه حدث **لصحاح الجوهري**، فقد توفي مؤلفه قبل أن يتم تبييضه وتنقيحه، وترك «بقية الكتاب مسودة غير منقحة ولا مبيضة، فبيضه أبو اسحق إبراهيم بن صالح الوراق تلميذ الجوهري بعد موته، فغلط فيه في عدة مواضع غلطًا فاحشًا» كما يقول ياقوت[3].

وفي كتاب **المزهر** عرض السيوطي كل ما قيل حول نسبة **كتاب العين** للخليل، وما لوحظ من «اختلاف نسخه واضطراب رواياته، إلى ما وقع فيه من الحكايات عن المتأخرين والاستشهاد بالمرذول من أشعار المحدثين» ونقل عن الزبيدي أن مردَّ هذه الإضافات إلى أن المؤلف توفي قبل إتمام الكتاب«فتعاطى إتمامه من لا يقوم في ذلك مقامه»[4].

---

(1) **يتيمة الدهر**، ص 17-20.

(2) **عيون الأنباء**، ص 271.

(3) **معجم الأدباء**، ص 6، 157.

(4) **المزهر**، 1: 82-83.

وما ذكره السيوطي عن كتاب **العين** وما ذكره ياقوت عن **الصحاح** يعتبر إشارة ضوء أحمر تلفتنا إلى أن بعض المؤلفات التي تحمل أسماء أصحابها قد تكون كلها أو بعضها من جمع أحد تلاميذ المؤلف أو على الأقل من إخراجه، وإلى أننا لا ينبغي أن نحمِّل المؤلفين الأصليين مسئولية ما قد نجده في كتبهم من أخطاء وأوهام وقع فيها تلاميذهم.

ويتصل بهذه النقطة موضوع رواية الكتب واختلاف نصوص الكتاب الواحد من مخطوطة لأخرى تبعًا لاختلاف رواياته. وقدد تجلت ظاهرة الرواية هذه في أوضح صورها في كتب الحديث ودواوين الشعر. فكتاب **الموطأ** - مثلاً - له روايات كثيرة أهمها رواية محمد بن الحسن الشيباني ورواية يحيى بن يحيى الليثي الأندلسي، و**ديوان حسان بن ثابت** توجد منه نسخ برواية السكري عن ابن حبيب ونسخ أخرى برواية الأثرم تلميذ الأصمعي.

ولكن الرواية لم تكن المسئول الوحيد عما نجده من اختلافات بين النسخ المخطوطة للكتاب الواحد، وإنما كان الوراقون يشاركون بنصيبهم أيضًا، فقد كانوا يتزيدون ويضيفون إلى الكتب ما ليس منها حتى اشتهر بعضهم بالكذب والاختلاق. ومن الكتب التي لم تسلم من عبثهم **معجم العين** الذي زادوا فيه وأفسدوه. وقد نبه إلى ذلك أبو العباس ثعلب حين قال إن «الكتاب قد حشاه قوم علماء إلا أنه لم يأخذ منهم رواية، إنما وُجد بنقل الوراقين فلذلك اختلّ الكتاب»[1].

فإذا تركنا عملية التأليف بكل ما يتصل بها من تدخل التلاميذ والرواة والوراقين في النص، وانتقلنا إلى الرافد الثاني الذي تدفقت عبره المخطوطات العربية طالعتنا ظاهرة الأمالي وهي ثمار مجالس الإملاء

(1) **المزهر**، ص 1، 78، 82، و**مراتب النحويين**، ص 30-31.

التي انتشرت في الحواضر الإسلامية خلال القرنين الثالث والرابع الهجريين حتى ليخيل إلى المرء أن الإملاء كان هو الطريقة الغالبة في التأليف خلال هذين القرنين بدليل قول ابن النديم إن أبا الحسن علي بن عيسى الرماني النحوي (وهو معاصر له) كان «أكثر ما يصنفه يؤخذ عنه إملاء» [1] وقول الخطيب البغدادي. «سألت البرقاني قلت له: هل كان أبو الحسن الدارقطني يملي عليك **العلل** من حفظه؟ فقال نعم» [2]. وأكثر من هذا نراهم ينصون على الكتب أو أجزاء الكتب التي لا يمليها صاحبها كقول ياقوت عن كتاب **أدب النفوس الجيدة والأخلاق النفيسة** للطبري إن المؤلف «قطع الإملاء في بعض الكلام في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وكان ما خرَّج منه نحو خمسمائة ورقة، وكان قد عمل أربعة أجزاء ولم يخرجها إلى الناس في الإملاء» [3].

والإملاء هو - كما يقول حاجي خليفة - «أن يقعد عالم وحوله تلامذته بالمحابر والقراطيس فيتكلم العالم بما فتح الله سبحانه وتعالى عليه من العلم ويكتب التلامذة فيصير كتابًا، ويسمونه الإملاء والأمالي. وكذلك كان السلف من الفقهاء والمحدّثين وأهل العربية وغيرها في علومهم» [4].

ولم يكن يتصدى للإملاء إلا من وثق بنفسه ووثق الناس به وشهدوا له بالعلم والفضل، فقد كان الإملاء أعلى وظائف الحافظ في اللغة، «كما أن الحُفَّاظ من أهل الحديث أعظم وظائفهم الإملاء» كما يقول السيوطي [5].

(1) **الفهرست**، ص 94

(2) **تاريخ بغداد**، ص 12-37 وقد توفي الدار القطني سنة 385 والبرقاني سنة 425هـ.

(3) **معجم الأدباء**، 18 : 77.

(4) **كشف الظنون**، 1 : 161.

(5) **المزهر**، 2 : 313.

ونستطيع أن نقول إن مجالس الإملاء هي - بمفهوم العصر الحديث - محاضرات عامة في فروع المعرفة التي كانت تهمّ الجماهير وتشغلهم كالحديث والفقه واللغة والأدب، وكان لكل من يشترك في هذه المحاضرات من جلَّة العلماء مجلس خاص به يعرف بمجلس الإملاء يحضره كل من له اهتمام بمادة تخصصه، وكان المجلس يُستهلّ عادة بتلاوة القرآن الكريم ثم يبدأ الشيخ في الإملاء[1]. وكان السامع يكتب في أول كل مجلس: «مجلس أملاه شيخنا فلان بجامع كذا في يوم كذا، ويذكر التاريخ»[2] ثم يورد ما يسمع من الشيخ تفسيرًا كان أو حديثًا أو نحوًا أو لغة.

ويبدو أن مجالس الإملاء هذه قد بدأت تنتشر وتصبح ظاهرة عامة على مشارف القرن الثالث الهجري، ويظهر أنها كانت متمركزة في بغداد مقر الخلافة ومركز الحركة العلمية ومقصد العلماء والأدباء من شتى بقاع العالم العربي والإسلامي، ففي عصر المأمون أملى الفرّاء (المتوفى سنة 207 هـ) كتاب **المعاني** واجتمع له خلق كثير لم يمكن حصرهم، وأحصي من حضر من القضاة فبلغوا ثمانين قاضيًا[3] وفي فهرست ابن النديم أن ابن الأعرابي (المتوفى سنة 231 هـ) «أملى على الناس ما يُحْمل على أجمال»[4]. وفي تاريخ بغداد نرى صورة لمجالس الإملاء هذه وما وصلت إليه مجالس الحديث خاصة من ضخامة في تلك الحقبة من التاريخ، فقد كان مجلس سليمان بن حرب الواشجي (140 - 224 هـ) يحضره أربعون ألف رجل[5]، وكان مجلس عاصم الواسطي (المتوفى سنة 221 هـ) يضم

(1) انظر على سبيل المثال ما يرويه الخطيب البغدادي عن مجلس الفراء **تاريخ بغداد**، 14: 152.

(2) انظر **المزهر**، 2: 214.

(3) **تاريخ بغداد**، 14: 150.

(4) **الفهرست**، ص 103.

(5) **تاريخ بغداد**، 9: 33.

أكثر من مائة ألف شخص، وبلغ المعتصم كثرة جموع الحاضرين له في رحبة النخل التي في جامع الرصافة «فأمر بحزرهم فوجّه بقطاعي الغنم فحزروا المجلس عشرين ومائة ألف»[1]، وكان مجلس جعفر الفريابي (المتوفى سنة 301) ببغداد يحضره نحو ثلاثين ألفًا لسماع الحديث[2]. وفي القرن الرابع كان ابن الجعابي (294 - 355) «يملي مجلسه فتمتلئ السكة التي يملي فيها والطريق»[3].

ولضخامة هذه المجالس لم يكن صوت الشيخ يُسْمِعُ جموعَ الحاضرين، ولم تكن مكبرات الصوت قد عرفت بعد في ذلك الزمان البعيدة، ومن أجل هذا ظهرت في المجتمع فئة جديدة تعرف بالمستملين[4] وهم الذين يرددون كلمات الأستاذ وراءه حتى يسمع الناس. ونستطيع أن نتصور حاجة الجماهير إلى هؤلاء المستملين حين نقرأ ما يقوله عمر بن حفص من أنه سمع عاصم الواسطي يومًا يقول: حدثنا الليث بن سعد، وأن الحاضرين كانوا يسألونه أن يعيد حتى أعاد أربع عشرة مرة والناس لا يسمعون، وأن هارون المستملي كان يركب نخلة معوجة ويستملي عليها[5].

ومثل ذلك ما يرويه أبو حاتم الرازي (المتوفى سنة 277 هـ) من أن سليمان الواشجي سئل حديث حوشب بن عقيل «فلعله قد قال: حدثنا حوشب بن عقيل أكثر من عشر مرات وهم يقولون لا نسمع. فقال مستمل

---

(1) تاريخ بغداد، 12:348 وقد كان عاصم من حفاظ الحديث الثقات ومن شيوخ البخاري.

(2) المنتظم، 6: 124

(3) تاريخ بغداد، 3: 28

(4) حفظ لنا التاريخ أسماء بعض المستملين نذكر منهم عبد الله بن رستم مستملي يعقوب بن السكيت اللغوي الكوفي المتوفي سنة 244هـ فقد ذكره الزبيدي في **طبقات النحويين واللغويين** ص 228 ومن بعده القفطي في **إنباه الرواة**، 2: 120.

(5) تاريخ بغداد، 12:248.

ومستمليان وثلاثة، كل ذلك يقولون لا نسمع، حتى قالوا: ليس الرأي إلا أن يحضر هارون المستملي»[1] لجهارة صوته.

وكان عدد هؤلاء المستملين يكثر حيثما كثر عدد الحاضرين وبعدت المسافة بينهم وبين الشيخ، ويقلّ حيثما قلّ العدد وقصرت المسافة. فيروى أن مجلس القاضي المحاملي (235 - 330 هـ) كان فيه «أربعة مستملين يستملون عليه»[2] وأن أبا مسلم الكجّي (200 - 292 هـ) «كان في مجلسه سبعة مستملين يبلغ كل واحد منهم صاحبه الذي يليه، وكتب الناس عنه قيامًا بأيديهم المحابر، ثم مسحت الرحبة وحسب عدد من حضر بمحبرة فبلغ ذلك نيفًا وأربعين ألف محبرة سوى النظّارة»[3]. وحينما قعد الصاحب بن عباد لإملاء الحديث «حضر الخلق الكثير وكان المستملي الواحد ينضاف إليه ستة كلّ يبلّغ صاحبه»[4].

وزعموا أن عدد المستملين في مجلس الفريابي بلغ ثلاثمائة وستة عشر شخصًا[5]. وفي ذلك مبالغة واضحة لأن سبعة مستملين كانوا يبلغون أكثر من أربعين ألفًا من الحاضرين في مجلس الكجّي، فمن باب أولى ألا يزيد عدد المستملين في مجلس الفريابي عن عددهم في مجلس الكجّي الذي كان يكبره بأكثر من عشرة آلاف مستمع. ولقد بلغ من أهمية هذه المجالس أن الخليفة كان ربما حضر بعضها بنفسه كالذي يروى عن أبي حاتم الرازي من أن مجلس سليمان الواشجي كان عند قصر الخليفة المأمون «فبني له شبه منبر، فصعد سليمان وحضر حوله جماعة من القواد عليهم السواد

(1) **تاريخ بغداد**، 9: 33.
(2) المصدر السابق، 14: 326
(3) **تاريخ بغداد**، 6: 121-122 والكلجي نسبة إلى كجّ بخوزستان فارس وكان أبو مسلم من حفاظ الحديث بالبصرة.
(4) **معجم الأدباء**، 6: 252.
(5) **المنتظم**، 6: 124.

والمأمون فوق قصره قد فتح باب القصر وقد أرسل ستريشفّ وهو خلفه يكتب ما يملى»[1].

والظاهرة التي تلفت النظر في تلك المجالس أنها كانت تتسم بأمانة علمية منقطعة النظير. فقد حكى أبو الحسن الدارقطني أنه حضر مجلس أملاء أبي بكر بن الأنباري (271 - 327) فسمعه يصحّف اسمًا أورده في إسناد حديث فقال «حيان» بدل «حبّان». يقول أبو الحسن: «فلما فرغ من إملاءه تقدمت إليه فذكرت له وهمه وعرفته صواب القول فيه وانصرفت. ثم حضرت الجمعة الثانية مجلسه فقال أبو بكر للمستملي: عرّف جماعة الحاضرين أنا صحفنا الاسم الفلاني لما أملينا حديث كذا في الجمعة الماضية، ونبهنا ذلك الشاب على الصواب وهو كذا، وعرّف ذلك الشاب أنا رجعنا إلى الأصل فوجدناه كما قال»[2]. وتلك أرقى مراتب الأمانة العلمية وأروع مظاهر الخلق العلمي الأصيل.

ولقد تمخضت مجالس الإملاء هذه عن كتب كثيرة ظهرت باسم الأمالي وأفرد لها حاجي خليفة فصلاً خاصًا بها في **كشف الظنون**. وأقدم الأمالي التي يذكرها **أمالي الإمام أبي يوسف** يعقوب بن إبراهيم الأنصاري (المتوفى سنة 193 هـ) «وهي في الفقه، يقال أكثر من ثلثمائة مجلد»[3]. وبمرور الزمن كثرت تلك الأمالي وتنوعت، ففي أواخر القرن الثالث وأوائل الرابع

---

(1) **تاريخ بغداد**، 9: 33.

(2) **معجم الأدباء**، 18: 308-309، **وبغية الوعاة**، 1: 213

(3) **كشف الظنون**، 1: 164.

كانت هناك أمالٍ كثيرة لعل أشهرها **أمالي ثعلب**[1] والزجاج[2] في النحو، و**أمالي ابن دريد**[3] في العربية و**أمالي أبي جعفر البختري**[4] في الحديث و**أمالي أبي علي القالي**[5] التي أملاها من حفظه «في الأخمسة بقرطبة وفي المسجد الجامع بالزهراء المباركة» وأودعها «فنونًا من الأخبار وضروبًا من الأشعار وأنواعًا من الأمثال وغرائب من اللغات»[6].

وقبل نهاية القرن الرابع ظهرت **أمالي بديع الزمان الهمذاني** (المتوفى سنة 399 هـ) و**أمالي أبي طاهر الزيادي** (المتوفى سنة 401 هـ). وفي قرطبة كان القاضي أبو المطرف عبد الرحمن بن فطيس (349 - 402 هـ) «يملي الحديث من حفظه في مسجده، ومستمل بين يديه، على ما يفعله كبار المحدّثين بالمشرق، والناس يكتبون عنه»[7].

على أن ظاهرة الإملاء لم تستمر بدرجة واحدة بالنسبة لشتى فروع المعرفة، فقبل أن ينقضي القرن الرابع كان إملاء اللغة بدأ ينقطع بينما استمر إملاء الحديث بعد ذلك مئات السنين. فالسيوطي يحدثنا أنه شرع في إملاء الحديث سنة ثنتين وسبعين وثمانمائة وجدده بعد انقطاعه عشرين سنة من سنة مات الحافظ أبو الفضل بن حجر، وأنه أراد أن يجدد إملاء اللغة

---

(1) أحمد بن يحي بن يسار الشيباني، أبو العباس ثعلب (200-291هـ) وتعرف أماليه باسم **مجالس ثعلب** وإن كان السيوطي ينقل عنها في **شرح شواهد المغني**، ص 205 ويسميها **بالأمالي** وفي **خزانة الأدب** ج 4 ص 339 يورد البغدادي النص الذي ذكره السيوطي ويعقب عليه بقوله: «وقد تصفحت أمالي ثعلب مراراً ولم أر فيها هذه الأبيات، ولعل ثعلبا رواها في غير **الأمالي**».

(2) ابراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (241-331هـ).

(3) محمد بن الحسن بن دريد (223-321هـ).

(4) أبو جعفر محمد بن عمرو البختري المتوفى سنة 343هـ.

(5) المتوفى سنة 356هـ

(6) **الأمالي**، ص 301.

(7) **الصلة**، 1: 298.

ويحييه بعد دثوره فأملى مجلسًا واحدًا ولم يجد له حَملة ولا من يرغب فيه فتركه. يقول السيوطي: «وآخر من علمته أملى على طريقة اللغويين أبو القاسم الزجاجي»[1]، له أمالٍ كثيرة في مجلد ضخم وكانت وفاته سنة تسع وثلاثين وثلثمائة، ولم أقف على أمالٍ لأحد بعده»[2].

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن هو: كيف كانت تستوي تلك الأمالي كتبًا في أيدي الناس؟. ويجيبنا ابن النديم على هذا السؤال بما يرويه عن عبد الله بن أحمد النحوي من أن أبا عمر المطرز (المتوفى سنة 345) ابتدأ بإملاء كتاب **الياقوت** في اللغة يوم الخميس لليلة بقيت من المحرم سنة ستة وعشرين وثلثمائة في جامع المنصور ببغداد ارتجالاً من غير كتاب ولا دستور، فمضى في الإملاء مجلسًا مجلسًا إلى أن انتهى إلى آخره ... ثم رأى الزيادة فيه فزاد في أضعاف ما أملى وارتجل مواقيت أُخَر وزيادات في أضعاف الكتاب، واختص بهذه الزيادة أبو محمد وهب لملازمته، ثم جمع الناس ووعدهم بعرض أبي اسحق عليه هذا الكتاب وتكون آخر عرضة يتقرر عليها الكتاب فلا تكون بعدها زيادة[3].

على أن طريقة المطروز هذه في المقابلة بين النُسَخ لم تكن هي الطريقة الشائعة في ذلك الزمان نظرًا لما كانت تأخذ به صاحبها من من الجهد والعنت. ومن أجل ذلك كان بعض المؤلفين يراجعون ما يملون بطريقة أيسر تناولاً كالذي يروى عن محمد بن الجهم من أن الفراء كان يملي المجلس من حفظه «ثم يجيء سلمة[4] بعد أن ننصرف نحن فيأخذ كتاب بعضنا فيقرأ عليه، ويغير ويزيد وينقص. فمن هنا وقع الاختلاف بين النسختين»[5].

---

(1) عبد الرحمن بن اسحق، أبو القاسم الزجاجي.

(2) **المزهر**، 2: 314.

(3) **الفهرست**،ص 113-114

(4) سلمة بن عاصم، وراّق الفراء

(5) **تاريخ بغداد**، 14: 152.

ومع ذلك فقد كان أكثر العلماء يملون مجالسهم دون أن يعودوا إلى مراجعتها أو مقابلتها، فكان الكتاب الواحد يتعرض للزيادة والنقصان إذا تكرر إلقاؤه في أكثر من مجلس. ومن الأمثلة على ذلك ما يذكره ابن النديم عن **مجالس ثعلب** (المتوفى سنة 291 هـ) واختلاف نسخها زيادة ونقصانًا باختلاف رواياتها[1]، وعن كتاب **الجمهرة** في اللغة لابن دريد (المتوفى سنة 321 هـ) وأنه «مختلف النُّسَخ كثير الزيادة والنقصان لأنه أملاه بفارس وأملاه ببغداد من حفظه فلما اختلف الإملاء زاد ونقص»[2] وما يذكره الأزهري من أن الأصمعي (المتوفى سنة 215 هـ) «كان أملى ببغداد كتابًا في النوادر فزيد عليه ما ليس من كلامه» وأن الكتاب عُرض على الأصمعي فقال: «ليس هذا كلامي كله، وقد زيد فيه عليّ، فإن أحببتم أن أعلم على ما أحفظه منه وأضرب على الباقي فعلت، وإلا فلا تقرؤوه. قال سلمة بن عاصم: فأعلم الأصمعي على ما أذكر من وهو أرجح من الثلث، ثم أمرنا فنسخناه له»[3].

وهكذا كانت الأمالي تستوي كتبًا في أيدي الناس، وكان الوراقون يقومون بما تقوم به المطابع في هذه الأيام وهو إصدار النُّسَخ اللازمة للسوق من كل كتاب. وكان عدد النسخ يختلف باختلاف إقبال الناس على الكتاب وحاجتهم إليه. والفرق بين عمل حوانيت الوراقة وعمل المطابع هو الفرق بين المخطوط والمطبوع، فكل نسخة مخطوطة تتميز عن غيرها في الخط والورق والحجم وغير ذلك من السمات التي تفردها عن نظائرها من نُسَخ الكتاب.

---

(1) ذكر ابن النديم أن جماعة من العلماء قد رووا هذه المجالس، ومنهم أبو بكر ابن الأنباري وأبو عبدالله اليزيدي وأبو عمر الزاهد غلام ثعلب وابن درستويه وابن مقسم.

(2) **الفهرست**، ص 91، وبغية **الوعاة**، 1: 77-78

(3) **تهذيب اللغة**، 1: 15.

مناهج التحقيق عند القدماء والمحدثين

حسين محمد نصار

لم يستخدم القدماء كلمة (التحقيق) بالمدلول الذي استخدمها به أهل العصر الحديث، على الرغم من كونها كلمة عربية أصلية. وليس معنى هذا أن مدلولها لم يهتدي إليه القدماء، بل اهتدوا إلى كثير من العناصر التي يتضمنها، ووصلوا فيها إلى نظرات ناضجة وقيمة.

والهدف في التحقيق -كان ومازال- رد المخطوط الذي نتعامل معه إلى الصورة التي أصدره مؤلفه عليها. فإن تعذر ذلك، فأقرب ما يكون إليها. وإذا كان المؤلف قد أصدر كتابه أكثر من إصدارة - كما حدث لكتب متعددة وبخاصة ما كان يملى منها - فالهدف الوصول إلى الإصدارة الأخيرة. فإن تعذرت، فالوصول إلى إحدى الإصدارات المعروفة الجودة.

ولا يقنع أكثر المحققين المحدثين بهذا الهدف، ويضيفون إليه محاولة تيسير الكتاب للقارئ الحديث، بسبب حياته في مجتمع يختلف عن المجتمع الذي صدر الكتاب فيه، وتحصيله معرفة تغاير المعرفة التي كانت شائعة في ذلك المجتمع.

وأود أن أعلن أن ما أعرضه في هذه الكلمة من مناهج القدماء لا يصور كل المناهج، ولا يتتبع كل التطور، وإنما يقتصر - بسبب ضيق الوقت- على أعمال محدودة، وإن كنت أرجو أن أكون قد أحسنت اختيارها لتحسن التمثيل. ويجب أن نتذكر أن الكتاب العربي كان يؤخذ من طريقين لا طريق واحد. وأول هذين الطريقين: الرواية الشفوية. فقد كان كثير من المؤلفين يملون مؤلفاتهم على تلاميذهم أو يطلبون إلى الناهبين منهم أن يعرضوها عليهم - إما من ذاكرتهم أو من مدوناتهم- وبقية التلاميذ يسمعون. وطبيعي

أن تتفاوت قدرات هؤلاء التلاميذ عندما يروون ما أخذوه من شيوخهم عن هذا الطريق.

قال السيوطي: «أملى ابن دريد الجمهرة في فارس، ثم أملاها بالبصرة وبغداد من حفظه، ولم يستعن عليها بالنظر في شيء من الكتب إلا في الهمزة واللفيف. فلذلك تختلف النسخ. والنسخة المعول عليها هي الأخيرة، وآخر ما صح نسخة عبيد الله بن أحمد جُخْجخ، لأنه كتبها من عدة نسخ وقرأها عليه»[1].

وروى السيرة النبوية لمحمد بن إسحاق خمسة عشر تلميذا. أما عبد الملك بن هشام الذي اختصرها فاعتمد على رواية زياد بن عبد الله البكائي. واعتمد الطبري غالبا على رواية سلمة بن الفضل، واعتمد ابن الأثير في **أسد الغابة** وابن حجر في **الإصابة** على رواية يونس بن بكير[2].

أضيف إلى ذلك أن دواوين الشعر خاصة كانت لها روايات متعددة ومتغايرة إلى درجة جعلت العلماء يثقون في بعضها ويشكون في بعضها. وإذا اتخذنا من ديوان امرئ القيس الذي حققه الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم مثالا، وجدنا أنه عثر منه على ما يلي من النسخ التي كشف عن رواتها.

1 - نسخة الأعلم الشنتمري (أبي الحجاج يوسف بن سليمان) وتحتوي على 28 قصيدة ومقطوعة من رواية أبي حاتم السجستاني عن الأصمعي، و6 قصائد من رواية المفضل وأبي عمرو الشيباني وغيرهما.

2 - نسخة الطوسي (أبي الحسن علي بن عبد الله) وتنقسم إلى ثلاثة أقسام: يشتمل القسم الأول على 42 قصيدة، معظمها ابن الأعرابي عن المفضل الضبي. ويشتمل القسم الثاني على سبع قصائد من رواية

(1) **المزهر** 1/ 48. **مقدمة الجمهرة**، ص 15.

(2) **نشأة التدوين التاريخي** للدكتور حسن نصار 81.

الأصمعي وأبي عبيدة وغيرهما. ويشتمل القسم الثالث على 26 قصيدة ومقطوعة مجهولة الجامع والراوي. قد رجع المحقق على عدة نسخ أخرى لم تكشف عن رواتها تفصيلا كما فعلت هاتان النسختان[1].

وكان الطريق الثاني للأخذ المدونات الخطية. وكثيرا ما كانت تقترن بالرواية الشفوية، لأنهم كانوا يخشون ما يقع في المدونات من أخطاء سموها بالتصحيف والتحريف، وما يعتريها من علل، وسموا هذا الطريق بالوجادة، والآخذين بها بالصحفيين، أي الذين يعتمدون على الصحف المدونة، وحطوا من شأنهم.

وتكشف لنا النسخة الأصلية التي اعتمدت عليها الدكتورة عائشة عبد الرحمن في تحقيق مقدمة ابن صلاح أن المؤلف فرغ من تصنيف كتابه في يوم الجمعة آخر المحرم لسنة أربع وثلاثين وستمئة، وسرعان ما التف حوله التلاميذ يروونه عنه، وكان منهم تقي الدين أبو عبد الله محمد بن الحسين الحموي الشافعي الذي قرأه عليه بالمدرسة الرواحية بعد الفراغ منه بسنتين فقط[2].

وكان العلماء الثقات ينصون على ما أخذوه بالوجادة، جاء في الصحاح للجوهري: «لَجِدْ الكلبُ الإنَاء - بالكسر - لَجَدًا و لَجْدًا: أي لَحِسه، حكاه أبو حاتم. نقلته من كتاب الأبواب من غير سماع.

وأول خطوة يقوم بها من يريد تحقيق كتاب ما هي السعي إلى الحصول على نسخه. ويقتضي المنهج الحديث لتحقيق للحصول على جميع نسخ الكتاب المخطوطة (والمطبوعة- إن كان قد طبع مرة أو أكثر دون تحقيق منهجي من قبل) مهما اتسعت رقعة تناثرها، وشق الحصول

---

(1) 10-21.

(2) 50-53، 56، 59.

عليها. وتلك مقولة نظرية مثالية يتعذر تنفيذها في كثير من الأحيان، ويقنع المرء بما استطاع الحصول عليه من مخطوطات.

ولم تكن هذه الخطوة بعيدة عن فكر أسلافنا، بل كانت مألوفة لهم كل الإلف. فقد كان المحدثون من أمثال البخاري ومسلم يجوبون أقطار العالم الإسلامي سعيا وراء الأحاديث، وبخاصة ما انفردت به بعض تلك الأقطار منها. بل روي أن أحد المحدثين رحل من الحجاز إلى مصر من أجل حديث واحد. ويبدوا أنهم انتفعوا من موسم الحج أيضا في الحصول على ما يبغون.

روي التوحيدي أن أبا بكر الإخشيدي رغب في الحصول على الكتاب **الفرق بين النبي والمتنبي** للجاحظ، فلم يجده، وانتهز فرصة حجه فاستأجر مناديا ينادي على عرفات بين جماهير الحجاج يسأل عنه[1]. وقد فتش حنين بن إسحاق عن كتاب **البرهان** في العراق وسورية وفلسطين ومصر. وقضي البيروني أكثر من أربعين سنة وهو يفتش عبثا عن نسخة من كتاب ماني **سفر الأسرار** إلى أن وفق أخيرا في الحصول عليه[2].

وعندما كثر الطلب على الكتب المترجمة عن اللغة الإغريقية في العصر العباسي أرسلت الدولة جماعة من أفاضل العلماء إلى بلاد الروم للتفتيش عما يروقهم من مخطوطاتها، وضمنت بعض الاتفاقات إرسال المخطوطات المطلوبة[3].

وأدى ذلك إلى أن يقتني العالم أو الثري من الوجهاء أكثر من نسخة من الكتاب الواحد. نقل الجاحظ عن موسى بن عيسى «أن في مكتبة يحيى

(1) **معجم الأدباء**، ص 6/ 721.
(2) **مناهج العلماء المسلمين**، ص 51.
(3) المرجع السابق، ص 50.

(البرمكي) وفي مدارسه ثلاث نسخ من كل كتاب»[1]، وكان السبكي يقتني نسختين من كتاب **الذيل** للسمعاني، وابن خلكان نسخ عدة من **مختصر ابن الأثير لأنساب السمعاني**، والصغاني عدة نسخ من **صحيح البخاري**[2].

ولكن أسلافنا لم يسعوا إلى الحصول على جميع النسخ، ولا فكروا في ذلك، وإنما حاولوا أن يحصلوا على العدد الذي يطمئنهم على سلامة النص الذي يصنعونه وكماله فقط.

وتكشف لنا مقدمة **تاج العروس** للزبيدي أنه اعتمد في تحقيقه على عدد من النسخ من **القاموس المحيط** قسمه إلى مجموعتين: الأولى الأصول الزبيدية، والثانية الأصول المكية. وكانت بين المجموعتين فروق جوهرية وصفها الزبيدي في قوله: «والذي سمعناه من أفواه مشايخنا اليمنيين أن المجد سود القاموس في زبيد بالجامع المنسوب لبني المزجاجي... وفيه خلوة تواتر عندهم أنه جلس فيها لتسويد الكتاب. وهذا مشهور عندهم. وأن التبييض إنما حصل في مكة المشرفة. فلذا نرى النسخ الزبيدية غالبها محشوة بالزيادات الطبية وغيرها، والمكية خالية عنها»[3].

وأورد الزبيدي كثيرا من النسخ مكتفيا بالإعلان أنها تنتمي إلى واحدة من هاتين المجموعتين دون أن يحليها بإسم أو رمز أو وصف[4]. وسمي بعضها، فعرفنا أنه عرف منها النسخ التالية:

1 - النسخة التي أعلن أنها الأصل[5].

---

(1) **الحيوان** للجاحظ، ص 1/ 30.

(2) **مناهج العلماء**، ص 54.

(3) ص70 ع2 ص 121 ع2.

(4) 1:56، 1:76.

(5) 1:103، 2:105، 2:106، 107:2، 1:107، 1:108، 2.

2 - نسخة شيخه الإمام رضي الدين عبد الخالق بن أبي بكر الزين بن النمري المزجاجي الزبيدي الحنفي[1].

3 - النسخة الرسولية أو الناصرية: وهي نسخة الملك الناصر صلاح الدين بن رسول سلطان اليمن، بخط المحدث اللغوي أبي بكر بن يوسف بن عثمان الحميدي المغربي، وعليها خط المؤلف، إذ قرئت بين يديه في مدينة زبيد... قبل وفاته بسنتين ويبدو أنه لم يرها، لأنه قال مرة بعد أن أورد رواية منها: «على ما قيل»[2].

4 - النسخة الملكية. تبادر إلى ذهني أنها النسخة السابقة، غير أنه جمع بينهما، فزال حدسي[3].

5 - نسخة ميرزا علي الشيرازي[4].

6 - نسخة نقيب الأشراف السيد محمد بن كمال الدين الحسني الدمشقي: وقد صححها على أصول المشرق[5].

7 - نسخة الشرف الحمر[6].

8 - نسخة أبي الحسين علي بن غانم المقدسي[7].

وفطن أسلافنا إلى ما قد أسميه النسخ الداخلية. أعني بذلك النسخ الداخلة في الشروح حولها. فاعتمد الزبيدي في تحقيقه لنص **القاموس**

---

(1) 1:60، 64:2، 1:85.

(2) 1:51، 1:53، 2:62، 1:67، 1:76.

(3) 1:51.

(4) 1:51، 2:70، 2:94، 1:95.

(5) 1:57.

(6) 1:63، 1:95.

(7) 2:68.

المحيط في **تاج العروس** على شروح ابن الشحنة والقرافي والمناوي وقاضي كجرات وأستاذه ابن الطيب الفاسي[1].

وعندما يفرغ المحقق المحدث من جمع النسخ، يحاول أن يصنفها في أسر متشابهة، اعتماداً على ما يجده بينها من أواصر، لتيسير عملية المقابلة. ويمكن أن نجعل تصنيف الزبيدي مخطوطاته إلى أصول زبيدية ومكية خطوة أولى نحو نظام الأسر. يلي ذلك وصف النسخ ونقدها لتقييمها والوصول إلى الأصل الذي يتخذ قاعدة التحقيق، والنسخ المعاونة.

يقول روزنتال: «كان العالم المسلم يعلم أن هناك مخطوطات أقرب إلى النص الأصيل من غيرها من المخطوطات. ولذلك كانوا يحرصون على الحصول على أوثق النسخ لاستنساخها. وكانت أعظم النسخ قيمة تلك التي كتبها المصنف نفسه وعليها توقيعه. ثم تأتي في الدرجة الثانية وتكاد تحل محل المخطوطة الموفعة المخطوطة التي نسخها أحد طلاب المصنف كما سمعها منه إملاء في حلقة الدرس أو بإشراف المصنف نفسه، أو تلك التي يكون المصنف قد صححها وأجازها. وإذا لم يستطع المستنسخ الحصول على واحدة من هاتين المخطوطتين فإنه كان يسعى للحصول على نسخة من ذلك المصنف كتبها عالم شهير أو كانت في حوزة رجل عالم، أو كان قد تداولها أكثر من عالم واحد... وكانوا يعتبرون أن في قدم المخطوطة نوعا من الضمان لصحتها واعتمادها... ومن الأمور التي تسعف العالم في التحقق من صحة مخطوطة ما ذكر المكتبة التي كانت المخطوطة محفوظة في خزانتها، وعلى هذا الأساس، كان اليونيني، ومن بعده القسطلاني، يشيران إلى المكتبة التي كانت توجد فيها مخطوطات **صحيح البخاري** التي كانا يستعملانها. ولكن من الواضح أن ذكر المكتبة

---

(1) 94: 2، 95: 1، 96: 2، 124: 1.

التي تتوجد فيها مخطوطة ما لا قيمة له ما لم تكن المكتبة وقفا يتعذر بيع الكتب التي فيها أو نقلها»[1].

ومثالا لما يقول روزنتال نجد الزبيدي في **تاج العروس** يصف إحدى مصادره بأنها نسخة قديمة[2]. وأخطأ روزنتال فهم المقصود من ذكر المكتبة التي تقتني المخطوط، وظن أن ذلك لتيسير الوصول إليه فقط، والحق أن ذلك مقصود، ولكن الأمر الأهم أن ذلك كان للتدليل على أن المخطوط كتب أو من مقتنيات المكتبات التي تعني بالمخطوطات القيمة والصحية، أعني تلك المخطوطات التي سماها بالخزائنية.

وأضيف إلى ما قاله أنهم كانوا يرفعون من قيمة النسخ المأخوذة عن نسخة بخط المؤلف أو المقابلة عليها، والنسخ المقابلة على الأصول التي نسخت منها، وصححت عليها، والنسخ التي قرئت على العلماء إضافة إلى تدوينها[3].

وقد أفاض العلماء المسلمون في وجوب المقابلة، منذ عهد مبكر. سأل عروة بن الزبير (94هـ) ابنه هشاما: كتبت؟ قال: نعم. قال: عرضت كتابك؟ أي على أصل الصحيح. قال: لا. قال: لم تكتب. وقال الأخفش: أذا نسخ الكتاب ولم يعارض، ثم نسخ ولم يعارض، خرج أعجميا.

وقال القاضي عياض ناصحا: «فليقابل نسخته من الأصل بنفسه حرفا، حتى يكون على ثقة ويقين من معارضتها به ومطابقتها له، ولا ينخدع في الاعتماد على نسخ الثقة العارف دون مقابلة، ولا على نَسْخ نفسه

---

(1) مناهج العلماء، ص 63-5.

(2) 56: 2.

(3) مناهج العلماء، ص 63-6.

بيده ما لم يقابل ويصحح. فإن الفكر يذهب، والقلب يسهو، والنظر يزيغُ والقلم يطغي»[1].

وكثيرا ما يعتمد الزبيدي في تحقيقه نص القاموس على النسخ الصحيحة والمصححة والمقروءة[2]. بل كثيرا ما نجد الناسخ أو العالم الذي يقابل مخطوطه على أصله أو على أحد الأصول في عديد من الأيام، نجد ذلك الناسخ بين الموضع الذي بلغته المقابلة في كل قراءة. ومن هذه الإشارات نستطيع أن نعرف: هل شملت المقابلة الكتاب كله أو وقفت عند موقف قبل التمام. وحينئذ تبدأ عملية التصحيح، اعتمادا على معارضة أو مقابلة النسخ التي يحصل عليها المحقق بعضها ببعض، وعلى المصادر والمراجع المماثلة من الكتاب المراد تحقيقه، وعلى معاجم اللغة، وعلى ثقافة المحقق العربية.

فإذا ما كشفت هذه المعارضة عن وجود سقط أو زيادة أو تحريف أو رواية أخرى، صحح النص المحقق، وأثبت كل ذلك في الحواشي. ويشترط المحدثون في المحقق الأمانة المطلقة التي تلزمه بالنص الذي اتخذه أصلا للتحقيق ما دام سليما أو محتملا للسلامة، والاكتفاء بالإشارة إلى ما يأتي به غيره. وكذلك أوصى المسلمون الأولون بالأمانة. قال العلموي: «لا يجوز أن يصلح كتاب غيره بغير إذن صاحبه. وهذا محله في غير القرآن، فإن كان مغلوطا أو ملحونا فليصلحه»[3].

(1) **الإلماع** للقاضي عياض، ص 159-160. **المعبد في أدب المفيد والمستفيد**، ص135. **مناهج العلماء**، ص41، 62، 69، **مقدمة ابن الصلاح**، ص 310.

(2) **تاج العروس** 55: 1، 56: 1، 57: 1، 64: 1، 67: 2، 68: 1، 2، 70: 2، 73: 1، 77: 2، 1: 98.

(3) **المعبد في أدب المفيد والمستفيد**، ص 131 **مناهج العلماء**، ص 36، 61، 121،92.

وقال القاضي عياض يصف تقاليد العلماء المسلمين في ذلك: «الذي استمر عليه عمل أكثر الأشياخ في نقل الرواية، كما وصلت إليهم وسمعوها، ولا يغيرونها في كتبهم، حتى طردوا ذلك في كلمات من القرآن، استمرت الرواية في الكتب عليها، بخلاف التلاوة المجمع عليها... لكن أهل المعرفة منهم ينبهون على خطئها عند السماع والقراءة، وفي حواشي الكتب، ويقرؤون ما في الأصول على ما بلغهم. ومنهم من يجسر على الإصلاح. وكان أجرأهم على هذا من المتأخرين القاضي أبو الوليد الوقشي»[1].

ولكنني لم أعثر على حديث عندهم عن التزام نسخة واحدة، وإنما كانوا يسعون إلى التمام والصحة. بل وجدنا عندهم من جمع الروايات المتعددة في الكتاب الواحد، وإن كان التزم الأمانة فأفرد كل رواية عن أختها، كما فعل صاحب النسخة التي عثرنا عليها من **كتاب الجيم** لأبي عمرو الشيباني. فقد اعتمد هذا الرجل المجهول على نسخة للسكري، أكملها وهذبها من نسخة أخرى لأبي موسى الحامض. وأفاد في مواضع من نسخة المؤلف الأصلية، وفي مواضع من نسخة للمفضل، ولعله المفضل بن سلمة تلميذ ابن سكيت الذي كان تلميذا للمؤلف.

وحرص المسلمون على المقابلة وإثبات الفروق حرص المحدثين، ولم يختلفوا عنهم في شيء. وأقرب الأمثلة إثبات الزبيدي لما كشف عنه المقابلة بين أصوله من زيادة وسقط وروايات، بل عدم الاكتفاء بذلك وتجاوزه إلى نقد ما في هذه الأصول[2]. كذلك اهتدى بعضهم إلى استخدام نظام من الرموز بدلا من أسماء النسخ المخطوطة التي اعتمدوا عليها في

---

(1) **الإلماع**، ص 185 **مقدمة ابن صلاح**، ص 238.

(2) **مناهج العلماء**72-5. **تاج العروس** 50: 1، 51: 1، 52: 2، 53: 1، 55: 1، 1: 56: 2، 60: 1، 63، 1، 64: 1، 67: 2، 68: 1، 93: 1.

التحقيق. فقد استخدم اليونيني أحرف الهجاء العربية ليرمز بها إلى مختلف النسخ التي قابل بها عندما أعاد كتابة **صحيح البخاري**[1].

وكتب كثير من المسلمين محتويات كتبهم في صدورها أو أعجازها. وفي وقت متأخر اهتدى بعضهم إلى ما يشبه الفهارس. فقد أعد الذهبي فهرسا بأسماء الأعلام الواردة في كتاب ابن حبان **الثقات** ووضع نجم الدين بن فهد فهارس لكتاب **حلية الأولياء** لأبي نعيم، وكتاب **ترتيب المدارك** للقاضي عياض، و **عيون الأنباء** لابن أبي أصيبعة، و **طبقات الحنابلة** لابن رجب، و **طبقات الحفاظ** الذهبي وتكملته. وأشار ابن فهد في هذه الفهارس إلى جزء والطبقة أو إلى الطبقة التي يرد فيها اسم المترجم له. واعتبر السخاوي هذه الفهارس أحسن وأنفع ما أنتجه ابن فهد في حقلي الأدب والتاريخ[2].

ويبقى ما يصنعه المحقق المحدث في الترقيم والطباعة والحواشي من أجل تيسير الكتاب على القارئ الحديث. وطبيعي أن شيئا من ذلك لم يكن من أهداف المحقق القديم. وإنما قام به أو بشيء كثير منه الشراح.

---

(1) **مناهج العلماء**، ص 98.

(2) السابق، ص 112.

المراجع

1. امرؤ القيس: **ديوانه**- تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم- دار المعارف بمصر - 1985.
2. د. حسين نصار: **كتاب الجيم** للشيباني- مجلة كلية الشريعة بغداد 1966.
3. د. حسين نصار: **نشأة التدوين التاريخي عند العرب**- منشورات اقرأ بيروت- الطبعة الثانية- 1400/ 1980.
4. د. رمضان عبد التواب: **مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين**- مطبعة المدني بالقاهرة- الطبعة الأولى 1406/ 1985.
5. السيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي: **تاج العروس من جواهر القاموس**- تحقيق عبد الستار أحمد فراج. مطبعة حكومة الكويت 1385/ 1965.
6. ابن الصلاح: **مقدمته ومحاسن الاصطلاح** تحقيق د. عائشة عبد الرحمن- طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب 1976.
7. عبد السلام هارون: **تحقيق النصوص ونشرها**.
8. أبو عمرو الشيباني: **الجيم**.
9. فرانتز روزنتال: **مناهج العلماء المسلمين في المبحث العلمي**- طبع دار الثقافة بيروت.

الإتجاهات الحديثة في مناهج تحقيق التراث

حسين محمد نصار

كلمة «التحقيق» مأخوذة من الجذر (ح ق ق) الذي أُخذت منه صيغ الحق، بمعنى العدل، والصدق، والمجود الثابت، والأمر المقضيّ، وتحقّق الخبر: صحّ، وحقّقت الأمر وتحقّقته: تيقّنته.

ونطلقها بالمعنى الاصطلاحي على عملية إعادة كتاب مخطوط إلى الصورة التي خرج عليها من يد مؤلفه: وإن تعذّر ذلك، فأقرب الصور إليها، بتخليصه من أية زيادة ألحقها الزمن به، أو نقص أفقده إياه، أو تحريف أصابه به.

ولا يمكن الادعاء بأن القدماء من علماء العرب لم يقوموا بشيء من الإجراءات التي نسميها نحن إجراءات التحقيق، بل نؤكد أنهم اضطلعوا بالكثير منها عندما تصدوا لرواية كتاب قديم أو تدوينه أو شرحه، دون أن يستعملوا كلمة تحقيق.

وبرهان ذلك ما أورده العلماء في رواية كتاب **جمهرة اللغة** لمحمد بن الحسن بن دريد. قيل في **فهرست** النديم عنه: «مختلف النسخ، كثير الزيادة والنقصان... وآخر ما صح من النسخ نسخة أبي الفتح عبد الله بن أحمد النحوي، لأنه كتبها من عدة نسخ وقرأها عليه»، يريد على ابن دريد.

كذلك ما نجده في نسخة كتاب **الجيم** لأبي عمرو الشيباني التي طبعها مجمع اللغة العربية القاهرة؛ وما صرح به محمد بن أحمد اليونيني في شرحه لصحيح البخاري، والمرتضى محمد بن محمد الزبيدي في شرحه للقاموس المحيط.

ولكنني لن أتحدث عما فعله العلماء، لا واصفا ولا راصدا ولا مؤرخا، وإنما أعني بما فعلوه بعد اختراع الطباعة ذات الحروف المتحركة. فذلك هو الجدير باسم التحقيق حقا.

عرفت مصر هذه الطباعة، عصر الحملة الفرنسية على مصر، عندما أتت معها بمطبعة عربية، وإن كانت الشام عرفتها قبل ذلك، ولكن هذه المطبعة لم تصدر من التراث إلا **حِكَم لقمان**، ثم اختفت مع انتهاء الحملة.

ولذلك أرى أن عصر طبع التراث بدأ مع إنشاء المطبعة الأميرية في بولاق. فقد قامت بطبع صنفين من الكتب، كانا عماد النهضة المصرية بل والعربية الأول، هما:

* **الكتب التي ترجمها العلماء عن اللغات الأوربية وبخاصة الفرنسية والإيطالية.**
* **كتب التراث العربي القديم.**

ويصعب أن نطلق كلمة التحقق على ما أجراه العلماء الذين ألحِقوا بهذه المطبعة على الصنف الثاني من هذه الكتب. فقد كان عملهم مجرد تصحيح نحوي للمخطوط والتجارب المطبعية. ومع مرور الزمن، وتعدد المطابع، وانتشار التعليم الحديث، والاتصال بالحركة العلمية الأوربية، عرف التحقيق الحق، على النمط الأوربي، طريقه إلينا. فاستعضنا بتقويم النص عن تصحيحه. وبقينا نكتفي بهذا التقويم أمدا. ثم اتسعت حركة تحقيق المخطوطات، وفطن المحققون إلى نقائص تعيب أعمالهم. فضموا إلى التقويم جهودا جديدة. ومن ثم صار التحقيق يتضمن ثلاث عمليات: التوثيق، والتقويم، والتقريب.

العملية الأولى: التوثيق:

وسبب الحاجة إلى التوثيق أن بعض الوراقين والنساخ والمحترفين والقراء دونوا على ما اقتنوا من مخطوطات أو أخرجوه عناوين غير عناوينها، أو نسبوها إلى غير مؤلفيها، عن جهل أحيانا، وعن سوء نية أحيانا، رغبة في ترويجها ورفع ثمنها. بل فعل ذلك بعض ناشئة الأدباء، إذ نسبوا أعمالهم إلى أدباء سابقين ضمانا لرواجها.

مثال ذلك كتاب **البرهان في وجوه البيان** لابن وهب الكاتب. الذي حملت طبعته الأولى عنوان **نقد النثر** ونسبته إلى قدامة بن جعفر؛ وغيره كثير. ولذلك يضطر المحقق أن يبدأ عمله بتوثيق:

* **عنوان الكتاب،**
* **واسم مؤلفه،**
* **ومادته التي يحتوي عليها.**

وهناك عناصر داخلية في الكتاب نفسه يمكن الاعتماد عليها: وأولها مقدمته، فكثيرا ما ذكر المؤلفون أسمائهم وعناوين كتبهم صراحة فيها. ومن لم يفعل ذلك، وزّع العناوين أو كلمات منها، أو تلميحات إليها فيها، وفي التحميدات بخاصة. وهناك عنصر خارج الكتاب، غير أنه داخل النسخة، ألا وهو خاتمة النسخ التي يصرح الناسخ فيها أحيانا بالعنوان واسم المؤلف وتاريخ النسخ.

وهناك عناصر خارجية. أولها تعدد النسخ التي نجمعها، وبخاصة إذا كانت من أقطار. ويحاول المجيدون منهم انتقاء ما يجمعونه، مع خطورة هذا الانتقاء، فقد يكون فيما أهمل أجود نسخ المخطوط. وعندما يتم الجمع يُخضِع المحقق ما جمعه لدراسة تحاول أن تستكشف الأواصر بينها، اعتماداً على ما تقع فيه من ضبط وتقسيم وخروم ونقص وزيادة وأخطاء وتعليقات، وعلى تصريح النُسّاخ في آخر الكتاب، فيجعل كل

فئة متشابهة أو متقاربة أسرة، فإذا فرغ من هذا بحث عن أم كل أسرة- أي أصلها الذي نسخت منه. فإذا توصل إلى ذلك، اعتمد في المقابلة على هذه الأمهات، وأهمل بقية بناتها إلا عندما تتعذر عليه قراءة شيء منها، فربما كان هذا الشيء واضحا في إحدى البنات. فإذا انفردت المخطوطات ولم تخضع لتكوين أسر، وجب الاعتماد عليها كلها. وفي تلك الأثناء، يخضع ما جُمِع لعملية أخرى، هي عملية المفاضلة بينها: طبقا لما نسميه معايير جودة النسخ.

وأجود النسخ -بطبيعة الحال- نسخة المؤلف. ونحن نطلق هذه التسمية على:

- ما كتبه المؤلف بخط يده الذي نعرفه، أو صرح بذلك في الخاتمة.
- ما كتبه أحد تلاميذ المؤلف، تحت إشرافه أو من إملائه، ثم عرضه الكاتب على المؤلف، فأجازه صراحة بخطه في إحدى صفحات الكتاب. يلي هذه النسخة في الجودة:
- ما كتبه أحد التلاميذ، وقابله على أصل المؤلف.
- ما كتبه أحد التلاميذ إملاء في مجالس المؤلف، غير أنه لم يعرض عليه.

ثم يليها:

- النسخة القديمة، وتاريخ النسخ مهم، ولكن أهم منه - في نظري- قلة النسخ الوسيطة بين النسخة التي حصلنا عليها ونسخة المؤلف.
- ما نسخه عالم معروف.
- ما تداوله علماء معروفون، وصرحوا بذلك على صفحاته.
- ما دخل في حوزة عالم معروف.
- النسخة الخزائنية، أي التي اقتنتها مكتبة عُرِفت بالبحث عن الجيد من المخطوطات.
- النسخة المقابلة على الأصل الذي نسخت منه.

- النسخة المكتوبة بخط واضح.

فإذا ما عرف المحقق نُسخ الكتاب الذي يريد تحقيقه حق المعرفة شرع في مقابلة هذه النسخ بعضها ببعض، للوصول إلى النص السليم، وإثبات الفروق بينها. ويجب أن ينصب المحقق أمامه هدفاً لا يحيد عنه البتة، هو الوصول إلى سلامة السياق كما أصدره مؤلفه. فليس من شأنه الصحة النحوية واللغوية إذا تأكد أن المؤلف كان لحانة كما شاع في العصور المتأخرة. وليس من شأنه السعي إلى ما هو أعلى وأجمل في التعبير، حتى ولو كان الذي يحققه شعرا. وليس من شأنه التصويب العلمي، إذا أخطأ المؤلف، وتأكد ذلك. وإنما له أن يثبت ما شاء من ذلك في مقدمته للكتاب. وفي التعليقات التي يوردها أسفل صفحاته. وأرى - إن أراد الإفاضة فيما يورد- أن يضعها في المقدمة. أما تعليقات الصفحات فالإيجاز مطلوب فيها.

ويختلف سلوك المحقق الواجب عليه في المقابلة، باختلاف جودة ما بين يديه من نسخ: فإذا كان قد وصل إلى نسخة المؤلف، وجب التزامها وعدم التدخل في شيء منها. أجمع على ذلك العلماء قديما وحديثا. قال العلموي: «لا يجوز أن يُصلِح [الإنسان] كتاب غيره بغير إذن صاحبه. هذا محله في غير القرآن. فإن كان [القرآني] مغلوطا أو ملحونا فليصلحه». ولكن بعض العلماء لم يأبه لهذا الاستثناء. قال القاضي عياض يصف تقاليد العلماء المسلمين في ذلك: «الذي استمر عليه عمل أكثر الأشياخ أن ينقلوا الرواية، كما وصلت إليهم، ولا يغيروها في كتبهم، حتى في أحرف من القرآن، استمرت الرواية فيها في الكتب على خلاف التلاوة المجمع عليها، ومن غير أن يجيء ذلك في الشواذ. ومن ذلك ما وقع في **الصحيحين** و**الموطأ** وغيرها. لكن أهل المعرفة منهم ينبهون على خطئها هذا عند السماع والقراءة وفي حواشي الكتب. ومنهم من جَسُر على تغيير الكتب وإصلاحها. ومنهم أبو الوليد هشام ابن أحمد الكناني الوقشي».

وقد اضطرتني التجربة العملية- في أثناء تحقيق لكتاب **النجوم الزاهرة في حلي حضرة القاهرة** لابن سعيد المغربي - إلى اتباع نهج الوقشي، وإجراء شيء من التغيير في عبارة المؤلف، نبهت عليه دائما في التعليقات، وقد استندت في ذلك إلى القول الشائع في عالم التحقيق «النظر يزوغ والعقل يشرد» وإلى ملاحظتي لنفسي وأنا أدون ما أؤلف. واعتمدت في التغيير على ما اقتبس من ابن سعيد في المصادر الأخرى.

وإذا وصل إلينا مسودة من كتاب المؤلف، فإذا عرفنا أنه لم يبيض الكتاب أصلا، عاملناها معاملتنا للنسخة التي بيضها أو أقرب ما يكون إليها. أما إذا عرفنا أنه قد بيضها، ووجدناها كثيرة الخروم والبياضات، فإن درجتها تنحط. وقد نفضل عليها إحدى النسخ الجيدة.

وإذا لم نعثر على نسخة المؤلف، كان علينا أن نهتدي إلى أجود ما بين أيدينا، لنتخذه أصلا للتحقيق. والواجب أن نلتزم بهذا الأصل مادام سليما صحيحا، وأن نثبت الروايات المخالفة له التي نجدها في النسخ الأخرى، أو المصادر التي اقتبست منه، أو المصادر التي تناولت ما تناوله المؤلف من معارف؛ نبينها في تعليقاتنا أسفل الصفحات. وكان قدماء المحققين وبعض المحدثين يلجؤون إلى الاختيار، ويثبتون في المتن رواية من هذه النسخة ثم رواية من تلك، مع سلامة الأصل. وذلك خطأ يأباه كبار المحققين، ويعيبون التحقيق الذي يتم على هذا النحو بالتحقيق الملفق. ويحسن إعطاء رمز لكل واحد من نسخ الكتاب، وكل واحد من مصادره الرئيسة، عوضاً عن التكرار الممل لعناوين الكتب. إذا فرغنا من هذا، يَسْلم النص بين أيدينا. وقد مُلئت نواقصه وسقوطه وبياضاته، وقُوّم سياقه. فصار الصورة التي أخرجها المؤلف. وبقي آخر عمليات التحقيق.

العملية الثالثة: التقريب:

لما كان الكتاب مؤلفا أولا لجيل من القراء غير جيلنا وما يليه من أجيال، وربما يبعد عنا قرونا عدة. نجعل من ثقافته غير ما يحضرنا من ثقافة، وجب على المحقق أن يقرب بين القارئ الحديث والكتاب بالتعليقات الضرورية.

من أجل ذلك، أعاد المحققون تقسيم النص إلى فقرات محددة، وجمل منفصلة، بإضافة علامات الترقيم، وضبطوا المبهم من الكلمات بالتشكيل. وترجموا للرجال المذكورين في النص تراجم موجزة. وحددوا المواضع، بالاعتماد على معجمي ياقوت والبحري. ولكني وجدت تحديدهم غير مبين. فحاولت أن أبين - ما أمكن- بعد الموضع الصغير من موضع مشهور، وموقعه منه. وأبنت في **النجوم الزاهرة** ما تقع عليه من خطوط طول وعرض. وأوردت الاسم الإفرنجي للمواضع الأوربية. ووضحوا الإشارات التاريخية والاجتماعية والأدبية... التي أتى بها النص دون توضيح لها أو مع توضيح كفى الأجيال القديمة، لكنه لا يكفي الأجيال الحديثة.

وخرّجوا الشواهد القرآنية والحديثية والشعرية والأمثال، بالاعتماد على أعمال محمد فؤاد عبد الباقي وفنسنك وعبد السلام محمد هارون وكتب الأمثال وغير ذلك.

وصنعوا الفهارس التي تحتاج إليها كتبنا التراثية لأنها تتناول معارف كثيرة في غير ترتيب في كثير من الأحيان. وقد اكتفى بعض المحققين بفهرس الأعلام، وتوسط بعضهم فصنعوا فهارس للآيات والأحاديث مع فهرس الأعلام. ولكننا الآن نصنع فهارس لكل الظواهر الموجودة فيما نحقق من كتب، كما فعل هارون وفعلته أنا في كتبنا الأخيرة.

كيف نقرأ النصّ القديم؟

محمد حماسة عبد اللطيف

دَرْسُنا للغة العربية لابدّ متصل بالنصوص القديمة مطبوعها ومخطوطها، ونحن في عملنا مطالبون بفهم هذه النصوص، وفقه ما فيها، والوقوف على دلالتها، ونقدها نقدا خارجيا، ونقدًّا داخليا لأننا نحن- المتخصصين- نعدّ المسئولين عن هذا الفهم لهذه النصوص، المنوطَ بنا تقديمُها لغيرنا، قبل أن نكون الأمناءَ عليها، المطلوبَ منا حفظُها ورعايتُها. وتراثنا المتصلٌ في جوانب منه. والنص القديم متنوّع، فقد يكون شعرا، وقد يكون نثرا، وقد يكون تفسيرًا، وقد يكون شرحا لأحاديث نبوية، وقد يكون نصا علميا في مجال معين من مجالات العلوم المختلفة، وقد يكون نصا نحويا، والشعر - بطبيعة الحال- أسبق هذه النصوص جميعا في البعد التاريخي.

ونصوص النحو أسبق النصوص العلمية في التراث العربي. وقضية الانتحال في الشعر العربي القديم مما له صلة وثيقة بأسلوب قراءة النص القديم، ونقده، وكذلك نسبة بعض الكتب إلى غير أصحابها مما له صلة بأسلوب قراءة النص القديم ونقده، وفهمُ بعض النصوص القديمة على غير وجهها مما له صلة بقراءة النص القديم ونقده، وبقاء بعض النصوص القديمة جامدة ثابتة دون تطوير أو استثمار مما له صلة بقراءة النص القديم ونقده.

والغرض من القراءة أيضا متنوع، وكل نوع له أساليبه الخاصة به، التي لا تتعارض بالضرورة مع الأنواع الأخرى. فقراءة النصّ المخطوط بقصد تحقيقه لها مقوِّماتها الخاصة التي تهدف إلى جلاء النص وتوضيحه وتقديمه للقارئ سليما صحيحا في أقرب صورة ممكنة لما أراده مؤلفه، وهنا يكون المعول على الخبرة بالخطوط مشرقيها ومغربيّها، وأساليب النسَّاخ وتوثيق النصّ، وطريقة كتابته وعلامات الترقيم فيه فضلا عن الخبرة بالتصحيف والتحريف، وفهم النصّ ومجاله والثقافة المحيطة به والقدرة على تذوقه، وغير ذلك مما يقيم النص على طريقه الصحيح المرجوّ له. ومهما يكن من أمر، فهذا باب مستقل بذاته يراد له بعض المتخصصين، ويُعْنَوْن به.

وقراءة النص من أجل البحث والدرس له أيضا مواصفاته الخاصة به، فقد يكون من أجل التدليل على قضية ما في التراث القديم، وقد يكون لفهمه وتذوقه في ذاته ابتغاء شرحه وبيان ما يحتوي عليه، وقد يكون لبناء موضوع يضمه ويضم غيره من النصوص إلخ.

ومهما تنوع الهدف منه فإن منهج فهمه واحد لابد أن يقوم على أسس صحيحة سليمة حتى يُسلم إلى نتائج صحيحة سليمة مستقيمة، لأن اعوجاج النتائج وعدم استقامتها قائم في الأصل على فهم سقيم وحس مدخول:

وكم من عاتب قولا صحيحًا وآفته من الفهمِ السقيمِ

ولا يليق في البحث العلمي على كل حال أن تبنى النتائج على سوء قصد أو سوء فهم، لأن سوء القصد تدليس وسوء الفهم نقصان في الأداء.

وسوف أجمل أولا الأسس التي ينبغي أن تستند إليها قراءة النص القديم وفهمُه، وهي:

1. توثيق النّص، وتحقيق نسبته إلى قائله، هل قاله صاحبه مباشرة، فجاء في بعض كتبه، أو نقله عنه أحد تلاميذه.
2. وضع النص في سياقه العام الذي يرد فيه، ومدى مناسبة النص لهذا السياق العام، فمن المعروف أنَّ السياق يشكل جزءا مهما من دلالة النص، ويوجهه الوجهة الصحيحة.
3. وضع النص في سياقه الخاص كأن ينظر إلى الفصل الخاص الوارد فيه، فإذا نظرنا إلى الكتاب على أنه يمثل السياق العام فإنّ الفصل بوضعه في داخل الكتاب يمثل السياق الخاص.
4. النظر في النص نفسه من داخله، وتبين مدى مواءمته للسياق الخاص والعام، والنظر في الأفكار التي يحتوي عليها، وترتب هذه الأفكار.
5. عرض هذه الأفكار الواردة في النص على أفكار صاحبه وآرائه في الكتاب الواردة فيه وفي غيره.
6. موقف معاصري هذا النص من أفكاره، وموقف القريبين منه المهتمين بمجاله.

هذه خطوط عامَّة لابد من مراعاتها في النظر إلى نصّ علمِّي في مجال معين، وليس هناك ترتُّب معين لهذه الخطوات، فالبدء بأيّها يؤدي الغرض منها، المهمّ أنْ تستوفي هذه الجوانب التي تأخذ بتلابيب النص وتجره إلى الفهم الصحيح، لا أن تؤخذ النصوص من أطرافها، دون تمحيص، أو تفهم بفهم سقيم ناقص العدة، أو تُقسر على فهم نريدها نحن عليه، وهي منه براء. وكم من الأخطاء ترتكب في هذا المجال، كأن يبتر النص بحذف بعضه أو بتره خدمة لغرض لا يؤدّي إليه النص، أو يلوي عنقه ليًّا ليلتفت إلى ما يريده الباحث لا ما يريده النّص، أو يفهم فهما خاطئا بسبب عدم فهم سياقه الخاص والعام، أو عدم فهم أفكاره الخاصة، أو عدم النظر إلى

مدى مواءمة هذه الأفكار مع آراء أصحابها الأخرى. إلى غير ذلك من دواعي النظر الخاطئ والفهم المنقوص.

وسوف أختار للتطبيق نصا من النصوص القديمة التي فهمت فهما خاطئا فأدت إلى نسبة آراء إلى بعض العلماء لم يقولوا بها، ولم تدر لهم بخلّد، أو أهملت إهمالاً معيبا فلم تفهم آراء أصحابها حق الفهم، ولم تستثمر في تطوير الفكر الخاص في هذا المجال المعين.

فقد ورد نصٌّ في **كتاب سيبويه** منسوبا إلى الخليل بن أحمد، يقول سيبويه «وزعم الخليل أنّ الفتحة والكسرة والضمة زوائد وهن يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به، والبناء هو الساكن الذي لا زيادة فيه، والفتحة من الألف، والكسرة من الياء والضمة من الواو، فكلّ واحدة شيء مما ذكرت لك»[1].

هناك باحثون نسبوا إلى الخليل بن أحمد أنه يقول بأن العلامات الإعرابية ليست دوال على معانٍ، وأنها تلحق الكلام ليوصل إلى التكلم به، أي أنّ هذا الرأي حسب فهمهم يشبه المقولة المنسوبة إلى محمد بن المستنير المعروف بقطرب ونقلها عنه الزجاجي في كتابه الإيضاح إذ يقول «لم يعرب العرب الكلام للدلالة على المعاني والفرق بين بعضها وبعض».

ومن الذين فهموا نص الخليل على هذا الوجه عددٌ من المحدثين منهم د. إبراهيم أنيس (**من أسرار اللغة** 208)، ود. إبراهيم السامرائي (**دراسات في اللغة** 99)، و(**الفعل: زمانه وأبنيته** 233)، و(**التطور اللغوي التاريخي** 48)، ومحمد الأنطاكي(**الوجيز في فقه اللغة** 296)، ود. أحمد عبد العظيم(**الوحدات الصرفية** 132)، ود. عبد الرحمن السيد(**مدرسة البصرة النحوية**: 306)

---

(1) **كتاب سيبويه**: 2/ 315 (طبعة بولاق).

وهـذا النـص أورده سـيبويه في «بـاب حـروف البـدل في غيـر أن تدغـم حرفًـا في حـرف وترفـع لسـانك مـن موضـع واحـد» وتنـاول فيـه إبـدال الهمـزة مـن الـواو واليـاء، وإبـدال الـواو مـن اليـاء، والياء مـن الـواو حيـث وقعتـا مـن الكلمـة، وليـس مقـام الحديـث عـن الإعـراب ولا دلالـة حركـات الإعـراب.

وهذه المسألة قد تتعلق بتنظيم الكتاب نفسه وترتيـب نـصوصه وأفكاره وبخاصة إذا عرفنا أن طريقة سيبويه في كتابه لا تسمح بإقحام نصوص غريبة عـن الفكـرة التـي يتناولهـا، إذ يبـدأ مـن عنـوان البـاب بعبارات متصلة لا تتيح الفرصة لالتقـاط الأنفـاس، فإذا كانـت نسبة هـذا النص صحيحة إلـى سيبويه وكانـت مؤديـة للمعنـى الـذي فهمـه بهـا بعـض الباحثيـن المحدثيـن فلعـل لهـا موضعًـا آخـر في الكتـاب غيـر هــذا الموضـع، إلا إن كان يعنـي أن الضمـة - بمـا أنهـا مـن الـواو- والكسـرة - بمـا أنهـا مـن اليـاء - والفتحـة - بمـا أنهـا مـن الألـف- قـد تبـدل كل منهـا مـن الأخـرى كمـا تبـدل ما هـن شـيء منها، وهـذا ما لـم يوضحـه سـيبويه ولـم يشـر إليـه، وعلـى افـتراض أنـه يرمـي إلـى ذلـك، فـإن هـذا البـدل لا يـأتي خبـط عشـواء، ولكنـه يجـيء وفقًـا لنظـام خـاص وإذا وصلنـا إلـى هـذا النظـام الخـاص فإنـه لابـد أن يكـون نظـام تركيـب الجملـة الـذي يحـدد إحـدى هـذه العامـلات للدلالـة علـى الوظيفـة النحويـة أو المعنـى النحـوي المطلـوب، وهنـا لا يـكون الخليـل داعيًـا إلـى إنـكار الإعـراب.

بعـد هـذا ننظـر في النـص نفسـه، لنحـاول أن نتطعمه ونـفهمه، ونقـف على مـا فيـه مـن أفـكار، وهنـا نجـد أن النـص يشـتمل على أفكـار ثـلاثة هي:

1. الفتحة والكسرة والضمة زوائد والبناء هو الساكن الذي لا زيادة فيه.
2. الفتحة والكسرة والضمة يلحقن «الحرف ليوصل إلى التكلم به».
3. الفتحة من الألف والضمة من الواو والكسرة من الياء.

أما أن كل حركة من هذه الحركات الثلاث جزء من لينها، فهذا جانب صوتي مسلم به وهو يتعلق بتحديد ماهية هذه الحركات لا دلالتها في الجملة، وللقدماء في ذلك نصوص وملاحظات دقيقة ليس هنا مجال مناقشتها.

ولعل الذي أوقع أولئك الدارسين في الظن بأن الخليل بن أحمد يقول بأن علامات الإعراب لا دلالة لها في الكلام غير أنها تزاد لوصل الكلمات بعضها ببعض هو العبارة القائلة «وهن يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به، والبناء هو الساكن الذي لا زيادة فيه» ولعلهم فهموا أن «الحرف» يقصد به هنا «الكلمة» وأن «البناء» يقصد به ما يقابل الإعراب. ولكن وضع النص في سياقه يكشف أن الحديث ليس عن الإعراب والبناء، وهذا يؤكد أن المقصود بالحرف هو الحرف الهجائي و«قوله فالفتحة من الألف.. إلخ يعني أن الفتحة تزاد على الحرف ومخرجها من مخرج الألف، وكذلك الكسرة من مخرج الياء، والضمة من مخرج الواو»[1] وهذه العبارة المأخوذة عن السيرافي تكشف أن الحرف هو الحرف الهجائي وليس الكلمة أو حرف الإعراب، وأما لفظ «البناء» فالمقصود به الحرف في حال عدم الحركة وهو ما يساوى الـConsonant وبذلك لا يكون هذا النص بحال متناولاً للإعراب أو البناء، ولا يظنَّن ظان أن لفظ «التكلم» هنا يقصد به «الكلام» الاصطلاحي بل المراد به النطق وسيبويه يستخدم هذا اللفظ للدلالة على النطق يقول «هذا باب ما يلحق الكلمة إذا اختلت حتى تصير حرفًا فلا يستطاع أن يتكلم بها في الوقف فيعتمد بذلك اللحق في الوقف»[2].

وهناك جانب ثالث لابد منه لتحديد المقصود بعبارة الخليل، وهو عرض هذه العبارة على أقوال الخليل وآرائه ومدى تناسقها مع فكره النحوي، على فرض أنها تعني ما أراده لها أولئك الدارسون.

---

(1) من تقريرات السيرافي بهامش الكتاب 2/ 315.

(2) انظر سيبويه 2/ 271 وانظر عنوان الباب التالي له مباشرة.

وسوف يكون **كتاب سيبويه** مرجعنا في تحقيق هذا الجانب لأنه هو الذي نقل عنه المقولة السابقة، ولأنه نقل عنه كثيرًا في كتابه إذ بلغ عدد مرات النقل عنه (522) مرة حسب إحصاء الأستاذ علي النجدي ناصف وهو عدد يفوق عدد مرات النقل عن كل من نقل عنهم سيبويه غير الخليل إذ يبلغ مجموع مرات النقل عنهم (336) مرة[1] ومن هنا نجد نقول سيبويه عن الخليل كافية في تصوير فكره النحوي.

وإننا لنلحظ في النصوص المنقولة عن الخليل في الكتاب، أنه كثيرًا ما يربط الحركة الإعرابية ومعنى معين، ومن ذلك ما نقله سيبويه:

(1) في باب من الأسماء مصدرًا كالمضاف وذلك قولك مررت به وحده، ومررت بهم وحدهم، ومررت برجل وحده ومثل ذلك في لغة الحجاز: مررت بهم ثلاثتهم وأربعتهم وكذلك إلى العشرة، وزعم الخليل أنه إذا نصب ثلاثتهم فكأنه يقول مررت بهؤلاء فقط، ولم أجاوز هؤلاء، كما أنه إذا قال وحده فإنما يريد مررت به فقط ولم أجاوزه. وأما بنو تميم فيُجْرونه على الاسم الأول إن كان جرًا فجرًا وإن كان نَصْبًا فنصبًا، وإن كان رفعًا فرفعًا. وزعم الخليل أن الذين يجرون كأنهم يريدون أن يُعمِلوا كقولك مررت بهم كلهم أي لم أدع منهم أحدًا.

وزعم الخليل حيث نصب وحده وخمستهم أنه كقولك أفردتهم إفرادًا فهذا تمثيل ولكنه لم يستعمل في الكلام[2].

فالنصب في هذه الأمثلة يجعل للكلمة وظيفة غيرها تابعة للاسم قبلها، ويرتبط بهذه الوظيفة النحوية معنى تفيده في جملتها أشار إليه الخليل وربط العلامة به والدلالة عليه.

---

(1) **انظر سيبويه إمام النحاة**: 98.

(2) **سيبويه** 1/ 187، 188.

(2) عندما تجرى العلامة الإعرابية على غير وجهها يتأولها الخليل ويحاول أن يجد لها تعليلاً، ففي مسألة الجر على الجوار يحاول الخليل أن يفسرها تفسيرًا يحافظ على العلامة الإعرابية، على حين نجد سيبويه لا يرى رأيه في هذه المسألة يقول سيبويه «ومما جرى نعتًا على غير وجه الكلام: هذا جحرُ ضبُ خربٍ، فالوجه الرفع وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم وهو القياس لأن الخرب نعت الجحر والجحر رفع، ولكن بعض العرب يجره، وليس بنعت للضب، ولكنه نعت للذي أضيف إلى الضبّ، فجروه لأنه نكرة كالضب، ولأنه في موضع يقع فيه نعت النصب ولأنه صار هو والضّب بمنزلة اسم واحد، ألا ترى أنك تقول هذا حب رمان، فإذا كان لك قلت: هذا حب رماني فأضفت الرمان إليك، وليس لك الرمان إنما لك الحب، ومثل ذلك هذه ثلاثة أثوابك، فكذلك يقع على جحر ضب ما يقع على حب رمان، تقول: هذا جحر ضبي، وليس لك الضب إنما لك جحر ضب، فلم يمنعك ذلك من أن قلت: جحر ضبي، والجحر والضب بمنزلة اسم مفرد، فانجر الخرب على الضب، كما أضفت الجحر إليك مع إضافة الضب، مع أنهم أتبعوا الجر الجرو كما أتبعوا الكسر نحو قولهم: بهم وبدارهم وما أشبه هذا،وكلا التفسيرين تفسير الخليل وكان كل واحد عنده وجهًا من التفسير»[1].

هنا نجد الخليل يقدم تفسيرًا للجر على الإتباع في «هذا جحر ضب خرب»، فمع أن هذا لغة لبعض العرب كما ذكر سيبويه، إلا أن الخليل لم يكتف بأن يقول إنهم أتبعوا الجر كما أتبعوا الكسر في مثل بِهِم وبِدارِهِم وغيرها، وإنما قدم تفسيرًا مطولاً يحاول فيه أن يلتمس وجهًا لهذا التعبير الذي جرى على غير وجه الكلام، فالتشابه في التنكير ووجود الكلمة في موضع يقع فيه نعت الضب، وشدة لصوق المضاف بالمضاف إليه حتى

(1) الكتاب 1/ 217.

كأنهما اسم واحد هذه كلها ممهدات للغلط في هذا المجال، فالخليل يغلط العرب القائلين بهذا، وقال الخليل: «لا يقولون إلا هذان جحرا ضب خربان من قبل أن الضب واحد والجحر جحران وإنما يغلطون إذا كان الآخر بعدة الأول وكان مذكرًا مثله أو مؤنثًا، وقال: هذه جحرة ضباب خربة لأن الضباب مؤنثة ولأن الجحرة مؤنثة والعدة واحدة فغلطوا فهذا قول الخليل»[1].

فلو كان الخليل يقول بأن العلامات الإعرابية لا دور لها في الجملة ولا دلالة؛ لما غلط العرب ولوجد في مثل هذه التراكيب سندًا لدعواه، ولكنه يجري في هذا على سنن جمهور النحاة جميعًا ولهذا نجد التفسير الثاني كأنه اعتذار عن العرب الذين ينطقون بهذا التركيب يمهد لهم به مخالفة سنن الإعراب من أجل «المناسبة».

وعند تثنية المضاف وإفراد المضاف إليه يرى الخليل أن النعت لا يأتي إلا مثنى «من قبل أن الضب واحد والجحر جحران» ويخالفه سيبويه في هذه المسألة معتمدًا على سياق الجملة في بيان صاحب النعت يقول سيبويه «ولا نرى هذا والأول إلا سواء لأنه إذا قال: جحر ضب متهدم ففيه من البيان أنه ليس بالضب مثل ما في التثنية من البيان أنه ليس بالضب»[2] يقول الأعلم الشنتمري «كان الخليل رَحِمَهُ اللَّهُ لا يجيز مثل هذا حتى يكون المتجاوران مستويين في التعريف والتنكير والتأنيث والتذكير والإفراد والجمع كقولهم هذا جحر ضب خرب، وجحرا ضبين خربين، وجحرة ضباب خربة، وسيبويه يجيز الحمل على الجوار وإن اختلف المتجاوران إذا لم يشكل المعنى كقولك: هذا جحرا ضب خربين، وهذا جحر ضبين خرب»[3] وقد احتج سيبويه لرأيه هذا بقول العجاج:

---

(1) **الكتاب** 1/ 217.

(2) المرجع السابق.

(3) **تحصيل عين الذهب** 1/ 217.

كـأنّ غـزلَ العنكبـوتِ المُرْمِـلِ

قـال «والغـزل مذكـر والعنكبـوت أنثـى»[1] واحتـج ببيـت العجـاج هـذا لأنـه حمـل المرمـل وهـو مذكـر علـى العنكبـوت وهـي مؤنثـة والمرمـل مـن وصـف الغـزل في الحقيقـة كمـا يقـول الأعلـم[2].

(3) رأيُ الخليـل في العوامـل هـو رأي النحـاة عامـة، يقـول سـيبويه «اعلم أن حتى تنصب على وجهين فأحدهما أن تجعـل الـدخول غايـة لسيرك وذلـك قولـك: سـرت حتـى أدخلَّهـا كأنـك قلـت: سـرت إلـى أن أدخلهـا، فالناصـب للفعـل هنـا هـو الجـار في الاسـم إذا كـان غايـة فالفعـل إذا كان غايـة منصـوب والاسـم إذا كان غايـة جـر، وهـذا قـول الخليـل»[3].

وهنـا نلحـظ القـول بإضمـار أن بعـد حتى مـن جانـب، ودلالـة النصـب علـى الغايـة في الفعـل، ودلالـة الجـر كذلـك بعـد أداة معينـة.

وإذا ذهبنـا نتتبـع أقـوال الخليـل وآراءه فـي ارتبـاط الإعـراب وعلاماتـه بالدلالـة علـى وظائفـه التـي حددهـا لـه النحـاة مـا وجدنـا الخليـل بـن أحمـد يخـرج عـن إجمـاع النحـاة، غيـر أن ثمـة نصًـا أسـيء فهمـه أيضًـا كمـا أسـيء فهـم النـص الـذي نحـن بصـدد بيانـه، وهو-كمـا ينقـل سـيبويه فـي المنـادى- وزعـم الخليـل أنهـم نصبـوا المضـاف نحـو يـا عبـد الله، ويـا أخانـا، والنكـرة حيـن قالـوا يـا رجلاً صالحًـا حـين طـال الكـلام، كمـا نصبـوا هـو قبلـك، وهـو بعـدك، ورفعـوا المفـرد كمـا رفعـوا قبـل وبعـد وموضعهمـا واحـد[4] وليـس

---

(1) سيبويه 1/ 217، 218.

(2) تحصيل عين الذهب 1/ 217.

(3) سيبويه 1/ 413.

(4) سيبويه 1/ 303 ويلاحظ هنا أنه قال (ورفعوا) وهنـا أشيـر إلـى أن بعـض البصـريين يخلطـون أحيانـا في مصطلحـات الإعـراب والبنـاء.

في هذا النص شيء يخرج عن إجماع النحاة، وفي إيجاز يقول الخليل: إن المنادى المضاف والنكرة المقصودة ينصبان في النداء كما تنصب قبل وبعد إذا أضيفتا، ويُبْنى المنادى المفرد العلم على الضم كما تبنى قبل وبعد إذا قطعتا عن الإضافة لفظًا، والتشبيه هنا منصب على حالة الإضافة وعدمها والنصب مع الإضافة والبناء مع نيتها فحسب، وقد فهم بعض الباحثين أن الخليل يوضح عامل النصب في المنادى المضاف بقوله «حين طال الكلام» ورتب على ذلك أمورًا كثيرة، امتدح بسببها الخليل بأنه كان بعيدًا عن التمحل في تعليل النصب والرفع، وبأنه لهذا السبب كان مستوعبًا لأساليب العرب في كلامهم في شعرهم وخطبهم وأحاديثهم مستقرئًا ما يجري للكلام في الاستعمال واعيًا للظواهر اللغوية والعوارض النحوية، واستشف من هذه الإشارة منهج الخليل عامة بأنه «على هذا النحو كان الخليل يعالج مثل هذا الموضوع، وهو نوع من المعالجة ينبغي الأخذ بها في تفسير كثير من الظواهر النحوية أو العوارض التي تعرض للكلام في أثناء الاستعمال»[1] واتهم النحاة بأنهم لم يرقهم منهج الخليل ولا طريقته.

وعبارة الخليل هي – حتى تفهم على وجهها الصحيح – «نصبوا المضاف نحو يا عبد الله.. كما نصبوا هو قبلك وهو بعدك» وعبارة «حين طال الكلام» إنما هي تفسير للإضافة والتنوين وقد فسر الخليل هذا بنفسه بعد، حين قال «وقال الخليل: إذا أردت النكرة فوصفت أو لم تصف فهذه منصوبة لأن التنوين لحقها فطالت، فجعلت بمنزلة المضاف لما طال نصب[2]. وقد شرح سيبويه المقصود بتشبيه الخليل المنادى المضاف بقبل وبعد إذ يقول «وإنما جعل الخليل المنادى بمنزلة قبل وبعد، وشبهه بهما مفردين إذا كان مفردًا، فإذا طال وأضيف شبهه بهما مضافين إذا كان

(1) في النحو العربي نقد وتوجيه: 306، 307.

(2) سيبويه 1/ 311.

مضافًا لأن المفرد في النداء في موضوع نصب، كما أن قبل وبعد قد يكونان في موضع نصب وجر ولفظهما مرفوع، فإذا أضفتهما رددتهما إلى الأصل، وكذلك نداء النكرة لما لحقها التنوين وطالت صارت بمنزلة المضاف»[1] وليس بعد هذا بيان.

وجملة الأمر، بعد فهم نص الخليل في موضعه من كتاب سيبويه وفهمه في ذاته، وفهمه في فكر الخليل وآرائه، أن الخليل بن أحمد يجرى في نظرته للإعراب وعلاماته على رأى جمهور النحاة، ونسبة القول بإنكار الإعراب إليه تهمة ظالمة جرها عليه تسرع بعض الباحثين في الحكم، وعدم فقه النصوص، والنظر فيها بغير ريث وأناة.

ويؤيد ما ذهبت إليه أن الزجاجي - وهو أظهر من تناول دلالة العلامات الإعرابية على المعاني - لم يشر إلى الخليل، ولابد أنه قرأ النص الذي أوردناه، ولابد أنه على الوجه الذي فهمته به، وإلا ما قال بعد أن ذكر علة دخول الإعراب الكلام بأن الأسماء لما كانت تعتورها المعاني فتكون فاعلة ومفعولة ومضافة ومضافا إليها ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني بل كانت مشتركة جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني، قال «هذا قول جميع النحويين إلا قطربًا»[2] لم يستثن أحدًا من النحاة إلا محمد بن المستنير المعروف بقطرب ولو كان الخليل يقول بما قال به قطرب من بعد، لما أغفله الزجاجي في هذا المقام.

---

(1) **سيبويه** 1/ 311.

(2) **الإيضاح**: 70.

تحقيق التراث التاريخي

محمود رزق محمود

حظي التراث التاريخي باهتمام الدارسين من عرب ومستعربين في الآونة الأخيرة، وكلما زادت الهجمة على التراث زاد عاشقوه ودارسوه من المهتمين بالأصالة وبالجذور، فبادروا بعقد المؤتمرات والندوات في الجامعات العربية الإسلامية، وفي الغرب الأوروبي وأمريكا، بقصد إحياء ونشر التراث وهذا في حد ذاته يعد مدخلاً للتعرف على الموروث الحضاري للدولة العربية الإسلامية وأخذ ما بها من إيجابيات والبعد عن السلبيات التي لا تتواءم مع تاريخنا وحضارتنا المعاصرة.

بقي علينا أن نعرف «التراث» فهو كلمة عربية جاء ذكرها تحت مادة «ورث» وهي ما يتركه السلف. ولقد ورد ذكر كلمة «التراث» في القرآن الكريم مرة واحدة صراحة في قوله تعالى: ﴿ **وَتَأْكُلُونَ التُّرَاثَ أَكْلًا لَّمًّا**﴾ [الفجر:19]، وهذا النص القرآني في حد ذاته يعني التراث المادي، وقد ورد الجدر اللغوي لكلمة التراث في مواضع أخرى من القرآن الكريم دالاً على انتقال أشياء معنوية من سابق إلى لاحق كالحكمة والعلم، كما جاء في قوله تعالى: ﴿ **وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُودَ**﴾ [النمل:16]. وهذه بعض النصوص التي وردت في القرآن الكريم عند الحديث عن التراث.

على أية حال فإن التراث هو تراكم تقاليد وعادات وتجارب وخبرات وفنون وعلوم، ومن ثم فهو جزء من المكونات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، والخلقية هدفه توثيق علاقة الأجيال الناشئة بالأجيال الغابرة عن طريق محورين أساسيين. أحدهما تنظيري، والآخر تطبيقي، كما يتضح لنا من دراسة تحقيق التراث التاريخي.

*التعريف بالتاريخ و «التأريخ» هو غاية كل شيء ووقته الذي ينهي إليه». أما المعنى الاصطلاحي فهو «التعريف بالوقت الذي نضبط به الأحوال أي الزمن والحقبة». وعند الفرس: هو حساب الشهور والأيام أو التوقيت حسب القمر.

*وقد تطور مدلول كلمة «التاريخ» حتى أصبحت تعني «الكتب التاريخية» مثل التراجم، والسير، والحوليات مثل: تاريخ الرسل والملوك لابن جرير الطبري.

وهذا يؤكد على مقولة السخاوي (ت 902) عن موضوع التاريخ بأنه: «الإنسان، والزمان ومسائله».

أما أهمية علم التاريخ: فقد ذكر الكمال جعفر الإدفوي (748هـ) في مقدمة كتابه «الطابع السعيد الجامع لأسماء نجباء الصعيد» أهمية علم التاريخ بقوله: «به يعرف الخلف أحوال السلف».

أما ابن خلدون (ت 808هـ) فقد ذكر في مقدمته إن: «التاريخ فن عزيز المفاهيم جم الفوائد، شريف الغاية إذ هو يوقفنا على أحوال الماضيين من الأمم في أخلاقهم والأنبياء في سيرهم والملوك في دولهم وسياستهم.

أما السخاوي (ت 902هـ) فذكر أهميته بقوله: «معرفة الأمور على وجهها، وأن حوادث التاريخ عبرة وعظة ودرس وتجربة، توقف الدارس

على عشرات الماضيين وأسباب انقراض الدول والحضارات وتدفع أصحاب المثل إلى الاقتداء بالشخصيات البارزة»[1].

التقويم التاريخي:

اهتم العرب بالتقويم التاريخي، فقبل الإسلام أرخ العدنانيون بنزول إسماعيل عليه السلام مكة، وبعام تفرق ولد معد، وبعام رئاسة عمرو بن لحي الخزاعي الذي بدل دين إبراهيم بعبادة الأصنام، وبعام الفيل الذي ولد فيه الرسول ﷺ، وكان ذلك في السنة الثانية والثلاثين من عهد كسرى أنوشروان، كذلك أرخ العرب بوفاة هشام بن المغيرة المخزومي والد أبي جهل. كما أرخوا ببناء الكعبة، وأرخت غسان بسد مأرب.. إلخ.

على آية حال ليس من السهل التصدي لكتابة التاريخ، ومن ثم وضع العلماء شروطًا عدة يجب توافرها فيمن يقوم بهذا الأمر:

1. الجد والمثابرة فالمؤرخ عليه أن يجد ويصبر حتى يصل إلى الحقيقة.
2. الشك والنقد: على المؤرخ أن يدقق في الحدث الذي يسجله قبل تدوينه.
3. الدقة والأمانة من سمات الباحث في كتابة الحدث التاريخي.
4. التجرد من الميول والأهواء: عندما يكتب الباحث في مجال التاريخي عليه عدم التحيز لفكرة ما حتى يكون صادقًا في روايته.
5. حب الحقيقة: على المؤرخ أن يكون عارفًا بما ينقله عن غيره حتى لا يجزم إلا بما يتحقق لقول رسول الله ﷺ «كفى بالمرء كذبًا أن يحدث بكل ما سمع».

(1) **الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ**، السخاوي، ص 21، 29.

التحقيق:

بعد أن تحدثنا عن التراث التاريخي بقي علينا أن نتناول موضوع تحقيق هذا التراث وهذا يتطلب اتباع خطوات عدة منها التعريف بالتحقيق، والشروط الواجب توافرها في المحقق، وأدواته، ومراحل التحقيق والمعوقات التي تواجه المحقق، وكيفية التغلب عليها حتى يحقق هدفه داخل المنهج الذي رسمه لنفسه. فالتحقيق لغة «إحكام الشيء وصحته، والتيقن والتثبت» فيقال: «حققت الأمر وأحققته إذا كنت على يقين منه».

أما المدلول الاصطلاحي للتحقيق فهو إخراج النص حسب ما أراد صاحبه أن يكون عليه، وهذا يتطلب من المحقق عدم المساس بالنص، إذ أن النص كما خطه صاحبه يعتبر صورة لعصره، وشاهدًا على ثقافة المؤلف، لذا كان لازمًا على من يتصدى لمهمة التحقيق صفات عدة نذكر منها:

- أمانة الأداء في نقل المعلومات المخطوطة، وهذا لا يتسنى إلا بحسن قراءة النص من خلال النسخة التي اعتمدها المحقق للنسخ باعتبارها النسخة الأم أو الأقرب إلى الأصل طبقًا للمعايير الفنية التي سار عليها شيوخ المحققين.
- من أبرز الصفات التي يجب أن يتحلى بها المحقق أن يكون مقتنعا برسالته ومدركًا المسئولية الملقاة على عاتقه لتوصيلها للأجيال الحاضرة والقادمة بقصد تواصل الأجيال.
- يجب على المحقق أن يدرك أن مجال التحقيق وعر، وإن الهدف من وراءه تحقيق النص فائدة علمية لا كسب مادي.
- على المحقق في المجال التاريخي أن يكون على علم بالعصر الذي هو بصدد تحقيق نص من نصوصه، وأهم المصادر التي تناولته.

- ومن المفترض أن يكون المحقق على دراية بخط المدونة وبخاصة خط النص والذي هو بصدد العمل فيه وبأسلوب مؤلفه، ولا يتحقق هذا الأمر إلا بقراءة النسخة مرات ومرات حتى يستوعب ما بها، ويستتبع ذلك التمرس على منهج النسخ ومصطلحات القدماء في الكتابة وعلامات الإحالة والتضبيب.. إلخ، وكذلك بعض المختصرات مثل: «ثنا» وتعني حدثنا وهي اقتباس حرفي كذلك «أخن» وتعني «أخبرنا» وهي تعني الاقتباس عن طريق الإسناد. كذلك «قثنا» وتعني: «قال.. حدثنا»، «ع م» وتعني «عليه السلام» و «ش» وتعني: «الشرح» و «ص»، «صلعم» وتعني: «صلى الله عليه وسلم» و «م» وتعني: «معتمد»، و «د» وتعني: «البلد» و «ح» وتعني «حينئذ»، «أهـ» وتعني: «انتهى».
- على المحقق في المجال التاريخي أن يكون مزودًا بالثقافة التاريخية، اللازمة لموضوع المخطوط الذي هو بصدد تحقيقه فضلاً عن إلمامه بأساليب اللغة العربية ومفرداتها وسائر علومها. وهذا يساعد على تحقيق نص صحيح.
- ومن الشروط التي يتسم بها المحقق الذكاء، ودقة الملاحظة،
- والتواضع فلا يغتر بعلمه ولا يجد حرجًا عند مقابلته لمشكلة من مشاكل التحقيق أن يطلب المساعدة من غيره ممن هم أعلم منه بها، وهذا لا يقلل من قيمته، فالعلم رحم بين أهله.
- على المحقق الإلمام بأصول التحقيق ومناهجه، ويحاول التدريب على التحقيق قبل التصدي لتقديم نص يحققه، كما عليه الاطلاع على كتب التراث ومصادرها.

مشكلات التحقيق:

- تواجه المحقق بعض المشكلات أحيانًا أثناء التحقيق، منها:

- وجود بعض الخروم أو طمس أو سهو في التدوين، فيضطر المحقق إلى استكمال هذا السقط من النسخ المساعدة للنسخة الأم، ويشير إلى ذلك في الحواشي.
- تكون بعض أوراق النسخة الأم أحيانًا غير مرتبة بفعل تأكل خيوطها فيقوم المحقق بترتيبها إذا كانت مرقمة، أما إذا لم تكن مرقمة فيعود إلى التعقيبة، إذ أن غالبية الكتاب والنساخ يكتبون في آخر الصفحة (أي في ظهر المدونة) أول كلمة في الصفحة التي تعقبها (التالية). فإذا لم يتيسر له ذلك لجأ إلى مهاراته العلمية وترابط الجمل.
- ومن المشكلات التي تواجه المحقق أحيانًا الحروف المتشابهة التي لا يفصل بينها إلا النقاط ومن ثم يقوم المحقق بوضع النقاط على الحروف في مكانها الصحيح.
- التصحيف والتحريف من المشاكل التي تواجه المحقق، والتصحيف. هو كل كلام ينشأ من تشابه صور الخط مما يترتب عليه قراءة الكلمة أو العبارة بخلاف ما أراد مؤلفها، أما التحريف فهو نتيجة للتصحيف في القراءة أو النقل.

ولقد تنبه بعض علماء المسلمين لهذا الأمر، فوضعوا المؤلفات لتلافيها، فوضع محمد بن ابن حبيب (ت 255هـ) كتاب في أسماء القبائل، ووضع الذهبي (ت 748هـ) كتابه: «المشتبه في أسماء الرجال».

وعند التحقيق يجب مراعاة الآتي:

أولاً. عدم تقويم النص أو تصحيح المعلومات الواردة فيه.

ثانيًا. عدم استكمال النقص الموجود في النص لا يستقيم دون إضافته. وفي هذه الحالة نضع الإضافة بين قوسين معقوفين هكذا [].

المراحل العلمية للتحقيق:

على الرغم من تباين مناهج التحقيق، واختلاف كل منها عن الآخر، إلا أن الغالب في الأمر أن عملية التحقيق تمر بالمراحل الآتية:

المراحل الأولى:

تتطلب جهدًا شاقًا. ففيها يقوم المحقق بالرجوع إلى فهارس المكتبات، والأعمال الببليوجرافية التي تحصى التراث المخطوط في مكتبات العالم، ومن أشهر من اهتم بهذا المجال المستشرق الألماني بروكلمان، وكتابه يسمى «تاريخ الأدب العربي»، وقد ترجم من الألمانية إلى العربية، وكتاب فؤاد سيزكين «تاريخ التراث العربي»، وقد ترجم أيضًا إلى اللغة العربية، وكتاب رمضان ششن «نوادر المخطوطات العربية في تركيا»، وقد تضمن الكتابان الأولان سجلان المخطوطات العربية الموجودة في مكتبات العالم تحت أسماء مؤلفيها، والمكتبة التي توجد بها، وكذلك يواجه الباحث مشكلة كبيرة، إذا كان المخطوط له نظائر كثيرة في مكتبات العالم، لذا على المحقق أن يطلع على فهارس المخطوطات المصورة بمعهد المخطوطات التابع لجامعة الدول العربية، وأن يعمل سريعًا على جلب النسخ التي بالخارج عن طريق سفارة الدولة التي بها المخطوط أو الملحق الثقافي أو أي جهة علمية لها تبادل ثقافي يمكن أن تمده بصورة ورقية أو ميكروفيلمية من المخطوط محل الدراسة، فإذا تجمعت النسخ فعليه أي الباحث في هذه الحالة الاطلاع عليها واستبعاد النسخ التي تأكد أنها أخذت عن النسخة التي تحت يده. ويصبح الأمر سهلاً إذا عثر المحقق على النسخة الأصلية التي دونها المؤلف أو أملاها على بعض طلابه أو أطلع عليها أو كتب تعليقات على هامشها، أو اطلع عليها أحد العلماء اللاحقين وكتب على هامشها، أو منقولة عن أقران نسخة إلى عصر

المؤلف أو أجاز المؤلف لأناس روايتها وتلك المخطوطة التي توفر لها بعض السمات السابقة تعد النسخة الأم أو النسخة الأصل التي يعتمد عليها في التحقيق. وهناك شبه إجماع على أن النسخة الأصلية (الأم)، أفضل من غيرها، ثم يأتي بعد ذلك ما يطلق عليه النسخ الفرعية أو المساعدة وترتب أولاً وفق تواريخ نسخها. ويراعي فيما يلي:

- **النسخة الكاملة أفضل من النسخة الناقصة.**
- **النسخة القديمة أفضل من الحديثة.**
- **النسخة التي قوبلت بغيرها أفضل من التي لم تقابل.**

أما إذا ظهرت نسخة غير مؤرخة، فعلى المحقق دراسة المخطوط والورق والتواريخ والتمليكات والسماعات والإيجازات المدونة بحواشيها للتعرف على تاريخ قراءاتها أو إجازتها.

أما إذا كان المخطوط نسخة وحيدة وصحيحة، وكاملة، وموثقة، فلا بأس من تحقيقها بالرغم من أنها تحتاج إلى جهد كبير وثقافة واسعة وعلى المحقق الرجوع إلى المصادر التي أستقى منها المؤلف مادته. وعليه أيضًا أن يتتبع نقول المؤلفين اللاحقين الذين كتبوا في موضوع المخطوط، وربما يكون بعضهم قد أفاد من هذا المؤلف وبخاصة إذا كانت له مكانة معروفة في فنه.

المرحلة الثانية - عنوان المخطوط:

على المحقق أن يتثبت من عنوان المخطوط وصحة نسبه إلى مؤلفه، وذلك في المخطوطات التي خلت من العناوين أو ذكر اسم المؤلف وفي حالة حدوث مثل ذلك على المحقق أن يقرأ مقدمة المخطوط، فقد اعتاد بعض المؤرخين أن يذكروا أسماء كتبهم عند كتابتهم لمقدمة الكتاب تصريحًا أو

تلميحًا، أو في حالة إهداء الكتاب إلى خليفة أو سلطان أو حاكم أو أمير أو ثري.. إلخ. فإذا لم تتوصل إلى ما تريد، تراجع المعلومات التاريخية أو الأخبار أو المصطلحات الرسمية أو غير ذلك مما يفتح باب الأمل في الوصول إلى إيجاد حل، فإذا عجز المحقق عن الوصول إلى ضالته، فعليه بالرجوع إلى الكتب الببليوجرافية أو كتب التراجم التي تعرضت المؤلف أو الكتاب مثل كتاب الفهرست لابن النديم، وكتاب كشف الظنون لحاجي خليفة، وكتب التراجم التي ألفت في القرون اللاحقة. فإذا لم يجد لجأ إلى الكتب المتأخرة التي اقتبست من هذا المخطوط.

المرحلة الثالثة – مرحلة مقابلة النص:

عرف العرب المقابلة بين النصوص في بداية تدوين الأحاديث النبوية، فكان المؤلفون يجمعون نص الحديث من عدة مصادر للرواة. وعندما يعرضون المادة العلمية المجموعة بعد التوثيق من صحتها سندًا ورواية فإنهم عادة ما يقدمون في البداية الرواية التي يتحقق فيها أعلى نسبة من صحة نقد السند والمتن، ثم يوردون بعدها الروايات الأخرى للحديث ذاته المروية عن رواة آخرين، وقد يكون فيها بعض اختلاف في بعض الكلمات وهذه العملية تعالج في إطار علم مصطلح الحديث وقبل عملية المقابلة على الباحث أو المحقق أن يتمرن على قراءة خطوط المخطوطات من خلال اطلاعه على بعض النصوص المحققة التي يقدم فيها بعض المحققين صورًا للمخطوطات ثم ينسخ بمعرفته كامل تلك اللوحة بخطه ثم يعاود قراءته مقارنًا لما قرأه بقراءة المحقق، وهذا درس علمي.

أما عن عملية المقابلة بين النسخ، فتتم بين النسخ بعد أن يقوم الباحث بكتابة نص الكتاب بالاعتماد على النسخة التي اتخذها أو قرر أن يتخذها أصلاً أو أما. وفي هذه الحالة يبدأ الباحث عند تعدد النسخ في

محاولة اكتشاف توزيعات أسرها (في مسودة) ثم يقرر انتماءات تلك النسخ ثم يبدأ بمقابلة النسخة الأولى في الأسرة الأولى، ثم النسخة الثانية في الأسرة الأولى، وهكذا. وفي حالة وجود تلك الأمهات فإن النسخ الأخرى ترتب زمنيًا، وتعد نسخ مساعدة في التحقيق. وعند إعداد الحواشي يشار إلى كل نسخة برمز يكون اسم المكتبة الموجود بها النسخة، أو اسم المدينة أو نرمز إليها بحروف الهجاء مثل:(أ، ب، جـ، د، م، س). وفي حالة غياب النسخة الأم فإن النسخ المختلفة ترتب زمنيًا.

وعلى العموم، فعملية المقابلة تحتاج إلى الانتباه الشديد، ولهذا تفضل إعادة المقابلة أكثر من مرة حتى نصل إلى النص الذي أراد صاحبه أن يكون عليه.

الهوامش:

في أثناء المقابلة تستخدم هوامش (حواشي) الصفحات المنسوخة من الأم في:

- إثبات الفروق بين النسخ عند المقابلة وإعطاء الرمز الخاص بكل نسخة معتمدة.
- تخرج النصوص التي وردت بالمتن، فإن كان حدثًا تاريخيًا ذكر مصدره، وكان نصًا نقل من كتاب ما رجع إلى مصدره، وإن كان مكانًا أو بلدًا حدد موقعه وشهرته، وإن كان آية قرآنية ضبطت وذكر اسم السورة ورقم الآية وتمامها في الهامش، وإن كان حديثًا شريفًا خرَّج بالرجوع إلى كتب الحديث وأشير إلى درجة توثيقه (جيد، حسن، ضعيف، موضوع) .. إلخ، وإن كانت كلمة تؤول إلى معنيين مختلفين بدون شكل (تضبط بالحركات) مثل كلمة خمسين تفسر على خَمْسِين ومثل ثلث ويقصد بها ثلاث.

ومـن الجديـر بالذكـر أن الآيـات القرآنيـة التي تـرد في المتـن توضـع بيـن قوسين مزهريـن أو أقـواس عزيزيـة هكـذا ﴿ ﴾. أمـا الحديـث النبـوي الشـريف فيوضـع بيـن علامـات التنصيـص هكـذا «». أمـا في حالـة الـنص المضطـرب فتوضـع علامـات زائـد في أولـه وأخـره هكـذا (+ +)، وأيـة إضافـات في صلـب النـص يقتضيهـا السـياق تكـون: بيـن معقوفتيـن هكـذا []. ويشـار إلـى ذلـك في الهامـش. وقـد اسـتخدم المستشـرقين قوسـين حـادي الزاويتيـن لمـا يضـاف مـكان المفقـود هكـذا <>، ويشـار إليهمـا في الهامـش. كما اسـتخدموا القوسـين المستطيلين [[]] لمـا ينبغـي حذفـه مـن كلمـات ويشـار إلـى ذلـك في الهامـش. كمـا اسـتخدموا القوسـين المموجيـن هكـذا {} لمـا ينبغـي حذفـه مـن حـروف ويشـار إلـى ذلـك في الهامـش. أمـا إذا كـان بالنـص بيـاض نبـه إليـه المحقـق ووضـع مكانـه خطوطًـا فاصلـة، وأشـار إلـى ذلـك في الهامـش.

علامات الترقيم:

لتسـهيل قـراءة النـص وفهمـه وتـجنب أي غمـوض بـه وجـب علـى المحقـق تقسـيم الكتـاب إلـى فصـول وأبـواب، ثـم يقسـم الفصـول إلـى فقـرات ويضـع علامـات الترقيـم للعبـارات والجمـل. وعلامـات الترقيـم للعبـارات والجمـل فاصـلة مجـردة (،) وأخـرى منقوطـة (؛) وشـرطتين (...) ونقطتيـن رأسـيتين (:) وعلامـة تعجـب (!) وعلامـة اسـتفهام (؟) وأقـواس ()، «»، []، ويجـب وضـع أرقـام صـفحات أوراق المخطـوط الأصـل في جانـب النـص المحقـق مـع وضـع علامـة هكـذا/ عنـد نهايـة صفحـة المخطـوط، وقـد يكتـب بجـوار صفحـة المخطـوط أيضًـا رقـم اللوحـة بيـن معقوفتيـن هكـذا [39أ]، [39ب]، والمخطـوط يكـون أوراقًـا، والورقـة تمثـل رقمًـا خاصًـا في المخطـوط، وحينئـذ نـضطر إلـى جعـل الورقـة صفحتيـن إحداهمـا وجـه والآخـر ظهـر، وعليـه فـإن الـرقم الواحـد يتكـرر للوجـه وللظهـر فيكتـب مثلاً 13 و 130ظ،

وقد يكتب هكذا 13أ، 13ب وقد يشار إلى رقم المجلد على مقام البسط هكذا 13 و/ 3.

المرحلة الأخيرة - مرحلة الإخراج:

تعتبر هذه المرحلة بداية ميلاد جديد للكتاب المحقق، وتحتوي على:

1. توطئة: يتناول فيها المحقق أهمية المخطوط، والمعوقات التي واجهته في التحقيق، وشكر لكل من ساعده في التغلب عليها من الهيئات والأفراد.
2. ترجمة لمؤلف المخطوط تتضمن سيرته (ميلاده وتكوينه العلمي وشيوخه ومنهجه ومؤلفاته وتلاميذه ومصادر وتاريخ وفاته..إلخ).
3. التعريف بموضوع الكتاب وقيمته التاريخية، وإضافاته العلمية، ومدى إفادة الباحثين منه وبيان منهجه ومصادره.
4. وصف النسخة الأم التي اعتمد عليها المحقق وغيرها من النسخ التي اعتمدها للتحقيق من ناحية (الخط ونوعه، والنقط، والتشكيل، وعدد الأوراق، ومسطرة الكتاب، سقط، حزم، تمزيق).
5. مقر النسخة والمكتبة إذا كانت في حوزة أفراد أو الرقم الذي تحمله في مقر وجودها.
6. وصف الورقة الأولى من عنوان الكتاب واسم مؤلفه وما تضمنته من تمليكات أو سماعات وقراءات وأختام، ويتم ذلك بالنسبة للورقة الأخيرة إذا تضمنت بعض المعلومات السابقة.

الفهارس التحليلية:

تعتبر الفهارس التحليلية مفتاح رئيسي لغالبية ما تضمنه الكتاب، وبها يسهل الوصول إلى أي معلومة داخل الكتاب، ويختلف وضع هذه الفهارس طبقًا للموضوع الذي يتناوله الكتاب ففي المجال التاريخي وغير التاريخي يشمل الكتاب بعض هذه الكشافات.

- كشاف الآيات القرآنية.
- كشاف الأحاديث النبوية.
- كشاف الأشعار (إن وجدت).
- كشاف أعلام الأشخاص.
- كشاف أعلام الأمم والشعوب والقبائل والفرق والجماعات.

وقد يكون من المناسب ضم الكشافين السابقين في كتاب واحد إذا كان الكشاف الثاني ضئيل الحجم.

- كشاف الأماكن والبلدان والأسواق والمساجد.

ب- ثبت بالوثائق والمخطوطات واللوحات والمراجع.

جـ- فهرس المحتوى، ويشمل على:

1. الحوادث التي وقعت في كل سنة.
2. ذكر من توفي من الأعيان في ذات السنة.

ببليوجرافيات التراث العربي

عبد الستار الحلوجي

يحتاج كل من يتصدى لتحقيق المخطوطات إلى التعامل مع مراجع متعددة، وهذه المراجع يمكن أن تندرج تحت فئات رئيسة هي: المعاجم اللغوية، وكتب التراجم، والأعمال الببليوجرافية. وأول الفئات التي يتعامل معها المحقق هي الببليوجرافيات التي يلجأ إليها ويستعين بها على أمرين أساسيين: أولهما: التثبت من صحة نسبة الكتاب إلى مؤلفه، وثانيهما: معرفة أماكن وجود النسخ المخطوطة من الكتاب الذي يحققه. وفيما يتصل بالنقطة الأولى يلزم الرجوع إلى ما وصلنا من أعمال ببليوجرافية عامة تمتد على مدى أكثر من ألف عام. وهذه الأعمال تتفق في أنها لا تتقيد بموضوع معين ولا بمكان محدد، ولا يحدها من الزمان إلا عصر المؤلف، ولكنها تتفاوت في طريقة ترتيبها، فمنها ما رتّب مادته ترتيباً موضوعيا (وهناك أكثر من طريقة للترتيب الموضوعي)، ومنها ما رُتّب هجائياً بعناوين الكتب أو أسماء المؤلفين. وفيما يلي عرض لأهم هذه الأعمال حسب تواريخ إعدادها.

وأقدم المؤلفات الببليوجرافية التي وصلتنا كتاب ألّفه ورّاق بغدادي في القرن الرابع الهجري، وفي سنة 377هـ على وجه التحديد، وأطلق عليه **الفهرست** وقدم له بمقدمة قصيرة تحدد مجاله اللغوي والموضوعي والزمني حيث يقول: «هذا فهرست كتب جميع الأمم من العرب والعجم، الموجود منها بلغة العرب وقلمها في أصناف العلوم وأخبار مصنفيها وطبقات مؤلفيها وأنسابهم وتاريخ مواليدهم ومبلغ أعمارهم وأوقات وفاتهم وأماكن بلدانهم

ومناقبهم ومثاليهم منذ ابتداء كل علم اخترع إلى عصرنا هذا وهو سنة سبعة وسبعين وثلاثمائة للهجرة».

وقد قُسّم الكتاب إلى عشر مقالات تنقسم كل منها بدورها إلى فروع تزيد أو تنقص، فمقالة للنحو والنحويين، وأخرى للشعر والشعراء، وثالثة للفلسفة والفلاسفة... وهكذا. وتحت كل موضوع يذكر ابن النديم مَنْ ألّفوا فيه مرتبين حسب الشّهرة. وتحت كل مؤلّف يعدّد أسماء مؤلفاته بلا ترتيب. وأحياناً يصف الكتاب ويقيّمه، وأحياناً أخرى يعرّف بالمؤلف ويحكم عليه. ولو أن ابن النديم اقتصر على ذكر المؤلفين والمؤلّفات لكفاه، ولكنه ألبس كتابه ثوبا فضفاضا جعله يتعثر فيه في كثير من المواضع. فليس مطلوبا من الببليوجرافي- مثلاً- أن يترجم للمؤلفين ولا أن يقيِّم الكتب التي يحصيها. ومع ذلك يُحسب لابن النديم تحديده الكتب التي اطلع عليها وذكر عدد أوراقها، وتحديد حجم الورقة التي يقصدها بأنها ورقة سليمانية تسع عشرين سطرا في كلّ وجه من وجهيها[1]، كما يُحمد له ما ذكره من أوصاف مادية للكتب التي رآها، ومن عرض لمحتويات بعضها، ومن تقييم لبعض الكتب والأشخاص وبيان المزوّر منها. وفي المقابل يؤخذ على الكتاب أمور منها:

1. نقص أسماء بعض المؤلفين وتواريخ وفياتهم وعناوين كتبهم.
2. ذكر أشخاص ليس لهم مؤلفات.
3. ذكر مؤلفات دون تحديد عناوينها.
4. الدخول في موضوعات خارجة عن مجال الكتاب وإيراد معلومات لا يقوم عليها دليل علمي كالكلام عن أصل الخط العربي.

---

(1) **الفهرست**، 159.

ومع أن أكثر القدماء الذين ترجموا لأهل القرن الرابع الهجري مثل الخطيب البغدادي وابن خلكان قد أغفلوا ذكر ابن النديم، ومع أن من ترجموا له مثل ابن حجر العسقلاني في **لسان الميزان** والذهبي في **تاريخ الإسلام** قد شككوا في عقيدته واتهموه بالزيغ والضلال، إلا أن كتابه **الفهرست** يعدّ أول علامة واضحة على طريق علم الببليوجرافيا عند المسلمين، ويعدّ في الوقت نفسه سجلاً للثقافة العربية حتى أواخر القرن الرابع الهجري.

ونحن كمحققين لا نرجع لهذا الكتاب إلا إذا كان المؤلف الذي نحقق كتابه من أهل القرون الأربعة الأولى للهجرة. وقليلة هي المؤلفات التي وصلتنا من تلك القرون البعيدة. يضاف إلى ذلك أن ترتيب مادة الكتاب مرهق للباحثين لأن ترتيب الموضوعات لا يخضع لمنطق، وترتيب المؤلفين تحت كل موضوع لا يخضع هو الآخر لمنطق، والمؤلّفات المذكورة لكل مؤلّف لم تخضع لأي نوع من الترتيب.

ولقد تتابعت الأعمال الببليوجرافية العربية منذ عصر ابن النديم حتى عصرنا الحاضر. وليس هنا مجال تتبع تلك الأعمال أو إحصائها فذلك موضوع دراسات أخرى عن علم الببليوجرافيا عند العرب، ولكن الذي ينبغي أن نقف عنده هو الخطوط العامة التي سارت فيها المؤلفات العربية في هذا المضمار.

ونستطيع أن نقول مطمئنين إن الببليوجرافيات العربية كانت في معظمها تجنح إلى العموم حتى جاء العصر الحديث ولم يَعُد في مقدور أحد أن يغطي ما أنتج في مختلف حقول المعرفة، فاتجه الببليوجرافيون إلى التخصص الإقليمي حيناً والموضوعي حيناً آخر.

وعلى طول الطريق الذي قطعه علم الببليوجرافيا العربي كانت هناك علامات بارزة أهمها **مفتاح السعادة** لطاشكبرى زاده (- 968هـ/ 1561م) و **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون** لحاجي خليفة (-

1067هـ/ 1657م) و**إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون** و**هدية العارفين: أسماء المؤلفين وآثار المصنفين**[1] وكلاهما لإسماعيل البغدادي (– 1340هـ/ 1920م) **معجم المطبوعات العربية والمعربة** ليوسف إليان سركيس (– 1350هـ/ 1932م)[2] و**الذريعة إلى تصانيف الشيعة** لأغا بزركَ الطهراني (– 1389هـ/ 1970م).

ونحن نذكر هذه الكتب بالذات لأن كلا منها يمثل مرحلة متميزة **فالفهرست** هو أقدم وثيقة شاملة تبين مبلغ ما وصلت إليه الحياة العقلية الإسلامية في عصر من أزهى عصور الحضارة وهو عصر بني العباس، ولولاه لضاعت أسماء كثير من كتب تراثنا وأوصافها كما ضاعت الكتب نفسها ضحية الغزوات الخارجية والفتن الداخلية التي تعرضت لها الأمة الإسلامية فيما بعد. و**مفتاح السعادة** مصدر أصيل وانعكاس صادق وأمين للحياة الفكرية للمسلمين بعد الغزو المغولي. و **كشف الظنون** ليس أضخم الببليوجرافيات العربية وأشملها فحسب، وإنما هو يمثل الرؤية الببليوجرافية الواضحة ويمثل أيضًا الصورة الواقعية للحياة الفكرية العربية حتى القرن الحادي عشر للهجرة، لأن أغلب الكتب التي ذكرها موجودة بالفعل بخلاف الكتب التي وردت في فهرست ابن النديم والتي فقد معظمها. أما **معجم المطبوعات** فيمثل مرحلة الطباعة منذ دخلت الشرق العربي في أواخر القرن الثامن عشر إلى نهاية الحرب العالمية الأولى. وأما **الذريعة** فهو أوفى ثبت بما صنفه مؤلفو الشيعة على مرّ العصور.

---

(1) هو كشاف بأسماء المؤلفين الذين وردوا في **كشف الظنون** وذيله مع ذكر مصنفات كل منهم.

(2) وهو يغطي ما طبع باللغة العربية في الشرق والغرب منذ ظهرت الطباعة حتى سنة 1339هـ/ 1919م. ويكمله **جامع التصانيف الحديثة** الذي أصدره سركيس في جزأين يغطي أولهما الفترة من سنة 1920 إلى 1926 ويغطي الثاني مطبوعات سنة 1927م.

وكل هذه الببليوجرافيات يصدق عليها ما سبق أن ذكرناه من أنها أعمال عامة لا تتقيد بزمان ولا مكان ولا موضوع وإنّما هي تستوعب المؤلفات العربية في كل علم وفي كل عصر وفي كل بيئة من البيئات. وأكثر من هذا نرى بعضها لا يكتفي بحصر الكتب الكاملة وإنما يضيف إليها أجزاء الكتب كما فعل صاحب **مفتاح السعادة**، ونرى بعضها الآخر يتجاوز المؤلفات العربية إلى ما كتب باللغة التركية والفارسية كما هو الحال في **كشف الظنون** وذيله، وإلى ما ترجم من اللغات الأجنبية إلى لغة العرب كما في **الفهرست** و**كشف الظنون** و**معجم المطبوعات**. ولعل الفارق الجوهري بين **معجم المطبوعات** وبقية الكتب التي ذكرناها أن تلك الكتب تتعاون معًا في تغطية ميدان المخطوطات العربية بينما **معجم المطبوعات** يقصر نفسه على المطبوع دون المخطوط. وفي هذا الإطار يتحرك سركيس دون قيد أو شرط في محاولة رائدة لتجميع كل ما طبع بلغة العرب سواء كان تأليفًا أو ترجمة، وسواء طبع في الشرق أم في الغرب منذ ظهور الطباعة حتى سنة 1919م.

وقد اتبعت هذه المؤلفات الببليوجرافية أساليب متباينة في التنظيم. فبعضه رتب مادته ترتيبًا موضوعيًا وتحت كل موضوع أسماء الذين ألّفوا فيه وعناوين كتب كل منهم كما هو الحال في كتاب **مفتاح السعادة** الذي وزعت مادته على طرفين يضمان سبع دوحات تنقسم كل منها إلى عدد من الشعب، وكل شعبة تتفرع إلى علوم، وكل علم ينقسم إلى فروع وهكذا ولقد تمادى صاحب **مفتاح السعادة** في التشجير وأسرف في تفتيت الموضوعات حتى لقد جعل من مواقيت الصلاة علمًا ومن نزول الغيث علمًا، ونتج عن ذلك أنه لم يجد مؤلفين ولا مؤلفات في بعض العلوم كعلم استنباط المعادن وعلوم الطيرة والشعوذة والتخيلات.

أما **كشف الظنون** وذيله وكتاب **الذريعة** فالترتيب فيها هجائي بعناوين الكتب وإن كان **كشف الظنون** وذيله قد انفردا بأنهما يذكران العلوم ويعرّفان بها في مواضعها من الترتيب الهجائي. فعلم الحديث- مثلا- يأتي ذكره والتعريف به في مكانه تحت حرف الحاء، أما كتب الحديث فيذكر كل منها في موضعه من الترتيب الهجائي. **فالجامع الصحيح للبخاري** يأتي في حرف الجيم، و **سنن أبي داود** يأتي في حرف السين، و **موطأ مالك** يأتي في حرف الميم.

كذلك انفرد هذان الكتابان بذكر الشروح والاختصارات والحواشي والتعليقات التي عملت حول كل كتاب من الكتب بعده مباشرة في ترتيب هجائي بالعناوين أيضًا. ومع أن هذه الطريقة في الترتيب لها ما يبررها من حيث ربط الفروع بأصولها، ولها قيمتها بالنسبة لمن يقومون بعمل دراسة عن كتاب من الكتب حيث يجدون معه كل ما عمل حوله من دراسات، إلاّ أنها تسبب بعض الصعوبات للباحثين. فكتاب ابن هشام **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك** - مثلًا- يحمل في عنوانه ما يربطه بالأصل ويشدّه إليه، بينما لا تتضح هذه الرابطة في شرح آخر **للألفية** مثل **بُلغة ذي الخصاصة في حل الخلاصة** لمحمد بن محمد الأسدي القدسي.

والطريقة الثالثة من طرق الترتيب التي اتبعتها الببليوجرافيات العامة هي الترتيب الهجائي بأسماء المؤلفين، ثم ترتيب كتب المؤلف الواحد هجائيًا بعناوينها، ويمثلها **هدية العارفين** و**معجم المطبوعات** على ما بين الكتابين من خلاف في التفاصيل. فأولهما يرتب بالاسم الأول بصرف النظر عن الكنى والألقاب، ثم يرتب المتفقين في اسم واحد ترتيبًا زمنيًا تصاعديًا حسب تواريخ الوفاة بغض النظر عن أسماء آبائهم أو أجدادهم. وتلك طريقة مجهدة للباحثين، وقد حاول إسماعيل البغدادي أن يخفف من حدتها فوضع ألقاب المؤلفين وأسماء شهرتهم على يمين الأسماء حتى

لا يضطر الباحث الذي لا يعرف تاريخ وفاة المؤلف إلى قراءة أسماء كافة المؤلفين الذين يشاركونه في اسمه الأول وإنّما يكفيه أن يمر مرورًا سريعًا على هذه الألقاب حتى يعثر على المؤلف الذي يبحث عنه. ونضرب على ذلك مثالاً بالصولي واسمه أبو بكر محمد بن يحيى بن عبد الله وتاريخ وفاته هو سنة 335هـ، فيوضع مع المحمدين ويرتب حسب تاريخ وفاته بصرف النظر عن اسم أبيه، وبصرف النظر عن كنيته ولقبه الذي يتقدم اسمه هكذا: الصولي: محمد بن يحيى بن عبد الله بن العباس... أبو بكر الصولي، المتوفى سنة 335هـ.

أما **معجم المطبوعات** فيلتزم الترتيب الهجائي الدقيق ولكن بأسماء الشهرة للمؤلفين مع احتساب «ابن» و«أبو» في الترتيب، فابن حزم وأبو الفدا يأتيان في حرف الألف وليس في حرفي الحاء والفاء وتحت كل مؤلف تذكر مؤلفاته مرتبة هجائيًا. وفي آخر الكتاب رتبت الكتب التي لم يُعْلم مؤلفوها ترتيبًا هجائيًا بعناوينها[1].

وطبيعي أن يكون التفاوت بين تلك الكتب الببليوجرافية شديدًا في عدد الكتب التي تحصيها[2] وفي البيانات التي تعطيها عن الكتب ومؤلفيها. فـ**الفهرست**- مثلاً- يغلب عليه الإيجاز حتى ليكاد يكون سردًا لأسماء المؤلفين وعناوين كتبهم. أما **كشف الظنون** فتفاوت البيانات فيه عن الكتب تفاوتًا بيّنًا وإن كان في الغالب ولأعم يعطي نبذة عن المؤلف (بلده وصنعته وتاريخ وفاته بالأرقام و الحروف) وعن موضوع الكتاب ومحتوياته وطريقة تنظيمها، ويذكر بدايته وتاريخ الانتهاء من تأليفه وحجمه. وقد يضيف إلى ذلك بيانات عن سبب تأليف الكتاب وآراء العلماء فيه. وعلى نفس المنوال

(1) كذلك يوجد كشاف بالعناوين.

(2) من حوالي 2000 في **مفتاح السعادة** إلى حوالي 15000 في **كشف الظنون** وحوالي 19000 في ذيله.

سار البغدادي في **إيضاح المكنون** وآغا بزركَ الطهراني في **الذريعة** مع شيء من الإيجاز ومع إضافة معلومتين جديدتين في بعض الأحايين هما: أسماء المكتبات التي يوجد فيها الكتاب[1]، وبيان ما إذا كان قد طبع. والمعلومة الأولى لم يتنبه حاجي خليفة لأهميتها، أما المعلومة الثانية فلا لوم عليه في إهمالها لأن الطباعة لم تكن قد خرجت إلى حيز الوجود بعد. فإذا انتقلنا إلى **معجم المطبوعات** وجدناه يكتفي بذكر عنوان الكتاب وموضوعه وتاريخ طبعه ومكان الطبع وعدد الصفحات إن تيسر له الوقوف عليه.

أما بالنسبة لمؤلفي الكتب، فبينما حرصت بعض الببليوجرافيات على أن تترجم لهم كما هو الحال في **مفتاح السعادة**، وفي بعض المواضع من كتاب **الفهرست**، لا نجد في **الذريعة** و**معجم المطبوعات** تراجم على الإطلاق، وكل ما حرصنا عليه هو ذكر تواريخ المؤلفين، فإن تيسر لهما تاريخ ميلاد المؤلف ووفاته فبها ونعمت، وإلاّ فيكتفي بأحدهما. ولا شك أن الرؤية الببليوجرافية عند حاجي خليفة وسركيس وآغا بزركَ الطهراني كانت أوضح منها عند ابن النديم وطاشكبرى زاده الذين اختلطت الببليوجرافيا بالتراجم في كتابيهما.

وليس هذا هو كل ما نجده بين تلك الأعمال الببليوجرافية من تفاوت فيما تقدمه من معلومات عن الكتب، فبعضها يكتفي بالوصف **كالذريعة** و**معجم المطبوعات** و**إيضاح المكنون**، وبعضها الآخر يتجاوز الوصف إلى تقييم الكتب والمؤلفين كما في **مفتاح السعادة** وبعض المواضع من **الفهرست**. ومن الأمثلة على ذلك أن ابن النديم يصف السري بن أحمد الكندي بأنه «شاعر مطبوع كثير السرقة عذب الألفاظ مليح المأخذ كثير

---

(1) ولم يثبت صاحب **الذريعة** من مظان الكتب إلا المكتبات العامة نظراً لكثرة انتقال المخطوطات من مكتبة لأخرى.

الافتنان في التشبيهات والأوصاف»[1]، ويصف أبا العباس عبد الله بن إسحاق بن سلام المكاولي بأنه «كان حسن العلم بالغريب والفقه والآثار والشعر صدوقًا شاعرًا»[2]، ويقول عن كتاب **الأوراق** للصولي إن مؤلفه «عوّل عند تأليفه على كتاب المريدي في الشعر والشعراء، بل نقله نقلاً وانتحله، وقد رأيت دستور الرجل في خزانة الصولي فافتضح به»[3]، ويتحدث عن نسبة كتاب **البستان** للفتح بن خاقان ثم يعلق على ذلك بقوله: «والذي ألفه رجل يعرف بمحمد بن عبد ربه ويلقب برأس البغل»[4].

وإذا كان الببليوجرافيون في العصر الحديث مطالبين برؤية الكتب التي يسجلونها في قوائمهم الببليوجرافية كنوع من الضمان لصحة البيانات التي يذكرونها عنها، فلقد سبق العرب إلى إقرار هذه القاعدة والسير على هذا المبدأ منذ عصر ابن النديم إلى عصر سركيس، ومن أراد دليلاً على ذلك فليرجع إلى **الفهرست** فستطالعه من حين لآخر عبارة «هذا الكتاب رأيته» أو «رأيت بعضه ولم أره كاملاً» أو «هذا ما رأيناه من كتبه». وأضعف الإيمان أن يقول: «قرأت بخط فلان» أو «وجدت بخط فلان وكان صدوقًا» و «هذا الكتاب حدثنا عنه الثقات» والشيء نفسه نجده عند طاشكبرى زاده ومن أتى بعده من الببليوجرافيين.

وكما سبق العرب إلى تقرير مبدأ رؤية الكتب، كذلك سبقوا إلى استعمال الإحالات كوسيلة إرشادية لتيسير وصول الباحث إلى ما يريد. وأقدم الإحالات في الببليوجرافيات العربية نجدها عند حاجي خليفة في

(1) **الفهرس**، ص 169.
(2) المرجع السابق، ص 114.
(3) المرجع السابق، ص 151.
(4) المرجع السابق، ص 117.

كشف الظنون ولو أنه لم يتوسع فيها كما كان ينبغي، ثم تكتمل صورتها في **معجم المطبوعات** لسركيس.

ولقد شهد العصر الحديث ظهور عملين ببليوجرافيين أجنبيين عن التراث العربي على درجة كبيرة من الأهمية والضخامة والشمول. كلاهما ألماني، وكلاهما يحاول أن يقدم حصرًا شاملاً لتراثنا المخطوط الموجود في مختلف مكتبات العلم عن طريق ذكر المؤلفين وإعطاء ترجمات مختصرة لهم، ثم تحديد المصادر التي ترجمت لكل واحد منهم، وحصر ما بقي من مؤلفاتهم، وذكر أماكن وجود النسخ المختلفة من تلك المؤلفات وأرقامها في مكتباتها أو في فهارس تلك المكتبات، وبيان الطبعات الأساسية لكل كتاب وما عمل حوله من تعليقات أو تراجم أو شروح أو نقد أو اختصار.

فأما أولهما فهو **تاريخ الأدب العربي** *Geschichte der Arabischen Litteratur* لكارل بروكلمان Carl Brockelmann، وأما الثاني فهو **تاريخ التراث العربي** *Geschichte des Arabischen Schrifttums* لفؤاد سيزكَين Fuad Sezgin. وواضح أن كلمة الأدب التي وردت في عنوان الكتاب الأول لا يقصد بها معناها الاصطلاحي الضيق الذي ينحصر في الجيد من الشعر والنثر، وإنَّما تتسع لتشمل تراث الأمة العربية كلها في مختلف فروع المعرفة. وقد استثنى بروكلمان من هذا التراث فئتين هما:

أ. **الأعمال المجهولة المؤلف.**

ب. **الأعمال المسيحية واليهودية التي تتصل بالعبادات والتي لا تستخدم إلا في الكنائس والبِيَع.**

وقد نهج كل من الكتابين نهجًا مخالفا لصاحبه في طريقة عرض مادته. فأما أولهما فقد اتخذ العصور والدول أساسًا للترتيب مبتدئًا بالعصر الجاهلي ومنتهيًا إلى العصر الحديث، وتحت كل عصر من العصور يقسم

بالموضوعات، وتحت كل موضوع رُتِّب المؤلفون ترتيبًا تاريخيًا أيضًا (من القديم إلى الحديث). وتحت كل منهم ثبت ما بقي لنا من نسخ مؤلفاته[1]. وقد نتج عن ذلك صعوبة البحث في الكتاب وتوزيع الموضوع الواحد على مختلف العصور التاريخية. فهناك الشعر في العصر الجاهلي، والشعر في عصر النبي وصدر الإسلام، والشعر في العصر الأموي، والشعر في العصر العباسي، وهكذا.

وليست التضحية بالوحدة الموضوعية هي العيب الوحيد الذي يؤخذ على كتاب بروكلمان، فقد يكون لها ما يبررها على أساس أن الرجل أراد أن يعطي صورة للفكر العربي في تطوره مع التاريخ، وقدم كشافين بالمؤلفين والعناوين تيسيرًا على الباحث الذي لا يعرف غير اسم المؤلف أو عنوان الكتاب، وإنّما هناك عيبان آخران يؤخذان على هذا الكتاب هما:

أ. أن المؤلف بعد أن أصدر كتابه في جزأين سنة 1898 - 1902م تجمعت لديه مادة غزيرة رتبها بنفس ترتيب الأصل وأصدرها في ملحقين سنة 1937-1938م، ثم أصدر ملحقًا ثالثًا عن الأدب الحديث سنة 1942م وبآخره كشافات الكتاب. وقد أعيد طبع الجزأين الأولين في عامي 1943 - 1949 فاختلفت صفحاتهما عن صفحات الطبعة الأولى. ولكي يحتفظ بروكلمان للكشافات بقيمتها ذكر أرقام صفحات الطبعة الأولى في هوامش هذه الطبعة الثانية. ولقد كانت النتيجة الطبيعية لذلك أن المادة الواحدة لم تعد مشتتة بين العصور التاريخية فحسب، وإنّما أصبحت مشتتة أيضًا بين الأصل والملاحق.

(1) ولعل ذكر عناوين المؤلفات تحت أسماء مؤلفيها هو الذي جعل بروكلمان يستبعد الأعمال المجهولة المؤلف، أما استبعاد المؤلفات التي لا تستخدم إلا في الكنائس والبِيَع فلأنها لا تمثل إلا نقطة ضئيلة جدا في دائرة التراث العربي.

ب. أن المؤلف قد اعتمد في جمع مادته على فهارس المكتبات بكل ما فيها من صور النقص والقصور. فمعروف أن هناك نسبة كبيرة جدّا من المخطوطات العربية في مختلف أنحاء العالم لم تنشر لها فهارس حتى الآن. ومن الأمثلة الصارخة على ذلك مخطوطات تركيا التي لو يفهرس معظمها بعد. بل إن دار الكتب المصرية في القاهرة لم تنشر حتى الآن فهرساً شاملاً لمجموعتها المخطوطة، وما نشر يعتبر حلقات منفصلة في سلسلة لم تكتمل. فهناك - مثلاً- المكتبات الخاصة كالتيمورية والزكية وطلعت وحليم وغيرها لم تدخل مخطوطاتها في أي من الفهارس التي نشرتها دار الكتب.

وهكذا أغفل بروكلمان عددًا هائلاً من المخطوطات العربية لأنه لم يُذكر فيها نشر من فهارس المكتبات. وأكثر من هذا فقد وقع في كل ما وقعت فيه الفهارس من أخطاء في المعلومات أو في الطباعة ومن نقص في البيانات.

ولقد فكر سيزكِين أول الأمر في أن يصدر ملاحق جديدة تكمل عمل بروكلمان ولكنه لم يلبث أن تبين أن العمل سيكون أضخم مما توقع، فآثر أن يصدر كتابًا جديدًا يضم مادة كتاب بروكلمان ويستكملها ويتدارك الأخطاء السالف ذكرها. ومن ثم لم ينشر منه شيئًا إلاّ بعد اكتمال مادته تحت يديه حتى لا يضطر إلى ما اضطر إليه بروكلمان من قبل من إصدار الملاحق، ولم يرتب مادته ترتيبًا زمنيًا كما فعل بروكلمان وإنّما رتبها ترتيبًا موضوعيًا مع تعريفات مفصلة للعلوم، ومع التقسيم بالمكان حينما يتسع عليه موضوع من الموضوعات. ولم يعتمد سيزكَين على الفهارس كما فعل صاحبه وإنّما حرص على رؤية الكتب بنفسه، وذلك عبء كبير اضطره إلى أن يحدد المجال الزمني لكتابه فتوقف به عند سنة 430هـ 1029م.

وقد جمع سيزكَين مادة كتابه من قرابة مائة دولة رجع فيها إلى أعداد ضخمة من المكتبات بلغت سبعًا وتسعين مكتبة في استانبول وحدها. ومع أنه يذكر نفس المعلومات التي كان يذكرها بروكلمان عن المؤلفين والكتب، إلاّ أن رؤيته للمخطوطات نفسها قد أتاحت له أن يضيف معلومتين جديدتين هما: عدد أوراق المخطوط وتاريخ نسخه، وهما معلومتان في غاية الأهمية لأن أولاهما تعطينا فكرة عن حجم الكتاب، والثانية - وهي الأهم- تبين لنا مدى قدمه ومدى أصالته، وبعبارة أخرى: مدى قربه من عصر المؤلف ونسخته الأصلية. وقد كان الرجل أمينًا مع نفسه ومع بروكلمان فكان يبدأ بالكتب التي سبقه بروكلمان إلى ذكرها، ثم يذكر إضافاته ويميزها بوضعها بين العلامتين 0 ..... 0. والكتاب بعد هذا مزود بمجموعة ممتازة من الفهارس والكشافات. فهناك إلى جانب كشافات المؤلفين والعناوين والمؤلفين المحدثين والمحققين، قوائم المراجع ومختصرات أسماء المكتبات وأسماء الدول والمدن التي توجد بها تلك المكتبات وما استعان به من فهارسها.

وإدراكًا لقيمة هذين العملين الكبيرين بدأت ترجمة الكتاب الأول إلى اللغة العربية وصدرت منه ثلاثة أجزاء في الفترة من سنة 1959 إلى سنة 1962م، مزج فيها المترجم[1] بين مادة الأصل والملاحق، ثم وافته المنية فتوقف العمل بضع سنين حتى استأنفه الدكتور سيد يعقوب بكر إلى أن توفاه الله. وفي أثناء فترة التوقف هذه ظهر كتاب سيزكَين[2] ورؤي أنه أكمل و أوفي وأدق بالنسبة للفترة التي يغطيها، فاتجهت النية إلى نقله

(1) الدكتور عبد الحليم النجار رَحِمَهُ اللهُ، وقد ترجمه بتكليف من الإدارة الثقافية بجامعة الدول العربية.

(2) صدر منه عدة أجزاء حتى الآن: ج1، عن علوم القرآن والحديث والتاريخ والفقه والعقائد والتصوف 1967، ج2، عن الشعر 1975، ج3، عن الطب والصيدلة والحيوان 1970، ج3، عن الكيمياء والنبات والزراعة 1971، ج5، عن الرياضة 1974.

إلى العربية وصدرت ترجمة الجزء الأول منه في مجلدين نشرا في عامي 1971 و 1978[1] ثم أصدرت جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض في سنة 1983 ترجمة للجزأين الأولين صدرت في تسع مجلدات يختص الجزء الأول منها بالمجلدات الأربعة الأولى، ويختص الجزء الثاني بالمجلدات الخمسة التالية. والمجلدات السبعة الأولى ترجمها محمود فهمي حجازي، أما المجلدان الثامن والتاسع فترجمهما عرفة مصطفى.

ويتضح مما سبق أن **فهرست** ابن النديم و **كشف الظنون** وذيوله وغيرها من ببليوجرافيات التراث العربي التي سبقت الإشارة إليها يرجع إليها المحقق لمعرفة مؤلّفات مؤلّف معين، أو للتثبت من صحة نسبة كتاب إلى مؤلفه. أما كتابا بروكلمان وسيزكَين فيرجع إليهما للتعرف على ما تبقى من نُسَخ كتاب معين، ومعرفة الأماكن أو المكتبات التي توجد بها تلك النُسَخ.

---

(1) ترجمة فهمي أبو الفضل ومحمود فهمي حجازي.

كتب التراجم التراثية

عبد الستار الحلوجي

لعل ميدان التراجم هو أرحب ميادين المراجع وأكثرها ازدحامًا بالمؤلفات، فالإنسان هو سيد هذا الكون وصانع الأعاجيب. وليس غريبًا أن تكثر الكتب والمصنفات التي تتحدث عن الأعلام والمشاهير في كل زمان وفي كل مكان وفي كل مجال من مجالات المعرفة.

وربما لم تظفر لغة من اللغات بمثل ما ظفرت به اللغة العربية من كتب التراجم. فهناك أولاً كتب التراجم العامة التي لا تلتزم بعصر ولا بيئة ولا موضوع معين وإنما تترجم للمشاهير في كل فن وفي كل بقعة من بقاع الدولة الإسلامية حتى عصر المؤلف. ومن أمثلة هذا النوع كتب الوفيات الثلاثة: **وفيات الأعيان** لابن خلكان (- 681) و **فوات الوفيات** لابن شاكر الكتبي (- 764) و**الوافي بالوفيات** لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (- 764)[1]. وهي تقوم أساسًا على تواريخ الوفاة وتستبعد من لم يُعلم تاريخ وفاته على اعتبار أن الشخص الذي يولد ويعيش حياته كلها ثم يموت دون أن يحس بموته أحد ودون أن يذكره معاصروه هو بالتأكيد شخص مغمور لا شهرة له بين الناس ولا يقع السؤال عنه كما يقول ابن خلكان، ومن ثم لن يضير أن تسقطه كتب التراجم.

ومع أن كتب الوفيات قد اتخذت هذه القاعدة أساسًا لها وجعلت من تاريخ الوفاة بابًا ينفذ منه الناس إليها ويجدون عن طريقه مكانهم فيها، إلا أنها لم ترتب التراجم على هذا الأساس وإنما التزمت الترتيب الهجائي

(1) عمل له ابن تغري بردي (- 874) ذيلًا سماه **المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي** يغطي من سنة 650 حتى عصره، ويضم حوالي 3000 ترجمة.

للأسماء بغضّ النظر عن الكنى والألقاب تيسيرًا على الباحثين «وإن كان هذا يفضي إلى تأخير المتقدم وتقديم المتأخر في العصر وإدخال من ليس من الجنس بين المتجانسين» كما يقول صاحب **وفيات الأعيان**[1]. ومع أن الصفدي قد بدأ بسيرة مختصرة للنبي عليه الصلاة والسلام وأتبعها بتراجم من جاء بعده من المحمدين إلى عصره، إلا أنه لا يلبث أن يعود بعد ذلك إلى الترتيب الهجائي فيلتزمه من حرف «الألف إلى الياء على توالي الحروف»[2].

وثمة سمة أخرى تتفق فيها كتب الوفيات وهي أنها تميل إلى الإيجاز في أغلب التراجم بحكم سعة حدودها الزمنية والمكانية والموضوعية، وإن كان هذا لم يمنع من أن تطول بعض التراجم كترجمة صلاح الدين الأيوبي التي بلغت ثمانين صفحة في **وفيات الأعيان**.

وبعد هذه السمات المشتركة بين كتب الوفيات يبقى لكل كتاب منها خصائصه التي ينفرد بها عن الآخرين، فعدد التراجم في **وفيات الأعيان** يتجاوز الثمانمائة، بينما لا يتجاوز الستمائة في **فوات الوفيات**. أما **الوافي بالوفيات** فيبلغ عدد التراجم التي يضمها قرابة الأربعة عشر ألفًا.

وقد أغفل ابن خلكان في كتابه معظم الصحابة والخلفاء اكتفاء بما كُتب عنهم واهتم في مقابل ذلك بتراجم معاصريه، كما حرص على ضبط الأعلام المشتبهة بالحروف، وعلى التعريف بالأمكنة والأشخاص وذكر مختلف الروايات والترجيح بينها. وانفرد **الوافي بالوفيات** بمقدمة قيمة تقع في أحد عشر فصلاً تحدث فيها الصفدي عن نشأة التواريخ وكيفية كتابتها، وأجزاء الاسم (العلم والكنية واللقب) وطريقة ترتيبها، وأصل كلمة «وفاة» وفوائد التاريخ وآداب المؤرخ، واستعرض فيها كتب التواريخ السابقة التي

---

(1) ج1، ص 20. ط. بيروت، 1968-1972 بتحقيق إحسان عباس.

(2) **الوافي بالوفيات**، ج1 ص 8. ط. استانبول، 1931-1962.

اعتمد عليها مبتدئًا بالكتب العامة ثم تواريخ الأقاليم وأخيرًا تواريخ الأفراد كالخلفاء والقضاة والقراء والشعراء... إلخ. كما انفرد بأنه يذكر في آخر كل ترجمة أسماء الذين اشتهروا بذلك الاسم ولهم أسماء أخرى، ويحيل إلى الأماكن التي ترجم لهم فيها من الكتاب، والأسماء التي ترجم لهم تحتها.

ويلحق بكتب التراجم العامة هذه كتابان حديثان هما **الأعلام** (1) لخير الدين الزركلي و **معجم المؤلفين** (2) لعمر رضا حكالة. والكتابان يلتزمان الترتيب الهجائي للأسماء (3) ويقدمان تراجم موجزة شديدة الإيجاز في معظم الأحيان، ويتفقان في حرصهما على ذكر سني الميلاد والوفاة بالتاريخين الهجري والميلادي، وفي اهتمامهما بذكر مؤلفات أصحاب التراجم وإن كان الثاني منهما قد جعل التأليف هو المدخل الوحيد إليه، إذ لا مكان فيه إلا لأصحاب التآليف (4) مع أنه يكتفي بذكر خمسة كتب فقط بالنسبة لمن تعددت مؤلفاتهم.

ومع أن الباحثين يكثرون من الرجوع إلى هذين المرجعين بحثًا عن التراجم لدقة ترتيبهما من ناحية، ولشمولهما من ناحية أخرى، حيث يغطيان فترة أطول من تلك التي يغطيها أي كتاب آخر (5)، وحيث لا يقتصران على

---

(1) صدر في 13 مجلدًا.

(2) يقع في 15 جزءًا.

(3) يلتزم **معجم المؤلفين** بالترتيب الهجائي الدقيق، أما **الأعلام** فيرتب بالاسم الأول والثاني فقط وبعد ذلك لا يرتب بالاسم الثالث وإنما بتاريخ الوفاة فمحمد بن أحمد بن علي المتوفى سنة -410 مثلا- يتقدم في الترتيب على محمد بن أحمد بن إبراهيم المتوفى سنة 415.

(4) ليس هذا هو الفارق الوحيد بين الكتابين، فكتاب **الأعلام** ينفرد بكثرة الإحالات والصور التوضيحية التي تجاوزت ألفًا وخمسمائة ما بين صور أشخاص ونماذج من خطوطهم أو مسودات كتاباتهم. وتأتي الإحالات في **الأعلام** في موضعها من الترتيب الهجائي. أما عمر رضا كحالة فقد رتب أعلامه ترتيبًا دقيقًا وجمع الإحالات كلها في المجلدين الأخيرين من كتابه.

(5) فهما يضمان تراجم القدماء والمحدثين حتى عصرنا هذا باستثناء الأحياء منهم.

العـرب وإنمـا يترجمـان للعجـم والمستشـرقين الذيـن شـاركوا بمؤلفاتهـم في العلـوم العربيـة والإسـلامية، إلا أننـا ينبغـي أن نتنبـه إلـى أن القيمـة الحقيقيـة لهذيـن الكتابيـن ليست في مادتهما وإنمـا فـي المـصادر المطبوعـة والمخطوطة التـي يذكرانها عن ترجمة كـل شخـصية مـن الشـخصيات التـي وردت فيهما[1]. فالكتابان إذن قنطـرة يعبـر عليهـا الباحثـون إلى المصـادر الأصليـة للتراجـم ولا يـصح الاعتمـاد عليهمـا وحدهما.

وكأنمـا كان كتـاب **الـوافي بالوفيـات** بضخامتـه التـي جـاوزت الحـدّ المعقـول ناقوسًـا يـدق في دنيـا التراجـم محـذرًا مـن رحابـة الميـدان وصعوبـة التغطيـة الكاملـة بمثـل هـذا الاتسـاع والشـمول. ولهـذا ننظـر فنـرى اتجاهًـا جديـدًا في تأليـف كتـب التراجـم يظهـر في أوائـل القـرن التاسـع ويتلقـف الخيـط مـن الصفـدي ويمضـي بـه في طريـق جديـد أقـل اتسـاعًا مـن الطريـق السـابق. وكان هـذا الطريـق الـذي شـقه ابـن حجـر العسـقلاني وانطلـق مـن ورائـه كثيـرون بعـده هـو طريـق تراجـم القـرون. وهـي امتـداد للتراجـم العامـة لأنهـا لا تتقيـد برجـال فـن مـن الفنـون أو إقليـم مـن الأقاليـم الإسـلامية، وإنمـا تحـدّ نفسـها فقـط مـن الناحيـة الزمنيـة فتقتصـر علـى رجـال قـرن واحـد عـاش فيـه المؤلـف أو أدرك بعضـه. فبعـد أن توقّـف الـصفدي فـي كتابـه **الـوافي بالوفيـات** عنـد منتصـف القـرن الثامـن الهجـري تقريبًـا جـاء ابـن حجـر (- 852هـ) ليغطـي تراجـم رجـال القرن الثامـن بأكملـه في -الـدرر الكامنـة في أعيـان المائـة الثامنـة- ومـن بعـده تتابعـت كتـب تراجـم القـرون كالضـوء اللامـع لأهـل القـرن التاسـع للسـخاوي (- 902هـ).

---

(1) وهـذه النقطـة يتفـوق فيهـا **معجـم المؤلفيـن** علـى **الأعـلام** حيـث يهتـم الأول بالإكثـار مـن المصـادر وتقسيمها مـا بيـن مطبوعـات ويرمـز لهـا بالحـرف (ط) ومخطوطـات ويرمـز لهـا بالحـرف (خ) ومجـلات ويرمـز لهـا بالحـرف (م).

والكواكب السائرة في أعيان المائة العاشرة، لنجم الدين الغزي (– 1061). و**خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر**، لمحمد أمين المحبي (– 1111). و**سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر**، لحمد خليل المرادي (– 1206). و**حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر**، لعبد الرزاق البيطار (– 1335).

وهذه الكتب تتفق جميعها في أنها مصادر أصلية لتراجم رجالات القرون التي تغطيها، فقد أدرك مؤلفوها تلك القرون وعاصروا الكثيرين ممن ترجموا لهم. كما أنها تتفق في التزام الترتيب الهجائي[1] وإن كان الغزي قد وزع رجال القرن العاشر على ثلاثة أقسام متساوية: القسم الأول لرجال الثلث الأول من القرن والقسم الثاني لرجال الثلث الأوسط والقسم الثالث لرجال الثلث الأخير منه، ورتب التراجم في كل قسم ترتيبًا هجائيًا مع البدء بالمحمدين. كذلك تتفق هذه الكتب جميعها في أن التراجم وإن تفاوتت في الطول والقصر إلا أن الإيجار هو الطابع الغالب عليها بسبب كثرة عدد من يُترجم لهم في كلّ منها.

فإذا تركنا نقط الاتفاق إلى أوجه الاختلاف بين تلك الكتب وجدنا التفاوت بينها يتمثل في:

(أ) عدد التراجم:

فبينما يترجم صاحب **حلبة البشر** لحوالي ألف شخص، يرتفع هذا العدد إلى أكثر من خمسة آلاف في **الدرر الكامنة** ويقفز إلى اثني عشر ألفًا في **الضوء اللامع**.

---

(1) وقد أفرد السخاوي الجزء الحادي عشر من كتابه **الضوء اللامع** للكنى والألقاب، والجزء الثاني عشر والأخير للنساء مرتبات ترتيبًا هجائيًا وفي نهايته فصل للنساء المبهمات سئل أم فلان وزوجة فلان.

(ب) درجة الدقة المتبعة في ترتيب الأسماء:

فبينما نجد الترتيب الهجائي دقيقًا وكاملاً في **الضوء اللامع**، نجد **الدرر الكامنة** و **حلية البشر** لا يلتزمان بغير الأسماء الأولى فقط بحيث يتجمع أصحاب الاسم الواحد في موضع واحد دون أن يخضعوا لأي نوع من الترتيب.

(ج) نقط التركيز في كل منها:

ويتمثل ذلك أصدق تمثيل ابن حجر العسقلاني صاحب المصنفات في تراجم رجال الحديث كلسان **الميزان** و **تهذيب التهذيب**، ولهذا نراه في كتابه **الدرر الكامنة** يهتم اهتمامًا خاصًا برواة الحديث ولا يقتصر على الرجال وحدهم وإنما يورد الكثير من تراجم النساء العالمات المحدِّثات.

(د) المنهج المتبع في كتابة التراجم:

فبعضها يكتفي بسرد الأخبار عن الشخص المترجم له، وبعضها الآخر يمضي إلى ما هو أبعد من ذلك فيقيِّم الأشخاص ويثني على من يستحق الثناء منهم وينتقد من يستحق الانتقاد كما فعل السخاوي وابن حجر.

(هـ) طريقة ذكر المصادر التي اعتمدت عليها:

فبعضها **كالضوء اللامع** - مثلاً - يذكرها عند النقل عنها، وبعضها الآخر يجمعها في المقدمة كما في **الدرر الكامنة** و **سلك الدرر**.

(و) استعمال الإحالات:

فقد فطن السخاوي وابن حجر خاصة إلى أهميتها في التيسير على الباحثين فاستعملاها كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

وكما اتجه أصحاب كتب التراجم العربية إلى تضييق مجال التغطية في كتبهم على أساس زمني، كذلك وجد اتجاه مبكر إلى تضييق المجال على

أساس إقليمي، فظهرت منذ القرن الخامس كتب تترجم لرجالات إقليم معين مثل **جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس وأسماء رواة الحديث وأهل الفقه والأدب وذوي النباهة والشعر** للحميدي (- 488) ومثل تواريخ المدن كـ**تاريخ بغداد** للخطيب البغدادي[1] (- 463) و**تاريخ مدينة دمشق** لابن عساكر (- 571)[2] و**بغية الطلب في تاريخ حلب**[3] لابن العديم (- 660) و**الإحاطة في أخبار غرناطة** للسان الدين بن الخطيب (- 776) وغيرها.

وتواريخ المدن هذه كلها تبدأ بالتأريخ للمدينة والحديث عنها حديثًا مفصلاً يتناول أرضها وغلاتها ومساجدها وآثارها وقصورها وغير ذلك من مظاهر الحضارة والعمران بها، ثم تترجم لمن عاش فيها أو رحل إليها أو رحل عنها من العلماء والفقهاء والأدباء والفنانين وغيرهم. وهي إلى التراجم أقرب منها إلى التاريخ، ويكفي أن نذكر للدلالة على ذلك أن كتابًا كـ**تاريخ بغداد** يقع في 14 مجلدًا نصف المجلد الأول منها فقط عن بغداد، وبقية هذا المجلد والمجلدات الثلاث عشر الباقية كلها تراجم.

وهذه الكتب جميعها تتفق في أن التراجم بها مرتبة ترتيبًا هجائيًا بصفة عامة، ثم تختلف بعد ذلك في أن بعضها كجذوة المقتبس وتاريخ بغداد يبدأ بالمحمدين ثم الأحمدين، وبعضها الآخر يبدأ بالأحمدين فقط كالإحاطة وتاريخ مدينة دمشق، كما تتفاوت فيما بينها في درجة الدقة المتبعة في الترتيب، بينما نجد معظمها كالإحاطة وجذوة المقتبس وتاريخ بغداد لا

---

(1) وعليه ذيل لابن النجار بعنوان **ذيل تاريخ بغداد** يقع في أكثر من عشرة مجلدات.

(2) أضخمها جميعًا، فهو يقع في 80 مجلدًا مخطوطًا وقد بدأ المجمع العلمي العربي بدمشق في إصداره فصدر الجزء الأول منه سنة 1951 بتحقيق صلاح الدين المنجد كذلك صدر مختصر له بعنوان **تهذيب تاريخ مدينة دمشق** أخرجه عبد القادر بدران بعد حذف الأسانيد والمكررات. وقد عمل ابن القلانسي ذيلاً للكتاب سماه **ذيل تاريخ دمشق**.

(3) وللمؤلف أيضًا **زبدة الحلب من تاريخ حلب** وهو مختصر للبغية رتبه على السنين حتى سنة 241هـ.

تلتزم الترتيب الهجائي إلا بالنسبة للأسماء الأولى فقط دون نظر إلى ثواني الأسماء، نجد كتابًا كتاريخ مدينة دمشق يلتزم الترتيب الهجائي الدقيق بأسماء الأشخاص وأسماء آبائهم وأجدادهم.

وطبيعي أن تتفاوت تلك الكتب في درجة التفصيل وفي دقة المعلومات التي تقدمها. فالحميدي الأندلسي - مثلاً - ألف كتابه وهو في العراق، وكان بعده عن وطنه وعن المصادر الأندلسية يحدّ مادته ويضطره إلى الاقتضاب في بعض التراجم وإغفال البعض الآخر. وقد نبّه على ذلك في خطبة الكتاب واعتذر عنه.

وهذه الأنواع الثلاثة من كتب التراجم العربية أدخل في باب التراجم العامة على رغم ما بينها من تفاوت في درجة عموميتها. فإذا انتقلنا إلى التراجم المتخصصة وجدنا منها أعدادًا هائلة في لغتنا العربية، فقبل أن ينتصف القرن الثاني الهجري كتب ابن اسحق سيرة النبي ﷺ وجاء من بعده ابن هشام (- 218هـ) فهذّبها وأذاعها بين الناس حتى أصبحت تعرف بسيرة ابن هشام.

وبعد ظهور السيرة النبوية بدأت التآليف العربية في تراجم الصحابة والتابعين وتابعيهم ورواة الحديث تتتابع منذ مطلع القرن الثالث الهجري. ولم يكد يمضي قرن آخر حتى تنوعت كتب التراجم تنوعًا شديدًا فظهرت تراجم للشعراء وأخرى للغويين والنحاة، كما ظهرت تراجم للأطباء والفقهاء والمفسرين والقراء والمتصوفين والفلاسفة وغيرهم في مختلف فروع المعرفة التي كانت متاحة في تلك العصور.

ولم يقنع المؤلفون العرب بالتراجم التقليدية وإنما مضوا يطورونها ويستحدثون نمطًا جديدًا يعرف بالطبقات. والفرق بين التراجم والطبقات أن الأولى تتناول الأشخاص في ترتيب هجائي أو زمني (الأقدم فالأحدث) أو مكاني أو غير ذلك من طرق الترتيب المعروفة. أما كتب الطبقات فإنها

تتقدم خطوة أخرى لأنها لا تكتفي بالترجمة وإنما تصنف المترجم لهم تصنيفًا تنازليًا في فئات أو درجات بغض النظر عن أزمنتهم وأمكنتهم وترتيب أسمائهم، وداخل كل فئة أو طبقة قد يُلجأ إلى الترتيب الهجائي أو الجغرافي أو التاريخي تيسيرًا على الباحثين[1].

وصحيح أن كثيرًا من كتب الطبقات لم تتخلص من سطوة الزمن عليها، بمعنى أن تسير الطبقات في خط موازٍ للزمن، فتكون الطبقة الأولى للأقدم، يليها الأحدث. ولكن حتى في هذه الحالات فإن المقياس هو قيمة الشخص ومكانته لا قِدَمه وزمانه. ففي تراجم الصحابة والتابعين – مثلاً – لا ينكر أحد أن من عاصر النبي – صلى الله عليه وسلم – ورآه وجالسه أفضل ممن لم يعاصره، وأن الجيل الأول من التابعين يتقدم على الجيل الثاني وهكذا. ونجد مثالاً على ذلك في كتاب **الطبقات الكبرى** لابن سعد (– 230) الذي يبدأ بسيرة النبي ﷺ ومغازيه، ثم يترجم لما يقرب من ثلاثة آلاف من الصحابة والتابعين موزعين على طبقات على أساس السبق إلى الإسلام، فالطبقة الأولى للصحابة الذين شهدوا بدرًا مع تقديم المهاجرين على الأنصار، والطبقة الثانية لمن لم يشهد بدرًا من المهاجرين، ثم الصحابة الذين أسلموا قبل فتح مكة. ثم ينتقل ابن سعد إلى تصنيف الصحابة والتابعين تصنيفًا إقليميًا، فإلى جانب تراجم المكيين والمدنيين، هناك تراجم لمن نزل الطائف واليمن والبحرين واليمامة والكوفة والبصرة وبغداد والشام ومصر وأفريقيا. وقد قسمت تراجم رجال الأقاليم المختلفة إلى طبقات يتفاوت عددها من إقليم لآخر. فالتابعون من أهل المدينة – مثلاً – وزعوا على سبع طبقات، والمكّيون الذين رووا عن عمر بن الخطاب وغيره وضعوا في خمس طبقات. ويختم ابن سعد كتابه بفصل في تراجم

(1) أول من ابتدع فكرة الطبقات هم رجال الحديث الذين اهتموا بتصنيف الرواة وجعلهم في مراتب متفاوتة من الثقة فيما يروون عن رسول الله ﷺ.

النساء مبتدئًا بنساء النبي ﷺ ثم النساء المهاجرات، يليهن نساء الأنصار، وأخيرًا النساء اللاتي لم يروين عن النبي.

ونتيجة لكثرة من شملهم كتاب ابن سعد بالترجمة، وجد المؤلف نفسه مضطرًا إلى الإيجار بصفة عامة، ولكنه سأل نفسه: أيهما أولى بالتفصيل النسبي: القدماء أم المحدثون؟ وبعبارة أخرى: هل يفصّل في تراجم القدماء لما لهم من مكانة في النفوس أم يفعل العكس على أساس أن كتابه سيظل مصدرًا لتراجم المحدثين يعتمد عليه كل من جاء بعده؟ ونظرًا لأنه اتخذ مبدأ الطبقات أساسًا للكتاب فقد كان طبيعيًا أن يحرص ابن سعد على التفصيل في تراجم رجال الطبقات الأولى من الأقدمين وعلى الإيجاز في تراجم المتأخرين والمعاصرين.

وليس غريبًا أن تتعثر المحاولة الأولى لتصنيف التراجم وألا تخلو من الاضطراب، فقد أدى التقسيم بحسب السبق إلى الإسلام ثم التقسيم المكاني بعد ذلك إلى تكرار بعض الشخصيات في أكثر من موضع. وقد عالج ابن سعد هذا التكرار بالإطالة في موطن واحد والإيجاز في بقية المواطن.

ولم تخرج تراجم رجال الدين في جملتها عن الترتيب الهجائي كما هو الحال في **الاستيعاب في معرفة الأصحاب** لابن عبد البر (- 463) و **أسد الغابة في معرفة الصحابة** لابن الأثير (- 630) و **الإصابة في تمييز الصحابة** لابن حجر (- 852)[1] و **طبقات المفسرين** للسيوطي (- 911) و **غاية**

(1) في هذا الكتاب قسمت التراجم في كل حرف على أربعة أقسام: الأول فيمن وردت صحبته بطريق الرواية عنه أو عن غيره سواء كانت الطريقة صحيحة أو حسنة أو ضعيفة، والثاني في الصحابة الذين ولدوا في زمن النبي ﷺ (وهم أبناء الصحابة)، والثالث في مخضرمي الجاهلية والإسلام الذين لم يرد أنهم اجتمعوا بالنبي ولا رأوه سواء أسلموا في حياته أم لا (وهؤلاء ليسوا صحابة باتفاق أهل العلم)، والرابع فيمن ذكر في الكتب على سبيل الوهم والغلط. ويعتبر تنبيه على أوهام السابقين ذا أهمية خاصة.

النهاية في طبقات القراء [1] لابن الجزري (- 833) و **الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب**[2] لابن فرحون اليعمري (- 799) و **الطبقات السنية في تراجم الحنفية** لتقي الدين الغزي (- 1010)، وكما في تراجم المحدِّثين ككتاب **الجرح والتعديل** لابن أبي حاتم الرازي (- 327) و **الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف من الأسماء والكنى والأنساب** لابن ماكولا (- 475) و **المشتبه في الرجال** و **ميزان الاعتدال** للذهبي (- 48) وإن كانت تتفاوت في درجة الدقة المتبعة في الترتيب حتى لنرى رجلاً كالذهبي يلتزم الترتيب الدقيق في **ميزان الاعتدال** ولا يحرص عليه في **المشتبه**. وطبيعي أن تُفرد أبواب لمن لم يُعرفوا إلا بالكُنى أو الألقاب أو الأنساب [3] وأبواب للنساء إن لم يكنَّ قد دخلن مع الرجال في ترتيب هجائي واحد كالذي نجده في آخر **الإصابة** و **ميزان الاعتدال** و **طبقات الحنابلة** و **الطبقات السنية في تراجم الحنفية** [4].

ومع أن التراجم في كتابي **طبقات الحنابلة** لابن أبي يعلى (- 526) و **طبقات الشافعية** للسبكي (- 771) قد رتبت في طبقات على أساس زمني بحيث يتقدم المتقدم ويتأخر المتأخر، إلا أن الترتيب داخل كل طبقة ترتيب هجائي مع البدء بالأحمدين في **طبقات الحنابلة** وبالأحمدين ثم المحمدين في **طبقات الشافعية**.

---

(1) هناك أيضًا **طبقات القراء** للذهبي وهو على سبع عشرة طبقة.

(2) في تراجم رجال المذهب المالكي.

(3) لا ينبغي أن ننسى أن هناك كتبًا تقتصر على أصحاب الكنى والألقاب مثل كتاب **الكنى والأسماء** لأبي بشر محمد بن أحمد الدولابي (- 310) و **الكنى والألقاب** لابن عبد الله الحاكم، و **الأنساب** للسمعاني.

(4) في نهاية هذه الكتب جميعا أبواب لمن عرفوا بكناهم وألقابهم وأنسابهم وفي كل من **الإصابة** و **طبقات الحنابلة** أفراد باب للنساء. أما في **ميزان الاعتدال** فقد دخل النساء مع الرجال في هجائية واحدة وخصص باب في آخر الكتاب للنسوة المجهولات.

ولكن اطراد قاعدة الترتيب الهجائي في الكتب التي ترجمت لرجال الدين لم تَحُل دون وجود كتاب كالذيل على طبقات الحنابلة لابن رجب (– 795) الذي يترجم لرجال المذهب في الفترة من سنة 460 إلى سنة 751هـ في ترتيب زمني تصاعدي بحسب تواريخ الوفاة.

ومن الكتب التي لم تلتزم الترتيب الهجائي أيضًا كتاب **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء** لأبي نعيم الأصبهاني (– 430) الذي يترجم لحوالي سبعمائة من الصحابة والتابعين والمتصوفة مبتدئًا بالعشرة المبشرين بالجنة ثم من داناهم من زهاد الصحابة، ثم أهل الصُّفَّة ثم التابعين وتابعيهم ومن يليهم إلى عصره.

وطبيعي أن تتفاوت كتب التراجم والطبقات هذه تفاوتًا شديدًا في عدد ما يضمه كل منها من التراجم، فبينما ابن سعد في طبقاته لما يقرب من ثلاثة آلاف من الصحابة والتابعين، يترجم ابن حجر في **الإصابة** لما يزيد عن اثني عشر ألفًا. وبينما لا يتجاوز عدد تراجم المالكية في **الديباج المذهب** الستمائة إلا قليلاً، نجد عدد تراجم الأحناف في **الطبقات السنية** أربعة أضعاف هذا العدد إذ يصل إلى حوالي 2600 ترجمة، ويكاد يصل عدد القراء في **غاية النهاية** لابن الجزري إلى أربعة آلاف.

كذلك تتفاوت الكتب التي ترجمت لرجال الدين فيما بينها تفاوتًا بيِّنًا في درجة التفصيل، بل إننا لنلمس هذا التفاوت في تراجم الكتاب الواحد، ففي كتب تراجم رجالات المذاهب الفقهية المختلفة نجد تفصيلاً شديدًا في ترجمة إمام المذهب، وهذا شيء طبيعي. ولكن اللافت للنظر حقًّا أن تصل ترجمة سفيان الثوري – مثلاً – إلى ما يقرب من مائتي صفحة في **حلية الأولياء**.

وبينما يحرص معظم تلك الكتب على ذكر تاريخ الوفاة إن عُلِم، نجد كتابًا كـ**حلية الأولياء** لا يهتم بالمولد والوفاة.

أما بالنسبة للمصادر التي اعتمد عليها أصحاب كتب التراجم الدينية واستقوا منها معلوماتهم فقد تباينوا في طريقة ذكرها، ويمثل هذا التباين كتاب **الطبقات السنية** الذي يذكر في مقدمته أكثر من أربعين مصدرًا، وكتاب **الإصابة** الذي يكتفي بذكر المصادر في مواضع النقل عنها.

وكما كانت كثرة كتب التراجم الإسلامية في اللغة العربية انعكاسًا لاهتمام المسلمين بالدين ورجاله ابتداء من الرسول ﷺ، ومضيًّا مع صحابته الأكرمين وتابعيهم جيلاً بعد جيل، وانطلاقًا وراء رواة الحديث في محاولة رائعة لتنقية أحاديث رسول الله ﷺ من الوضع والاختلاق عن طريق تقييم الرواة وتعديلهم أو تجريحهم ووضعهم في درجات متفاوتة من الثقة فيما يروون، ثم اهتمامًا برجال المذاهب الفقهية المختلفة وبقُرَّاء القرآن الكريم ومفسريه، كذلك لم تكن كتب التراجم في مجال اللغة والأدب أقل تعددًا وتنوعًا منها في مجال الدراسات الإسلامية. وكانت كثرة الكتب في هذا الميدان صدى لاهتمام العرب بلغة القرآن وبكل ما صدر فيها من فنون القول.

واهتمام العرب بالشعر اهتمام قديم ومعروف حتى لقد قيل إن الشعر ديوان العرب وسجل مفاخرهم. ولذلك لا نعجب إذا وجدنا الاهتمام بتراجم الشعراء يظهر مبكرًا منذ أوائل القرن الثالث الهجري. ولقد كان التركيز أول الأمر منصبًا على القدماء الذين احتفظوا باللغة في أنقى صورها قبل أن تدخلها لكنة الأعاجم نتيجة لاختلاط المسلمين بغيرهم من الأمم بعد الفتوح، وقبل أن تفرض العناصر الفارسية نفسها على الثقافة العربية في عصر بني العباس.

وحينما بدأ التأليف في تراجم الشعراء الأقدمين كان طبيعيًا أن ينصبَّ على المشاهير أولاً ثم يعمم بعد ذلك بحيث يشمل المشهورين والمغمورين. والمقصود بالمشاهير أولئك الذين يكثر الاستشهاد بهم في

كتب اللغة والنحو. ومن أقدم ما أُلِّف في تراجمهم كتابان هما **طبقات الشعراء** لابن سلام (- 231) و **الشعر والشعراء** لابن قتيبة (- 276). والكتاب الأول ليس مجرد تراجم وإنما هو كتاب طبقات كما يدل عليه عنوانه، وإن كانت فكرة الطبقات غير ناضجة فيه. فقد قسم ابن سلام شعراءه إلى جاهليين وإسلاميين، وجعل كل قسم في عشر طبقات، وكل طبقة أربعة شعراء تمشيًا مع القول القديم بأن «أشعر الشعراء امرؤ القيس إذا ركب والنابغة إذا رهب والأعشى إذا طرب وزهير إذا رغب». وقد أوقعه هذا التقسيم في مأزقين:

الأول: أين يضع الشعراء المخضرمين وهم قد أدركوا الجاهلية والإسلام.

والثاني: كيف يستقيم له أن يجعل كل طبقة أربعة لا تزيد ولا تنقص؟

وقد تخلص ابن سلام من المأزقين تخلصًا غير مقنع، فوزع المخضرمين على القسمين، بعضهم مع الجاهليين وبعضهم مع الإسلاميين. وبالنسبة للطبقات اضطر إلى أن يوزع شعراء متساوين أو متقاربين في أقدارهم ومنازلهم على طبقات قد تتباعد كما فعل بالنسبة لطرفة بن العبد الذي وضعه في الطبقة الرابعة الجاهلية بينما عنترة في الطبقة السادسة، وبالنسبة لكثيِّر الذي جعله في الطبقة الثانية الإسلامية بينما جميل في الطبقة السادسة دون أن يبين لنا أساس هذا التفاضل. كذلك اضطر ابن سلام إلى أن يكمل بعض الطبقات بشعراء لا يرقون إلى المنزلة التي وضعهم فيها كعبيد الراعي الذي ضمه إلى جرير والفرزدق والأخطل لتكتمل الطبقة أربعة.

وكأنما استشعر ابن سلام صعوبة هذا التقسيم وعجزه عن أن يستوعب جميع تراجم المشاهير فجعل بين القسمين الكبيرين ثلاث مجموعات من الشعراء يجمعهم الموضوع أو المكان أو الديانة لا الطبقة: أولها أصحاب المراثي، وثانيها شعراء القرى: الطائف والمدينة ومكة والبحرين، وثالثها

شعراء اليهود. ولم يتقيد ابن سلام في ذكر شعراء تلك الطوائف الثلاث بما التزم به في بقية الكتاب من جعلهم في مجموعات رباعية.

وكأنما أحس ابن قتيبة بمشكلات تقسيم الشعراء إلى طبقات فجعل كتابه تراجم عادية لا تخضع لأي نوع من التصنيف وإن كان يغلب عليها مراعاة الترتيب الزمني وتقديم الجاهليين على المخضرمين، والمخضرمين على الإسلاميين.

وبعدّ كتاب **الشعر والشعراء** علامة بارزة على طريق تراجم الشعراء في اللغة العربية، فقد وجد ابن قتيبة أن الاهتمام كله ينصّب على شعراء الجاهلية وصدر الإسلام فأطلق في مقدمته نغمة جديدة مؤداها أن الله سبحانه وتعالى لم يقصر الفصاحة والإبداع على قوم دون قوم ولا على عصر دون عصر، وإنما يوجد العمالقة والأقزام في كل بيئة وفي كل جيل من الشعراء، وينبغي أن ينصرف الاهتمام إلى الجيد من الشعر بصرف عن قدمه أو حداثته خاصة أن الشاعر الحديث اليوم سيصير في عداد القدماء غدًا. ومن هذا المنطق نراه يترجم في كتابه لبعض شعراء القرن الثاني وأوائل القرن الثالث كأبي العتاهية والعباس بن الأحنف.

وقبل أن يبلغ القرن الثالث الهجري نهايته، بدأت تظهر تراجم الشعراء المحدثين، فألف ابن المعتز (- 296) كتابه **طبقات الشعراء** وصنف هارون بن علي المنجم البغدادي (- 288)، **كتاب البارع في أخبار الشعراء المولدين**، وجمع فيه مائة وواحدًا وستين شاعرًا، وافتتحه بذكر بشار بن برد العقيلي، وختمه بمحمد بن عبد الملك بن صالح، واختار فيه من شعر كل واحد عيونه... وذكر أن هذا الكتاب «مختصر من كتاب أَلّفه قبل هذا في هذا الفن وأنه كان طويلاً فحذف منه أشياء فاقتصر على هذا القدر»[1].

---

(1) وفيات الأعيان لابن خلكان، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ج5، ص 127. القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، 1949.

ولئن كان كتاب المنجم قد فقد إلاّ أنه يعتبر أقدم كتاب ينصرف عن القدماء إلى المحدثين من الشعراء، وعلى أثره ألف الثعالبي (- 429) **يتيمة الدهر** وهو كتاب يختص بأدباء القرن الرابع وخاصة الشعراء منهم ويركز على الاختيارات من النصوص حتى لتطغى المادة الأدبية على التراجم. وكأنى به أراد أن يلفتنا إلى أثر البيئة في الأدب فنراه يقسم شعراءه على الأقاليم التي ينتمون إليها، فالقسم الأول لشعراء الشام ومصر والمغرب والأندلس، والثاني لشعراء العراق، والثالث لشعراء فارس وجرجان وطبرستان وأصفهان، والقسم الرابع والأخير لشعراء خراسان وما وراء النهر كبخاري ونيسابور.

ومن بعد الثعالبي تتابع المؤلفات التي تعنى بتراجم الشعراء المحدثين وتقدم مختارات من أشعارهم، فيؤلف الباخرزي (- 467)، **دمية القصر وعُصرة أهل العصر**. ولا يلبث هذا المدّ أن يبلغ مداه في القرن السادس الذي ظهرت فيه **الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة** لابن بسام الأندلسي (- 542)، و **زينة الدهر في لطائف شعراء العصر** للحظيري (- 568) و **جريدة القصر وجريدة العصر** للعماد الأصفهاني (- 597). ويستمر التيار متدفقًا حتى مشارف القرن الثاني عشر فيطالعنا كتاب ابن معصوم (- 1104) **سلافة العصر في محاسن الشعراء بكل مصر**.

ومنذ القرن الرابع الهجري تبدأ دائرة تراجم الشعراء في الاتساع لتشمل المشهورين والمغمورين على السواء، وقد تمثل هذا الاتجاه في كتابين هما **المؤتلف والمختلف** للآمدي (- 371)، و **معجم الشعراء** للمرزباني (- 384).

فأما أولهما فيقتصر على تراجم الشعراء الذين تماثلت أسماؤهم أو كناهم أو ألقابهم واختلفت أشخاصهم كمن سُمّي بالأعشى أو النابغة، وأما الثاني فيترجم للشعراء بعامة. وقد رتبت التراجم في الكتابين ترتيبًا هجائيًا

بالحرف الأول من الاسم فقط[1] دون مراعاة لما يليه من الحروف. فالكتاب الأول - مثلاً - يبدأ بامرئ القيس ثم الأعشى ثم الأخطل، والكتاب الثاني لم يصلنا كاملاً والجزء الذي وصلنا يبدأ بعمرو ثم عثمان ثم العباس. ولو أنهما التزما الترتيب الهجائي بدقة لعكسا ترتيب الأسماء التي ذكرناها، ولكنهما لم يراعيا ذلك واكتفيا بتجميع الشعراء الذين تبدأ أسماؤهم بحرف معين في موضع واحد. وللحق نقول إن الترتيب الهجائي الدقيق لم يظهر في كتب التراجم العربية إلاّ متأخرًا، ومن ثم لا ينبغي أن نعتبر ذلك مأخذًا على الكتابين لأنه كان سمة عامة من سمات العصر الذي أُلِّفا فيه.

وطبيعي أن تتفاوت كتب تراجم الشعراء فيما بينها تفاوتًا شديدًا في عدد التراجم التي يضمها كل منها. ففي **طبقات الشعراء** - مثلاً - 114 ترجمة وفي **الشعر والشعراء** 206 ترجمة، بينما يضم **المؤتلف والمختلف** حوالي 700 ترجمة، أما **معجم الشعراء** فمع أنه لم يصلنا كاملاً إلاّ أن ابن النديم يذكر في فهرسته أنه يضم خمسة آلاف ترجمة[2].

ومع أنها تتفق جميعًا في أنها كتب تراجم للشعراء واختيارات من أشعارهم مع غلبة الإيجاز عليها، إلاّ أننا نجد اليتيمة والذخيرة تسرفان إسرافًا شديدًا في الاختيارات الشعرية خصوصًا من شعر المشاهير. ويركز الثعالبي بصفة خاصة على شعراء الشام بحجة أنهم لم يتأثروا بالأعاجم كما تأثر بهم شعراء العراق.

(1) الترتيب في الكتاب الأول بالشهرة سواء كانت اسمًا أو كنية أو لقبًا، وفي الكتاب الثاني بالاسم الحقيقي للشاعر بغض النظر عن الكنى والألقاب. وقد بيّن الأمدي في مقدمة كتابه أنه جعل «الاسمين إذا كانا على صورة واحدة وحروفهما مختلفة في باب واحد ليعرفا ويفرق بينهما بالنقط والشكل»، وأنه جعل الباب للأشهر منهما، فمثلاً بُرَيْد نجدها يزيد.

(2) **الفهرست**، ص 133، ط. فلوجل.

وعلى الرغم من أن هذه الكتب في معظمها لا تتجاوز حدود الوصف والسرد إلاَّ أن بعضها يتضمن آراء نقدية قيمة كالذي نجده في تفسير ابن سلام لخصائص بعض الشعراء، وتعليله لبعض الظواهر الأدبية، بالإضافة إلى مقدمته التي أثار فيها قضية الانتحال في الشعر الجاهلي وحذر فيها من الاطمئنان إلى كل ما يذكره الرواة من هذا الشعر، ووضّع المعايير لقبول تلك المرويات أو رفضها.

ولم يكن اهتمام العرب برجال اللغة والنحو أقل من اهتمامهم برجال الشعر، فلقد ظهرت مشكلة اللحن في اللغة بعد الفتوح الإسلامية ودخول الأعاجم في الإسلام منذ عهد عمر. وكان أن فزع المسلمون لضبط آيات القرآن الكريم منذ القرن الأول الهجري، ثم ظهرت المدارس النحوية في البصرة والكوفة وبغداد بعد ذلك وكان من نتيجتها كثرة التآليف في اللغة والنحو. وفي القرن الثالث يبدأ التأليف في تراجم اللغويين والنحاة فيؤلف أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (- 285) أول كتاب في طبقات النحاة يخصصه لنحاة البصرة كما يقول حاجي خليفة[1].

وتتابع الكتب في هذا الميدان وتبدد يد الزمن كثيرًا منها[2] ولا يبقى غير ما ألف في القرن الرابع وما تلاه. وأقدم ما وصلنا كتابان مشرقيان هما **مراتب النحويين** لأبي الطيب اللغوي (- 351) و **أخبار النحويين البصريين** لأبي سعيد السيرافي (- 368) وكتاب أندلسي هو **طبقات النحويين واللغويين** للزبيدي (- 379).

(1) كشف الظنون، ج2، ص 1107، ط. استانبول، 1943.

(2) مثل كتاب المرزباني في **أخبار النحويين**، وكتاب **طبقات النحاة واللغويين** لابن قاضي شهبة. وقد نشر مختصر للأول باسم **نور القبس المختصر من المقتبس في أخبار النحاة** سنة 1964، ونشر جزء من الكتاب الثاني في بغداد سنة 1974.

ولكلٍّ من هذه الكتب طريقته الخاصة في تصنيف التراجم. فالكتاب الأول يذكر كل عالم من علماء النحو الأوائل مبتدئًا بأبي الأسود الدؤلي ثم أبي عمرو بن العلاء ومن بعده عيسى بن عمر، وبعد كل عالم يذكر تلميذه فتلميذ تلميذه وهكذا حتى يصل إلى عصره، ثم يبدأ السلسة مع عالم آخر. والميزة الوحيدة لهذه الطريقة أنها تربط بين التلاميذ وشيوخهم. وكان بوسع المؤلف أن يختار طريقة أخرى أيسر للترتيب كالترتيب الهجائي أو الزمني أو الإقليمي أو الترتيب على حسب المدارس النحوية.

أما كتاب السيرافي فيتناول أعلام النحو في البصرة خلال القرنين الثاني والثالث مرتبًا إياهم في أجيال جيلاً وراء جيل[1]، فهو يبدأ بأبي الأسود ورجال مدرسته، ثم ينتقل إلى عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر (وهما من طبقة واحدة)، ومن بعدهما يونس بن حبيب والخليل بن أحمد، وبعد ذلك يذكر يحيى بن المبارك وسيبويه وبعض تلاميذه، ثم ينتقل إلى مدرسة اللغة والأدب بالبصرة فيذكر ثلاثة من أعلام الجيل الأول يتبعهم بستة من رجال المدرسة البصرية الثانية في النحو، ويختم الكتاب بجماعة من هذه الطبقة أقل نباهة ممن سبق ذكرهم - على حدّ قوله - فيتناول المبرد بشيء من التفصيل ثم يذكر بعض نظرائه وأصحابه بإيجاز شديد.

وأما الكتاب الثالث فقد اتبع طريقة أفضل في الترتيب إذ صنف النحويين واللغويين على حسب الأقاليم فجعلهم في خمس فئات مبتدئًا بالبصريين «لتقدمهم في علم العربية وسبقهم إلى التأليف فيها»[2] ثم الكوفيين ثم المصريين ثم القرويين (الأفارقة) ثم الأندلسيين. وقد رتب علماء كل

---

(1) ليس معنى هذا أنه تقيد بتواريخ الوفاة، فقد يتقدم من تأخرت وفاته مثل تقديم أبي عمرو بن العلاء(- 154) على عيسى بن عمر (- 149) وتقديم الأصمعي (- 216) على أبي عبيدة (- 209).

(2) المقدمة، ص 10، طبعة الخانجي، 1954، بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم.

فئة ترتيبًا زمنيًا مصنَّفًا إياهم في طبقات قد لا تزيد الطبقة منها على واحد وقد تضم أكثر من ثلاثين. ولو أنه اكتفى بذلك لكفاه، ولكنه أراد أن يتقدم خطوة أخرى على طريق التصنيف وأن يفصل اللغويين عن النحويين في كل قسم من الأقسام الخمسة فتعثر وعدل عن خطته بعد القسمين الأولين لأنه تبين أن بعض اللغويين نحاة وبعض النحاة لغويون، فاضطر إلى تكرار تراجمهم مرة مع اللغويين ومرة أخرى مع النحاة كما فعل بالنسبة لأبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر. وحينما حاول أن يغلب جانبًا على آخر وقع في أخطاء ما كان أغناه عن أن يتورط فيها، فوضع الخليل - على سبيل المثال - مع النحويين مع أن اللغة عليه أغلب.

وتتابع الكتب التي تترجم للغويين والنحاة عبر القرون حتى نصل إلى القرن السابع فيطالعنا كتاب **إنباه الرواة على أنباه النحاة** لجمال الدين القفطي (- 646) الذي يضم ما يقرب من ألف ترجمة للنحويين واللغويين وكل من كانت له مشاركة في اللغة والنحو من الأدباء والعروضيين والمؤرخين والمحدثين، ثم يؤلف السيوطي (- 911)، أجمع كتاب في تراجم رجال اللغة والنحو ونعني به كتاب **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة** الذي يضم أكثر من 2200 ترجمة والذي يذكر عنه حاجي خليفة أن مؤلفه وضعه أول الأمر في سبعة مجلدات ثم لخصه في مجلد ثم أعاد اختصاره ثانيًا وسماه **بغية الوعاة**[1]. والتراجم في هذين الكتابين مرتبة ترتيبًا هجائيًا بالأسماء الأولى فقط[2] مع البدء بالمحمدين ثم الأحمدين ومع إفراد أبواب للكنى والألقاب والنِّسب والإضافة والمتفق والمفترق من الأسماء وغيرها في كتاب السيوطي.

---

(1) **كشف الظنون**، ج2، ص 1107.

(2) وقد حاول السيوطي في **بغية الوعاة** مراعاة الحرف الأول من الاسم الثاني أيضًا فنجد محمد ابن سالم يليه محمد بن سارة ثم محمد بن السري، ولكنه لم يطبق هذه القاعدة تطبيقًا دقيقًا بدليل أننا نجد سليمان بن يوسف قبل سليمان بن الخراساني.

ونلاحظ على هذه الكتب جميعها أنها تبدأ من أبي الأسود الدؤلي وتستمر حتى عصر المؤلف. وقد نتج عن ذلك تكرار تراجم الأجيال الأولى من النحاة وضخامة الأعداد التي ترجمت لها الكتب المتأخرة مما اضطر أصحابها إلى الإيجاز الشديد. ولو أن كل كتاب منها بدأ من حيث انتهى سابقة لحصر نفسه في نطاق محدود ولأتاح لنفسه فرصة التوسع والتفصيل في تراجم نحاة قرن أو قرنين بدلاً من الامتداد على مسافة من الزمن بلغت تسعة قرون بالنسبة للسيوطي في كتابه **بغية الوعاة**.

وثمة ملاحظة أخرى على تلك الكتب التي ترجمت للغويين والنحاة وهي أن الكتب الأولى منها كمراتب **النحويين** و **طبقات النحويين واللغويين** كانت تبدأ بمقدمات عن ظهور اللحن في اللغة العربية وقصة وضع النحو، ثم جاءت مرحلة تالية يمثلها السيوطي في **بغية الوعاة** وهي مرحلة استعراض المحاولات التي بذلت من قبل في تراجم اللغويين والنحاة مع تقييم كل منها.

وإلى جانب الكتب التي تخصصت في تراجم الشعراء واللغويين والنحاة، وجدت كتب أخرى في تراجم الأدباء عامة لعل أهمها وأضخمها **معجم الأدباء** لياقوت الحموي (- 626) وهو يضم تراجم لعدد كبير من «النحويين واللغويين والنسابين والقراء المشهورين والإخباريين والمؤرخين والوراقين المعروفين والكتّاب المشهورين وأصحاب الرسائل المدونة وأرباب الخطوط المنسوبة والمعينة، وكل من صنف في الأدب تصنيفًا أو جمع في فنه تأليفًا» [1].

(1) المقدمة، ص - 48 49 ط. مرجليوث الأخيرة الصادرة عن دار المأمون، 1936.

وقد نص ياقوت في مقدمة كتابه هذا على أنه استبعد الشعراء لأنه أفرد لهم معجماً خاصًا بهم - لم يصلنا للأسف - ولم يستبق منهم في هذا الكتاب إلاّ ذوي المصنفات كالبحتري وأبي العلاء.

والواقع أن هذه المقدمة ترفع من قدر ياقوت وتكسب كتابه قيمة فوق قيمته، فقد أوضح فيها منهجه الذي سار عليه من حيث المادة التي يقدمها عن كل شخصية ومن حيث الترتيب الذي اتبعه في عرض التراجم، كما ذكر فيها أمهات المصادر التي اعتمد عليها في تجميع مادته.

ويعدُّ هذا الكتاب من أوثق المصادر وأكثرها إسهابًا وتفصيلاً بالنسبة لتراجم العلماء والأدباء حتى أوائل القرن السابع الهجري، ويمتاز عما سبقه بدقة ترتيبه الهجائي وبحرصه على ذكر تواريخ وفاة من يترجم لهم وتواريخ مواليدهم إن أمكن، كما أنه يذكر مصنفاتهم والمصادر التي ينقل عنها في تراجمهم.

ولم يقتصر اهتمام العرب في مجال التراجم على رجال الدين واللغة والأدب فحسب، وإنما تجاوزهم إلى رجال العلوم والفنون الأخرى. ومع أن كثيرًا من تلك الكتب قد عدت عليه الأيام ولم يبق لنا عنه إلاّ أخبار متفرقة في بطون الكتب ككتاب **ضوء النبراس وأنس الجلاس في أخبار المزوّقين من الناس** الذي ذكره المقريزي نقلاً عن القضاعي (- 454هـ)[1]، أو نقول تأتي في ثنايا كتب أخرى ككتابي **أدب الطبيب** لإسحق بن علي الرهاوي (من رجال القرن الثالث) و **سيرة الحكماء** لأبي بكر الرازي (- 313)، اللذين فقدا ولم يصلنا منهما إلاّ ما نقله عنهما ابن أبي أصيبعة في كتابه. على الرغم من ذلك، فإن ما تبقى لنا من تلك الكتب يدل دلالة قاطعة على تنوع التأليف في هذا المجال وغزارته. ويكفي أن نذكر كتابين

(1) الخطط، ج2، ص 318، ط. بولاق، 1280 هـ.

في تراجم الأطباء أُلِّف أولهما في الأندلس في النصف الثاني من القرن الرابع، وفي سنة 377 هـ على وجه التحديد، وأَلَّف الثاني في دمشق سنة 643 وهما:

* **طبقات الأطباء والحكماء** لابن جلجل[1].
* **عيون الأنباء في طبقات الأطباء** لابن أبي أصيبعة.

وكلاهما يترجم لأطباء اليونان والسريان والمسلمين في المشرق والمغرب موزعين على تسع طبقات في الكتاب الأول وأربع عشرة طبقة في الكتاب الثاني، ويحكمها في الكتابين التتابع الزمني والتصنيف المكاني. فالكتاب الأول يبدأ بأول من تكلم في الحكمة الطبية والفلسفة العلوية، وتتوالى الطبقات متناولة حكماء اليونان والإسكندرية حتى نصل إلى الطبقة السابعة التي خصصها المؤلف لحكماء الإسلام، والطبقة الثامنة التي خصصت لحكماء الإسلام ممن سكن المغرب، والطبقة التاسعة التي وضع فيها أطباء الأندلس. أما الكتاب الثاني فيبدأ بفصل عن كيفية وجود صناعة الطب وأول حدوثها، ثم تبدأ الطبقة الأولى بإقليدس، وتتتابع طبقات الأطباء اليونانيين ثم أطباء العرب في أول ظهور الإسلام ثم الأطباء السريان الذين وجدوا في العصر العباسي، وبعد ذلك يبدأ تقسيم التراجم تقسيمًا جغرافيًا، فهناك طبقة لأطباء العراق والجزيرة وديار بكر، وأخرى للأطباء من بلاد العجم، وثالثة للأطباء الهنود ورابعة للأطباء المغاربة وخامسة للأطباء المصريين وطبقة أخيرة للأطباء الشوام. لم تخضع التراجم داخل الطبقات في الكتابين لأي نوع من الترتيب.

(1) نذكر الأستاذ فؤاد سيد رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تقديمه لهذا الكتاب ثبتًا بالكتب التي ألفت في تراجم الأطباء مرتبة زمنيًا.

أمَّهات كتب التراث في الجغرافية والبلدان والرحلات ومصادر حديثة

عصام محمد الشَّنْطِيّ[1]

(1)

مدخل:

تحتلُّ مخطوطات التراث في الجغرافية والبلدان والرحلات حيِّزًا واسعًا في المكتبة العربية، بعضها طُبِع، وبعضها الآخر لم يُطبع بعد. وما طُبع منه، رغم أن بعضه حُقِّق على وَفْق كثير من خطوات قواعد تحقيق النصوص، إلاّ أن النُّسَخ المعتمدة في العمل لم تكن كافية، أو مستقصاة. وقد كشفت السنون، بما ظهر فيها من فهارس وصفية، كثيرًا من النُّسَخ النفيسة، أو الكاملة، فوجب إزاءَ ذلك إعادة تحقيقها، لخدمة النصّ خدمة أفضل، واستكمال النقص، والاهتمام بحواشي النُّسَخ، وتزويدها بمكملات التحقيق جميعًا.

وينطوي مبحثُنا على ثلاثة حقول: الأول منها في الجغرافية بفروعها المختلفة، والثاني في البلدان، وهو لون آخر من ألوان الجغرافية. أما الرحلات، فرغم أن فوائدها كثيرة غير الجغرافية إلاَّ أنها اصطُلح على أن تُلحَق بالجغرافية، لا بالتاريخ مثلاً.

---

(1) خبير معهد المخطوطات العربية، مدير سابقا.

ولا سبيل للكشف عن التراث العربي في هذه الحقول، خاصة لطلاّب الدراسات العليا. الراغبين في الاشتغال بهذا العلم، تحقيقًا ودرسًا، إلاّ بالاطّلاع على مصادره ومظانّه، القديم منها الذي يَعْرِض لنصوصه، والحديث الذي يُعنى بدراسته وتحليله.

ومنذ أن اتَّضحت صورة «علم المصادر» في بلادنا في مطالع سبعينيات القرن المنصرم، أصبح هذا العلم هاديًا ومسعفًا لكلِّ مَن يرغب في الاشتغال بميدان من ميادين التراث العربي ودراسته، قديمها وحديثها. وبهذا يملك الأدوات التي تقوده إلى الطريق السَّويّ، في سبيل العمل في ذلك العلم الذي يرغب فيه.

ولكلِّ هذه الأسباب والدواعي، سأذكر أمَّهات هذه الحقول الثلاثة، وأهم الدراسات الحديثة.

على أنني قبل الشروع في ذلك، أودّ أن أُنبِّه إلى حُزْمة من الملاحظات:

- كثير من كتب التراث عامَّة، والمصادر التي نذكرها هنا خاصة؛ قد طُبعت غير مرَّة. والأمثل دائمًا أن ترجع إلى أفضلها، ولا تتعامل إلاَّ معها، لأنها تكون - في الغالب - أكملّ وأصحَّ، وذات أثبات (كشَّافات) أوفر.

- حين تحتاج إلى التعامل مع مصدر من المصادر، لأول مرَّة، قبل أن تكشف فيه عن طَلِبَتك، لا بدّ أن تقلِّبه على عجل، وتقرأ مقدّمته، وتنظر في أثباته، ما الذي صُنِع منها، وما أُهمل. إن هذا يُعينك على معرفة منهج الكتاب، ومدى خدمة النصّ، على وَفْق قواعد التحقيق.

ويُسَهِّل لك الوصول إلى ما تبتغيه منه، بأيسر الطرق وأسرعها.

- لا يتوقَّع المستمع الكريم، من طلاَّب الدراسات العليا، أن أُلِمَّ بالمصادر جميعًا. وإنما اكتفيتُ - بما يلائم الوقت المتاح للمحاضرة -

بذكر الأمُهَّات. وأنا مطمئن أن الجادَّ منهم حين يتعامل معها بتمكُّن واقتدار، سيسلمه المصدرُ - بطبيعة الحال- إلى مصادر أخرى.

(2)

أمّهات الكتب الجغرافية:

غالبها قديمًا اهتمَّ بوصف الديار الإسلامية وحدودها وتضاريسها ومسالكها وحاصلاتها، ومنها ما يتخصَّص في صُقْع من الأصقاع.

نذكر منها مُجمَلاً كتاب **أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم**، للمُقْدِسي. و**مسالك الأبصار وممالك الأنصار**، لابن فضل الله العُمَري. و**صورة الأرض**، لابن حَوْقَل. و**بلاد العرب**، للأصفهاني. و **نزهة المشتاق في اختراق الآفاق**، للإدريسي. و **الجبال والأمكنة والمياه** للزَّمَخْشَرِي. و**المُغرِب في ذكر بلاد المَغرِب** للبَكْري.

ونذكر منها تفصيلاً أربعة:

1 - **المسالك والممالك**، لـ عبيد الله بن أحمد بن خُرْدَاذْبُهْ، (بالفارسية: المنحة الفاخرة من الشَمس) (ت نحو 300هـ/ 913م). يصف الكتابُ الطرُقَ التجارية في الدولة العباسية، في القرن الثالث الهجري، وهي الموصلة إلى الصين وغيرها. وقد قَسَّم الكتابُ الأرضَ إلى أقسام، وتحدّث عن عجائب العالم، وغرائب الأبنية. ويأتي بالشعر الذي يذكر بعض الأماكن والبقاع. طُبع الكتاب بمطبعة بريل بليدن (هولندا) عام 1889م، بتحقيق المستشرق دي غويه. وطُبع في بيروت فيما بعد، طبعة مصوَّرة عن طبعة بريل.

2 - **الأعلاق النفسية**، لـ أحمد بن عمر، المعروف بابن رُسْتَه (ت حوالي 290هـ/ 903م).

يشتمل - كما المصدر السابق - على وصف طرق التجارة المعروفة في عصره (القرن الثالث الهجري)، ولكنه يتميَّز بوصف مراحل السفر في الطرق، وتحديد المسافات بدقة. ويذكر طبيعة الأرض التي تحيط بتلك الطرق كالجبال والسهول والأودية. ويصف عددًا من المدن والممالك. ويفصِّل في وصف صنعاء، ويشير إلى ملامح الإمبراطورية البيزنطية، وبلاد الصقالية، ونواحي أصفهان وطبرستان.

طُبع الكتاب في مطبعة بريل بليدن (هولندا) سنة 1891م بتحقيق المستشرق دي غويه.

3 - **المسالك والممالك**، لـ إبراهيم بن محمد الإصْطَخَّرِي، (ت 346هـ/ 957م). وصف في كتابه الممالكَ المعروفةَ، في زمانه. خاصة الممالك الإسلامية. ويذكر حدود كل مملكة ومعالمها تضاريسها وبحارها وجبالها. وكان كثيرًا ما يذكر ذلك بعد مشاهدته إيَّاها. فقد كان رحَّالة زار الهند شرقًا. ويتميَّز بمناقشة الروايات التي تصل إلى مسامعه، ويمحِّصها.

4 - **وصْف إفريقية**، لـ الحسن بن محمد الوَزَّان الفاسي، المعروف باسم «ليون الإفريقي»، الذي عاش في أوائل القرن العاشر الهجري (السادس عشر الميلادي). قام بعدة سفارات إلى دول إفريقية الغربية. وأسره قراصنة البحر الإيطاليون، وقدّموه للبابا ليون العاشر، الذي أُعجب به واحتضنه. وأظهر الوزَّان التنصُّرّ. وألَّف كتابه تلبيةً لرغبة البابا. وسجَّل فيه ملاحظاته ومعلوماته عن تلك البقاع بدقة، وحدَّد المدن التي زارها، ذاكرًا تاريخها وحياتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية حتى عهد زيارتها. ومعلوماته نادرة الوجود في كتاب غيره. ونجح الوَزَّان، بعد ذلك في الهرب، وعاد إلى بلاده في المغرب الأقصى، وأعلن عودته إلى الإسلام. صدر الكتاب بالفرنسية في جزأين عام 1956م. وآخر طبعة له بالعربية في مجلده واحدة، مترجَمًا، عن دار الغرب الإسلامي - بيروت، 1983م.

(3)

أمَّهات معاجم البلدان:

1 - **معجم البلدان**، لـ ياقوت بن عبد الله الحموي (ت 626هـ/ 1229م). من أشهر كتب جَغرافية البلدان. استقصى فيه مؤلِّفُهُ أسماءَ جميع الأماكن من بلدان وقرى وجبال وأدوية وبحار وأنهار. ورتَّبه ترتيبًا هجائيًا، معتدًّا بالحرف الأول فالثاني. وكان يضبط أسماء الأمكنة، ويسجِّل ما ورد ذكره في القرآن الكريم، والحديث النبوي، والشعر، والنثر، والأمثال. فهو موسوعة جغرافية أدبية ولغوية، وهو مصدر أساسي في جغرافية البلدان. طُبع أولاً في مدينة ليبزج الألمانية سنة 1868م، بتحقيق المستشرق وستنفلد. وطُبع في القاهرة عام 1906م، بتحقيق أحمد الشِّنْقيطي. وطبع ثالثًا، سنة 1955م في دار صادر ودار بيروت، في خمسة أجزاء، مزوَّدًا بفهارس وافية جيدة.

2 - **معجم ما استعجم من أسماء الأمكنة والبقاع**، لـ أبي عُبيد عبد الله بن عبد العزيز البَكْرِي الأندلسي، (ت 487هـ/ 1158م). وهو معجم جغرافي لغوي، ضبَط المؤلِّف فيه أسماءَ المواضع والأماكن الواردة في كتب التراث، بالكلمات والحروف، لا بالحركات. وكان من دواعي تأليفه ما لاحظه من تحريف وتصحيف في أسماء المواضع. وهو منِ المصادر الأساسية في هذا الباب. طُبع الكتاب أولاً في جوتنجن بألمانيا في مجلدتين عام 1876م وما بعدها، بتحقيق وستنفلد. وحافظ على ترتيبه الهجائي، على وَفْق الترتيب في بلاد المغرب، وألحق به فهارس شاملة على وَفْق الترتيب الهجائي المشرقي. والطبعة الثانية صدرت عام 1945م وما بعدها، بتحقيق مصطفى السَّقَّا، في أربعة أجزاء، وهو عمل جيد، لكنَّه غيَّرَ الترتيب الهجائي من مغربي إلى مشرقي. وأصول التحقيق وقواعده المنهجية تحذِّر من التجرُّؤ على النصّ. وصَنَعَ له فهارس متنوعة.

3 - **الروض المِعطار في خبر الأقطار**، لـ محمد بن عبد المنعم الصنهاجي الحميَري (ت 727هـ/ 1326م). وهو معجم جغرافي، مصادره غالبها مغربية، ولم يُشِرِ المؤلِّف إلى مصادر جغرافية مشرقية. وقد صدر في مجلدة ضخمة، في 745 صفحة، من القطع الكبير، بتحقيق د. إحسان عباس، مكتبة لبنان، بيروت، ط. الأولى، 1975م. وذيلّه المحقق بفهارس للأماكن، والأعلام، والقبائل والأمم، والكتب المذكورة في المتن، والقوافي للشعر.

(4)

أُمهَّات كتب الرحلات:

1 - **رحلة ابن جُبَيْر**، محمد بن أحمد بن جُبَيْر الكناني، (ت 614هـ/ 1217م). وهو رحّالة أندلسي، سجَّل فيها ما شاهده في مصر والجزيرة العربية والشام والعراق وصقلِّيَّة. ووَصَف مدن تلك البقاع. ورصد العادات الاجتماعية، والظواهر السياسية، والطابع الحضاري للبلاد، والعُمْراني، والجغرافي، وصادف حين زار بلاد الشام، أن كانت الحروبُ الصليبية دائرةً، فرصد انطباعية عن تلك الحروب. قام بثلاث رحلات إلى المشرق. والتي سجَّلها، ووصلت إلينا رحلته الأولى التي وضعها في أواخر القرن السادس الهجري. وتوفي في الإسكندرية إبَّان رحلته الثالثة. والمعروف أن أحد تلامذته، هو الذي تولى ترتيب الرحلة وكتابتها وصياغتها.

تُرجمت الرحلة إلى اللغة الفرنسية، والإيطالية، والإنجليزية في القرن التاسع عشر الميلادي. وطُبعت بالعربية بعناية وليم رايت، في مطبعة بريل بليدن (هولندا)، عام 1852م. ثم نُشرت في مصر وبغداد. وأفضلها طبعة

مكتبة مصر بتحقيق د. حسين نصَّار، عام 1955م، وطُبعت في دار صادر، بيروت، 1964م.

2 - **رحلة ابن بَطُوطة**، محمد بن عبد الله اللواتي الطَّنْجِي، المعروف بـ ابن بَطُوطة (ت 779هـ/ 1377م). وهو الذي سجّلها بنفسه، وسّماها **تحَفة النُّظَّار، في غرائب الأمصار، وعجائب الأسفار**.

قام ابن بَطُوطة بثلاث رحلات. الأولى وهي أطولها، واستغرقت منه ربع قرن، زار فيها المغرب ومصر والحجاز والشام والعراق وفارس وآسيا الصغرى واليمن والبحرين وتُركستان وما وراء النهر والهند، وبعض الصين، وجابوا بلاد التتار، وأواسط إفريقية. والرحلة الثانية استغرقت عامين، زار فيها جبل طارق، ومالطة، وغَرْناطة. والثالثة استغرقت عامين أيضًا، زار فيها السودان الغربي، ووصل حتى مدينة تنبكتو.

وما سجّله في **تحفة النُّظَّار** هو ما شاهده في رحلاته الثلاث، جال فيها القارات الثلاث المعروفة بالعالَم القديم. وكان دقيقَ الملاحظة، ووَصَف فيها المدن والدول والشعوب والعادات والتقاليد، ومظاهر الحياة الاجتماعية والحضارية. وبهذا اتَّصفت رحلته بالشمول. وكان في رحلاته يتْصل بالملوك والأُمراء، ويعقد معهم صدقات، ويمدحهم، ويستعين بهم بما يساعد على إتمام رحلته في بلادهم والبلاد المجاورة، من حمايةٍ له، ونفقات مالية. بعد إتمامه رحلاته قرَّ في مدينة فاس بالمغرب الأقصى، وأملى رحلته عام 756هـ. ونالت رحلته شهرة عالمية، وأطلقت جمعية كمبريج عليه، في كتبهم الجغرافية، لقب «أمير الرَّحالة المسلمين» وتُرجمت إلى اللغات البرتغالية والإنجليزية والفرنسية والألمانية. وطُبعت الرحلة في باريس، مع ترجمتها بالفرنسية، في أربع مجلَّدات، في منتصف القرن التاسع عشر الميلادي. وطُبعت في باريس مرتين أُخريين. وطُبعت في مصر غير مَرَّة، آخرها طبعة مكتبة الأنجلو المصرية في القاهرة، بتحقيق محمود

الشرقاوي، عام 1967م. ولعلّ د. حسين مؤنس مِن أفضل مَن درس هذه الرحلة في كتابه: **ابن بطُوطة ورحلاته: تحقيق ودراسة وتحليل**، الذي طُبع بدار المعارف، القاهرة، 1980م.

3 - **رحلة (رسالة) ابن فَضْلان**، أحمد بن العباس بن فضلان، من رجال القرنين الثالث والرابع الهجريين. وهي من أقدم الرحلات، قام بها إلى بلاد الترك والخزر والروس والصقالبة والمجوس (الفايكنجر الشماليين)، عام 309هـ. وابن فَضْلان هذا أول رحَّالة مسلم زار تلك الأصقاع، ورصد فيها ما شاهده من معالم وعادات وتقاليد. وأهتم بها أهلُ بلاد البلغار، وعدّوها وثيقة مهِّمة تسجِّل جغرافية بلادهم وتاريخها، في حقبة من الحِقَب. حقَّقها وعلَّق عليها ووضع فهارسها باسم **رسالة ابن فضْلان** د. سامي الدَّهَّان، ونشرها في المجمع العلمي العربي، بدمشق، عام 1959م. وتُرجمت، فيما بعد، للإنجليزية.

(5)

مصادر حديثة:

سنكتفي في هذا المُجمَل من الأُمَّهات والمصادر بكتابين:

1 - **تاريخ الأدب الجغرافي العربي**، للمستشرق الروسِيّ أغناطيوس كراتشكوفسكي (ت 1951م). وضعه المؤلف بالروسية، واستعرض فيه نشاط العرب الجغرافي، منذ بدايته. وهو من أشهر المؤلَّفات في هذا الموضوع. ولم يُنشر إلاّ بعد وفاته، أي في عام 1957م. وعربه صلاح الدين عثمان هاشم «سوداني»، وصدر عن لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة، في جزأين، عام 1963م. وأعادت طبعه دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1978م، في مجلدة واحدة ضخمة.

2 - **تاريـخ الجغرافيـة والجغرافييـن فــي الأندلـس**، لمؤلِّفـه د. حـسين مؤنـس. وهـو مـن الكتـب المهمـة، وقد أحـاط المؤلِّفُ فيه إحـاطة جيدة. وطبـع الكتـاب صـادرًا عـن معهد الدراسـات الإسـلامية في مدريـد، عـام 1967 م. وكان د. مؤنـس مديـرًا للمعهـد آنـذاك.

جهود ابن السيد البطليوسي في التوثيق الأدبي

محمد عبد المجيد الطويل

أبـو محمـد عبـد الله بـن السـيد البطليوسـي عالـم كبيـر ت 512 هـ مـن علمـاء الأندلـس نحـوي أديـب لغـوي، محقـق، ... تعـرض كثيـر مـن المحدثيـن لجهـوده في اللغـة والأدب والنحـو.

نهـدف- في هـذا البحـث- إلـى الكشـف عـن جهـوده في تحقيـق الـتراث، وذلـك مـن خـلال كتابـه: **الاقتضـاب في شـرح أدب الكتـاب**، لقـد بـدأ أبـو محمـد في هـذا الكتـاب محققـا مـن طـراز فريـد، وعالمـًا كبيـرا بالتاريـخ الأدبـي والتوثيـق، نقـد ابـن قتيبـة كثيـرا وحـدد مواطـن الخلـل في كتابـه، ومـع هـذا لـم يغمطـه حقـه وإنمـا ذكـر مواضـع إحسـانه. وقـد اقتضـت طبيعـة الموضـوع أن يجـيء في ثلاثـة فصـول:

الفصل الأول: عن جهوده في خدمة شواهد الشعر.

وهو في ثلاثة مباحث:

* **المبحث الأول**: عن ترجمة للشعراء بذكر أسمائهم وكناهم، وألقابهم مع بيان المؤلف منها والمختلف.
* **المبحث الثاني**: فقد تحدثنا فيه عن جهوده في نسبة الشعر لقائله، وذكر الخلاف في نسبته، والإشارة إلى وجوده في الديوان وشرح بعض المعاني.

* **المبحث الثالث**: كشف عن جهوده في شرح الغريب وذكر مناسبة الشعر، وإكمال الأشعار إن كان المستشهد به شطرا واحدا.

الفصل الثاني: تحقيق المرويات.

وجاء في ثلاثة مباحث هو الآخر:

* **المبحث الأول**: كشف عن قيامه بالمقابلة بين النسخ والإشارة إلى تغيير الرواية والتنبيه على الشعر المصنوع.
* **المبحث الثاني**: تحدث عن جهده في نسبة النقول لأصحابها، وبيان حجة كل رواية، مع ذكر رأيه في الرواة تجريحا وتصحيحا.
* **المبحث الثالث**: كشف عن جانب من جهوده في التوثيق، وذلك بشكه في بعض الروايات، وذكر (لا أعرف) أمام كثير من الشواهد.

الفصل الثالث: شخصيته العلمية وموقفه من ابن قتيبة.

* **المبحث الأول**: كشف عن تتبعه لمصادر ابن قتيبة والتنبيه على أخطائه في الأسلوب والشكل.
* **المبحث الثاني**: كشف عن عرضه ما ذكر ابن قتيبة في هذا الكتاب بما ذكره في الكتب الأخرى وذكر الخلاف بين العلماء في كثير من القضايا.
* **المبحث الثالث**: ذكر موافقته لابن قتيبة ونصرة رأيه.

منهجه:

وقد حدد ابن السيد- في مقدمة كتابه- منهجه وعمله في هذا الكتاب، فقال: قال الفقيه الأستاذ أبو محمد عبد الله بن السيد البطليوسي رَحِمَهُ اللهُ وهذا

حين أبدا بذكر مواضع من أدب الكتاب، يلزم التنبيه عليها وإرشاد قارئه إليها، وليس جميعها غلطا من ابن قتيبة، ولكنها تتقسم أربعة أقسام:

القسم الأول منها: مواضع غلط فيها فأنبهه على غلطه.

والقسم الثاني: أشياء اضطرب فيها كلامه، فأجاز في موضع من كتابه، ما منع منه في آخر.

والقسم الثالث: أشياء جعلها من لحن العامة، وعول في ذلك على ما رواه أبو حاتم عن الأصمعي، وأجازها غير الأصمعي من اللغويين كابن الإعرابي، وأبي عمرو الشيباني ويونس وأبي زيد وغيرهم، وكان ينبغي له أن يقول إن ما ذكره هو المختار أو الأفصح أو يقول: هذا قول فلان. وأما أن يجحد شيئا وهو جائز من أجل إنكار بعض اللغويين له، فرأى غير صحيح ومذهب ليس بسديد.

والقسم الرابع: مواضع وقعت غلطا في رواية أبي علي البغدادي، المنقولة إلينا، فلا أعلم أهي غلط من ابن قتيبة أم من الناقلين عنه؟

وأنا شارعٌ في تبيين ذلك، وترتيبه على أواب الكتاب، بحسب ما أحاط به عملي، وانتهى إليه فهمي ..."[1]

هذا ما قاله ابن السيد في تعليقه على القسم الأول من الكتاب، حدد دستوره ومنهجه ومواضع الطعن التي سيدور نقده عليها ...وحين وصل إلى القسم الثالث، وهو شرح الأبيات التي استشهد بها ابن قتيبة في كتابه، قال أبو محمد: قال الفقيه الأستاذ النحوي أبو محمد عبد الله بن السيد البطليوسي رَحِمَهُ اللَّهُ، وهذا حين أبدأ بشرح مشكل إعراب أبيات هذا الكتاب ومعانيها، وذكر ما يحضرني من أسماء قائليها. وغرضي أن أقرن بكل بيت منها ما يتصل به من الشعر من قبله أو من بعده إلا أبياتًا يسيرة لم أعلم

(1) **الاقتضاب** 2/ 5 وما بعدها.

قائلها، ولم أحفظ الأشعار التي وقعت فيها. وفي معرفة ما يتصل بالشاهد ما يجلو معناه ويعرب عن فحواه، فإننا رأينا كثيرا من المفسرين للأبيات المستشهد بها، قد غلطوا في معانيها، حين لم يعلموا الأشعار التي وقعت فيها، لأن البيت إذا انفرد احتمل تأويلات كثيرة[1].

الفصل الأول: خدمة الشواهد الشعرية:

* **المبحث الأول**: الترجمة للشعراء، وذكر أسمائهم وكناهم وألقابهم، مع بيان المؤتلف منها والمختلف.
* **المبحث الثاني**: نسبة الشعر إلى قائله، والإشارة إلى الخلاف في نسبته مع اهتمام بوجوده في الديوان أو عدم وجوده، مع شرح بعض المعاني.
* **المبحث الثالث**: شرح الغريب، وإكمال الأشعار إن كان المستشهد به شطرا واحدا، مع ذكر ما قبل البيت وما بعده، ليتضح المعنى، والإشارة إلى مناسبة الشعر.

الفصل الثاني: تحقيق المرويات.

* **المبحث الأول**: المقابلة بين النسخ، والإشارة إلى تغيير الرواية مع التنبيه على الشعر المصنوع.
* **المبحث الثاني**: نسبة النقول غلى أصحابها، وبيان حجة كل رواية، ودرجة صحتها، مع ذكر رأيه في الرواة وتجريحا وتصحيحا.
* **المبحث الثالث**: الشك في بعض الروايات وذكر (لا أعرف) أمام كثير من الشواهد. وعدم القطع بشيء أذا تكافأت الروايتان.

---

(1) **الاقتضاب**، 3/ 7 وما بعدها.

الفصل الثالث: شخصية العلمية وموقفه من ابن قتيبة.

* **المبحث الأول:** يتتبع مصادره، وينبه على أخطائه في الأسلوب والشكل.
* **المبحث الثاني:** معارضة ما ذكره هنا بما ذكره في كتبه الأخرى، مع اهتمام بذكر الخلاف بين العلماء في كثير من القضايا، وذكر رأيه الخاص.
* **المبحث الثالث:** موافقة ابن قتيبة ونصرة رأيه.

الفصل الأول: خدمة الشواهد الشعرية

المبحث الأول: الترجمة للشعراء، وذكر أسمائهم وكناهم وألقابهم، مع بيان المؤتلف منها والمختلف.

حين يستشهد ابن قتيبة بقول النابغة الذبياني:

اِحكُم كَحُكمِ فَتاةِ الحَيِّ إِذْ نَظَرَت   إِلى حَمامٍ سِراعٍ وارِدِ الثَمَدِ

يقول ابن السيد: اسم النابغة الذبياني: زياد بن معاوية، ويكنى أبا أسامة وأبا عقرب، بابنتين كانتا له، ولقب النابغة قال الشعر بعد ما كبر، وقيل سمي بقوله:

وحين يستشهد ابن قتيبة بهذا البيت:

قد أعسف النازح المجهول مسعفه   في ظل أخضر يدعو هامة اليوم

يقول ابن السيد: هذا البيت لذي الرمة، واسمه غيلان ابن عقبة من عدي الرباب، ويكني أبا الحارث، ولقب ذا الرمة لقوله في صفة الوتد:

لم يبق منها أبد الأبيد   غير ثلاث ما ثلاث سود
وغَيرْ مشجوح القفا مَوتودِ   فيه بقايا رُمَّةِ التَقليدِ

والرمة الحبل البالي، وقيل بل لقبته بذلك مية وذلك أنه مر بحياتها قبل أن ينسب بها فرآها فأعجبته فأحب الكلام معها فخرق دلوه وأقبل إليها وقال: يا فتاة أفرزي لي هذا الدلو. فقالت: إني خرقاء، والخرقاء التي لا تحسن العمل، فخجل غيلان ووضع دلوه على عنقه وهي مشدودة بحبل بال

وولى راجعا فعلمت مية ما أراد فقالت: يا ذا الرمة انعطف[1]. فهو كما نرى ذكر اسمه ولقبه ونسبه وكنيته وسبب تلقيبه بهذا اللقب.

وحين ينشد ابن قتيبة البيت التالي:

تيممت العين التي عند ضارج ... يفيء عليها الظل عرمضها طامي

يقول ابن السيد: هذا البيت لامرئ القيس بن حجر، واسمه فيما ذكر بعض النسابين حندج، وامرؤ القيس: لقب له، ومعناه: رجل الشدة، كذا قال على بن حمزة وأنشد:

وأنت على الأعداء قيس ونجدة ... وللطارق العافي هشام ونوفل

ويكني أبا وهب وأبا الحارث. وقال غير علي بن حمزة: قيس: اسم صنم نسب إليه.. ولهذا كان يكره الأصمعي أن يقول: امرؤ القيس، وكان يروي:

عَقَرتَ بُعيري يَا امرَأَ الله فَانزِلِ[2]

وفي باب آخر ينشد قتيبة قول الشاعر:

وَتَبرُدُ بَردَ رِداءِ العَروسِ ... بِالصَيفِ رَقرَقتَ فيهِ العَبيرا

فيقول ابن السيد تعليقا عليه: البيت لأعشي بكر واسمه ميمون بن قيس بن جندل، ويكني أبا بصير ويسمى: قتيل الجوع، لأنه دخل غارا يستظل فيه من الحر، فوقعت صخرة على فم الغار فمات فيه جوعا. ففي ذلك يقول جهنام يهجوه:

---

(1) **الاقتضاب**، 23/ 24.

(2) السابق، 3/ 25

أبوك قتيل الجوع قيس بن جندل وخالك عبد من خماعة راضع[1]

وحين ينشد قتيبة قول الشاعر:

وَيلُمِّهِ رَجُلاً تأتى بِهِ غَبَنًا إِذا تَجَرَّدَ لا خالٌ وَلا بَخَلُ

يقول ابن السيد: البيت للمتنخل الهزلي واسمه مالك بن عمرو ويكنى أبا أثيلة ويقال: المتنخل بكسر الخاء وفتحها، فمن كسر أراد أنه مقدم على الشعراء متخير منهم، وهذا البيت من شعر رثى به ابنته أثيلة وهي التي يكنى بها[2]. وفي باب آخر يستشهد ابن قتيبة فيه بقول الشاعر:

فما صار لي في القسم إلا نحيتها

فيكمل ابن السيد تعليقًا عليه: هذا الشعر ليزيد الطثرية والطثرية أمه نسبت إلى طثرة وهو حي من اليمن عدادهم في جرم وقيل طثر من بني غير بن وائل أخوه بكر بن وائل. وقيل إنها كانت مولعة بإخراج زبد اللبن فسميت الطثرية، وطثرة اللبن: زبده. وهو أحد الشعراء الذين شهروا بأمهاتهم واسم أبيه الصمة ويكني يزيد أبا المكشوح، ولقب مودقا لحسن وجهه وشعره وحديثه [3].

وحين يستشهد ابن قتيبة بقول الشاعر:

فَقُلنا لَهُ هَذِهِ هاتِها بِأدماءَ في حَبلِ مُقتادِها

---

(1) الاقتضاب، 3/ 47.
(2) السابق، 3/ 186.
(3) الاقتضاب، 3/ 411.

يقول ابن السيد: البيت لأعشى بكر، وقد ذكرا اسمه فيما تقدم، وإنما يضاف إلى بكر للبيان، لأن في الشعراء جماعة يسمى كل واحد منهم الأعشى فيضاف كل واحد منهم إلى رهطه، فيقال أعشي بكر، وأعشي باهلة وأعشي همدان وأعشي طرود ونحو ذلك[1].

وحين يستشهد ابن قتيبة بقول الشاعر:

فَإن تَسألوني بِالنِساءِ فَإِنَّني بَصيرٌ بِأدواءِ النِساءِ طَبيبُ

يقول ابن السيد: هذا البيت من مشهور شعر علقمة بن عبدة، وعبدة مفتوح الباء ومن سكنها فقد أخطأ، فأما عبدة بن الطيب فأسكن الباء،وقد قيد ابن الرومي هذا بقوله:

أعتقتُ عبديَّ في القريض معًا عبدةَ والفحلَ من بني عبَدَة

وقد قيد عبدة بن الطيب هذا أيضًا بقوله:

يتباشرون بأن عبدة مقبل كلا وما جمع الحجيج إلى منى[2]

وحين يستشهد ابن قتيبة بقول الشاعر:

وَلا يَسألَ الضَعيفُ الغَريبُ إِذا شَتا بما زَخَرَتِ قِدري لَهُ حينَ ودَّعا

يقول ابن السيد: هذا البيت لمالك بن حريم الهمداني. وكان أبو العباس المبرد يقول: خريم بخاء معجمة وراء مفتوحة على لفظ التصغير، وكان ينسب في ذلك إلى التصحيف، قال السيرافي: وأخبرني أبو بكر بن السراج أنه وجد بخط اليزيدي الروايتين جميعا.

---

(1) **الاقتضاب**، 3/ 60.

(2) السابق، 3/ 344.

وحكى أبو جعفر النحاس قال: قال أبو عبد الله نفطويه: هو مالك ابن خزيم بالزاي وخاء معجمة على نقط التصغير. كذا وجدته مضبوطا عنه...[1]

المبحث الثاني: نسبة الشعر إلى قائله، والإشارة إلى الخلاف في نسبته مع اهتمام بوجوده في الديوان أو عدم وجوده، مع شرح معاني الشعر.

فحين ينشد ابن قتيبة بيتا من الشعر وينسبه للخنساء وهو:

ولَمَا أنْ رَأيْتَ الخَيْلَ قبلا تُبارِي بالخُدودِ شَبا العَوالي

يعلق ابن السيد فيقول: كذا رويناه من طريق أبي نصر عن أبي علي، وفيه غلط من وجهين: أحدهما أن الشعر لليلى الإخليلية وليس للخنساء...[2]

وحين ينسب ابن قتيبة البيت التالي لصخر الغي:

منى ما تُنكِروها تُعرِفوها عَلى أقطارِها عَلَقٌ نَفيثُ

يعلق ابن السيد فيقول... هذا البيت ليس لصخر الغي، وإنما هو لأبي المثلم الهذلي في شعر يخاطب صخر الغي، وهذا مما غلط فيه يعقوب، فنقل ابن قتيبة كلامه[3].

وحين يستشهد ابن قتيبة بقول امرئ القيس:

تيممت العين التي عند ضارج يفيء عليها الظل عرمضها طامي

يقول ابن السيد: هذا البيت لامرئ القيس بن حجر... ولم أجد هذا الشعر

---

(1) **الاقتضاب**، 3/ 347، وراجع غير ما ذكرنا: 3/ 343، 331، 83، 78، 75.

(2) السابق، 2/ 71

(3) السابق، 3/ 292.

فيما رواه الطوسي وغيره لامرئ القيس، وإنما وجدته في بعض الحديث المروي عن النبي ﷺ[1].

وحين يستشهد ابن قتيبة بهذا البيت:

نَحنُ بَناتُ طارق   نَمشي على النَمارِق

يقول ابن السيد: هذا الشعر لهند بنت عتبة قالته يوم بدر تحرض المشركين على قتال النبي ﷺ... وهذا الشعر ليس لهند بنت عتبة وإنما تمثلت به وإنما الشعر لهند بنت بياضة بن رياح بن طارق الأيادي، قالته حين لقيت إياد جيش الفرس بالجزيرة، وكان رئيس إياد يومئذ بيضة بن رياح بن طارق الأيادي وقع ذلك في شعر أبي داود الأيادي. وذكر أبو رياش وغيره أن بكر بن وائل لما لقيت تغلب يوم قضية ويسمى يوم التحاليق ويوم التحليق، أقبل الفند الزماني وكان معه بنتان بزينان جريئتان فتكشف إحداهما تحرض الناس وتقول:

وغي وغي حر الجلاء والتظي   وملئت فيه الصحاري والربى

يا حبذا المحلقون بالضحى

وجعلت الأخرى تقول:

نَحنُ بَناتُ طارق   نَمشي على النَّمارِق[2]

وحين ينشد ابن قتيبة هذا البيت:

وأَحمرَ كالديباجِ أما سماؤه   فريًا وأما أرضه فمُحولٌ

---

(1) **الاقتضاب**، 3/ 26.

(2) السابق، 3/ 76 و77.

يقول ابن السيد: هذا البيت ينسب إلى طفيل الغنوي ولم أجده في ديوان شعره[1]

وحين ينشد ابن قتيبة:

ولقد شربت ثمانيا وثمانيا وثمان عشرة واثنتين وأربعا

يقول ابن السيد: هذا البيت لأعشي بكر، ولم تقع هذه القصيدة فيما رويناه عن أبي علي البغدادي من شعره[2].

وحين ينشد ابن قتيبة قول الشاعر:

إذا كنت في قوم عدي ليست منهم فكل ما عُلِفتَ من خبيث وطيّب

يقول ابن السيد: هذا البيت لزرارة بن سبيع الأسدي فيما ذكر يعقوب وذكر الجاحظ أنه لخالد بن نضلة الحجواني من بني أسد[3] .

وحين ينشد ابن قتيبة:

قَدْ كادَ مِنْ طُولِ البِلَى أنْ يَمحصا

يقول ابن السيد: هذا البيت لرؤبة بن العجاج، ولم أجده في ديوان شعره[4].

وحين ينشد قتيبة قول الراجز:

ابْلَجُ لَمْ يُولَدْ بِنَجْمِ الشُحِّ ميم البيت كريم السنح

(1) **الاقتضاب**، 3/ 119.
(2) السابق، 3/ 190.
(3) السابق، 3/ 222.
(4) السابق، 3/ 261.

يقول ابن السيد: هذا الرجز يروي لرؤبة بن العجاج ولم أجده في ديوان شعره..[1]

وحين يستشهد ابن قتيبة بقول الراجز:

ما بَالُ عَيْنِي كَالشَعِيبِ العَيِّنِ

يقول ابن السيد: البيت لرؤبة بن العجاج.. وجدته في نسخة من شعر رؤبة بخط أبي يعقوب إسحق بن إبراهيم بن الجنيد، قرأها على أبي بكر بن دريد، وعليها خط ابن دريد وإجازته..[2]

وحين يستشهد ابن قتيبة يقول الراجز:

كَأَنَّها وَقَد بَراها الأخماس   وَدَلْجُ اللَيلِ وَهادٍ قَيّاس

يقول ابن السيد:.. والأخماس جمع خمس وهو أن ترد الإبل في كل خمسة أيام، ودلج الليل: سيره كله. والهادي: الدليل الذي يهديها. والهادي القياس: الحاذق بالهداية.[3].

وحين يستشهد ابن قتيبة بقول الشاعر:

إِذا ما اِنتَحاهُنَّ شُؤبوبُهُ   رَأيتَ لِجاعِرَتَيهِ غُضونا

يقول ابن السيد: انتحاهن: اعتمدهن. وشؤبوبه: شدة دفعه في السير.

---

(1) **الاقتضاب**، 3/ 306.

(2) السابق، 3/ 426.

(3) السابق، 3/ 32.

والجاعرتان: موضع الرقمين من مؤخر الحمار. والغضون: الكسر والتشنج في الجلد..[1]

وحين ينشد ابن قتيبة قول الشاعر:

أباريقَ لَم يعلق بِها وَضرَ الزبدِ

يقول ابن السيد: هذا البيت[2] لأبي هند الرياحي، وصدره:

سَيُغني أبا الهِنديّ عَن وَطبِ سالِمِ

وبعده، وهو من بديع التشبيه:

مُقدِّمةَ قَزَأ كأنَّ رِقابَهَا رِقابَ بناتِ الماءِ تفزِعنْ للرَعدِ

وبنات الماء: الغرانيق شبه أعناق الأباريق بأعناقها وقد فزعت من الرعد، وقوله: لم يعلق بها وضر الزبد: يريد أنها أبارق خمر لا أباريق لبن. وسالم الذي ذكره: هو مولى قديد بن منبع المنقري...[3]

وحين ينشد ابن قتيبة هذا الرجز:

قد أطعمتني دقلا حوليا مدودا مسوسا حجريا
قد كنت تفرين به الفريا

---

(1) الاقتضاب، 3/ 39
(2) كذا قال وهو شطر بيت فقط.
(3) الاقتضاب، 3/ 149.

يقول ابن السيد: هذا الرجز لا أعلم قائله والدقل: نوع من التمر رديء، وحجري منسوب إلى حجر، وهي قصبة اليمامة. وقوله:

قد كنت تفرين به الفريا

أي: قد كنت تكثرين فيه القول وتعظمين أمره، يقال: جاء فلان يفري الفري: إذا جاء بالعجب فيما يفعله[1]..

المبحث الثالث: شرح الغريب، وتكملة الأشعار إذا كان موضع الشاهد شطرا واحدا، وذكر ما بعده، ليتضح المعنى، مع ذكر مناسبة الشعر.

من نماذج ذلك ابن قتيبة أنشد هذا الشطر:

عَشَنزَرَةٌ جَواعرُها ثَمانٍ

فيعلق ابن السيد بقوله: هذا صدر بيت لحبيب بن عبد الله الهذلي وهو المعروف بأبي الأعلم يصف ضبعا، وتمامه:

فُوَيقَ زماعَها وَشمٌ حُجولُ

وبعده:

تراها الضُبعُ أعظَمَهُنَ رأسًا جُراهِمَةٌ لَهاجِرَةً وَثيلُ[2]

وحين ينشد ابن قتيبة هذا الشطر:

تَرى لعِظامِ ما جَمَعَت صَليبا

---

(1) **الاقتضاب**، 3/ 237 وراجع غير ما ذكرنا 3/ 40 42 95 137 406.

(2) السابق، 3/ 40.

يقول ابن السيد: البيت لأبي خراش الهذلي، واسمه خويلد بن مرة وهو أحد من شهر بكنيته دون اسمه، يصف عقابا، وصدر البيت:

جَريمة نَاهضٍ في رأس نيقٍ

وقبله:

كَأنّي إِذ عَدَوا ضَمنَّتُ بَزّي مِنَ العِقبانِ خائِنَةً طَلوبا

يقول: كأني لسرعتي في العدو، ألبست بزي عقابا خائنة، وهي المنقضة من الجو على الصيد لتأخذه، والطلوب: التي تطلب الصيد. والبز ها هنا: السلاح. والجريمة: التي تكسب لفرضها القوت، وتجمعه له: والناهض: الذي قد قوي على النهوض واشتد. والنيق: الشمراخ من الجبل. والصليب: الودك يريد أنها بما تصطاد من الطير وغيره إلى فوجها فيأكله وتبقى عظامه بسيل منها الودك لما يصيبها من حر الشمس[1].

وحين ينشد ابن قتيبة:

مُضَبَّرٌ خَلقُها تَضبيراً يَنشَقُ عَن وَجهِها السَبيبُ

يقول ابن السيد: البيت لعبيد بن الأبرص الأسدي، وقبله:

فَذاكَ عصر وَقَد أراني تَحمِلُني نَهدَةٌ سُرحوبُ

والمضبر: المدمج الشديد. والسبيب: شعر الناصية، يريد أن شعر كثير منتشر على وجهها، كما قال امرؤ القيس:

---

(1) **الاقتضاب**، 3/ 76.

وَأَركَبُ فِي الرَّوعِ خَيفانَةٌ كَسى وَجهَها سَعفٌ مُنتَشِرِ[1]

وفي باب آخر أنشد ابن قتيبة قول الشاعر:

فَجالَ على وَحشيِّه

فيعلق ابن السيد بقوله: أكثر من يقرأ هذا الكتاب يزعم أنه ليس بشعر لأنه أخرجه مخرج الكلام المنثور، وهو صدر بيت لضابئ بن الرث البرجمي، والبيت بكامله:

فَجالَ عَلى وَحشِيِّهِ وَكَأَنَّها يَعاسيبُ صَيفٍ إِثرَهُ إِذ تَمَهَّلا

يصف ثورا وحشيا وكلابا. ومعنى جال: أسرع ذاهبا في شقة الوحشي، وشبه الكلاب باليعاسيب، وهي فحول النحل وقيل رؤساؤها ومعنى تمهل: تقدم، وقال عبد بن الحساس في مثله:

فَجالَ عَلى وَحشِيِّه وَكَأَنَّها ترى فوقه سِبًّا جَديداً يَمانِيا

والسب: ثوب رقيق أبيض كالعامة[2].

وحين ينشد ابن قتيبة قول الراعي:

أُمَاتُهُنَّ وَطَرقُهُنَّ مخيلا

يقول ابن السيد: البيت الراعي، وصدره:

(1) **الاقتضاب**، 3/ 89.

(2) السابق، 3/ 1.

كانَت نَجائِبَ مُنذِرٍ وَمُحَرَّقٍ

النجائب: الإبل العتيقة المنجبة. وأراد بمنذر: المنذرين ماء السماء، ومحرق: عمرو بن نهد. وكان يسمى محرقا، لأنه حرق مائة رجل من تميم، وقيل سمي محرقا، لأنه حرق نخل ملهم. وقيل سمي محرقا: لشدة ملكه وعتوه، كما سمي مضرم الحجارة، يقال لمن يكثر الشر والفساد: أضرم فلان الأرض نارا، وهذا المعنى أراده الربيع بن زياد في قوله:

حرَّق قيسٌ عليٌّ البلاد حتى إذا اضطرمت أجذما

وقد ألم أبو الطيب المتنبي بهذا المعنى في قوله:

وَما كانَ إِلاَّ النارَ في كُلِّ مَوضِعٍ تُثيرُ غُباراً في مَكانِ دُخانِ

وأمات جمع أم وكذلك أمهات. والمشهور في الاستعمال، وقوع أمهات لمن يعقل، وأمّات لمن لا يعقل. وقد استعمل واحد منهما مكان الآخر. قال ذو الرمة يصف ماء:

سِوى ما أَصابَ الذِئبُ مِنهُ وَسُربَةٍ أَطافَت بِهِ مِن أُمَّهاتِ الجَوازِلِ

وقال جرير:

لقد ولد الاخيطل أم سوء مقلدة من الأمات عارا[1]

وحين ينشد ابن قتيبة هذا الشطر[2]:

---

(1) الاقتضاب، 3/ 175.

(2) السابق، 3/ 283 وما بعدها.

ومن يخذل أخاه فقد ألاما

يقول ابن السيد: هذا البيت لامرأة من بني حنيفة، وصدره:

تعد معاذرا لا عذر فيها

وكان سبب قولها الشعر: أن رجلا من بني بكر بن كلاب قدم اليمامة ومعه أخ له، فكتب له عمير بن سلمي الحنفي: أنه له جار، فقتل أخاه (قرين) أخو عمير في أمر اختلفت في حقيقته، فأتى الكلابي قبر سلمى أبي عمير فاستجار به وقال:

وإذا استجرت من اليمامة فاستجر زيد بن يربوع وآل مجمع
وأتيت سلميا فعذت بقبره وأخو الزمانة عائذ بالأمنع
أقرين أنك لو رأيت فوارسي بعمايتين إلى جوانب ضلفع
حدثت نفسك بالوفاء ولم تكن للغدر خائنة مغل الأصبع

فلجأ قرين على قتادة بن سلمة الحنفي معتصما به، فعرض قتادة على الكلابي قبول الدية وضاعفها فأبي من قبوله. وكان عمير غائبا فلمل قدم أعلم بما حدث، وأن الكلابي قد أبى من أخذ الدين، فشد أخاه وثاقا ومضى به حتى قطع الوادي فربطه إلى نخلة وقال الكلابي: أما إذ أبيت قبول الدية فأمهل حتى أقطع الوادي وأغيب عنك، ثم اقتل صاحبك وارتحل عن جواري فلا خبر لك فيه. فقتله الكلابي ورحل هاربا.

فقال عمير:

قتلنا أخانا للوفاء بجارنا وكان أبونا قذ تجير مقابره

فقالت أم عسير:

تعد معاذرا لا عذر فيها ومن يعذر أخاه فقد ألاما

وحين ينشد ابن قتيبة قول الشاعر:

ولقد طعنت أبا عينية طعنة جرمت فزارة بعدها أن يغضبوا

يقول ابن السيد: البيت لأبي أسماء بن الضريبة، وقيل بل هو لعطية ابن عفيف ولم يقع شطر البيت الأول في كثير من النسخ، ووقع في بعضها: ولقد طعنت (بضم التاء) وهو غلط. والصواب: فتحها؛ لأن الشاعر خاطب بها كرزا العقيلي وكان طعن أبا عينية وهو حضن بن حذيفة بن بدر الفزاري. ويدل على ذلك قوله قبل هذا البيت:

يا كرز إنك قد فتكت بفارس يطل إذا هاب الكماة وجيبوا[1]

وحين ينشد قتيبة قول الشاعر:

لها ساقا ظليم خـا ضب فوجئ بالرعب

يقول ابن السيد:... روينا هذا البيت عن أبي نصر عن أبي علي البغدادي (لها) بتأنيث الضمير، وهو غلط من ابن قتيبة أو من الراوي عنه، والصواب (له)؛ لأن قبله:

وقد أغدو بطرف هيـ كل ذي ميعة سكب

---

(1) **الاقتضاب**، 3/ 65.

مسح لا يواري العـ ... ـير منه عصر اللهب[1]

وحين ينشد ابن قتيبة قول الشاعر:

يا جَلَّ ما بَعُدَت عَلْيكَ بِلادُنا ... وَطِلابُنا فَأَبرق بِأَرضِكَ وَارِعُدِ

يقول ابن السيد: هذا البيت يروى لابن أحمر ويروى للمتلمس ومعناه في أحد الشعرين مخالف لمعناه في الشعر الآخر، وقله في شعر ابن أحمر:

أزرى بِوَصلِ الحارِثِيَّةِ أَنَّها ... تَنأى وَيَحدُثُ بَعضُ ما لَم نَعهَدِ

قالَت لَنا يَومًا بِبَطنِ سَبوحَةٍ ... في مَوكِبٍ زَجِلِ الهَواجِرِ مُبرِدِ

قال الأصمعي: إذا أبيت أن تأتينا في بلاد فاذهب إلى أرضك وافعل بها ما بدا لك أن تفعل. وسيوحة: واد بناحية اليمن، والزجل: المختلط الأصوات.

وأما الذي في شعر المتلمس فإنه يخاطب به عمرو بن هند حين فر منه، ووقع في بعض ألفاظه خلاف ما وقع في شر ابن أحمر، ولفظه على ما رواه الأصمعي: فإذا حللت دون بيتي غاوة فابرق بأرضك ما بدا لك وأرعد.

وغاوة: قرية في أوائل بلاد الشام. وقوله: يا جل ما بعدت. لراد يا هذا جل ما بعدت، فحذف المنادي. ويحوز أن يكون (يا) استفتاح كلام، فلا يكون في البيت حذف. وعلى هذا أنشد الأصمعي قول الراجز:

يا لعنةُ الله على أهل الرقم ... أهل الوقير والحمير والحزم

يرفع اللعنة. أراد يا هؤلاء لعنة الله. وما مع الفعل بتأويل المصدر كأنه

(1) الاقتضاب، 3/ 120.

قال: جل بعد بلادنا. والأشبه بهذا البيت أن يكون للمتلمس لأنه يليق بما قبله وبعده من الشعر. وأما شعر ابن أحمر فلا مدخل له فيه ولكن الرواة يفسدون الأشعار ويروون كثيرا من الأبيات في غير مواضعها...[1]

وحين ينشد ابن قتيبة قول الشاعر:

متى ما تُنكرِوها تَعرِفوها　　　عَلى أقطارِها عَلَقٌ نَفيثُ

يقول ابن السيد: هذا البيت فيه غلط من وجهين، أحدهما يختص يعقوب، والآخر يختص الأصمعي. أما الغلط الذي يختص يعقوب، فإنه نسب هذا البيت إلى صخر الغي، فاتبعه ابن قتيبة على غلطه، وإنما البيت لأبي المثلم الهذلي من شعر رد به على صخر الغي، ويدل على ذلك قوله بعد هذا البيت:

وَمَن يَكُ عَقلُهُ ما قالَ صَخرٌ　　　يُصبِهُ مِن عَشيرَتِهِ خَبيثُ

وإنما قال هذا لأن صخر الغي قال في شعره:

لَيتَ مُبَلِّغاً يأتي بِقولٍ　　　لِقاءَ أبي المُثَلَّم لا يَريثُ
فَيُخبِرَهَ بِأَنَّ العَقلَ عِندي　　　جُرازٌ لا أَقَلُّ لا أَقَلُّ وَلا أَنيثُ

والعقل: الدية، أي لا دية عندي إلا السيف الجرزاي، وأما الغلط الذي يختص الأصمعي فإنه زعم أن الهاء في قوله (متى ما تنكروها) ضمير الكتيبة. أي متى ما أنكرتم هذه الكتيبة عرفتموها بهذه العلامة يسيل من أقطارها الدم. وهذا تفسير طريف، لأن الشاعر لم يذكر في هذا الشعر كتيبة لا قبل هذا البيت ولا بعده. وإنما قبله وهو أول القصيدة:

---

(1) **الاقتضاب**، 3/ 225 وما بعدها.

أَنسلَ بَني شُغارةَ مِن لِصَخرٍ   فَإِنّي عَن تَفَقُّرِكُم مَكيثُ
لَحَقٌّ بَني شُغـارةَ أن يَقولوا   لِصَخرِ الغَيّ ماذا تَستَبيثُ

وبنـي شـغارة: رهـط صخـر، وشـغارة: لقـب صخـر، ويـروى بالعيـن وبالغيـن، وتسـتبيث تسـتخرج، أي مـاذا تسـتخرج وتثيـر مـن الشـر مـا قلتـه، فيجب على الأصمعي- أن يكون هـذا من الإضمار الـذي يستعملونه وإن لـم يجر لـه ذكـر، لمـا في الـكلام عليه من دليل وهـو كثير في الكلام والشعر، لكن ليس يحتـاج في هـذا الشعر على تكلف هـذا؛ لأن الأصمعي روى في آخر هـذا الشـعر بيتـا وقـع في غيـر موضعـه، وهـو:

فلا وأبيك لن تنفك مني   إليك مقالة فيها وعوث

فهـذا البيـت إذا قـدم قبـل قولـه (متـى مـا تذكروهـا) اسـتقام الشـعر ولـم يحتـج إلـى إضمـار شـيء لـم يذكـر؛ لأن الهاء في قولـه تنكرونهـا تعـود علـى المقالـة[1].

وبعـد أن أفـاض ابـن السـيد في بيـان خطـا كل مـن يعقـوب والأصمعـي قـال إن الـرواة أفسـدت الشعر، لأنهـم تلقـوه شـفاها ولـم يأخـذوه عـن الصحف، ثـم ضـرب أمثلـة مـن هـذه الأخطـاء فقـال: وفي الأشـعار الجاهليـة والإسـلامية القديمـة كثيـر مـن هـذا النـوع قـد أفسـدته الـرواة فقدمـوا وأخـروا يـرى ذلـك مـن تأمـل الأشـعار وعنـي بهـا كقـول طرفـة:

لِلفتى عقلٌ يعيشُ بهِ   حيثُ تَهدي ساقَهُ قدمُهْ
عند أنصاب لها زمر   في صعيـد جعـة أدمة

(1) **الاقتضاب**، 3/ 381 وما بعدها.

ولا مدخل لقوله: (عند أنصاب) في هذا الموضوع ولا يتعلق به إلا على استكراه وتأويل بعيد، وإنما موضعه اللائق به بعد قوله:

أخَذَ الأزلامَ مُقتَسِماً فَأتى أغواهُما زُلَمُه

لأنهم كانوا يستقيمون بالأزلام عند الأصنام.... ثم انتهى **ابن السيد إلى القول**: والعلة في اضطراب هذه الروايات أن الشاعر كان يقول الشعر وينشده بعكاظ أو في غيرها من المواسم فيقدمون ويؤرخون ويبدلون الألفاظ، وربما حفظ السامع منهم بعض الشعر ولم يحفض بعضه ولم يكن القوم أصحاب خط وكتاب.

إنما يعولون على القوم الحُفَّظ، والحفظ يخون صاحبه ما لم يقيده بكتاب. فكان الرواة يسمعون ذلك وينقلونه حسب ما يسمعون[1].

وحين ينشد ابن قتيبة قول الشاعر:

فَإن تَصرِمي حَبلي وَإن تَتَبَدَّلي خَليلاً وَمِنهُم صالِحٌ وَسَميجُ

يقول ابن السيد: البيت هذلي، ووقع في النسخ فمنهم بالفاء والصواب بالواو، لأنه ليس جوبا للشرط، وإنما هو اعتراض بين الشرط وجوابه، والجواب قوله بعد:

فَإنّي صَبَرتُ النَفسَ بَعدَ ابنِ عَنبَسٍ وَقَد لَجَّ مِن ماءِ الشُؤونِ لَجوجُ
لِأُحسَبَ جَلداً أو لِيُنبَأَ شامِتٌ وَلِلشَّرِّ بَعدَ القارِعاتِ فُروجُ

---

(1) الاقتضاب، 3/ 382 وما بعدها.

ولابد في هذا الكلام من تقدير محذوف، وإلا لم يصح أن يكون جوابا[1].

وحين ينشد ابن قتيبة قول الشاعر:

فَألفاهُمُ القَومُ رَوبى نِياما

يقول ابن السيد: هذا البيت لبشر ابن أبي حازم الأسدي، وصدره:

فَأمَّا تَميمٌ تَميمُ بنُ مُرَّ

قال هذا الشعر في إيقاع بني أسد ببني تميم بالجفار وبني عامر يوم النسار، ولذلك قال في الشعر:

وَيَومُ النِسارِ وَيَومُ الجِفا	**رِ كانا عَذاباً وَكان غَراما**
فَأَمّا تَميمٌ تَميمُ بنُ مُرَّ	**فَأَلفاهُمُ القَومُ رَوبى نِياما**
وَأَمّا بَنو عامِرٍ بِالنَسارِ	**غَداةَ لَقونا فَكانوا نَعاما**

واختلف في قوله: روبى، فقال أبو عبيدة معنى روبى: خثراء الأنفس مختلطون، والخثراء: الكسالى. وروي مثل ذلك عن أبي الحسن الأخفش، وقال ابن الأعرابي: معنى روبى: لم يحكموا أمرهم...[2]

---

(1) **الاقتضاب**، 3/ 410.

(2) السابق، 3/ 73 وما بعدها، وراجع غير ما ذكرنا 3، 71 73 87 89 130 139 154 219 283 294.

الفصل الثاني: تحقيق المرويات

المبحث الأول: المقابلة بين النسخ والتنبيه إلى الشعر المصنوع والإشارة إلى تغيير الرواية. فابن قتيبة يقول: أراد الأحنف أن قريشا كانت تعبر بأكل السخينة، **فيقول ابن السيد**: هذا رويناه عن أبي نصر، عن أبي علي البغدادي، وهذا يخالف ما قاله ابن قتيبة في هذا الكتاب؛ لأنه قال: ونقول: عيرتني كذا ولا نقول: عيرتني بكذا وأنشد للنابغة:

وَغَيَّرتني بَنو ذُبيانَ خَشيَتَهُ   وَهَل عَلَيَّ بِأَن أَخشاكَ مِن عارِ

وقد تأملته في عدة من النسخ المضبوطة الصحاح فوجدته بالياء والصحيح في هذا أنهما لغتان وإسقاط الباء أفصح وأكثر[1].

وحين ينشد ابن قتيبة أبي عبيدة لهند بنت النعمان قولها:

وَهَل هند إلا مهرةٌ عربيّةٌ   سليلةُ أفراس تحلّلها بغلُ
فَإِن نتَجت مهراً كريماً فَبالحرا   وَإِن يكُ إقرافٌ فما أنجب الفحلُ

يقول ابن السيد: رويناه عن أبي علي البغدادي (فمن قبل الفحل) على الإقواء، وقد روى هذا الشعر لحميدة بنت النعمان.. فمن رواه لحميدة روى: وما أنا إلا مهرة...[2].

وحين ينشد ابن قتيبة قول الشاعر:

ولقد طعنت أبا عيينة طعنة   جرمت فزارة بعدها أن يغضبوا

---

(1) **الاقتضاب**، 1/ 109
(2) السابق، 2/ 26.

يقول ابن السيد: وقع هذا البيت في أكثر النسخ: طعنت بضم التاء، ولا أعلم: أهو غلط من واضع الكتاب، أم من الراوي عنه. والصواب فتح التاء؛ لأن قبله.

يا كرز إنك قد فتكت بفارس بطل إذا هام الكماة وجببوا

والشعر لأبي أسماء ب الضريبة[1].

وحين يقول ابن قتيبة: حدثني زيد بن أخزم قال: حدثني أبو داود عن شعبة، عن جابر، عن أبي نظرة عن أنس بن مالك، **يعلق ابن السيد** فيقول: وقع في بعض النسخ، عن أبي نظرة وفي بعضها عن أبي نصر، وروي عن أبي علي البغدادي أنه قال: الصواب عن أبي نضرة (بضاد معجمة وتاء التأنيث) قال: واسمه المنذر ابن مالك بن قطعة. وهذا الذي قاله أبو علي غير صحيح؛ لأن أبا نضرة لم يرو عن أنس بن مالك شيئا، إنما روى عن أبي سعيد الخوري والصواب: عن أبي نصر، واسمه حميد بن هلال بن عدوي البصري[2].

وحين يتحدث ابن قتيبة في باب النخل ويقول: والعفار والآبار: تلقيح النخل. والجباب والجداد والحيراد والجرام والجزام والقطاع والقطاع: كله الصرام، **يعلق ابن السيد** بقوله: كذا رويناه من طريق أبي نصر عن أبي علي وهكذا رأيته في جمهور النسخ من هذا الكتاب.

وحكى أبو عبيد في الغريب المصنف أن الجباب تلقيح النخل، ذكره الأصمعي.

---

(1) **الاقتضاب**، 2/ 35

(2) السابق، 2/ 37.

والصواب أن يقال: والعفار والآبار والجباب: تلقيح النخل أو يقال وهو الجباب، ولعله قد كان هكذا فوقع فيه الوهم من قبل بعض الناقلين[1].

وتحت عنوان ألوان الخيل، قال ابن قتيبة: والبهيم هو المصمت الذي لاشية به ولا وضح أي لون كان. ومما لا يقال له بهيم ولا شية به: الأبرش المدنر والأغر والاشيم والأبقع والأبلق، **يعلق ابن السيد** على هذا فيقول: كذا وقع في النسخ من هذا الكتاب وقد طلبته في كل نسخة وقعت منه إلى فوجدته هكذا. ووجدت في كتاب **الديباج** لأبي عبيدة الذي نقل منه ابن قتيبة هذه الأبواب ما يخالف هذا.

قال أبو عبيدة: ومما لا يقال بهيم وهو مما لاشية به الأشهب والصنابي وهو مستكره. ومما لا يقال له بهيم وهو مما له شية الأبرش والأعز والأبلق والمدنر والأبقع، وهذا هو الصحيح وما نقله ابن قتيبة غلط[2]. فهو شك في كلام ابن قتيبة فتتبع النسخ كلها فوجدها كهذا فتتبع مصدره وأثبت عليه الخطأ.

وتحت عنوان: باب معرفة ما يضعه الناس في غير موضعه..أنشد ابن قتيبة قول الشاعر:

يقُلنَ لَقَد بَكَيتَ فَقُلتُ كَلّا   وَهَل يَبكي مِنَ الطَرَبِ الجَليدُ

فيعلق ابن السيد بقوله: هكذا نقل إلينا عن أبي نصر: هارون بن موسى عن أبي علي البغدادي رحمة الله عليهما. والصواب: فقلن بالفاء لأن قبله:

كتمتُ عواذلي ما في فؤادي   وَقُلتُ لَهُنَّ ليْتَهم بعيدٌ
فجالت عبرةٌ أشفقت منها   تسيلُ كأنَّ وابلها فَريدُ

---

(1) **الاقتضاب**، 2/ 52.
(2) السابق، 2/ 318.

وأنشده أبو علي البغدادي في النوادر فقالوا بتذكير الضمير، وهو غير صحيح أيضا؛ لأن الضمير عائد على العاذل والمراد بهن النساء لأن فواعل إنما يستعمل في جمع فاعلة، لا في جمع فاعل[1].

وحين ينشد ابن قتيبة قول الشاعر:

ولقد قَتلتكم ثُناءَ وَموحَدًا وتركتُ مُرَّة مثلَ أمسِ المدبِرِ

يعلق ابن السيد فيقول: كذا وقع في النسخ والصواب: المدبَرِ؛ لأن بعده:

ولقد دفعتُ إلى دريد طعنةً نجلاء تزغلُ مثلَ غطِّ المَنحرِ[2]

وحين ينشد ابن قتيبة قول الشاعر:

لا يتأرى لما في القدر يرقبه ولا بعض على شرصوفه الصفر

يعلق ابن السيد فيقول: البيت لأعشي باهلة واسمه: عامر بن الحارث بن رباح، ويكني أبا قفاحة من شعر يرثي به المنتشر بن وهب الباهلي، وهذا البيت الذي أنشده ابن قتيبة مركب من بيتين والذي رواه أبو العباس المبرد في الكامل:

لا يتأرَّى لما في القدر يرقبه ولا تراه أمام القوم يقتفر
لا يغمز الساق من أين ولا صب ولا يعض على شرسوفه الصفر[3]

وحين ينشد ابن قتيبة قول رؤبة:

---

(1) **الاقتضاب**، 2/ 9.
(2) السابق، 2/ 318.
(3) **الاقتضاب**، 3/ 54.

شدا سريعا مثل إضرام الحريق

يقول ابن السيد: البيت: لرؤبة بن العجاج ويكنى أبو الجحاف، ووجدت هذا البيت في شعر رؤبة، رواية أبي بكر بن دريد على خلاف ما أنشده ابن قتيبة، وهو:

تَكَاد أيْدِيهِنَّ تَهْوِي في الزَهَقْ مِنْ كَفْتِا شَدّاً كَإِضْرامِ الحَرَقْ[1]

وأنشد ابن قتيبة في باب خلق الخيل قول الشاعر:

بِكلِّ مُجَرَّبٍ كالليثِ يَسمُو إِلى أوصالِ ذَيّالٍ رِفَنٌّ

يعلق ابن السيد بقوله: هذا البيت للنابغة الذيباني وهو من الشعر المنحول إليه[2].

وحين ينشد ابن قتيبة قول الشاعر:

ضمنت برزق عيالنا أرماحنا

يقول ابن السيد: هذا البيت لأعشي بكر ولم يقع في شعر الأعشى رواية أبي علي البغدادي هكذا، إنما وقع في روايته:

ضَمِنَت لَنا أَعجَازُهُنَّ قُدورَنا وَضُروعُهُنَّ لَنا الصَريحَ الأَجرَدا

قال أبو علي: ويروى:

ضمنت لنا أعجازها أرماحنا

---

(1) **الاقتضاب**، 3/ 201.

(2) السابق، 3/ 128.

ولعل الذي ذكر ابن قتيبة رواية ثانية أو من قصيدة أخرى وقعت في غير روايتنا[1].

المبحث الثاني: تحقيق نسبة النقول لأصحابها، وبيان حجة كل رواية ودرجة صحتها، مع ذكر رأيه في الرواة تجريحا وتصحيحا.

من ذلك مثلا أن ابن قتيبة قد قال: والشمراخ والعثكال: ما عليه اليسر، **فيعلق ابن السيد** بقوله: هذا الذي قاله: قول أبي عمرو الشيباني فأما الأصمعي فإنه قال: العثكال: الكباسة[2] بعينها وليس الشرماخ ويقال: عثكال وعثكول. وكلا القولين له شواهد من اللغة، فالشاهد لقول الأصمعي ما روي في الحديث من أن سعد بن عبادة أتى النبي ﷺ برجل مخدج سقم في الحي وجد على أمة من إمائهم بخبث فقال النبي ﷺ: خذوا له عثكالا فيه مائة شمراخ فاضربوه ضربة. والشاهد لقول أبي عمرو قول امرئ القيس:

أثيثٍ كقنو النخلة المتعثكل

فإنما أراد هنا الكثير المشاريخ. والقنو: الكباسة[3].

وتحت عنوان: عيوب في الخيل، قال ابن قتيبة: والحافر والمصطر، هو الضيق، وذلك معيب، والأرح: الواسع، وهو محمود، فيعلق بأن السيد بقوله: هذا الذي قاله قول أبي عبيدة، وقد جاء في شعر حميد الأرقط ما يخاف هذا، وهو قوله:

لا رمح فيها ولا اصطرار … ولم يقلب أرضها البيطار

---

(1) **الاقتضاب**، 3/ 394 وراجع غير ما ذكرنا 2/ 31-117، 3/ 177-279-294.

(2) السابق، الكباسة في النخل بمنزلة العنقود من الكرم.

(3) السابق، 2/ 54 وما بعدها.

فنفى عن الفرس الرمح، كما نفى عنه الاضطرار، فكأن الرمح نوعان: محمود ومذموم..[1]

وتحت عنوان: خلق الخيل[2]، ذكر ابن قتيبة أن الضرة: لحم الضرع ولها أربعة أطباء، **فيعلق ابن السيد** في قوله: هذا الذي قاله قول أبي عبيدة معمر في كتاب **الديباجة**، ومنه نقل هذه الأبواب، وأنشد أبو عبيدة:

كأنما أطباؤها المكاحل

وأما أبو حاتم، فرد ذلك على أبي عبيدة، وقال: ليس للفرس إلا طبيان، وكان يروى أن أبا عبيدة إنما غلط في ذلك لقول الراجز الذي أنشده. وليس في جمع الشاعر للطبي ما يدل على أنها أربعة؛ لأن العرب قد تخرج التثنية مخرج الجمع، كقولهم: رجل عظيم المناكب، وإنما له منكبان، وكذلك يخرجون الجمع مخرج التثنية، كقولهم: لبيك وسعديك ودواليك، ولا يريدون بذلك اثنين فقط.

وفي الباب نفسه قال ابن قتيبة: يقولون للفرس عتيق وجواد كريم، ويقال: للبرذون والبغل والحمار: فأره. قال الأصمعي: كان عدي بن زيد يخطئ في قوله في وصف الفرس: (فارها متتابعا) ولم يكن له علم بالخيل، **فيعلق ابن السيد** بقوله: ما أخطأ عدي بن زيد، بل الأصمعي هو المخطئ؛ لأن العرب تجعل كل شيء حسن فارها، وليس ذلك مخصوصا بالبرذون والبغل والحمار، كما زعم، وعلى هذا قالوا: أفرهت الناقة: إذا نجبت فهي مفرهة. قال أبو ذؤيب:

وَمُفرِهَةٍ عَني قَدَرتُ لساقها فَخَرَّت كَما تَتَابَعُ الريحُ بِالعقل

---

(1) **الاقتضاب**، 2/ 71.

(2) السابق، 2/ 72.

وقال النابغة:

أعطى لِفارهَةٍ حُلوٍ تَوابِعُها مِنَ المَواهِبِ لا تعطى عَلى حَسدِ

لو كان ما قاله الأصمعي صحيحًا، لما كان قول عدي خطأ؛ لأن العرب تقول فره فرها. فهو فاره وفره، إذا أشر وبطر. وكذلك إذ كان ماهرا حاذقا. وعلى هذا قرأ القراء (فارهين) وفرهين فممكن أن يكون قول عدي من هذا. وكان الأصمعي -عفا الله عنه- يشرع إلى تخطئة الناس وينكر أشياء كلها صحيح[1].

وحين ينشد ابن قتيبة قول عبيد بن الأبرص:

هي الخمر تكني الطلا كما الذئب يكني أبا جعدة

يعلق ابن السيد بقوله: هذا البيت غير صحيح الوزن. وذكر أن أبا عبيدة معمر بن المثني هو الذي رواه هكذا. وقالوا: وكان لا يقيم وزن كثير من الشعر. وقال قوم إنما وقع الفساد فيه من قبل عبيد، لأن في شعره أشياء كثيرة خارجة عن العروض، مشهورة، تغني شهرتها عن إيرادها في هذا الموضع. وهذا هو الصحيح عندي، فأما ما ذكروه عن أبي عبيدة من أنه كان لا يقيم وزن كثير من الشعر، فما أظنه صحيحًا ولم يكن ليروي إلا ما سمع. وروى الخليل هذا البيت:

هي الخمر يكنونها بالطلاء كما الذنب يكني أبا جعدة

وهذا صحيح على توجيه العروض، وذكر أن الخليل هو الذي أصلحه. وهذا يدل على أن الفساد إنما وقع في وزنه من قبل عبيد[2].

---

(1) **الاقتضاب**، 2/ 73.

(2) السابق، 2/ 88، وراجع غير ما ذكرنا 2/ 79 117 112 24 3/ 40 70 154 296.

المبحث الثالث: الشك في بعض الروايات، وعدم القطع بشيء أو تتكافأ الروايتان عنده، مع عدم تحرجه من ذكر لا أعرف، أمام كثير من الشواهد.

حين ينقل ابن قتيبة قول القائل: «وأنا محتاج إلى أن تنفذ إلى جيشا لجبا عرمرما»، **يعلق ابن السيد** بقوله: لا أعلم من الكاتب القائل لهذا الكلام. والجيش، العسكر، سمي بذلك لما فيه من الحركة والاضطراب واشتق من قولهم: جاشت القدر تجيش إذا همت بالخروج، قال ابن الإطنابة:

وقَولي كُلَّما جَشأت وجاشَت مَكانَكِ تُحمَدِي أو تستريحي

واللجب: الكثير الأصوات والجلبة، والعرمرم في قول الأصمعي الكثير الأصوات والجلبة، والعرمرم: الكثير العدد، وفي قول أبي عبيدة: الشديد البأس، مأخوذ من العرامة. وقول أبي عبيدة أشبه بالاشتقاق، وإن كان قول الأصمعي راجعا إلى ذلك المعنى[1].

وحين يقول ابن قتيبة: (طغيان في القلم)، **يعلق ابن السيد** بقوله: كذا وقع في النسخ، وكان أبو علي البغدادي يقول: حفظني طغيان القلم، والعرب تختلف في تصريف الفعل من الطغيان، فمنهم من يقول طغيت يا رجل ومنهم من يقول: طغوت بالواو، ول يختلفوا في الطغيان أنه بالياء[2].

وحين يقول ابن قتيبة: وروى نقلة الأخبار أن (طيئا) أول من طوي المناهل فسُمِّي بذلك، وأن مرادا تمردت، فسميت بذلك واسمها يحابر، ولست أدري كيف هذان الحرفان ولا أنا من هذا التأويل فيهما على يقين.

(1) **الاقتضاب**، 1/ 124.
(2) السابق، 1/ 125.

يعلق ابن السيد فيقول: كذا رويناه عن أبي نصر (مرادا) مصروفا، والقياس ألا يصرف؛ لأنه أراد القبيلة دون الحي، والدليل على أنه أراد القبيلة قوله: تمردت، وقوله: واسمها: يحابر، فأنث الضمائر....

وقد جاء في خبر لا أقف الآن على نصه، ولا أعرف من حكاه، أن مرادا اسم جدهم أو أبيهم، وأنه لقب بذلك، لأن رجلاً قال له: أنت مرادي. وهذه دعاو لا يعرف حقها من باطلها، ولا صحيحها من سقمها، وإنما تُحكى على ما نقلته الرواة[1].

وحين ينشد ابن قتيبة قول الشاعر:

وإن شأتم تعاوننا عوادًا

يعلق ابن السيد بقوله: هكذا رويناه من طريق أبي نصر، عن أبي علي البغدادي بالذال المعجمة، وأنشده ابن جني بالدال غير معجمة في تفسير قول أبي طبيب:

هَيهاتَ عاقَ عَنِ العَوادِ قَواضِبٌ   كَثُرَ القَتيلُ بِها وَقَلَّ العاني

ولا أعلم قائل الشعر، ولا وجدت شيئا من الشعر استدل به على الصواب فيه، والأشبه عندي أن يكون على ما قاله ابن جني؛ لأنه قد قيده بما رفع الأشكال عنه ويكون هذا الذي في الأدب غلط من ابن قتيبة أو من بعض الناقلين عنه [2].

وحين ينشد ابن قتيبة قول الشاعر:

لا عيب فينا غير عرق لمفسر   كرام وأنا لا نخط على النمل

(1) **الاقتضاب**، 2/ 46.
(2) السابق، 2/ 346.

يعلق ابن السيد بقوله: هذا البيت لا أعلم قائله... [1]

وحين ينشد ابن قتيبة قول الشاعر:

وَكاهِلٌ أُفرِعِ فِيه معَ ... الإِفراعِ إشرافٌ وَتَقبيبٌ

ذكر ابن قتيبة أن هذا البيت للضبي، ولا أعلم من هؤلاء ما يتصل به من الشعر[2].

وحين ينشد ابن قتيبة قول الشاعر:

يَنهَلُ مِنها الأَسَلُ الناهِلُ

فيعلق ابن السيد عليه بقوله: هذا البيت يروى لعبيد بن الأبرص وصدره:

الطاعِنُ الطَعنَةَ يَومَ الوَغى

وقبله:

قَومي بَنو دودانَ أَهلُ النُهى ... يَومًا إِذا أُلقِحَتِ الحائِلُ

وذكر بيتين آخرين، ثم قال: ويروى أيضا للنابغة الذبياني في شعر يمدح به الحارث الأعرج الغساني، وقبله:

والله والله لنعلم الفتى الـ ... أعرج لا النكس ولا الخاذل

الحارب الحافز والجابر الـ ... محروب والمرجل والحامل[3]

(1) الاقتضاب، 3/ 16.
(2) السابق، 3/ 102.
(3) السابق، 3/ 181.

وحين ينشد ابن قتيبة قول الشاعر:

لَم تَتَلَفَّع بِفَضلِ مِئزَرِها دَعدٌ وَلَم تُسقَ دَعدُ في العُلَبِ

يعلق ابن السيد بقوله: هذا البيت يروى لجرير ويروى لعبد الله بن قيس الرقيات[1].

وحين ينشد ابن قتيبة قوله النابغة:

كَذي العُرَّ يُكوى غَيرُهُ وَهوَ راتِعُ

يعلق ابن السيد بقوله: صدر هذا البيت مختلف فيه فكان الأصمعي يروي:

لكلَّفَتْني ذَنب امرئٍ وتركتهُ

وروى ابن الإعرابي وأبو عبيدة:

حملت على ذنبه وتركته ...[2]

وحين ينشد ابن قتيبة قول الشاعر:

نصْفُ النهارُ الماءُ غامرُهُ ورفيقُهُ بالغَيبِ لا يدْري

يعلق ابن السيد بقوله: البيت للمسيب بن علس فيما ذكر الأصمعي، وكان أبو عبيدة يروي هذا الشعر لأعشى بكر، وكذا قال ابن دريد[3].

---

(1) **الاقتضاب**، 3/ 195.

(2) السابق، 3/ 202.

(3) السابق، 3/ 220، وراجع غير ما ذكرنا: 3/ 122 143 152 164 165 169 196 215 220 222 246 256 257 258 284 319 329.

الفصل الثالث: شخصيته العلمية وموقفه من ابن قتيبة

المبحث الأول: كان يتتبع مصادره وينبه على أخطائه في الأسلوب والشكل، فحين يقول ابن قتيبة: والخبر ينقسم على تسعة آلاف وكذا وكذا مئة من الوجوه، **يعلق ابن السيد** فيقول: هذا الفصل قد جمع خطأ من ثلاثة أوجه:

أحدهما: أنه خفض مائة، وحكمها أن تنصب؛ لأن أسماء الإشارة لا تضاف، ولأن كذا وكذا، كناية عن الأعداد العطوف بعضه على بعض[1]. من لأحدى وعشرين إلى تسعة وتسعين، والمميز بعد هذه الأعداد وحكمه أن ينصب.

والوجه الثاني: أن قوله: كذا وكذا مئة، أقل ما يمكن أن يقع عليه أحد وعشرون فكأنه قال: على تسعة آلاف وإحدى وعشرين ومائة، وإحدى وعشرون ومائة، وإحدى وعشرين مائة: ألفان ومائة.

الوجه الثالث من الخطأ، أنه نسب إلى القوم ما لم يقولوه، فإننا لا نعلم أحدا منهم قال: إن الخبر ينقسم إلى ما ذكره[2].

وبعد هذا أخذ ابن السيد يفسر سبب خطأ ابن قتيبة في النحو حين خفض التمييز وهو واجب النصب، وذكر مذهب البصريين والكوفيين ليثبت خطأ ابن قتيبة، وانتهى إلى القول بأنه: كان ضعيفا في صناعة النحو وفي كتابة هذا أشياء كثيرة تدل على هذا[3].

وبعد هذا بدأ بعدد نماذج من أخطائه في الأفعال المهموزة وغيرها.. وحين يقول ابن قتيبة: فكان ابتداء تفكره آخر عمله وآخر عمله بدء

(1) كذا ورد وعلق المحققان بأن الموجود في المطبوعة العدد وهو عندهما تحريف..

(2) **الاقتضاب**، 1/ 64.

(3) السابق، 1/ 65.

تفكره...، **يعلق ابن السيد** فيقول: كذا الرواية عنه وهي عبارة فاسدة؛ لأنه لم يزد على أن عكس الكلام، والثاني هو الأول بعينه، وإنما كان يجب أن يقول: فكان ابتداء تفكره آخر عمله وآخر تفكره ابتداء عمله، ونحو هذا حتى يصح الكلام[1].

وحين يقول ابن قتيبة: كلامه هذا يوهم من يسمعه. أن الحسر لا يستعمل إلا في الرأس. وقد قال في باب المصادر المختلفة عن الصدر الواحد: حسر عن ذراعيه. وقال في الباب الذي بعد هذا الباب (فإن لم يكن عليه درع فهو حاسر) وهذا كله تخليط وقلة تثقيف للكلام. وكذلك الكشف لا يخص الرجلين دون غيرهما من الأعضاء..[2]

وتحت عنوان باب (عن) إذا اتصلت قال ابن قتيبة: وتكتب فيمن رغبت فتصل للاستفهام، وتكتب: كن راغبا في من رغبت إليه، مقطوعة لأنها اسم، **يعلق ابن السيد** بقوله: هذه عبارة فاسدة توهم من يسمعها أن (من) إنما تكون اسما إذا كانت بمعنى الذي، وأنها إذا كانت استفهاما لم تكن اسما، وهي اسم في كلا الموضعين، وإنما الصواب أن يقول مقطوعة لأنها خبر، أو يقول: إذا كانت خبرا أو استفهاما، حتى يصح كلامه ويسلم من الخلل[3].

وفي الباب نفسه يقول ابن قتيبة: (وكل من: مقطوعة في كل حال وأما [ممن ومما] فموصولتان أبدا)، **فيعلق ابن السيد** في قوله: هذا تناقض منه؛ لأنه قد قال في صدر الباب: تكتب عمن سالت؟ وممن طلبت؟ فتصل

(1) **الاقتضاب**، 1/ 66.
(2) السابق، 2/ 100 وما بعدها
(3) السابق، 2/ 120.

للإدغام. وقال: تكتب: فيمن ترغب؟ فتصل للاستفهام، وإنما أتى هذا من سوء العبارة...[1]

وحين يتحدث ابن قتيبة عن التنبيه والإغراء وأساليبهما فيقول: وتكتب فرأيكما وفرأيكم فإن نصبت رأيك فعلى مذهب الإغراء، أي فرأيك وإن رفعت لم ترفع على مذهب الاستفهام، ولكن على الخبر، وكتبت (موقفا) إن أردت الرأي وموقفين إن أردت الرجلين، وإن كتبت إلى الحاضر فنصبت (فرأيك) لم يجز أن تنصب رأي الأمير، لأنه بمنزلة الغائب، ولا يجوز أن تغري به، **يعلق ابن السيد** بقوله: كذا وقع في النسخ وهو خطأ، لأن الغائب يغري به الحاضر، وإنما الممتنع من الجواز أن يغري الغائب بغيره ألا ترى أنك تقول عليك زيدا، فيجوز أن يكون زيد حاضرا و غائبا والصواب أن يقول: ولا يجوز أن يغري، وأما زيادة قوله (به) فمفسر لما أراده، ومحيل له من الصواب إلى الخطأ[2].

وتحت عنوان أوصاف المؤنث بغير هاء. قال ابن قتيبة: وما كان على مفعل فيما لا يوصف به مذكر فهو بغير هاء، نحو امرأة مرضع... لأنه لا يكون هذا من المذكر، فلما لم يخافوا لبسا حذفوا الهاء، فإذا أرادوا الفعل. قالوا: مرضعة...، **يعلق ابن السيد** بقوله: هذا الذي قاله مذهب كوفي. وأما البصريون فيرون ان هذه الصفات كلها جاءت على معنى النسب، لا على الفعل والمعنى عندهم: ذات إرضاع.. ويدلل على صحة قولهم واستحالة قول الكوفيين أنا وجدنا صفات كثيرة يشترك فيها المذكر والمؤنث بغير هاء. كقولهم: رجل عاشق وامرأة عاشق، ورجل حاسر وامرأة حاسر، وفرس ضامر ومهرة ضامر. فلو كانت العلة، ما قالوا للزم هذه الصفات التأنيث قال ذو الرمة:

---

(1) **الاقتضاب**، 2/ 121.

(2) السابق، 2/ 125 .وما بعدها

وَلَو أَنَّ لُقمانَ الحَكيمَ تَعَرَّضَت لِعَينَيهِ مَيَّ سافِراً كادَ يَبرُقُ

وقال الأعشى:

عَهدي بِها في الحَيِّ قَد سُربِلَت هَيفاءَ مِثلَ المُهرَةِ الضامِرِ

وقد خلط ابن قتيبة في كتابه المتقدم بين المذهبين جميعا؛ لأن قوله في صدر الكلام: وما كان على فعل مما لا يوصف به الذكر فهو بغير هاء: مذهب كوفي، وقوله في آخر الكلام: فإذا أرادوا الفعل: قالوا مرضعة: مذهب بصري...[1]

وتحت عنوان: أسماء يتفق لفظها وتختلف معانيها، قال ابن قتيبة: الصبي من الصغر: مقصور بالياء، والصباء من الشوق: ممدود، وقال بعد هذا: والعدي: الأعداء: مقصور بالياء، **فيعلق ابن السيد** بقوله: لا فرق بين الصبا والعدا في القياس، لأنهما كليهما من بنات الواو يقال: صبا يصبو وعدا يعدو. فقياسهما أن يكتبا الألف. وقد خلط ابن قتيبة في هذا الباب بين مذهب البصريين والكوفيين، ولم يلتزم قياس واحد منهم، فأخذ في الصبا بمذهب الكوفيين وفي العدا بمذهب البصريين[2].

وتحت عنوان: باب المصادر المختلفة عن الصدر الواحد، ذكر ابن قتيبة أن منه: سكوت الريح تسكر سكورا، أي سكت بعد الهبوب، وسكرت البثق أسكره سكرا: إذا سددته. وسكر الرجل يسكر سكرا وسكرا، **فيعلق ابن السيد** بقوله: هذا مخالف لترجمة الباب، لأنه ترجم الباب بالمصادر

---

(1) **الاقتضاب**، 2/ 131 وما بعدها.

(2) السابق، 2/ 135.

المختلفة عن الصدر الواحد، وهذا صدران مختلفان، أحدهما فعل مفتوح العين، والثاني: مكسور العين...[1]

وحين يقول ابن قتيبة: طاف حول الشيء يطوف طوفا، وطاف الخيال ويطيف طيفا، وأطاف يطاف أطياف: إذا قضى حاجته من الحدث، وأطاف به يطيف أطافه إذا ألم به، **يعلق ابن السيد** بقوله: في هذا الموضع أغفا من ثلاث جهات؛ إحداها أنه قد ذكر باب فعلت وأفعلت باتفاق المعنى، أنه يقال: طافو به، وأطافوا «لغتان. ولم يذكر هاهنا غير اللغة الواحدة. والثانية: أن طاف يقال في مصدره: طوف وطوفان ويجوز فيه أيضًا: اطَّاف بالتشديد يطَّاف اطِّيَافًا...

والثالثة أن الخيال يقال فيه أيضًا: مطاف، قال الشاعر:

أَنَّى أَلَمَّ بِكَ الخَيالُ يَطيفُ وَمَطَافُه لَكَ ذِكرَةٌ وَشُغوفُ[2]

وحين يذكر ابن قتيبة في افتتاحية أحد الأبواب بأن: من المصادر التي لا أفعال لها...، **يعلق ابن السيد** بقوله: ترجمة هذا الكتاب مخالفة لكثير مما تضمنه؛ لأنه ذكر فيه مصادر أفعال مستعملة[3].

وتحت عنوان شواذ الأبنية، ذكر ابن قتيبة أن سيبويه قال: ليس في الكلام (فعل) إلا حرفان من الأسماء: ابل وحبره وهي القلح في الأسنان وحرف في الصفة؟ قالوا امرأة بلز وهي الضخمة ثم قال ابن قتيبة وقد جاء آخر وهو إطل وهو الخاصر، **يعلق ابن السيد** بقوله: هذا غلط، لم يحك

---

(1) **الاقتضاب**، 2/ 145.

(2) السابق، 2/ 152.

(3) السابق، 2/ 154.

سيبويه غير إبل وحده وقال: لا نعلم في الأسماء والصفات غيره. وأما الحبر والبلز فإنها من زيادة أبي الحسن الأخفش، وليسا من كلام سيبويه[1].

المبحث الثاني: المقابلة بين ما ذكره هنا وما ذكره في كتبه الأخرى. ومدى اضطراب آرائه في سائر كتابه، حيث يمنع في باب ما أجازه في باب آخر.

فحين يتحدث ابن قتيبة عن البلس ويقول: إنه التين ومنه قول النبي ﷺ: من أحب أن يرق قلبه، فليدمن أكل البلس، **يعلق ابن السيد** فيقول: هذا الحديث يعتقد قوم أنه تصحيف من بعض الرواة وإنما هو: فليدمن أكل البلس، وهو العدس. وذكر ابن قتيبة هذا الحديث في كتابه في شرح غريب الحديث، على ما ذكره في أدب الكتاب، وذكر أن هذا الحديث رواه عمر بن قيس عن عطاء عن ابن عباس قال: والبلس عند كثير من الناس: العدس، وذلك غلط...[2]

وتحت عنوان: باب الأفعال قال ابن قتيبة: قلوت اللحم والبسر، وقليت الرجل أبغضته، **فيعلق ابن السيد** بقوله: قد ذكر في باب فعلت في الياء والواو بمعنى واحد: قلوت الحب وقليته، وهو خلاف ما ذكره ها هنا...[3]

وحين يقول ابن قتيبة: يقال لكل ما حبسته بيدك مثل الدابة غيرها: وقفته بغير ألف، وما حبسته بغير يدك: أوقفته. يقال: أوقفته على الأمر وبعضهم يقول: وقفته، بغير ألف، في كل شيء، **يعلق ابن السيد** بقوله: قد قال بعد هذا في باب مالا يهمز والعوام تهمزه: وقفته على ذنبه، وأنكر قول العامة: أوقفته بالألف. فإذا كان صحيحا جائزا فلم جعله هناك من لحن العامة. وإن كان اعتقد أن وقفته أفصح من أوقفته، فكان ينبغي أن يذكره في باب ما جاء فيه لغتان، استعمل الناس أضعفهما، ولا يشغل بال قارئ

---

(1) **الاقتضاب**، 2/ 323، وراجع غير ما ذكرنا 2/ 137 138 200 254 3/ 381 3/ 390.

(2) السابق، 2/ 52.

(3) السابق، 2/ 156.

كتابه بأن يجيز له شيئا في موضع من كتابه وبمنعه منه في موضع آخر. وفي كتابه أشياء كثيرة من هذا النحو...[1] وتحت عنوان: باب ما جاء مكسورا والعامة تفتحه... وهي الجنازة بكسر الجيم...، **فيعلق ابن السيد** بقوله: قد اضطرب قول ابن قتيبة في الجنازة فذكر في هذا الباب: أنها بالكسر وأنكر فتح الجيم. وجعله من لحن العامة. ثم قال في باب ما جاء فيه لغتان استعمل الناس أضعفهما:

إن الجنازة بالكسر أفصح من الجنازة، ثم ذكر في الكتاب الأبنية من كتابه هذا أنهما لغتان. وقال في كتابه في المسائل: الجنازة بكسر الجيم: الميت، إنما سمي النعش باسم الميت، ولم يذكر الفتح[2].

وحين ينشد ابن قتيبة قول الشاعر:

وقولا لها ما تأمرين بوامق ... له بعد نومات العين أليل

فيعلق ابن السيد بقوله: هذا البيت لابن ميادة، واسمه رماح بن أبرد وميادة: أمه. ووقع في كتاب طبقات الشعر لابن قتيبة: إنه الرماح بن يزيد، وهو غلط من ابن قتيبة، أو وهم وقع في النسخ[3].

وحين ينشد ابن قتيبة قول الفرزدق:

وإن الذي يسعى ليفسد زوجتي ... كساع على أسد الشرى يستبيلها

يعلق ابن السيد بقوله: هذا البيت للفرزدق واسمه همام بن غالب ويقال: هميم، كذا قال ابن قتيبة ويكنى أبا فراس. واختلف قول ابن قتيبة في تلقيبه بالفرزدق. فقال في هذا الكتاب: الفرزدق قطع العجين، واحدتها:

(1) **الاقتضاب**، 2/ 166.
(2) السابق، 2/ 205.
(3) السابق، 3/ 53.

فرزدقة، وهو لقب له، لأنه كان جهم الوجه وقال في طبقات الشعراء: إنما لقب بالفرزدق لغلظه وقصره، شبه بالفتيتة التي يشر بها النساء، وهي الفرزدقة...[1]

*** الإشارة إلى الخلاف بين العلماء في كثير من القضايا، مع ذكر رأيه الخاص:**

فحين يقول ابن قتيبة في خطبة كتابة: والصلاة والسلام على رسوله المصطفى وآله، **يقول ابن السيد**: قوله (وآله): ذكر أبو جعفر النحاس أن (آل) يضاف إلى الأسماء الظاهرة، ولا يجوز أن يضاف إلى الأسماء المضمرة فلم يجز أن يقال: صلى الله على محمد وآله، وقال: إنما الصواب: أهله وذكر مثل ذلك أبو بكر الزبيدي في كتابه **الموضوع في لحن العامة**. وهذا مذهب الكسائي، وهو أول من قاله، فاتبعاه على رأيه، وليس بصحيح؛ لأنه لا قياس له يعضده ولا سماع يؤيده. وقد رواه أبو علي البغدادي عن أبي جعفر ابن قتيبة عن أبيه هكذا، ولم يذكره وروى أبو العباس المبرد في **الكامل** أن رجلا من أهل الكتاب، ورد على معاوية، فقال له معاوية: أتجد نعتي في شيء من كتب الله؟ فقال: أي والله أي والله. حتى لو كنت في أمة لوضعت عليك يدي من بينها. قال: كيف تجدني؟ قال: أجدك أول من يحول الخلافة ملكا والخشنة لينا ثم أن ربك من بعدها لغفور رحيم.

قال معاوية: فسري عني ثم قال: لا تقبل هذا مني ولكن من نفسك فاختير هذا الخبر. قال: ثم يكون ماذا؟ قال: ثم يكون منك رجل شراب الخمر سفاك الدماء، يحتجن الأموال ويصطنع الرجال ويجند الجنود ويبيح حرمة الرسول. قال ثم ماذا قال: ثم تكون فتنة تتشعب بأقوام حتى يقضي المر بها إلى رجل أعرف نعته، يبيع الآخرة الدائمة بحظ من الدنيا مخسوس فيجتمع عليه من آلك، وليس منك... هكذا رواه أبو العباس

(1) **الاقتضاب**، 3/ 265، وراجع غير ما ذكرنا 2/ 169 178 180.

وغيره (من آلك وليس منك) بإضافة آل إلى الكاف وأبو العباس من أئمة اللغة بالحفظ والضبط.

وقال أبو علي الدنيوري في كتابه الذي وضعه في إصلاح المنطق. تقول: فلان من آل فلان وآل أبي فلان. ولا تقل: من آل الكوفة ولكن من أهل الكوفة، فإذا كتبت قلت: هو من أهله. ولا تقول: من آله إلا في قلة الكلام فهذا نص بأنها لغة. وقد وجدنا مع ذلك (آل) في الشعر مضافا غلى المضمر. قال عبد المطلب حين جاء أبرهة الأشرم لهدم الكعبة.

وانصر على آل الصليب ... وعابديه اليوم آلك

وقال الكميت:

فأبلغ بني الهندين من آل وائل ... وآل مناة والأقارب ألها

وقال...[1]، وبعد أن ذكر ابن السيد بعض الشعراء الجاهلين والإسلاميين ممن يستشهد بشعرهم قال: وقد قال أبو الطيب المتنبي وإن لم يكن حجة في اللغة:

والله يسعد كل يوم جده ... ويزيد من أعدائه في آله

ثم يطلق على هذا البيت بقوله: وأبو الطيب وإن كان ممن لا يحتج به في اللغة فإن في بيته هذا حجة من جهة أخرى. وذلك أن الناس عنوا بانتقاء شعره، وكان في عصره جماعة من اللغويين والنحويين كابن خالويه وابن جني وغيرهما. وما رأيت أحدًا أنكر عليهم إضافة (آل) إلى المضمر، وكذلك جميع من تكلم في شعره من الكتاب والشعراء كالوحيد وابن عباد

---

(1) الاقتضاب، 1/ 37 وما بعدها.

والحاتمي وابن وكيع، لا أعلم لأحد منهم اعتراضا في هذا البيت. فدل هذا على أن هذا لم يكن له أصل عندهم فلذلك لم يتكلموا فيه[1].

وحين يقول ابن قتيبة: (فالعلماء مغمرون)، **يعلق ابن السيد** ويقول: كان أبو علي يرويه بالراء، وكان ابن القرطبة يرويه بالزاي ولكل واحدة من الروايتين معنى صحيح. أما من رواه مغمور إذا كان خامل الذكر يراد أن الخمول قد أخفاه كما يغمر الماء الشيء فيغيبه، ومن رواه الزاي فهو من قولك غمزت الرجل: إذا عبته وطعنت عليه...[2]

وحين يقول ابن قتيبة: الآن حد الزمان، **يعلق ابن السيد** على ذلك بقوله: أما العلة الموجبة لبنائه فاختلفوا فيهل، فقال سيبويه وأصحابه: إنما بني الآن وفيه الألف واللام؛ لأنه ضارع المبهم المشار إليه، وذلك أن سبيل الألف اللام أن تدخلا لتعريف العهد، كقولك: جاءني الرجل أو لتعريف الجنس، كقولك: قد كثر الدرهم والدينار، فلست تقصد إلى درهم بعينه ولا دينار بعينه وإنما تريد الجنس كله.. وقال قوم: إنما بني لأنه وقع من أول وهلة معرفة للألف واللام، وسبيل ما تدخل عليها الألف واللام أن يكون نكرة، ثم يعرف بهما فلما خرج من نظائره بني.

وكان الفارسي يقول: إنه معرفة بلام مقدرة فيه غير اللام الظاهرة، وأنه بني لتضمنه معنى اللام. كما بني أمس.

وكان الفراء يزعم أنه في الأصل فعل ماض من قولك: أن الشيء يتبين أدخلت عليه الألف واللام وترك على فتحة محكيا، كما روي عن رسول الله ﷺ أنه نهي عن قيل وقال فأدخل حرف الجر على الفعلين الماضيين وحكاهما...[3]

---

(1) **الاقتضاب**، 1/ 38 وما بعدها.

(2) السابق، 1/ 41.

(3) السابق، 1/ 62.وما بعدها.

وحين يقول ابن قتيبة: إن فاءت به همته، **يقول ابن السيد**: كذلك الرواية، فاءت بالفاء، وكان أبو علي البغدادي يقول: الصواب: ناءت به همته بالنون أي نهضت من قولهم: ناء بالحمل ينوء إذا نهض به متثاقلا...

والذي أذكره أبو علي غير منكر، ومعناه إن رجعت به همته إلى النظر الذي أغفله، والفيء الرجوع...[1]

وحين يتحدث ابن قتيبة عن البيوع، يذكر منها بيع الكالئ بالكالئ، أي بيع الدين بالدين، **يقول ابن السيد**: كان الأصمعي لا يهلك الكالئ ويحتج بقول الشاعر:

وَإِذا تُباشِرُكَ الهُمو   مُ فَإِنَّها كالٍ وَنَاجِز

وأما أبو عبيدة معمر ابن المثني فأنه كان يهمزه ويحتج بالقول الراجز:

وعينه كالكالئ المضمار

والذي قاله أبو عبيدة هو الصحيح، والدليل على ذلك قولهم تكلأت كلأة إذا أخذت نسيئة وكلأ الشيء إذا بلغ منتهاه وغايته قال الشاعر:

تَعَفَّفتُ عَنها في العُصورِ التِّي خَلَت   فَكَيفَ التَصابي بَعدَما كَلَأَ العُمرُ

أما البيت الذي أنشده الأصمعي فلا حجة فيه، لأنه جاء على تخفيف الهمزة، كما قال الآخر:

فكان أذل من وتد بقاعٍ   يشجج رأسه بالقهر واج

---

(1) الاقتضاب، 1/ 77.

أراد واجئ...[1]

وحين يتحدث ابن قتيبة عن النورة، **يعلق ابن السيد** بقوله: كان أبو العباس أحمد بن يحي ثعلب ينكر تنور ويزعم أنه لا يقال: تنور إلا إذا نظر إلى النار، كما قال امرؤ القيس:

تَنَوَّرتُها مِن أذرُعاتٍ وَأَهلُها بِيَثرِبَ أدنى دارَها نَظَرٌ عالِ

وقد أنشد أبو تمام في الحماسة ما يدل على خلاف ما قال ثعلب وهو لعبيد بن قرط الأسدي، وكان دخل الحضرة، مع صاحبين له فأحب صاحباه، دخول الحمام، فنهاهما عن ذلك فأبيا إلا دخوله، ورأيا رجلا يتنور فسألا عنه فأخبرا بخبر النورة، فأحبا استعمالها فلم يحسنا، وأحرقتهما النورة فقال عبيد:

أجد كما لم تعلما أن جارنا أبا الحسل بالبيداء لا يتنور[2]

وحين يقول ابن قتيبة: العلس القراد، ومنه المسبب بن علس الشاعر، **يعلق ابن السيد** بقوله: هكذا رويناه عن أبي نصر عن أبي علي (بن علس) مصروفا، وكذا قرأته في غير هذا الكتاب. وذكر كراع أن (علس) اسم أمه فيجب على هذا ألا يصرف...[3]

المبحث الثالث: موافقة ابن قتيبة والانتصار لرأيه أحيانا..

فحين يتحدث ابن قتيبة عن الخلف والكذب، يقول: لا يكاد الناس يفرقون بينهما والكذب فيما مضى، وهو أن تقول: فعلت كذا وكذا ولم

---

(1) **الاقتضاب**، 1/ 98.

(2) السابق، 1/ 115.

(3) السابق، 2/ 38، وراجع غير ما ذكرنا 2/ 9 26 27 36 45 46.

تفعلـه. والخلـف فيمـا يسـتقبل وهـو أن تقـول: سـأفعل كـذا وكـذا ولا تفعلـه، **يعلـق ابـن السـيد** بقولـه: هـذا الـذي قالـه هـو الأكثـر والأشـهر[1].

وحيـن يتحـدث ابـن قتيبـة عـن الرجـز والرجـس، ويقـول: الرجـز: العـذاب والرجـس: النتـن، **يعلـق ابـن السـيد** بقولـه: هـذا قـول الكسـائي، وكثيـر مـن اللغوييـن.

وقـال أبـو الحسـن الأخفـش: الرجـز: هـو الرجـس بعينـه. والـذي حكـي ابـن قتيبـة هـو الوجـه..[2]

وحيـن يذكـر ابـن قتيبـة في أحـد أبوابـه بأنـه: بـاب نـوادر مـن الـكلام المشـتبه، **يعلـق ابـن السـيد** بقولـه: فـإن قـال قائـل: كيـف سـمي مـا ضمنـه هـذا البـاب نـوادر والنـوادر: هـي الشـواذ عـن الاسـتعمال، وجمهـور مـا ضمنـه هـذا البـاب ألفـاظ معروفـة مسـتعملة؟

فالجـواب: أنـه لـم يذهـب بتسـميتها نـوادر إلـى مـا ذهبـت إليـه، وإنمـا أراد ألفـاظ متفرقـة مـن أبـواب شـتى، لـم تنحصـر كل لفظـة منهـا مـع مـا يشـاكلها تحـت بـاب كمـا انحصـرت الألفـاظ التـي ذكرهـا في سـائر الأبـواب. وكل شـيء فـارق نظيـره وتحيـز عنـه بجهـة ينفـرد منهـا، فقـد نـدر عنـه[3].

وحيـن يتحـدث ابـن قتيبـة عـن (لا) وكتابتهـا متصلـة ومنفصلـة، يقـول: تكتـب أردت ألا تفعـل ذاك، وأحببـت، ألا تقـول ذاك ولا تظهـر (أن)، مـا كانـت عاملـة في الفعـل. فـإذا لـم تكـن عاملـة في الفعـل أظهـرت (أن) نحـو: علمـت ألا تقـل ذاك وتيقنـت ألا تذهـب، **يعلـق ابـن السـيد** بقولـه: في هـذا الفصـل ثلاثـة أقـوال للنحوييـن:

---

(1) **الاقتضاب**، 2/ 21.
(2) السابق، 2/ 109.
(3) السابق، 2/ 111.

أحدهما: الذي قاله ابن قتيبة.

والثاني: أنها تظهر إذا أدغمت في اللام بغنة ولا تظهر إذا أدغمت بغير غنة. وهذا القول ينسب إلى الخليل.

والقول الثالث: أنها تكتب منفصلة على كل حال.

والذي ذكره ابن قتيبة هو أحسن القوال[1]. وتحت عنوان: ما يهمز من الأسماء الأفعال والعوام تبدل الهمزة فيه أو تسقطها.

قال ابن قتيبة: أخذته بذنبه، **يعلق ابن السيد** بقوله: هذا الذي قاله أفصح اللغات، وهو القياس لأنه فاعل من أخذ يأخذ...[2]

وحين يجد ابن السيد أن كلام ابن قتيبة وقع به خطأ بالنقل أو شبه خطأ يدافع عنه.

فابن قتيبة مثلا يقول: طعام مئوف تقديره: فعولن ولا يقال مأيوف ولا مأووف، **يعلق ابن السيد** بقوله: كذا وقع في كثير من النسخ ومؤوف ليس وزنه (فعولا): لأن الميم في أوله زائدة، والوجه في هذا أن يقال: إنه لم يرد حقيقة وزن الكلمة، وإنما أراد تمثلها بما يشاكل لفظها، والنحويون يفعلون مثل هذا كثيرا. ألا ترى أن الخليل قد جعل أمثلة التصغير ثلاثة: فعيل وفعيعل وفعيعيل. وقد يجيء من أمثلة التصغير ما ليس على هذا الوزن نحو: ضويرب في تصغير ضارب، وأحيمر في تصغير أحمر. فعلم بذلك أنه لم يرد حقيقة الوزن، إنما أراد المماثلة في الصورة، وتعادل السواكن والمتحركات ووقع في بعض نسخ الأدب تقديره: مقول بالقاف

(1) **الاقتضاب**، 2/ 121.
(2) السابق، 2/ 1171.

والميم، وهذا تنظير صحيح لا اعتراض فيه. وأنا أحسب أنه مفعول بالفاء، فلم يفهمه الرواي فجعله بالقاف...[1]

وتحت عنوان مالا يهمز والعوام تهمزه ذكر ابن قتيبة من أمثلة قد حدرت السفينة في الماء، فيعلق ابن السيد بقوله: حدرت السفينة وأحدرتها، لغتان، إلا أن اللغة التي ذكرها ابن قتيبة أشهر وأفصح، حكى ذلك أبو إسحق الزجاج..[2]

(1) الاقتضاب، 2/ 172.

(2) السابق، 2/ 179، وراجع غير ما ذكرنا 2/ 126 141.

ذكريات عن المخطوطات معجز أحمد

السعيد السيد عبادة

حين دعاني الأستاذ أحمد درويش للمشاركة في دورة عن المخطوطات بكليته كلية دار العلوم لم أتردد في القبول، بل رحبت وشكرت له وللقائمين على الدورة ذلك الاهتمام، الذي أَعُدُّه من التذكير ومن الرّباط، وبكليهما أمرنا، قال تعالى: ﴿**يَأَيّهَا الذين آمنوا اصبروا وصابروا ورابطوا**﴾[آل عمران:200] وقال-عزَّ من قائل-:﴿**وذكِّرْ فَإِنَّ الذكرى تنفع المؤمنين**﴾[الذاريات:55] لقد رحبت بدعوة الزميل الفاضل، لأنني منذ أربعين عامـًا أو أكثر مع المخطوطات، قارئـًا أو محققـًا، أو شارحـًا للكثير منها، ولا سيّما مخطوطات كتب أبي العلاء:

* **معجز أحمد.**
* **اللامع العزيزيّ.**
* **ضوء السقط.**
* **سقط الزند.**
* **رسالة الإغريض وتفسيرها.**
* **ملقى السبيل.**

ثم مخطوطات:

* **معاني أبيات الحماسة**: للنَّمَريّ.(1)
* **شرح ديوان سقط الزند**: للتبريزيّ.(2)
* **شرح ديوان سقط الزند**: للقزوينيّ.(3)
* **الموضح شرح ديوان المتنبي** : للتبريزيّ.
* **النظام في شرح شعر المتنبي وأبي تمام**: لابن المستوفي.(4)
* **المآخذ على شُرَّاح ديوان المتنبي**: لابن معقل الأزديّ.(5)

وإذا كان لا يسعني في هذا المقام أن أحدّث بكل ما لدي من ذكريات عن هذه المخطوطات - فإنني أكتفي بما لديّ عن أولها، أعني: **معجز أحمد** المنسوب إلى أبي العلاء، في دار الكتب المصرية وغيرها.

وإنما اخترته دون ما بعده لأمور:

منها: أنه كان أول ما قرأت من المخطوطات، وأنا في أول الطريق، طريق البحث والتحقيق، ككثيرين من الحاضرين. **ومنها**: أن الكتاب كما سيأتي قد قرأه قبلي كثيرون، من الدارسين المبتدئين، ومن الأساتذة المنتهين، دون أن يشكّوا في نسبته أو يحاولوا تحقيقها. **ومنها**: أن الكتاب

---

(1) أبو عبد الله بن الحسين بن عليّ النمريّ البصريّ اللغويّ، صاحب أبي رياش المتوفى سنة 385هـ **يتيمة الدهر** 2/ 258، **إنباه الرواة** 1/ 323، **الأعلام** 2/ 245.

(2) أبو زكريا يحي بن عليّ التبريزيّ النحويّ اللغويّ، تلميذ أبي العلاء، ولد سنة 421 هـ وتوفي سنة 502هـ **إنباه الرواة** 4/ 22.

(3) أبو نصر محمد بن نصر القزوينيّ، عاصر التبريزيّ أبا زكريا، وقرأ عليه **سقط الزند** كما في شرحه المذكور ورقة 249أ.

(4) المبارك بن أحمد الإربليّ، المعروف بابن المستوفي، إمام في الحديث واللغة والأدب، ولد سنة 564هـ وتوفي سنة 637هـ **وفيات الأعيان** 7/ 147.

(5) أبو العباس أحمد بن عليّ بن معقل المهلبيّ الأرديّ، الحمصيّ، النحويّ، اللغويّ، الشاعر، ولد سنة 567هـ وتوفي سنة 644هـ **تاريخ إربل** 1/ 447، **شذرات الذهب** 5/ 229.

رغم تحقيقي لنسبته ونفيي لها عن أبي العلاء لا يزال ينسب إليه، ويحكم ببعض ما فيه عليه، كما سنرى.

أما الذكريات التي أنا بصددها عن الكتاب، فتمتدّ امتداد صحبتي للمخطوطات، أي نحو أربعين عامًا، وتنتظم ثلاث مراحل:

الأولى: مرحلة التحقيق للنسبة.

والثانية: مرحلة التحقيق للمنسوب.

والثالثة: مرحلة الإعتماد على المنسوب مخطوطًا ومطبوعًا.

وفيما يلي إيجاز عن كل مرحلة:

1. **التحقيق للنسبة:**

أما التحقيق للنسبة أي نسبة الكتاب إلى أبي العلاء فهو ما دُفِعْتُ إليه، بتسجيلي في أواخر الستينيات من القرن العشرين موضوعا للدراسة بعنوان النقد الأدبيّ عند أبي العلاء المعريّ، إذ اقتضى التسجيل بعد قراءة المطبوع للمعريّ أن أقرأ المخطوط له أيضا، ولا سيما شرح ديوان أبي الطيب المسمى ب **معجز أحمد** أو **اللامع العزيزيّ**، في دار الكتب المصرية، إذ عكفت على نسخه بها شهرين كاملين هما شعبان ورمضان من سنة خمس وثمانين وثلاثمائة وألف من الهجرة النبوية، ديسمبر ويناير من سنتيّ 1965م و1966م الميلاديتين[1] في هذين الشهرين كنت أتردد يوميا على الدار، دار الكتب بباب الخلق، وهناك في قسم المخطوطات بآخر الدور

---

(1) ما يلي حتى «رابعها» صدرتُ فيه مع بعض التصرف عن كلمة لي عن الأستاذ فؤاد سيد رَحِمَهُ اللهُ ألقيتُ في أمسية مركز تحقيق التراث الاحتفالية بشوامخ المحققين 28/ 8/ 1425هـ - 12/ 10/ 2004م، ثم نشرت في **صوت الأزهر** 5/ 6/ 1427هـ 30/ 6/ 2006م. والكلام عن تحقيق النسبة كله بتصرف أكبر من دراستي **أبو العلاء الناقد الأدبيّ** ط 2 ص 110-121.

الثاني، كانت القراءة للشرح في نسخته الكاملة 25 أدب قوله، وفي مصورتين - من المتحف البريطانيّ للجزء الأول 4240 أدب، 4246 أدب أيضاً. قرأت ونقلت من الشرح على مدى شهرين كل ما يتصل بالنقد الأدبيّ، دون أن يخالجني الشك في نسبته إلى أبي العلاء، حتى إنني من طول صحبتي له شعرت بلذعة الفراق عندما قاربت الانتهاء، فلما انتهيت وسلمت الشرح إلى أمين المخطوطات آنذاك الأستاذ فؤاد سيِّد رَحِمَهُ اللهُ وكان ذلك قبيل عيد الفطر قال لي:

- أنتهيتَ من قراءة هذا الكتاب؟
- قلت له: نعم
- قال: اعلم أن هذا الكتاب حصل فيه كلام.
- قلت: أيُ كلام تعني.
- قال: بعض الناس شكّ في نسبة الكتاب إلى أبي العلاء.
- قلت: من هم هؤلاء الناس ؟
- قال: لا أتذكر الأسماء.
- قلت: متى كان ذلك؟
- قال: لا أتذكر.
- قلت: إلام انتهى بهم الشكّ؟
- قال: أيضاً لا أدري.

ثم تركني إلى ما هو بصدده، وتركته إلى التفكير فيما قال، وإلى الشك الذي بدأ يأكل ثقتي بالكتاب وبما أخذته منه، حتى إذا لم يبق من الثقة شيء، تركت البحث كله جانباً، تركته على الرغم من حديث نفسٍ، بأن فلاناً وفلاناً، قد وثقوا بالكتاب، ونوَّهوا به، واعتمدوا عليه، وكلهم أكبر منك سنّاً وعلماً وذكراً، فكيف تسمع لكلام عن الشك في نسبة ما وثقوا به؟

ألم يذكر الكتاب ويعرف بنسخه الموجودة بروكلمان[1] وجرجي زيدان[2]؟
ألم يثق به ويطريه شكيب أرسلان[3]؟
ألم ينوِّه به في مقال له عند الطاهر بن عاشور[4]؟
ألم يعتمد عليه ويصدر عنه بلاشير[5]، وعبد الوهاب عزام[6]؟

على الرغم من حديث النفس بذلك وبأكثر منه، لم أسمع لها، بل مضيت طوال شهور ذات عدد أقلب مصادر التاريخ والأدب المطبوعة والمخطوطة والمصوَّرة بعد أبي العلاء، بحثا عن صاحب الكتاب وعن **معجز أحمد** و**اللامع العزيزيّ** الحقيقيّين، واقتضى الأمر أن أصور بعض المخطوطات غير الميسرة، من هنا ومن الخارج، فصورتها، وعكفت عليها، وعلى غيرها، حتى انتهيت من هذا البحث الشاقّ إلى نتائج، كانت - والحق يقال - كفاء ما بذلت في سبيلها من جهد، ومال، بما أضافته إلى مادة البحث ومصادره، وبما يسرته، وكشفت عنه في هذا التحقيق من جديد، يتلخص في أمور.

أوَّلها: أن الشرح المخطوط ليس لأبي العلاء بيقين، لأن صاحبه نقل عن أبي العلاء في موضع، واستشهد بشعره في ثلاثة.[7]

---

(1) **تاريخ الأدب العربيّ**، الترجمة العربية 2/ 89
(2) **تاريخ آداب اللغة العربية** 2/ 251
(3) في تقديمه لـ**عبث الوليد** ص 7 طبعة دمشق 1355هـ 1936م
(4) مقدمة مجلة **الثريا** بتونس . عدد خاصّ بالمعريّ . أبريل 1944م.
(5) **ديوان المتنبي في العالم العربيّ وعند المستشرقين** ص 21 22 ترجمة د. أحمد بدوي. ط نهضة مصر 1951م.
(6) **في ذكرى أبي الطيب بعد ألف عام** ص 21 بغداد 1936م، وفي مقدمة تحقيقه لـ**ديوان المتنبي** لجنة التأليف 1944م.
(7) **معجز أحمد** المخطوط المنسوب إلى المعريّ 2/ 145ب، 217ب، 261أ، 285أ.

ثانيها: أن الشرح ليس بـ **معجز أحمد**، الذي وجدت منه نصـًا في **تحرير التحبير**، وبديع القرآن[1] لابن أبي الإصبع المصريّ، والنصّ لا يوجد في الشرح، ولا يوافق شيئًا مما ورد فيه.

ثالثها: أن الشرح ليس بـ **اللامع العزيزيّ**، لأن ما وجدت من نصوصه لم يرد في الشرح منها إلا نصّ نسب إلى المعري، ونصّ أو نصاّن لم ينسبا. وما وجدت في عدّة مصادر، أهمها: **المُوضِحُ** للتبريزيّ[2]، و**المآخذ** لابن مَعْقل[3]، لأن ما فيهما جامع لما في غيرهما، ولأن **الموضح** - وهو لتلميذ أبي العلاء - قد تضمن من **اللامع** أكثره، إذ قلما خلت صفحة من صفحاته، التي بلغت ألفا ومائتين - تقريبا - من كلام المعري في **اللامع**. أما **المآخذ** فعلى نسخة من **اللامع** بخط كاتب أبي العلاء اعتمد صاحبه كما قال[4].

و**رابعها**: أن الشرح ليس مقصورا على ما في دار الكتب المصرية، بل له - فيها وفي غيرها - أكثر من عشر نسخ، بعنوان: **معجز أحمد** أو **اللامع العزيزيّ** - لأكثرها[5]، و**معجز أحمد** فقط لبعضها[6]، و **شرح المعريّ** فقط لبعض آخر[7].

خامسها: أن **معجز أحمد** - الذي وجدت منه نصًّا - خلاف **اللامع العزيزيّ** - الذي وجدت أكثره - في أمور منها: أن **اللامع** كان أشهر وأظهر،

---

(1) **تحرير التحبير**، ص 90، و**بديع القرآن**، ص 109

(2) مصور بمكتبتي لهذا التحقيق من المكتبة الوطنية بباريس.

(3) مصور بمكتبتي لهذا التحقيق من معهد المخطوطات بالقاهرة.

(4) **المآخذ على شُرَّاح ديوان المتنبي**، ص ورقة 158ب.

(5) **تاريخ الأدب العربيّ** لبروكلمان 2/ 89.

(6) مقدمة مجلة **الثُريا** بتونس. أبريل 1944م، ومقدمة تحقيق د. عبد الوهاب عزام لديوان المتنبي 1944م.

(7) مقدمة **عبث الوليد** لشكيب أرسلان، ص7، و**تاريخ آداب اللغة العربية** لجرجي زيدان 2/ 251

لأنه ذكره، ووصفه أحد عشر من مؤرخي أبي العلاء[1]، كان ذكر بعضهم له في فهرست كتبه المنقول عنه أو عن بعض كُتَّابه، على حين لم يذكر **المعجز** ويصفه سوى ستّة منهم لم يورده أيّهم في فِهْرِسْت تاريخيّ[2]. ومنها: أن **اللامع** ذكره ونقل منه فيما تتبعت أربعة[3] من الباحثين في الأدب، بعضهم معاصر لأبي العلاء، ولاسيما التبريزيّ[4] والواحديّ[5]، على حين لم يذكر **المعجز** مع النقل منه إلا ابن أبي الإصبع[6]، وأول ذاكريه على الإطلاق ابن أبي الإصبع وابن خلكان[7]. ومنها أن **اللامع**: كتاب كبير، مقداره في وصفهم مائة وعشرون كرّاسة[8]، و**المعجز**: كتاب صغير، مقداره ستّ كراريس، إن كان - كما رجحت - هو كتاب **معاني شعر المتنبي**، الذي ذكره ابن العديم[9] لكن إذا كان **المعجز** - بعد هذا التحقيق - كتاباً ثابت النسبة إلى أبي العلاء، حقيقيّ الوجود كـ**اللامع**، بل أخص موضوعاً وألمع عنواناً منه فَلِمَ كان أقل ذكراً واشتهاراً، حتى إنه لم يذكر في الفهرسة التي قدم لها أبو العلاء عند القفطيّ وياقوت[10]. بل لم يذكره التبريزيّ أصلًا، ولا ابن العديم باسمه، على ما هما عليه من عناية بالرجل وبآثاره؟ وتعليل ذلك عندي في عنوان الكتاب نفسه: **معجز أحمد**، إذ يبدو أن دلالة العنوان على إعجاز شعر المتنبي، أو بعضه - وإنما الإعجاز في العرفين الدينيّ

(1) **تعريف القدماء بأبي العلاء**، ص 111، 154، 183، 203، 207، 275، 298، 352، 540، **الصبح المنبي**، ص 160، **أوج التحري**، ص29.
(2) **تعريف القدماء بأبي العلاء**، ص 183، 207، 334، 347، 352
(3) **أبو العلاء الناقد الأدبيّ**، ص 121.
(4) في **الموضح** بأكثر الصفحات
(5) في **شرحه على المتنبي** 1/ 93، 2/ 601،
(6) كما في الحاشية رقم 2 بالصفحة السابقة.
(7) **تعريف القدماء بابي العلاء**، ص 183، **تحرير التحبير**، ص 90.
(8) **تعريف القدماء**، ص 111.
(9) المرجع السابق، ص 540.
(10) المرجع السابق، ص 38، 101.

والأدبيّ للقرآن وحده - قد صرفت المعريّ عند اتهامه عن نشره وإذاعته، ثم صرفت الكثيرين بعده ممن رأوه عن ذكره والتنويه به تحرجاً من هذه التسمية الموهمة الشديدة، فكان ما كان من خموله، حتى لقد عرّفه ابن العديم وعرَّف به على أنه كتاب في معاني المتنبي لا في معجزه، ولو عرفه باسمه لذكره ونقده فيما أعتقد، لأنه صرّح بسخطه على - المعريّ مع دفاعه عنه - لما قرأ له - من السقط -

.... لولا الفُصَيْصِيّ كان المجدُ في مُضَرِ[1]

لإيهامه تفضيل المذكور على النبي ﷺ؟ لأنه من مضر، حتى هُدي إلى تأويل لا تفضيل فيه، فزال عنه ما أسخطه[2]ذلك ما قلت عن **المعجز الحقيقيّ**، في دراستي للدكتوراه، التي نوقشت في أبريل سنة 1973 م، فماذا أنا قائل اليوم بعد خمس وثلاثين عاماً تقريباً؟

الذي أميل إليه الآن أن أبا العلاء بعد أن أملى **اللامع** في العقد الرابع من القرن الخامس الهجريّ، كما رجحت في الدراسة[3] - أَمْلى - أو اسْتُملي ذلك الكتاب الصغير **معاني شعر المتنبي** ولم يسمِّه بغير ذلك. ثم كان بعد زمانه وزمان التبريزيّ في القرن السادس تقريبا أن بعض الناس لقب **معاني شعر المتنبي** بذلك اللقب **معجز أحمد**، مستلهماً في تلقيبه أبا العلاء، الذي نسب إليه إن صح ما نسب أنه كان يطلقه على شرحه ديوان أبي الطيب[4]. ثم لم يشتهر الكتاب الصغير - بلقبه الجديد، كما لم يشتهر بلقبه الأول، إذ لم يعرفه ولم يذكره بالجديد إلا ابن أبي الإصبع وابن خلكان، كما لم يعرفه ويذكره باللقب الأول إلا ابن العديم، والله أعلم.

---

(1) **سقط الزند وضوءه**، ص 66
(2) **أبو العلاء الناقد الأدبيّ**، ص 118.
(3) المرجع السابق، ص 123.
(4) **أوج التحرّي**، ص 29.

2. **التحقيق للمنسوب:**

في بداية تحقيقي السابق لنسبة **معجز أحمد**، كان ممن استشرتهم في هذا التحقيق الأستاذ إبراهيم الإبياريّ، مدير إحياء التراث، رَحِمَهُ اللَّهُ، فكان من رأيه الذي لم آخذ به، أن المؤلّف قد يحكي عن نفسه بصيغة الغيبة، كما كان من رأيه أن الكتاب جدير بالتحقيق، ومن ثمَّ وجه بعض الباحثين معه إلى ذلك، ولأن هذا الباحث كان يعرفني سألني عما انتهيت إليه ولم أكن سجلته في الدراسة فقلت له: إنني لن أحقق الكتاب، وعلى المحقق أنت أو غيرك أن ينسب الكتاب إلى صاحبه، ثم لم أره بعدها. حتى إذا كانت سنة 1984م، قرأت في إحدى الصحف نبأ حصوله على الدكتوراه، من كليتكم الموقَّرة، بعد المناقشة لتحقيقه، وبعد المناقشة بعامين تقريباً، أي سنة1986م، صدر الجزء الأول من التحقيق في طبعته الأولى بدار المعارف، فلما اشتريته وقرأت العنوان لم أجد تحقيقاً، لأن الكتاب لا يزال لأبي العلاء، ولا يزال هو **معجز أحمد** إذ عنوانه: **شرح ديوان أبي الطيب المتنبي لأبي العلاء المعريّ معجز أحمد** وإذا كنت لم أجد تحقيقا في العنوان، فإنني لم أجد حرصا على الحقيقة فيما بعده، والدليل على ذلك أمور:

منها: أن المحقق قد اطلع على ما انتهيت إليه في دراستي، ثم لم يأخذ به، وآية ذلك تلخيصه للنتيجة الأولى في قوله (ص6):«جاءني من أخبرني بأن هذا الكتاب **معجز أحمد** ليس للمعريّ»، واستدل القائل بأن هذا الكتاب ينقل على المعريّ، إذ لم يخبره بذلك إلا تحقيقي، الذي سألني عنه ذات يوم، والذي تضمنته دراستي **أبو العلاء الناقد الأدبيّ** منذ كتبت، وكانت مناقشتها في 15/ 4/ 1973م، أي قبل مناقشته بأحد عشر عاماً.

ومنها: أن المحقق قد اطلع على النص الباقي من **معجز أحمد** الحقيقي في **تحرير التحبير**، ثم لم يصرح بذلك، لأنه قال في (ص9):

وذكر ابن أبي أصيبعة وهو ابن أبي الإصبع، وشتّان، ثم حرَّف قوله، لأن ابن أبي الإصبع في مقدمة التحرير عدّ من مراجعه فيه شُروح أبي العلاء الثلاثة، وهي: ذكري حبيب، وعبث الوليد، و**معجز أحمد**، ثم قال في باب الطاعة والعصيان: «هذا النوع استنبطه أو العلاء المعري عند نظره في شعر أبي الطيب المتنبي وشرحه له. وسماه: الطاعة، والعصيان»، أي إن التسمية وما تحتها من **معجز أحمد**، وليس من **عبث الوليد** أو **ذكرى حبيب**، على أن المحقق وقد رجع إلى التحرير كان ينبغي أن يذكره في ثَبت المصادر والمراجع، كما أنه وقد نظر فيه كان ينبغي أن ينظر في أخيه: **بديع القرآن** لابن أبي الإصبع أيضا، لأن فيه النص على أن باب الطاعة والعصيان من كتاب المعريّ المترجم ب**معجز أحمد**.

ومنها: أن المحقق قد استمع لرأي شيخه الإبياري، ثم لم يرجع عنه، لأنه بعد أن ذكر أمثلة من استشهاد المؤلف برأي المعري وشعره قال في (ص 47)وقد كاد يشك في نسبة الكتاب إلى المعريّ :«ولستُ أعدُ هذا قاطعا في نفي نسبة هذا الشرح إلى أبي العلاء المعريّ، لأن الباحث كثيرا ما يرى في كتب القدماء اسم المؤلف بغير صيغة المتكلم، ويفعل هذا المؤلف نفسه»، مما كنت سمعته قبله من الإبياريّ. فلما رأيته كذلك، لم أعلّق على تحقيقه عندما نشر، إلا بما سبق مني في الدراسة، لأنها نشرت في دار المعارف أيضا سنة 1987م، أي في أثناء الطبع للتحقيق 1986 - 1988، فكانت رداً ضمنيا عليه، أَغْنَى إلى حين. أما الردّ الفعليّ فكان من ثلاثة لا أعرف غيرهم إلى الآن.

أولهم: ابن هذه الكلية وعميدها الآن: د. محمد عبد المجيد الطويل. في مقاله المنشور بمجلة **عالم الكتب** بالرياض م13 ع1 رجب 1411هـ/ يناير 1991م، بعنوان: كتابان منسوبان لأبي العلاء المعريّ، يعني **معجز أحمد**

المطبوع، و**شرح الحماسة** المخطوط بدار الكتب المصرية، الذي نفيت نسبته إلى أبي العلاء، كما نفيت نسبة المعجز قبل أن يكتب الطويل بزمان.

و**ثانيهم**: الباحث السعوديّ د. محمد عد الله العزّام، في مقالاته الثلاثة المنشورة ب عالم الكتب أيضاً: حيث نشر في م14 ع3. ذو القعدة – ذو الحجة 1413هـ/ مايو – يونيو 1993م مقاله الأول: **ليس للمعريّ، أدلة إضافية على تزوير الكتاب المنشور بعنوان معجز أحمد** ص242 – 262. ثم نشر في م15. ع3. ذو القعدة – ذو الحجة 1414هـ/ مايو، يونيو 1994م مقاله الثاني: **معجز أحمد الحقيقيّ** ص266-300. ثم نشر في م19 ع1 رجب – شعبان 1418هـ/ نوفمبر ديسمبر 1997م مقاله الثالث: **أضواء على معجز أحمد المزوَّر** ص3-27.

وثالثهم: الباحث السعوديّ د. عبد العزيز ناصر المانع، في مقاله المنشور بـ **عالم الكتب**: م14 ع5 الربيعان1414هـ/ سبتمبر أكتوبر 1993م – أي بعد مقال العزام الأول – وعنوانه: **عود إلى معجز أحمد** ص 3 – 27. وإذا كان الدكتور الطويل مشكوراً قد أهداني مقاله عندما زارني في صيف 1991م عقب عودته من السعودية فإن مقاله والأربعة بعده قد أتاني بصورة منها مجتمعة تلميذي النابه د. مصطفى السواحليّ، حفظه الله ورعاه.

ومن القراءة المتأنِّية والمتكررة للمقالات نخلص إلى حقائق:

أولاها: أنّ أصحابها قد أجمعوا على أنّ ما طبعته دار المعارف 86-1988م في أربعة مجلدات، تحت عنوان **شرح ديوان أبي الطيب المتنبي لأبي العلاء المعريّ**، **معجز أحمد** ليس لأبي العلاء المعريّ بيقين.

والثانية: أن هذا الإجماع منهم موافق كل الموافقة لما انتهيت إليه قبلهم بنحو عشرين عاما، من نفي نسبة الكتاب إلى أبي العلاء، على ما حقّقت وأسلفت في صدر هذا الكلام.

والثالثة: أنهم رغم البحث المستفيض لم يعرفوا المؤلف الحقيقي لهذا الكتاب، كما لم يعرفه من سبقهم.

والرابعة: أنهم - وإن لم يعرفوا المؤلف الحقيقيّ للمطبوع قد عثروا بسبب كتابه على أنفس منه، وهو **اللاّمع العزيزيّ**، الذي أتانا به الدكتور المانع، والذي أسعدني أن أحصل على نسخة منه قبل عامين.

3. الاعتماد على المنسوب:

عندما كنت في مهرجان المعريّ العاشر قبل عام، بمسقط رأسه معرّة النعمان وجدت القوم حريصين على إهدائي كتاب الباحث المغربّي، د. حميد سمير، الذي طبعه اتحاد الكتاب العرب بدمشق سنة 2005م، وعنوانه: **النص وتفاعل المتلقّي في الخطاب الأدبيّ عند المعريّ**، فلما قرأت الكتاب وجدته محاولة طريفة وجديدة في تطبيق نظرية التلقيّ على المعريّ وعلى تراثه. ولأنه غير مسبوق إلى هذا التطبيق فيما يبدو كان الإعجاب به، والإهداء له. لكن الذي أفزعني في الكتاب، ولم ينقض منه عجبي إلى الآن، أن صاحبه لم يكتف بتطبيقه لنظريّة التلقيّ على ما بقي من التراث الحقيقيّ للمعريّ، بل طبّق أيضـًا على **معجز أحمد**، المطبوع بدار المعارف، بتحقيق د. عبد المجيد دياب، لأنه يرى أن الكتاب للمعريّ، وأنه كتاب مستقل عن **اللامع العزيزيّ**، مستدلاً بذكر ابن عساكر وابن خلكان له مستقلاً بعد **اللامع**، وبعنوانه **معجز أحمد** الموافق لما روي واشتهر، من إعجاب المعريّ بالمتنبي، ودفاعه عنه وتفضيله إياه. كذلك استدلّ - من

المعجز نفسه - بما يمثل «مواطن اهتمام المعري» التي وجدها تنصبّ على أبيات الحكمة والمثل والفكر الفلسفي، والتي مثّل لها بأحد عشر نصًا من **المعجز** المطبوع [1].

لكن لِمَ كان الفزع والعجب من موقف هذا الباحث، المؤيّد لنسبة الكتاب إلى المعريّ ...مع أنه - إذا تأملنا - ليس إلا تابعا لكثيرين قبله، ممن قالوا بنسبة الكتاب إلى المعريّ، وممن اعتمدوا عليه في دراساتهم، وقد سبق ذكرهم، كبلاشير وبروكلمان، وجرجي زيدان، وشكيب أرسلان، وعبد الوهاب عزام، وغيرهم.

والجواب: أن الباحث المغربيّ لو كان خالي الذهن مما قيل عن نسبة الكتاب كهؤلاء، لعذرناه، لكنني وجدته قد قرأ بعض ذلك، ولاسيما مقال العزّام ليس للمعريّ، الذي ذكره - باسم دراسة - مرتين، وخالف صاحبه - العزّام - فيما ذهب إليه، من أن **المعجز** لم يوجد أصلاً، ومن أنه لا علاقة في المطبوع - بين العنوان والمحتَوى، لأن المحتَوى في شرح الجيد والرديء.[2]

أفلا نعجب من هذا الموقف، موقف الباحث المغربيّ د. حميد سمير - حيث أصر على نسبة **المعجز** المطبوع إلى أبي العلاء، مع أنه قرأ في مقال العزّام ليس للمعريّ رفضه لتلك النسبة، بعد أن ذكر رفضي ورفض الطويل لها، أي إن الباحث المغربيّ كان بصدد رفض ثلاث محققين للنسبة، فلم يدفعه ذلك إلى مثل ما فعلوا من تحقيق، لأنه فيما يبدو كان معجبًا بالعنوان: **معجز أحمد**، الذي أعجب محدّثكم كذلك، دون أن يصرفه

---

(1) انظر: النصّ وتفاعل المتلقي في الخطاب الأدبيّ عند المعريّ، ص 85-98.

(2) **النصّ وتفاعل المتلقي في الخطاب الأدبيّ عند المعريّ**، ص 86-93.

- وهو في أول الطريق- عما حدثكم هو به من تحقيق. ثم ألا تغضبون - معي - لشيخ المعرّة، فتردوا إليه اعتباره، بالإيقاف لهذه النسبة، لا أقول في المخطوط، بل في المطبوع بتوصية تصدر عن دورتكم هذه، إلى المسؤولين عن طبع الكتاب في دار المعارف، بعنوانه الصحيح، وهو: **شرح ديوان أبي الطيب المتنبي**: لمجهول.

ورحم الله شيخ المعرّة، وغفر لنا وله، وشكر لكم حسن استماعكم، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السعيد السيد السيد عبادة

الأستاذ بكلية اللغة العربية بالقاهرة

في 14/ 2/ 1429هـ 21/ 2/ 2008م

أهم المصادر والمراجع

1. **أضواء على معجز أحمد المزوّر**: مقال د. محمد عبد الله العزام. مجلة **عالم الكتب** بالرياض م14. ع1. ذو القعدة - ذو الحجة 1414هـ/ مايو يونيو 1994م.

2. **الأعلام**: لخير الدين الزّركلي. الطبعة الرابعة 1 8 بيروت 1979.

3. **إنباه الرواة على أنباه النحات**: للقفطيّ. تح الأستاذ محمد أبي الفضل إبراهيم. طبعة دار الكتب المصرية 1950-1973م.

4. **أوج التحري عن حيثية أبي العلاء المعريّ**: للبديعيّ. تح الأستاذ إبراهيم الكيلاني. دمشق 1994م.

5. **بديع القرآن**: لابن أبي الإصبع المصريّ. تح د. حنفي شرف، نهضة مصر 1957م.

6. **تاريخ آداب اللغة العربية**: لجرجي زيدان. دار الهلال د.ت.

7. **تاريخ الأدب العربيّ**: لبروكلمان. ج 2. ترجمة د. عبد الحليم النجار. دار المعارف1959م.

8. **تاريخ إربل**: لابن المستوفي جزآن. تح الأستاذ سامي الصقار. بغداد 1980م.

9. **تحرير التحبير**: لابن أبي الإصبع المصريّ. تح د. حنفي شرف. نشر المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية 1963م.

10. **تعريف القدماء بأبي العلاء**: جمع وتحقيق لجنة إحياء آثار أبي العلاء. ط دار الكتب المصرية 1944م.

11. **ديوان أبي الطيب المتنبي**: بشرح الواحديّ وعناية فريد رخ ديتريصي. برلين 1861م.

12. **ديوان المتنبي في العالم العربيّ وعند المستشرقين**: لبلاشير. ترجمة د. أحمد بدوي. نهضة مصر 1951م.

13. **ذكرى أبي الطيب بعد ألف عام**: د. عبد الوهاب عزام. بغداد 1936م.

14. **سقط الزند وضوءه**: لأبي العلاء المعريّ. تح د. السعيد السيد عبادة. ط1. معهد المخطوطات العربية بالقاهرة 2003م

15. **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**: لابن عماد الحنبليّ. نشر مكتبة القدسيّ بالقاهرة 1350هـ.

16. شرح **ديوان أبي الطيب المتنبي**: لأبي العلاء المعريّ **معجز أحمد**. ط1. تح د. عبد المجيد دياب. دار المعارف 1986-1988م.

17. **شرح سقط الزند**: للقزوينيّ. مخطوط مصور بمكتبتي.

18. **الصبح المنبي عن حيثية المتنبي**: للبديعيّ. تح الأستاذ مصطفى السقا وآخرين. دار المعارف 1963م.

19. **صوت الأزهر**: صحيفة أسبوعية. ع. 5/ 6/ 1427هـ/ 30/ 6/ 2006م.

20. **أبو العلاء الناقد الأدبيّ**: د. السعيد السيد عبادة. ط2. دار البصائر بالقاهرة 2007م.

21. **عود إلى معجز أحمد**: مقال د. عبد العزيز ناصر المانع. **عالم الكتب** م14. ع5 الربيعان 1414هـ/ سبتمبر - أكتوبر 1993م.

22. **كتابان منسوبان لأبي العلاء المعريّ**: مقال د. محمد عبد المجيد الطويل. **عالم الكتب** م13 . ع1 . رجب 1411هـ/ يناير 1991م.

23. **اللاّمع العزيزيّ - في شرح شعر المتنبي**: لأبي العلاء المعريّ. نسخة من مصورة مركز الملك فيصل بالرياض، عن الأصل المخطوط رقم 1148 بالمكتبة الحميدية باستانبول.

24. **ليس للمعريّ، أدلة إضافية على تزوير الكتاب المنشور بعنوان: معجز أحمد**: مقال د. محمد عبد الله العزّام. عالم الكتب م14. ع3. ذو القعدة - ذو الحجة 1413هـ/ مايو - يونيو 1993م.

25. **المآخذ على شراح ديوان المتنبي**: لأحمد بن عليّ بن معقل الأزديّ. مصور معهد المخطوطات العربية 703 أدب.

26. **معجز أحمد المنسوب إلى أبي العلاء المعريّ**: مخطوط بدار الكتب المصرية - جزءان في مجلد - 25 أدب قوله.

27. **معجز أحمد الحقيقيّ**: مقال د. محمد عبد الله العزاّم. عالم الكتب م15. ع3 ذو القعدة ذو الحجة 1414هـ/ مايو - يونيو 1994 م.

28. مقدمة تحقيق **ديوان المتنبي**: د. عبد الوهاب عزام. ط لجنة التأليف والترجمة والنشر 1994م.

29. مقدمة **عبث الوليد**: للأستاذ شكيب أرسلان. دمشق 1355هـ - 1936م.

30. مقدمة مجلة **الثريّا** بتونس: للأستاذ الطاهر بن عاشور - عدد خاص بالمعريّ - أبريل 1944م.

31. **الموضح - شرح ديوان المتنبي** - : لأبي زكريا يحي بن عليّ التبريزيّ - مخطوط مصور بمكتبتي.

32. **النص وتفاعل المتلقيّ في الخطاب الأدبيّ عند المعريّ**: د. حميد سمير. دمشق 2005م.

33. **وفيات الأعيان**: لابن خلكان. تح د. احسان عباس. بيروت 1968 - 1972م.

34. **يتيمة الدهر**: للثعالبيّ، تح الشيخ محمد محي الدين، القاهرة 1375 - 1377هـ.

ذكرياتٌ عن المخطوطات (ملقى السبيل)

السعيد السيد عبادة

فعن **ملقى السبيل**، كتاب أبي العلاء المعريّ، الذي عُني به كثيرون، وصدر محقَّقًا لأول مرة منذ عامين - يمتدّ حديث الذكريات، لنرى - مع التعريف بالكتاب والعناية به- كيف كان تحقيقه عن ثماني مخطوطات.

أ- التعريف:

(1) في ذكره لمؤلفات أبي العلاء قال ابن العديم (588 - 660هـ) :«وكتاب **ملقى السبيل**، وهو كتاب وعظٍ، يشتمل على نثرٍ ونظمٍ على حروف المعجم، على كل قافية فصل نثرٍ وأبيات شعرٍ، مقداره كرّاستان أخبرنا به أبو إسحاق إبراهيم [بن عثمان بن يوسف بن أيوب] الكاشغريّ قال: [أخبرنا هبة الله بن يحيى بن الحسن بن البوقيّ الفقيه الشافعيّ] قال: أخبرنا [أبو محمد الحسن بن علي بن عمر] قَحْفُ العلم قال: أخبرنا أبو العلاء[1] ثم قال في موضع آخر: أنشدنا أبو إسحاق ... قال: أنشدنا هبة الله... قال: أنشدنا أبو محمد ... قحف العلم قال : أنشدنا أبو العلا أحمد عبد الله بن سليمان المعريّ لنفسه:

---

(1) **تعريف القدماء بأبي العلاء** 538، وما بين الأقواس تكملة من **بغية الطلب في تاريخ حلب**2/ 907، أبو إسحاق إبراهيم بن عثمان بن يوسف أيوب الكاشغريّ ثم البغداديّ: مُسنِد العراق. ولد سنة 554هـ وتوفي سنة 245هـ، **الوافي بالوفيات** 6/ 55. هبة الله بن يحيى بن الحسن البوقي: لم أجده. أبو محمد الحسن بن علي بن الزنجانيّ، المعروف بقحف العلم، واعظ قصاص، مات سنة 515 **بغية الطلب** 2/ 864، **لسان الميزان** 2/ 83.

أما يُفيق المرءُ من سُكره | مجتهدًا في سَيْره والسُّرَى
نمت عن الأخرى فلم | وفي سوى الدين هجرتَ
كَم قائل راح إلى معشر | أَبْطُلَ فيها قاله وافترَى
على القَرَا يحمل أثقاله | وإنما يأملُ نَذْرَ القرَى
يفتقر الحي ويُثري وما | يَصير إلا جُثوةٌ في الثرى
اسمعْ؛ فهذا هاتفٌ صادقٌ | أراكَ عقباكَ فهلاَّ تَرَى[1]

والأبيات من ملقى السبيل [2]، الذي دل التعريف على أنه وعظٌ بالنثر وبالنظم، على حروف المعجم - أي قد التزم فيه ما لا يلزم - في كراستين، أي في ثماني صفحات. وعلى الرغم من صغره كانت العناية به، ليس بالإنشاد منه فحسب، بل بذلك وبالرواية له، حيث قال ابن العديم: «أخبرنا به ...»، ولم يقل ذلك مع غيره من مؤلفات المعريّ التي عرّف بها[3].

(2) وإذا كانت الرواية والإنشاد من مظاهر العناية بالكتاب، فنظر في أول ذلك وآخره، وأوله بلا شك كان منذ أُملي الكتاب في أوائل القرن الخامس الهجريّ كما سيأتي. فمن الرواية للكتاب عن صاحبه:

(1) بغية الطلب في تاريخ حلب 2/ 907. السّرى: سير عامة الليل. والكرى: النوم. والقرا بفتح القاف-: الظهر، والقرى-بكسر القاف-ما قري به الضيف. وجثوة الرجل-بضم الجيم-: جسده.

(2) انظر: ملقى السبيل-بتحقيقي، 104-107.

(3) تعريف القدماء بأبي العلاء 524-541.

- رواية قَحف العلم السابقة، التي انتهت منه إلى البوقيّ فالكاشغريّ فابن العديم.

- ورواية أبي زكريا التبريزي[1] أثناء قراءته على المعريّ (440 - 445هـ)، تلك التي انتهت منه إلى أبي الفضل السَّلاَميّ[2] وأبي الكرم الشهر زوريّ[3]، ومن كليهما إلى ابن المقيَّر[4] الذي قرئ عليه الكتاب بالقاهرة كما سيأتي.

- ورواية أبي منصور الشيحيّ [5] أثناء سماعه على المعري (سنة 447هـ)، تلك التي انتهت منه إلى الشهر زوريّ فابن المقيَّر، وعن الشهر زوريّ - فيما يبدو - كانت نسخة أحمد الثالث ذات السند المؤرَّخ.

- ورواية أحمد بن حماد المعري، التي انتهت منه إلى ابنه سعد[6]ثم من سعد إلى الشريف العثمانيّ[7]، صاحب أهم نسخة من ملقى السبيل كما سيأتي.

---

(1) أبو زكريا يحيى بن علي الخطيب التبريزي، اللغوي النحوي، أشهر تلاميذ أبي العلاء، ولد سنة 421هـ، وتوفي سنة 502هـ، (**إنباه الرواة** 4/ 22).

(2) أبو الفضل محمد بن ناصر السَّلاميّ، الحافظ الأديب، ولد سنة 467هـ، ومات سنة 550هـ (**إنباه الرواة** 3/ 222).

(3) أبو الكرم المبارك بن الحسن الشهر زوريّ المقرئ المحدّث الأديب، ولد سنة 462هـ، توفي ببغداد سنة 550هـ (**تذكرة الحفاظ** 4/ 1292).

(4) ابن المقتير: أبو الحسن علي بن الحسين، المسنِد المولود ببغداد سنة 545هـ والمتوفى بمصر سنة 643هـ (**النجوم الزاهرة** 6/ 255).

(5) أبو منصور عبد المحسن بن محمد الشيحيّ، البغداديّ، التاجر، الفقيه، المحدِّث، ولد سنة 420هـ، وتوفي سنة 486هـ (المنتظم 6/ 100).

(6) لم أجد لسعد ولا لأبيه ذكرا فيما بين يديّ من مصادر.

(7) الشريف أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن الأمويّ، العثمانيّ، الإسكندرانيّ، المحدِّث، ولد سنة 484هـ ومات سنة 572هـ (**سير أعلام النبلاء** 24/ 496).

ومن الإنشاد الدّال على عناية أبي العلاء نفسه بالكتاب، أنه في مقام الذكرى - وقد خَلاَ - لم يسبق إلى نفسه سواه؛ حدَّث تلميذه القاضي أبو الفتح بن أحمد بن أبي الروس السروجي قال: «دخلتُ على أبي العلاء التنوخي بالمعرة ذات يوم في وقت خلوة بغير علم منه، وكنت أتردّد إليه وأقرأ عليه، فسمعته وهو ينشد من قِيله:

كم بُودرتْ غادةٌ كعابٌ ... وعُمِّرتْ أُمها العجوزُ

أحرَزَهَا الوالدان خوفًا ... والقبر حرزٌ لها حَريزُ

يجوز أن تبطئ المنايا ... والخلدّ في الدهر لا يجوزُ(1)

ثم تَأوَّه مرّاتٍ، وتلا قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً لِّمَنْ خَافَ عَذَابَ الْآخِرَةِ ذَٰلِكَ يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ لَّهُ النَّاسُ وَذَٰلِكَ يَوْمٌ مَّشْهُودٌ وما نُؤَخِّرُهُ إِلَّا لِأَجَلٍ مَّعْدُودٍ يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ﴾[هود:103-105]، ثم صاح وبكى بكاءً شديدًا، وطرح وجهه على الأرض زمانًا، ثم رفع رأسه، ومسح وجهه، وقال سبحان من تكلم بهذا في القِدم، سبحان من هذا كلامه! وسكت وسكن، فصبرت ساعة، ثم سلمت عليه، فردَّ علي وقال: يا أبا الفتح متى أتيت؟ فقلت: الساعة. فأمرني بالجلوس فجلست، وقلت: يا سيدنا أرى في وجهك أثر غيظٍ، فقال: لا يا أبا الفتح، بل أنشدت شيئا من كلام المخلوق، وتلوت شيئا من كلام الخالق، فلحقني ما ترى، فتحققت صحة دينه، وقوة يقينه»(2).

---

(1) الأبيات من مُلقى السبيل 162-163، الغادة: الفتاة الناعمة اللينة. والكعاب: الجارية التي نَهَدَ ثديها. أحرزها: حفظها وصانها.

(2) بغية الطلب في تاريخ حلب 2/ 899.

(3) على أن الرواية والإنشاد لن يكونا كل ما هناك، لأننا سنجد معهما - في القرنين السادس والسابع الهجريين - من العناية بـ **ملقى السبيل** ما لم يلقه مؤلَّف آخر لأبي العلاء، ولا سيما في مصر والأندلس.

ففي مصر - حرسها الله - كان الكِتاب يُروى وينسخ ويقرأ، رواه في أول القرن السادس بمدينة الإسكندرية الشريف عبد الله بن عبد الرحمن العثمانيّ، على ما سبق في الرواية الرابعة، ثم كتب لنفسه من الكتاب نسخة جيدة، صدّرها بهذا السند:

«بسم الله الرحمن الرحيم. أخبرني بـ **ملقى السبيل** هذه، الشيخ أبو المظفَّر سعدُ بن أحمد بن حماد المعري، عن أبيه، عن أبي العلاء ناظمها. وكتب عبد الله بن عبد الرحمن العثمانيّ»[1]. وتقع النسخة في 16 ورقة، يخص **ملقى السبيل** منها (29) صفحة مسطرتها (21×26.5سم)، وعدد الأسطر في كل صفحة (11) سطرًا. ومتوسط عدد الكلمات في السطر (9) كلمات. أما الصفحات الثلاث - الأولى والأخيرة والسابقة للأخيرة - فقد مُلئت بما وَقَّع عليها من قراءات للنسخة، بعد القراءة الموقّعة بأولها، لتصبح القراءات التي كانت لها ووُقِّعت عليها سبعًا»[2].

الأولى: هي التي كانت من العثماني على شيخه أبي المظفّر بالإسكندرية أول القرن السادس الهجريّ.

الثانية: هي التي كانت على العثمانيّ من تلميذه الحضرميّ[3] بالإسكندرية في التاسع عشر من شوال سنة تسع وثلاثين وخمسمائة.

---

(1) **ملقى السبيل** بتحقيقي -ص 14.

(2) انظر: وصف النسخة في المرجع السابق ص 60، وانظر فيه أيضا عرضا وتفصيلا أكبر للقراءات ص 45-56.

(3) الحضرميّ: أبو الفضل أحمد بن عبد الرحمن، الإمام الفقيه، ولد سنة 522هـ، ومات سنة 585هـ (**سير أعلام النبلاء** 21/ 206).

والثالثة: هي التي كانت على العثمانيّ من تلميذه الرّبعيّ[1]، بالإسكندرية في العقد السادس من القرن السادس الهجريّ.

والرابعة: هي التي كانت على العثمانيّ من الرّبعيّ بسماع ثلاثة من الشيوخ الإسكندرية في العشر الأواسط من جمادى الأولى سنة اثنتين وستين وخمسمائة.

والخامسة: هي التي كانت على العثمانيّ من ابن المفضَّل[2] بسماع أربعة من شيوخ الإسكندرية في ثالث ذي الحجة سنة اثنتين وستين وخمسمائة.

والسادسة: هي التي كانت على مُجاز من العثمانيّ[3]، بقراءة ابن مقرَّب[4]، وسماع أربعة من شيوخ الإسكندرية، في الرابع من ذي الحجة سنة ثلاث وعشرين وستمائة.

والسابعة: هي التي كانت على ابن المقيَّر[5]، بقراءة القُسَنْطينيّ[6]، وسماع الإمام القسطلاّنيّ[7]، وأولاده، في الثالث من شعبان سنة سبع وثلاثين

---

(1) الرّبعيّ: أبو محمد عبد الكريم بن أبي بكر عتيق، الإسكندرانيّ المقرئ، المالكيّ، ولد سنة 541هـ وتوفي سنة 616هـ (**غاية النهاية في طبقات القراءات** 1/ 400).

(2) ابن المفضل: أبو الحسن علي بن المفضل اللخمي الإسكندرانيّ، فقيه مالكيّ، ولد سنة 544هـ وتوفي بالقاهرة سنة 611هـ (**المعجم** لابن الأبّار 52).

(3) هو الشيخ أبو القاسم صدقة بن عبد الله اللخميّ الإسكندرانيّ المحدّث، ولد سنة 527هـ وتوفي سنة 624هـ (**التكملة لوفيات النقلة** 3/ 198).

(4) ابن مقرّب: أبو القاسم عبد الرحمن بن مقرّب الكنديّ الإسكندرانيّ، المحدّث، ولد سنة 574هـ وتوفي سنة 643هـ (**سير أعلام النبلاء** 23/ 215).

(5) ابن المقير: سبق التعريف به في الحاشية رقم 8.

(6) القسنطيني: أبو بكر علي بن سالم، الشافعيّ النحوي، ولد سنة 607هـ وتوفيّ سنة 695هـ (**الوافي بالوفيات** 10/ 240).

(7) القسطلّاني: أبو الحسن علي بن أحمد القيسيّ المصريّ المالكيّ، ولد سنة 588هـ، ومات سنة 665هـ (**النجوم الزاهرة** 7/ 223).

وستمائة. وإذا كانت مصر بهذه القراءات قد شهدت للمقروء ولصاحبه كما شهدت لذوقها، فماذا كانت شهادة الأندلس؟

إنها - فيما يبدو - لم تكن أقلّ إن لم تكن أكثر، إذا ذكرنا ما ظفر به الكتاب من عناية لبعض الأندلسيين، المبرّزين، أعني ابن السّيد، وابن أبي الخصال، وأبا الربيع الكلاعيّ وابن الأبّار.

أما ابن السيِّد البَطَلْيَوّسِي - أبو محمد عبد الله بن محمد (444 - 521هـ): فإنه لما سُئل شرحَ (السقط) ورتبه على الحروف المعجمة، واحتاج أن يزيد فيه ما يفي بالغرض [1]، لم يجهل **ملقى السبيل**، بل اختار منه كما اختار من غيره من دواوين أبي العلاء، اختار ست منظومات وشرحها، هي التي على (السِّين)، وعلى (الضَّاد)، وعلى (العين)، وعلى (القاف)، وعلى (الهاء)، وعلى (الواو)[2]، وقد ظّل هذا الاختيار مجهولا حتى كان الدلالة عليه من كاتب هذه السطور عند تحقيقه للكتاب[3].

وأما ابن أبي الخصال - أبو عبد الله محمد بن مسعود الغافقيّ الأندلسي ذو الوزارتين (465 - 540هـ)، فإنه عارض **ملقى السبيل** بمخطوط الإسكوريال (519)، المهدى مع غيره بالتصوير إلى مكتبة الإسكندرية، والمنشور ضمن **رسائل ابن أبي الخصال** في دمشق سنة 1987م، بتحقيق د. محمد رضوان الداية.

وأما أبو الربيع الكلاعيّ -سليمان بن موسى حافظ الأندلس ومحدثها في وقته (565 634-) -فإنه عارض الكتاب أيضا، بـ**مفاوضة القلب العليل ومنابذة الأمل الطويل بطريقة المعريّ في ملقى السبيل**، الذي لم يبق منه

---

(1) **شرح سقط الزند** 1/ 15.

(2) انظر المنظومات وشرحها في (**شرح المختار من لزوميات أبي العلاء** 150، 154، 162، 170، 488، 502).

(3) **ملقى السبيل**، بتحقيقي-ص 9.

إلا المنظوم على (الكاف) في رحلة العبدريّ محمد بن محمد)، **تعريف القدماء بأبي العلاء** 456، وإلا المنظوم على (الرّاء، والفاء، واللام ألف) في **رحلة ابن رشيد الفهري السَّبتي**، المخطوطة (رقم 2376/ ط) بدار الكتب المصرية.

وأما ابن الآبّار - أبو عبد الله محمد بن عبد الله القضاعي الأندلسي الحافظ (595 - 658هـ) - فإنه عارض الكتاب كذلك، بـ **مظاهر المسعى الجميل ومحاذرة المرعى الوبيل في معارضة ملقى السبيل**، المصور بمعهد **المخطوطات العربية** (رقم 2276) عن نسخته بالمكتبة الأحمدية بتونس (رقم 4799 [3])، والمنشور - ضمن (**رسائل ونصوص**)، في بيروت بتحقيق د. صلاح الدين المنجد سنة [1]1963، ثم في القاهرة بمجلة معهد المخطوطات - تحقيق ودراسة د. أيمن ميدان - سنة 2007م[2].

(4) أرأيت إلى أصغر كتب أبي العلاء - وهو **ملقى السبيل**، كيف كان أحظاها عند الأندلسيين، كما كان أحظاها عند المصريين، وإننا لننظر في مخطوطاته الباقية فنرى أمرين:

أحدهما: أن المؤرَّخ من هذه المخطوطات صراحة أو ضمنا، لا يعني أن الاهتمام بالكتاب كان في مصر والأندلس فقط، ولا في قرنين بعد صاحبه فقط، بل يعني أن ذلك الاهتمام كان في مصر والأندلس وفي غيرهما لأكثر من تسعمائة عام.

والآخر: أن العناية في بعضها بالصحة - مع الإتقان - كانت بالغة، بدليل ما كان من العثماني، صاحب النسخة التي بلغت من الإتقان ما سبق أن ذكرت، حيث لم يكتف بإتقانه نسخها مع الضبط، ومع القراءة والعرض

---

(1) ملقى السبيل، ص 17-18 حاشية (1).

(2) مجلة معهد المخطوطات (المجلد 51، ص 145-209).

على شيخه أبي المظفر، بل أضاف إلى ذلك قراءتين للنسخة، كانتا جميعًا للعرض عليه، الأولى من تلميذه الحضرميّ، والثانية من تلميذه الربعيّ، الذي دلّ على بلوغ الغاية من العرض بقوله - في نهاية توقيعه لقراءته - «وصحَّ» ، أي وصح ما في النسخة، تلك الصحة التي توخاها العثماني، قبل أن تقرأ عليه النسخة بحضور آخرين من شيوخ الإسكندرية كما في القراءتين الرابعة والخامسة.

(5) ولئن كانت هذه النسخة من **ملقى السبيل**، موضعًا لعناية من عني بها في القديم - لقد كانت موضعًا لعناية شبيهة في الحديث، إذ حاول الأستاذ حسن حسني عبد الوهاب التونسي[1] رَحِمَهُ اللهُ بعد أن حصل على صورة من مخطوطها في مكتبة الإسكوريال، أن يتيح للكتاب مزيدا من الانتشار بالطبع، فأرسل نسخته مع بعض التعليق والتقديم إلى صاحب (مجلة **المقتبس**) في دمشق، الأستاذ محمد كرد علي[2] رحمه الله، فنشرها أولا في طبعة مستقلة سنة 1329هـ- 1909م، ثم نشرها ثانيا - بلا تغيير - في مجلته **المقتبس**[3]، عدد المحرم سنة 1330هـ. ثم نشرها ثالثا - بلا تغيير أيضا - ضمن طبعته الثانية لكتابه **رسائل البلغاء** بالقاهرة سنة 1331هـ

(1) حسن حسني عبد الوهاب: أمير تونسي معاصر (1884-1968م) كان محبا للكتب وللمخطوطات (**الأعلام** 2/ 187).

(2) محمد بن عبد الرزاق، كرد علي، رئيس المجمع العلمي العربي بدمشق ومؤسسه، أحد كبار الكتاب، أصله من أكراد السليمانية (من أعمال الموصل)، ومولده ووفاته بدمشق 1876-1953م (**الأعلام** 6/ 202).

(3) **المقتبس**: مجلة شهرية، أنشأها محمد كرد عليّ في مصر، حين كان مهاجرا إليها، سنة 1334هـ، 1906م، فلما عاد إلى دمشق سنة 1908م، تابع إصدارها منها، وأضاف إليها باسمها جريدة يومية، كانت قبل الحرب العامة الأولى -كما كانت المجلة- مسرحًا لأقلام كبار الكتاب. فلما أعلنت الحرب، وبدأت حملة الانتقام من أحرار العرب، أقفل الجريدة والمجلة، ثم عاد الجريدة، وجمع ما صدر من المجلة، فكان ثمانية مجلدات وجزءان (**الأعلام** 6/ 202-203).

- 1913م ثم نشرها رابعًا - مع المقابلة بمخطوط تيمور - ضمن طبعته الثالثة لـ **رسائل البلغاء** بالقاهرة سنة 1365هـ - 1946م، ثم نشرها خامسًا - عن الثالثة لكرد على - الأستاذ كامل كيلاني رَحِمَهُ اللَّهُ ضمن طبعته **رسالة الغفران: شرح وإيجاز** بمصر سنة 1938م، ثم نشرها سادسًا - الأستاذان محمد عبد الحكيم القاضي ومحمد عبد الرزاق عرفات - ضمن طبعتها: **إتحاف الفضلاء برسائل أبي العلاء** بالقاهرة سنة 1410هـ - 1989م.

لكن هذه الطبقات الستّ - وإن زادت من التعريف بالكتاب - لم تخل من الأخطاء، ولم ترق إلى مستوى النشر العلمي الذي ينبغي، والذي كان - مع بعض البحوث - ضمن عنايتي بالكتاب، أما البحوث فثلاثة، هي:

البحث الأول: «القراءات الموقَّعة **ملقى السبيل** نموذجًا»، هو الذي شاركت به في (مؤتمر المخطوطات الموقَّعة)؛ بمكتبة الإسكندرية - أبريل سنة 2005م. فيه عرضتُ القراءات السبعة الموقَّعة على نسخة العثماني بالتفصيل، بعد التعريف بالقراءة مصطلحا للأخذ والتحمل، ثم التعريف بالمقروء، وهو **ملقى السبيل**، ثم التعريف بالقارئ، الذي هو العثماني، وقد انتهيت من هذا العرض إلى نتائج أهمها:

- أن الوجدان الذوقيّ إبّان القراءات لم يكن دونه فيما قبلها؛ لأن المعنيين **بملقى السبيل** في هذه القراءات من الفقهاء والقضاة والحفاظ والمقرئين، الذين كان يظن أنهم بعيدون عن مجالات الأدب والشعر فإذا بهم من طلابهما ومن المقصودين لهما، على أن ذلك لم يكن من القارئين - أو السامعين - على العثماني فقط، بل كان منه أول ما كان، لأنه هو السبب في كل ما كان[1].

---

(1) القراءات الموقعة: **ملقى السبيل** نموذجا ص 9.

مدخل إلى

تحقيق المخطوط العربي

مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي
مركز دراسات المخطوطات الإسلامية

22A Old Court Place
London W8 4PL, UK
Tel: + 44 (0) 203 130 1530
Fax: + 44 (0) 207 937 2540
Email: info@al-furqan.com
Url: www.al-furqan.com

الطبعة الأولى 1440هـ/2019م

ردمك: ISBN: 978-1-78814-531-2

سلسلة الدورات التدريبية

مدخل إلى
تحقيق المخطوط العربي

مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي
مركز دراسات المخطوطات الإسلامية

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

الحمد لله ربّ العالمين، وأفضل الصلاة وأتمّ التسليم على المبعوث رحمة للعالمين، محمد ﷺ، وعلى آل بيته، وصحبه، ومن تبع هداهم إلى يوم الدين.

إنّ عراقة الأمم ومكانتها في ميزان الحضارة الإسلامية إنما تُقاس بتراثها وما أسهمت به لدفع ركب الحضارة الإنسانية. وأمتنا العربية تعتزّ بتراث لعلّه الأغنى والأوفر بين تراث الحضارات؛ ذلك لأنّ، حضارتنا قامت على إسهام عدد كبير من الأعراق والشعوب والبلدان، على اختلاف ألسنتهم وألوانهم، لكنهم جميعًا يعتزون بانتمائهم إلى حضارة إنسانية واحدة لا تفرق بين أبنائهم، وتُقيم معايير التفاضل بين الناس على الأساس الصحيح الذي حدده الله تعالى في كتابه: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللهِ أَتْقَاكُمْ﴾ [الحجرات: 13].

ونحن - في مؤسساتنا العلمية ومراكزنا التعليمية، وجامعاتنا العريقة - نضطلع بمسؤولية كبيرة في إبراز هذا التراث، ووضعه في متناول الجميع، ليُسْهِمَ في رفع الحضارة الحديثة وتزكيتها وتنميتها. ونحن مسؤولون أمام الله عن أداء هذا الواجب؛ وأداؤه يقوم على مرتكزات أساسية، لعلّ من أهمها تحقيق المخطوطات العربية والإسلامية. وهدفنا من وراء ذلك شحذ الهمم واستنهاضها وتوفير المهارات والإمكانيات، أملاً أن يقوم أبناؤنا وبناتنا بدورهم في الكشف عن كنوز هذا التراث العريق.

تطبيقـا لنهجها وتحقيقـاً لأهدافها، قامت مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، بالتعاون مع كلية دار العلوم في القاهرة، بتنظيم دورتين في تحقيق المخطوطات العربية والإسلامية. نُظِّمَت الأولى في الفترة الممتدة بين شهر فبراير و شهر مايو :2008م، أما الثانية فكانت في الفترة الممتدة بين شهر فبراير – أبريل: 2009. وقد ارتأت المؤسسة نشر أعمال هاتين الدورتين في كتاب واحد تحت عنوان «**مدخل إلى تحقيق المخطوط العربي**»، ليكون مرجعاً وعوناً للباحثين والمشتغلين في هذا المجال.

ويقدم الكتاب – من بين موضوعاته المتنوعة ضمن مجاله – كلَّ ما قد يحتاجه حديثو العهد بالتحقيق والمهتمون به، كي يبدؤوا مسيرتهم في إحياء التراث والنهوض به من خلال تحقيقه وإخراجه إلى عالم النشر الحديث. لذلك يولي الكتاب أهمية لوضوح وترسيخ المفاهيم الأساسية والجوهرية التي يجب أن يضع المحقق أهدافه عليها، والتي يبني عليها منهجيته ويستخلص منها نتائجه. ومن هذه المفاهيم: أهمية التراث العربي العلمي وضرورة إحيائه، والاهتمام الدولي بهذا التراث، وما يتعلق بالمحقق من الثقافة والمؤهلات التي يجب أن يتحلى وأن يتسلح بها إن أراد نذر نفسه للخوض في غمار بحر هذا العلم الشاسع. كما ويعرض الكتاب سرداً لتاريخ المخطوط العربي، وما واكب ذلك من ظروف وأحداث كان لها الأثر في تطور عملية التدوين والتحقيق وطرق التأليف وإخراج النصوص في العصور القديمة؛ ثم يتنقل إلى وصف المخطوط كمادة تاريخية للدراسة، من حيث المواد التي صنع منها ومن حيث محتواه وطريقة تدوينه، وما هي مراحل تحقيقه؛ وذلك كلّه، بالتفصيل والأمثلة.

هذا، ولا يقتصر الكتاب في موضوعاته على تقديم العون والإرشاد والزاد لمن هو في بداية الطريق، بل فيه أيضا الكثير من الكنوز والإرشادات والنصائح لمن قطع شوطا في هذا السبيل وألمّ بجوانب أساسية من هذا

العلم، وهو يتطلع إلى الاستزادة من معينه ويجتهد في تطويره؛ فالكتاب يعرض لأهم مناهج التحقيق عند القدماء والمحدثين وكأنه موسوعة مرجعية للباحثين والعاملين في هذا المجال، كما فيه ذكر لأهم كتب التراجم التراثية وبيبلوجرافيات التراث العربي، بالإضافة إلى الأمهات من كتب التراث في الجغرافيا والبلدان والرحلات.

يختتم الكتاب بثلاث محاضرات، تنتقي من أمهات الكتب المحققة أمثلة عملية في التحقيق وما يعتري المحقق من مشاعر ويصادفه من تحديات، والطرق المثلى للتغلب عليها واستثمارها لصالح العمل.

في الختام، أتقدم بالشكر الجزيل لدار العلوم على حسن تعاونهم في تنظيم هاتين الدورتين؛ كما أشكر جميع من ساهم في إنجاحهما، من أساتذة ومنظمين ومشاركين؛ فجزاهم الله كل خير.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

أحمد زكي يماني
رئيس
مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي

محتويات الكتاب

محتويات الكتاب

سلسلة الدورات التدريبية

مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي
مركز دراسات المخطوطات الإسلامية

مدخل إلى
تحقيق المخطوط العربي

